

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني - السنة الثامنة - تموز / يوليو ١٩٨٠



مجلسه العلوة والاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة الثامنة - تموز / يوليو ١٩٨٠

معين الأديب: طيبة ملحة الشجون بحرين والطيق في فلبغ خيال العلم الإجمالية وقمة نداءها بالعربية والألمانية

رئيس التَّحْرِيمِ و. أسعد عبد الرحمن

سکریتیر التحریر عبد الرحمن فايز المصري

هَيْثَةُ التَّحْرِيرِ:

د. حسن البراهيم الرئيس

د. میثم شرابی

و. خلص دون النقيص

د. اسماعیل الزابحری

د. عبد الوهاب الأمين

د. حلیم بشای

د. ابراهيم زريق

و. أسعد عبد الرحمن

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

مر. پ: ۵۴۸۶ - انکویت - ت: ۵۰۹۸۸ / ۲۷۲ - ۲۵۰

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيّا أو ما يعادلها في الخارج.

*** الاشتراكات :**

للأفراد سمو يا، دينار في الكويت، ديناران كويتيّا أو ما يعادلها في الوطن العربي (بالريـد الجوي)، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالريـد الجوي)، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى

المحتوى

رئيس التحرير

د . رمزي زكي

د . عبد الرحمن الاحمد

د . صالح جاسم

د . رابح تركي

د . احمد الخطيب

كلمة العدد

ابحاث بالعربية :

١ - الازمة الراهنة في الفكر التنموي

٢ - التربية العملية : وضعها الحالي، البرامج

المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل

في كلية التربية بجامعة الكويت

٣ - حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية

الغربية الحديثة.

٤ - التربية المستمرة: سياستها و برامجها وأساليب

تنفيذها.

ندوة العدد:

قضية الامن الخليجي:

المفهوم والتحديات

تنظيم وتحرير: د . وليد مبارك

مراجعات بالعربية:

١ - منظمة التحرير الفلسطينية والحوار

العربي - الاوروبي

٢ - صورة العرب والاسرائيليين في الولايات

المتحدة الامريكية

٣ - دولارات عربية لا فرقيا

تأليف: احمد صدقي الدجاني

مراجعة: د . انيس قاسم

تأليف: د . نادية سالم

مراجعة: هيام حاتم

تأليف: أ. تشيبوي

مراجعة: مجدى حماد

مؤتمرات:

- ١ - مؤتمر الشرق الاوسط والاحلاف الغربية
- ٢ - المؤتمر الثاني والاربعون للمعهد الدولي
للاحياء - مانيلا / الفلبين
- د . فيصل السالم
- د . محمد عبد الحميد طه

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا: الجامعة التكنولوجية

ملخصات

قواعد النشر بالمجلة

ببليوغرافيا:

حسن الداود

التنمية الادارية

فهرس المجلة

ابحاث بالانجليزية:

- ١ - العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل
الدراسي عند الأطفال
- ٢ - المتطلبات الاساسية للاتصال التنموي
في البلاد العربية
- ٣ - سوق رأس المال في الكويت
- د . عبد الرحيم صالح
- أنور العابد
- د . نمر عيد



كلمة العدد

مع صدور هذا العدد يكون العام الاكاديمي الراهن قد انتهى. وما أن يصدر العدد التالي حتى يكون العام الاكاديمي الجديد قد ابتداءً.. وابتداءً معه العمل باللائحة الجديدة المعدلة للمجلة. ولذلك نتعنى على كل المتأثرين من حول هذه المجلة ، باحثين ومساهمين وقراء وأصدقاء، الاطلاع على اللائحة الجديدة حيث ستجيب بنصوصها على اسئلة كثيرة ببعض التغيرات (الادارية والمالية أساسا) والتي سيلاحظ كيف منا جملة تعديلات ناشئة في نظام المجلة.

وتأتى اللائحة منسجمة مع اللائحة الموحدة لجميع المجلات الصادرة عن جامعة الكويت أو بعض كلياتها. وقد اقتضت الضرورة وضع صيغة موحدة مرنة لجميع المجلات ضمن نطاق سعي الجامعة الحثيث لتطوير وتنسيق نشاطاتها وبالذات تلك المتعلقة بمنشوراتها وذلك في ضوء التجارب المختلفة المتراكمة لدى كل مجلة، وفي ضوء الانظمة الجديدة المتصلة بسياسات التقويم والترقية للهيئة في جامعة الكويت وغيرها، وفي ضوء الجهود الدائبة للارتقاء بمستوى منشورات الجامعة لتتناسب مع المعايير المتقدمة المعمول بها في المؤسسات الاكاديمية العالمية.

ومع نهاية عام اكاديمي، وبداية عام آخر، تغتنم رئاسة التحرير الفرصة لتقديم الشكر لكل من ساهم في نشاطات المجلة وأزر جهودها بدءاً بالاساتذة الباحثين والمساهمين والقراء والاصدقاء، مروراً بإدارة الجامعة وبهيئة التحرير، وانتهاءً بالكوادر العاملة في سكرتارية التحرير، أملين أن يكون هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكايدمية واثقة لتطور العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير —

الأزمة الراهنة في الفكر التنموى

د. رمزي زكي

طرح المسألة:

إذا جاز لنا أن نقول، أن العقد الأول للتنمية (١٩٦٠-١٩٧٠) كان هو العقد الذى شهد ازدهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لا بأس به من الدول المتخلفة، فإنه ايضا العقد الذى شهد اكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكرى المكثف في مجال التخلف والتنمية منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة. أما العقد الثانى (١٩٧٠-١٩٨٠) فيمكن وصفه بأنه العقد الذى شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة، بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد. ولم يكن من المصادفة، ان يكون العقد الاخير هو العصر الذى شهد انهيار هذه الترسانة الضخمة التى شيدها الفكر الاقتصادى في مجال التخلف والتنمية، وأن يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التى جرت، وتجرى الآن، لانجازات هذا الفكر. نقول، ليس من المصادفة ان تتزامن ازمة التنمية في الدول المتخلفة مع ازمة الفكر التنموى، نظرا لما بين الازمتين من صلة شديدة. ذلك ان نمط التفكير الذى افرزه الفكر الاقتصادى الغربى خلال الخمسينيات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعى السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد. ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء، أن ازمة التنمية التى تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود، الى حد كبير، الى طغيان نوع معين من الفكر التنموى الذى لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم للاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف الى حالة التقدم.

فبعد عقدين من التنمية، و بعد تلك الجهود التى بذلتها هذه الدول في مجال الارتقاء بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تنضح بالعديد من المعالم القاسية السيئة. حيث انصبت الجهود من أجل تغيير جذرى من أوضاع التخلف وتنقذاته

※ الخبير بمعهد التخطيط القومى في القاهرة.

التي ورثتها هذه الدول غداة حصولها على الاستقلال السياسي. فما زالت الإحصائيات المنشورة تعكس مدى عظم نسبة السكان في هذه الدول الذين يعانون من مشاكل نقص التغذية وسوء الصحة، وانخفاض متوسط العمر، وانتشار الأمية، وعدم وجود المسكن الصحي... إلخ. كما لم تتغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد تغيراً ملائماً يضعها على مشارف المسار السليم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، ما زالت هذه الدول في حالة تبعية اقتصادية شبه كاملة للسوق الرأسمالي العالمي، ما ينتج عن هذا الوضع من آثار وخيمة تشد عجلات التنمية دوماً إلى الخلف.

وكان من الطبيعي إذن، بناء على هذه الصورة المظلمة التي آلت إليها جهود التنمية في الجزء الغالب من الدول المتخلفة أن تحدث مراجعة فكرية حاسمة للفكر التنموي التقليدي الذي سارت على هداية جهود التنمية في كثير من هذه الدول بعد أن ثبت افتقاده للصدق حينما يواجه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الاليم الذي تعاني منه الآن مجموعة الدول المتخلفة، وبعد أن بات واضحاً افتقاده للكفاءة النظرية في تفسير هذا الواقع، والكفاءة التطبيقية، حيث أن تطبيق نتائجه العلمية لم تؤد إلى النتيجة المرغوبة، وهي نقل البلاد المتخلفة من حالة التخلف أو الركود إلى حالة النمو والتقدم.

وخلال المراجعات الفكرية الحازمة للفكر التنموي التقليدي، بدأت تنبت في ارضية الفكر الاقتصادي المعاصر بذور جديدة لفكر جديد. ومن الجدير بالذكر هنا، أن تلك البذور يقوم الآن بزراعتها، والحرص على نمائها، عدد بارز من اقتصاديين وفكري الدول المتخلفة بعد أن تبين بوضوح خطورة التبعية الفكرية لاشعاعات الفكر الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرها الشديد في تكريس التخلف وإعاقة النمو. وهذه البذور الفكرية التي تمخض عنها الجهد النظري لعدد لا بأس به من الاقتصاديين والمفكرين بالدول المتخلفة ومن يشاركونهم في الرأي بالدول المتقدمة، تحاول أن تتلافى الأخطاء والثغرات النظرية التي يعاني منها الفكر التنموي التقليدي، وأن تستند إلى الواقع التاريخي والمعاصر لظاهرتي التخلف والتنمية، وأن تكتشف الأمور الجوهرية والقضايا المحورية لعملية التنمية.

هكذا إذن يعيش الفكر التنموي إزمته الراهنة بين نقد القديم ومحاكمته، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأهم الانتقادات العامة التي على أساسها يحاكم الآن الفكر التنموي التقليدي،

وللنتائج العملية السلبية التي تمخضت عن تبني هذا الفكر في مجال الواقع العمل في تجارب التنمية في الدول المتخلفة، ثم لمحاولات الخروج من الازمة باستعراض سريع لمعالم التطور النظري المعاصر في قضايا التخلف والذمو. وأخيرا تنتهي دراستنا بالتعرض لسؤال هام وهو: أين نحن من هذه الازمة؟

المبحث الأول

حيثيات الادانة في محاكمة الفكر التنموى التقليدى

مقدمة:

نقصد بالفكر التنموى التقليدى فى هذا الصدد. النتاج الفكرى للاقتصاديين الذى ظهر خلال الفترة بين ١٩٤٥ - ١٩٦٥ فى الدول الصناعية الغربية، وكانت محصولته هى صياغة ما عرف باسم «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو النتاج الذى تمت ولادته تحت تأثير ثلاثة عوامل موضوعية، اولها هو تزايد حركة التحرر الوطنى فى البلاد التابعة المتخلفة وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وثانيها هو تعاظم التنافس السلمى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى على الصعيد العالمى، وثالثها هو تزايد مشاكل الدورة الاقتصادية فى الدول الرأسمالية. ونحن نحدد هذا الفكر فيما هو متعلق بحالة البلاد المتخلفة. ومتى ثم نستبعد منه ما كتب اساسا لتحليل مشاكل النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة.(٢)

وكان من الطبيعى أن تحمل ولادة «اقتصاديات التخلف والتنمية» تلك السمات الرئيسية للحالة التى كان علم الاقتصاد الغربى قد وصل اليها بعد الحرب العالمية الثانية. وأهم هذه السمات مايلى:

- ١ - اسقاط العلاقات الاجتماعية من التحليل والنظر اليها على انها تقع خارج مجال علم الاقتصاد.
- ٢ - التخلّى عن النظرية الموضوعية فى القيمة والاعتماد على النظرية الذاتية التى تفسر القيمة بالندرة والنفعة.
- ٣ - النظر الى الرأسمالية على انها نظام يمثل قمة المطاف ونهاية مايجود به التاريخ من نظم.
- ٤ - الاعتماد بشكل رئيسى على التجريد فى التحليل الممثل فى أدوات التحليل الحدى.
- ٥ - تحول علم الاقتصاد الى علم لتفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج (على مستوى التحليل الجزئى). ولتفسير شروط التوازن العام (على مستوى

التحليل الكلى).

٦ - الابقاء على ماتضمنته نظرية النفقات النسبية في تفسير قيام التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولى.

وهذه المعالم الاساسية التى اتسم بها علم الاقتصاد الغربى غداة الحرب العالمية الاخيرة وحتى الآن، يجب النظر اليها على انها الخلفية النظرية التى شيدت على اساسها نظريات ومقولات التخلف والتنمية. وهى لهذا تمثل فى اعتقادنا الاطار العام المفسر للازمة التى وقع فيها الفكر التنموى. وبعبارة أدق نقول، ان ازمة الفكر التنموى ليست الا انعكاسا اصيلا لازمة علم الاقتصاد الغربى. ونظرا لسخافة ترسانة الفكر التنموى، وما تجو به من نظريات وافكار وتحاليل فإنه من غير المعقول ان تتناول هذه الدراسة الانتقادات المختلفة التى وجهت الى هذا الناتج تفصيلا. ومن هنا لا مناص من ان يقتصر تحليلنا هنا على الاشارة الموجزة لاهم الاخطاء والثغرات النظرية التى تطبع اقتصاديات التخلف والنمو. وبناء على ذلك، وقع اختبارنا هنا على تناول النقاط الهامة التالية:

أولا : العجز الواضح فى تفسير التخلف.

ثانيا : التضخيم المبالغ فى حجم المشكلة السكانية.

ثالثا : اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد للتخلف.

رابعا : الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية.

خامسا : الصياغات غير الصحيحة لمقاييس واهداف للتنمية.

وهناك الآن لمحة موجزة عن تلك النقاط

أولا - العجز الواضح فى تفسير التخلف:

يمكن القول ابتداء، ان قيمة النظرية، أى نظرية، انما تكمن فى وظيفتها المعرفية، أى فيما تضيفه الينا من معرفة جديدة لم تكن مسيرة لنا بدونها حول الظاهرة التى تنصب عليها(٣). وحينما تحقق النظرية هذه الوظيفة، فإنها تحقق بالتالى وظيفة هامة أخرى، هى فعالية الاستفادة بها فى تغيير الظاهرة التى تبحثها. أو السيطرة عليها، أو الاستفادة منها بما يفيد حياة الانسان. ولما كان التقدم والنمو هو نقيض التخلف والركود، وان التنمية هى العملية التى يتم على اساسها التحول

من هذا النقيض الى ذلك النقيض، فإنه لن يتسنى للمرء اذن ان يدرك المحتوى السليم الذى تنطوى عليه عملية «التنمية» الا اذا فهم اولا ما تنطوى عليه عملية «التخلف» وتكتسب هذه النقطة في اعتقادنا أهمية محورية خاصة على اساس ان التخلف في البلاد المتخلفة لم يكن حالة ابدية تنسم بها هذه البلاد دوما دون غيرها. فهناك عدد من هذه البلاد كانت منبعاً للحضارات العظيمة القديمة (الحضارة الفرعونية في مصر، وحضارة آشور و بابل، والحضارة الهندية القديمة... الخ). كما ان غالبية هذه البلاد كانت تتميز بالتقدم والتنوع في هيكل الانتاج في الفترات التى سبقت نمو الدول المتقدمة. بل ان نصيب هذه الدول في الدخل العالمى كان اكبر من نصيب البلاد التى تؤلف اليوم قطاع العلم المتقدم (٤). ومن هنا فإن الاسئلة المنطقية والبسيطة التى لا بد وأن تطفو على السطح فوراً في مجال دراسة التخلف والتنمية هي: ماذا حدث في هذه البلاد؟ ما الذى خلفها؟ وكيف نشأ التخلف فيها؟ وكيف تطور، وتحت أى الظروف تنامى فيها التخلف؟

ان العثور على اجابات صحيحة لهذه التساؤلات تشكل بالتأكيد الضوء المرشد في اكتشاف القوى المضادة للتخلف، أى للعوامل الدينامية لعملية التنمية. على اننا اذا نظرنا الى حصاد الفكر التنموى في هذا الخصوص فلن نعثر فيه على اجابات شافية لهذه التساؤلات. وغاية الامر، سوف نجد نوعاً من التحليل الانتقائى للارواح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول دون — أن نعثر على جهاز تحليلي مقنع يجيب على التساؤلات السابقة. ويمكن للقارئ ان يدرك ذلك من احاطته بالاتجاهات الخمسة الرئيسية التالية التى تناولت تفسير التخلف من منظور، جزئية مسطحة.

١ - التخلف باعتباره حاصل جمع سمات التخلف:

وقد كان هذا الاتجاه هو الاكثر انتشاراً في بداية العهد لكتابات التخلف والتنمية ومازال له تأثير قوى في الكتب الجامعية بالدول المتخلفة. وفيه يحلل الاقتصاديون التخلف على اساس مجموعة معينة من المؤشرات التى تعوق عملية التنمية أو تحد منها، مثل انخفاض متوسط دخل الفرد، نقص الادخار ورؤوس الاموال، ضعف مستوى الانتاجية والتقدم التكنولوجى، ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، ارتفاع معدل النمو السكانى، تفشى الامراض والامية وسوء التغذية، انخفاض متوسط عمر الفرد، شيوع الاكتناز، ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلى، عدم وجود المنظم... الخ. وهذا الاتجاه يعتمد على فهم المقارنة الشكلية

بين هذه المؤشرات في الدول المتقدمة والدول المتخلفة (٥). ولهذا كثيرا ما يعرف بمنهج الفجوة Gap Approach كما يسميه كندلبرجر، أو منهج المؤشرات النمطية النموذجية Ideal Typical Index Approach كما يطلق عليه المفكر اندريه جوندرفرانك. واهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه هو طابعه الوصفي التقريري الذي يعتمد على ما يشبه «الروبرتاج» في تحليل الظاهرة. فهو يصفها دون ان يفسرها. أضف الى ذلك ايضا ان هذا الاتجاه يعاني من طابعه السكوني الميت، لانه ينظر الى التخلف على انه حالة قائمة ومعزولة.

وقد اعتمد بعض الاقتصاديين على هذا للنهج في تحليل التخلف باعتباره نظاما.

وذلك بمحاولة التاليف والتركيب بين عقبات النمو، وذلك كما جاء في تحليل رجنار نوركسه عن الحلقات الخبيثة أو الشياطينية للفقر، وفي تحليل لينبشتين. وحتى هذه المرحلة المتقدمة من هذا الاتجاه، كما جاءت في كتابات نوركسه ولينبشتين قد نظرت الى هذه العوامل على ان كل عامل فيها هو سبب ونتيجة في نفس الوقت. ومنه هنا كان من العسير على هذا الاتجاه ان يعثر على العوامل الجوهرية أو المحورية المحددة لظاهرة التخلف (٦). بل ان كتابا مثل بنيامين هيجنز، وهو أحد الذين اعتمدوا على هذا الاتجاه، يرى انه من الصعوبة بمكان التمييز بين السبب والنتيجة في هذه العوامل والمؤشرات، لان القضية ستصبح، في نظره، هي ايها كان الاسبق، الببيضة أم الدجاجة Hen-and Egg Nature (٧). وأيا كان الامر، فإن هذا الاتجاه قد قدم تقريرا وصفيا عن الفقر، وليس تحليلا عن التخلف.

٢ - التخلف كنتيجة للثنائية والتخلخل القطاعي:

و يستند هذا الاتجاه على ظاهرة عدم التجانس الموجودة بين قطاعات الاقتصاد القومي في البلاد المتخلفة لتفسير التخلف. وكانت البداية الواضحة له تتمثل في الدراسة الرائدة التي قام بها H. Bock بعنوان «اقتصاديات المجتمعات الثنائية وسياساتها الاقتصادية (٨)» في عام ١٩٥٣. وهي محصلة خبرته عن المجتمع الاندونيسي، وحاول فيها اسقاط نتائج على جميع الدول المتخلفة في صورة نظرية عامة. والفكرة الاساسية في هذه الدراسة، وفي كتابات بوكه اللاحقة (٩)، هي ان للمجتمعات الشرقية المتخلفة تعاني من ازدواجية اجتماعية، بسبب استيرادها لنظام على درجة عالية من التقدم - هو النظام الرأسمالي -

ليتواجد بجانب النظام الاجتماعي التقليدي في هذه الدول، والذي يقع في مرحلة سابقة على الرأسمالية. وبعد ان يعدد بويكه الاختلافات الرئيسية بين هذين النظامين، يخلص الى ان كل منهما يتطور في اتجاهات مختلفة. ونتيجة لذلك تنشأ ثنائية اجتماعية واضحة تتمثل في ذلك الانفصال الشبكي لنظامين اجتماعيين يعكسان حيتين اجتماعيتين على درجة كبيرة من التباين. واستمرار هذه الثنائية يعود في رايه الى ان المجتمعات الشرقية تتميز بخصائص معينة تجعل قدرة النموذج (أو النظام) المستورد صعبة النفاذ الى احشاء هذه المجتمعات ليذوب فيها. ولكن بالرغم من ذلك فان هذه الثنائية قد خلقت اضطرابا واضحا في حياة هذه المجتمعات لانها قلبت من نمط الحياة وأحدثت تشويها شديدا في الخصائص التقليدية لها.

و بسبب استمرار هذه الثنائية الاجتماعية، وما تعكسه من تباين شديد بين نظامين مختلفين، تمام الاختلاف، فان بويكه يرى انه لا يمكن ان توجد سياسة اقتصادية واحدة تصلح لهذه المجتمعات. فالسياسة التي تلائم النظام (أو القطاع) الاجنبي المستورد، لا تصلح بالتاكيد للنظام أو القطاع التقليدي. ولهذا يخلص بويكه الى نتيجته الاساسية، وهي ان النظام الرأسمالي الغربى لا يصلح اطلاقا للتطبيق في هذه المجتمعات. كما ينتهى الى نتيجة اخرى على درجة كبيرة من الهمية ولم تحظ بما تستحقه من عناية آنذاك، وهي انه لما كان لكل نظام اجتماعى نظريته الاقتصادية الخاصة، فإن النظرية الاقتصادية للمجتمعات الثنائية غير المتجانسة، هى ايضا نظرية تتسم بالثنائية (١٠).

وقد أثارت آراء بويكه آنذاك ضجة واضحة بين صفوف الاقتصاديين لعدم موافقتهم على النتائج التى وصل اليها، مثل عدم ملائمة النظام الرأسمالي لهذه المجتمعات، والطابع الثنائى للنظرية الاقتصادية المتعلقة بتحليل التخلف، وعدم امكان وحدة السياسة الاقتصادية الملائمة للدول ذات الطابع الثنائى. وكان أول من تولى الرد هو بنيامين هيجنز (١١). B. Higgins / الذى رأى ان بعض خصائص الثنائية التى توجد بالمجتمعات الشرقية انما توجد ايضا في المجتمعات الغربية، وان النظرية الاجتماعية في الغرب تصلح اذن للتطبيق على هذه المجتمعات. على ان التجديد الذى ادخله هيجنز في هذا الخصوص، وأصبح رائجا ومميزا للاتجاه الثنائى في تحليل التخلف، فهو ما ذكره من أن الثنائية الاجتماعية التى تحدث عنها بويكه انما تنعكس اساسا من الثنائية الاقتصادية والتكنولوجية التى توجد في هذه المجتمعات. وهو يعنى بذلك ان القطاع الاجنبى الذى يضم نشاط رأس المال الاجنبى يتسم بخصائص اقتصادية وتكنولوجية تجعله مغاير تماما للقطاع المعيشى التقليدى، وذلك من حيث أساليب الفن التكنولوجى المستخدمة

ومستوى الانتاجية، والدخل.... الخ. وكان تحليل هيجنز، في الواقع، عنوانا كبيرا لتلك البحوث والكتابات الاقتصادية التي ظهرت بعد ذلك وتحدثت عن الثنائية في الدول لمختلفة كسبب لتفسير التخلف (١٢). وشاع استخدام هذه الفكرة بالتوسع في تعداد القطاعات المتقابلة غير المتجانسة، مثل: القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والقطاع النقدي والقطاع غير النقدي، قطاع التصدير والقطاع المعيشي، الخ. وفي المرحلة المتقدمة لتطور هذا الاتجاه، اعتمد عدد من الاقتصاديين مثل ارثر لوبيس ورجنار نوركسه، في تحليل مشاكل التخلف، كالبطالة الهيكلية وصعوبات التصنيع، على الخصائص التي كان الفكر التنموي قد توصل اليها من توصيفه للقطاع التقليدي (١٣)، وعلى التطبيق الآلي للمبادئ العامة للتحليل الحدي على واقع هذه الدول، رغم ما هو معروف الآن من عدم صلاحية هذا النوع من التحليل في فهم حقيقة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (١٤).

و يجذب الضعف النظري لهذا الاتجاه في عجزه عن تقديم جهاز تحليلي مقنع، يبين لنا كيف ظهر التخلف في هذه المجتمعات. وكيف تطور، وأصبح ظاهرة كامنة فيها. أضف الى ذلك ما يتسم بين هذا الاتجاه من طابع سطحي وتقريري عن وصف الخصائص التي يتميز بها كل من القطاع الحديث والقطاع التقليدي، وإهمال طبيعة علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية داخل كل منهما، وبين كل منهما للآخر. حقا، لقد أشار بويكه وهجنز الى الطابع الرأسمالي للقطاع الحديث والى الطابع المقابل رأسمالي للقطاع التقليدي. كما ان هجنز قد تحدث عن الطابع الاجنبي للقطاع الحديث واتجاهه لخدمة الخارج أكثر من الداخل. ومع ذلك تبقى هذه الاشارات ضعيفة، لأنها لم توضع في التحليل بشكل يجعل منها وحدة عضوية اساسية لنظرية الثنائية. فالقطاعات المتقابلين يظهران في التحليل بشكل متراس، منعزلين ومنفصلين، بينما ان الاقتصاد المتخلف يشكل، رغم تخلخله وحدة عضوية واحدة. وهذه الوحدة هي جزء من نظام أكبر وأشمل، وهو النظام الرأسمالي العالمي. كما عجز هذا الاتجاه عن تفسير نشوء الثنائية في هذه المجتمعات لان تحليله قد تم بعيدا عن الاطار التاريخي. ولم يكن ذلك الا أمرا طبيعيا، لان انصار هذا الاتجاه قد عزلوا ظاهرة الثنائية عن تاريخ العلاقات الاقتصادية للبلاد المتقدمة مع البلاد المتخلفة، بينما انه من الثابت لنا، أن هذه الثنائية قد تشكلت منذ اللحظة التي ادمجت فيها البلاد المتخلفة عن طريق هذه العلاقات، في الشبكة الواسعة للنظام الرأسمالي العالمي. وأيما كان الامر، فان هذا الاتجاه وان كان قد قدم لنا توصيفا اقل سطحية من الاتجاه السابق لظاهرة التخلف، الا أن القارئ له يشعر بأن يقدم اعتذارا غير صريح لعيوب الرأسمالية التي غزت هذه المجتمعات المتخلفة.

٢ - التخلف باعتباره تأخرا زمنيا:

ومن أبرز أنواع الفكر التنموى الذى ساد بين صفوف الاقتصاديين في الستينيات، وكان له بصمات واضحة على كثير من نظريات التخلف والتنمية في تلك الفترة، هذه النظرة الآلية للنمو التى روجها والت و يتمان روستو في كتابه المعروف «مراحل النمو الاقتصادى» (١٥). ورغم أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، إلا أن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف. والفكرة الأساسية التى قدمها روستو في هذا المجال تتلخص في أن النمو الاقتصادى يتكون من مراحل معينة، ذات تتابع زمنى. بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق - اتوماتيكيا - للمرحلة التى تليها. وهذه المراحل هى: مرحلة المجتمع التقليدى، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير. ويميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمى وتكنولوجى فقط. فالذى يميز مرحلة عن الأخرى هى درجة النمو التى تحدث في قوى الإنتاج. ونظريه روستو في ذلك تتشابه مع المدرسة التاريخية الألمانية (مدرسة شمولر) التى جعلت أساس التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة هى سيادة «روح» Geist معينة تطبع المراحل التاريخية بخصائصها.

وعند الاعتماد على نظرية المراحل لروستو في تفسير التخلف نجد أن الأمر هنا لا يختلف كثيرا عن الاتجاه الأول الذى عرضناه آنفا، والذى يرى التخلف كمجرد حاصل جمع سمات التخلف (ضالة معدلات الاستثمار والادخار، وتواضع معدل نمو النانج... إلخ). وقضية تجاوز التخلف، بناء على ذلك، تتمثل إذن، عند روستو، في كيفية الانتقال من المجتمع المتخلف (وهو ما يناظر مرحلة المجتمع البدائى عند روستو)، إلى مرحلة التقدم (وهى ما يناظر مرحلتى النضج والاستهلاك الوفير) وذلك بتحقيق شروط مرحلة الانطلاق Take-off، وهى ما تعنى عملية التنمية. وهذا الانتقال عند روستو وانصاه يتحقق بارتفاع معدل الاستثمار من ٥% إلى أكثر من ١٠% من الدخل القومى، وبتغيير ميول Propensities الأفراد تجاه كثير من القضايا، مثل ميلهم للإبداع، وميلهم لتطبيق العلم في النشاط الاقتصادى، وميلهم لتقبل المخترعات، وميلهم للاستهلاك، وميلهم لانجاب الأطفال... إلخ (١٦). وبناء على هذه النظرة لجوهر عملية التنمية (أو الانطلاق) فإن التخلف الاقتصادى ليس إلا تأخرا زمنيا فحسب. ومن هنا فالبلاد المتخلفة عليها لكى تتجاوز هذا التأخر، أن ترفع من معدلات ادخارها واستثمارها، وأن تغير من ميول أفرادها، لكى يزد ناتجها القومى وتلحق بركب التقدم.

وأهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه ضحاكته الشديدة في تفسير التخلف. وبالرغم من أن روستو حاول أن يسبغ على تحليله الطابعين الاقتصادى والاجتماعى، إلا أن تحليله في ذلك جاء سطحيا ولا يستند إلى أى أساس نظرى. فعنصر التحليل الاقتصادى عنده انحصر فقط في التغيرات التى تحدث قوى الانتاج، بينما أن عنصر التحليل الاجتماعى يقتصر فقط على تغيير ميول الافراد مع اهماله التام للمحيط الاجتماعى الذى تتم فيه هذه التغيرات. فقد اسقط روستو من تحليله مقولة «النظام الاقتصادى والاجتماعى» وابقى فقط على الرأسمالية باعتبارها نهاية المطاف وقمة التاريخ. كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القوى العالمية المحلية التى تعوق عملية نمو قوى الانتاج. ومن هنا عجز عن تقديم أى تفسير علمى يوضح لنا طبيعة التغيرات المطلوبة لأحداث الارتفاع المنشود في معدلات الادخار والاستثمار وتغيير ميول الافراد. وفضلا عن ذلك، لو حاولنا أن نتحقق من وجود المراحل التى ذهب اليها روستو، وخصوصا مرحلة المجتمع التقليدى (التخلف) فسوف نلاحظ أنه لا وجود لها بالشكل المسطح الذى عرضه. ولهذا تعرض هذا الاتجاه لنقد مريع، ليس فقط من رافضى الفكر التنموى الغربى، بل وايضا من عدد بارز من الاقتصاديين الغربيين (١٧).

٤ - العلاقات السببية المسطحة في تفسير التخلف:

لفت هذا الاتجاه انظار الكثيرين، ونال رواجاً كبيراً في الفكر التنموى، نظراً لقوة منطقته الشكلى الداخلى الذى اعتمد عليه في تفسير التخلف. وهو يختلف عن الاتجاهات الثلاثة السابقة من حيث نظريته الى التخلف باعتباره نظاماً System يتكون من مجموعة معينة من العناصر Elements التى تعوق النمو، وتقوم بينها علاقات تبادلية دائرية، تجعل طريقة عمل النظام Function مفضية دائماً الى العودة لنفس البداية، وهى التخلف. وبناء على ذلك، يكون التخلف بمثابة نظام يعمل على إعادة انتاج التخلف وتكريره. وهو نظام منزحل، مستقر، يدور في مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة Vicious Circles التى تجعل أى محاولة للتقدم غير ممكنة. ومن المعلوم لدى دراسى الفكر التنموى، أن اعلام هذا الاتجاه تتمثل في ثلاث اقتصاديين ذائعى الصيت، هم رجناز نوكسه، وهارفى لينيشتين، وجونار ميردال.

أما رجناز نوكسه فقد ادلى بدلوه في هذا الصدد، عن طريق حلقاته المفرغة للفقر المتعلقة بجانبى الطلب والعرض لعملية الاستثمار وتراكم رأس المال (١٨).

فمن حيث الطلب على الاستثمار نجد انه يتوقف على الحافز عليه. وهذا الحافز ضعيف بسبب ضيق السوق، الذى يرجع الى انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد، نظرا لتدني متوسط دخل الفرد. وهذا الأخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية، التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم، والذى يرجع الى انخفاض الحافز على الاستثمار.. وهكذا. ومن حيث جانب العرض، فإن الاستثمار يتوقف على عرض الادخار، والادخار ضعيف نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد. وهذا الأخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم. وانخفاض مستوى الاستثمار والتراكم يعود الى ضعف الادخار. وعلى هذا النحو تحكم الحلقات، وتتكامل وتتكرر دوما، و يصبح النظام واقعا لاصحالة في «مصيدة الفقر» و يتوازن عند «مستوى التخلف». وبناء على هذا المنطق في التحليل لاجب ان، ان يصل نوركسه الى عبارته الشهيرة البائسة التى تنص على أن البلد يكون فقيرا لانه فقير (١٩)، مسجلا في ذلك لونا فريدا من ألوان المصادرة على المطلوب Zautology

والحق، ان فكرة الحلقات المفرغة كانت عنوانا كبيرا لذلك الصف الطويل من الحلقات التى اسهب الكتاب في تعدادها (٢٠)، حتى اذا كان كاتبها مثل ريتشارد جل R.T.Gill كان يرى فيها احد النظر يات العامة لعلم الاقتصاد الحديث (٢١). ولكن رغم ازدهام الفكر التنامي بهذه الحلقات، الا ان هذا النوع من التحليل قد تعرض لنقد لاهوادة فيه من جانب عدد من الاقتصاديين. فقد وجهت سهام النقد له على أساس ما يتسم به من منهج ميكانيكي واستاتيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية. فمثل هذا الربط الحتمي لوجود له في الحياة الاقتصادية، فقد يتغير عامل من العوامل، ومع ذلك قد لا تتغير العوامل التى ترتبط به (٢٢). كما يعاب على هذا الاتجاه اسلوبه الميثلغيز يكي الذى يعتمد على التماسك المنطقي الشكلي للتحليل، وهو تماسك يقع في الذهن اساسا وقد لا تكون له علاقة بالواقع. و يوضح ذلك من أن فكرة الحلقات الخبيثة تصور النظام على انه ظاهرة طبيعية، منعزلة لاصلة لها بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تسود في الاقتصاد المتخلف، أو بطبيعة وضعه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتأثير طبيعة التخصص الدولي على حالة التخلف فيه.

أما هارفي لينبشتين، فقد دفع بفكرة الحلقات المفرغة خطوة للامام ليصوغ من اساسها النظرى (أى العلاقات السببية) نظاما يفسر احوال التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف quasi-stable Subsistence

equilibrium في الاقتصاديات المختلفة. أو بعبارة أدق، حاول أن يضع تفسيراً للتقلبات التي تحدث حول مستوى الركود المثل في استقرار متوسط دخل الفرد عند مستوى الكفاف في هذه الدول (٢٣) وهو في تحليله حاول أن يثبت أن التوازن في البلاد المختلفة لا يتسم بالثبات أو الاستقرار، كما ذهب نوركسه، وإنما يتسم بحالة أقرب مما تكون إلى التوازن شبه المستقر. وقد استخدم لينبشتين في ذلك فكرة الفعل ورد الفعل للمتغيرات الاقتصادية. وعندها ان التغيرات التي تحدث في النظام وتدفعه نحو زيادة مستوى الدخل، ماتلبث أن تولد ردود أفعال معاكسة ومضادة، تمتص الاثر الايجابي للزيادة في الدخل، وتعيد، من ثم، النظام بدوره مرة أخرى إلى حالة حد الكفاف. وهو يعتمد في تحليله على الاثر الايجابي لزيادة الاستثمار وعلى الاثر السلبي لزيادة السكان. وبالرغم من انه حاول أن يتجاوز صفة التحليل الستاتيكي الذي اتسم به تحليل نوركسه، عندما حاول أن يفسر الحركة البطيئة في هذه المجتمعات «الساكنة» عن طريق معرفة المسار الذي تأخذه التغيرات الكمية في متوسط دخل الفرد، إلا أن ذلك لا ينفي أن نظامه قد وصم أيضاً بالطابع الستاتيكي، لأنه حصر نفسه أساساً في فكرة التوازن، كما هو الحال عند نوركسه. أضاف إلى ذلك أن النقطة المركزية في تحليل القوى المضادة التي تدفع النظام للتذبذب دائماً حول مستوى الركود، وهي المشكلة السكانية، إنما تعيد للذهاب بدقة تلك الرؤية الملتصية الخاطئة في موضوع السكان. فضلاً عن ذلك، فإن الباحث عموماً، لا يمكنه أن يعثر في تحليل لينبشتين على تحليل علمي مقنع لكيفية نشوء التخلف وتطوره وتبرير استمراره في هذه الدول. لأنه تم في فراغ اجتماعي وتاريخي، لا يراعي طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول ولا الواقع التاريخي والمعاصر في ظاهرة التخلف فيها.

وفيما يتعلق بجونار ميردال، فقد اعتمد على فكرة العلاقات السببية ليبين، خلافاً لنوركسه ولينبشتين، أن حالة التخلف في هذه البلاد، لا تتميز بالاستقرار أو التوازن أو شبه التوازن، وإنما تسير في اتجاه تراكمي، تدفع النظام للتزبد، عبر الزمن، في أغوار أبعد للتخلف «فالنظام لا يسعى بنفسه نحو أي نوع من التوازن بين القوى، بل إنه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة. وفي الأحوال العادية، لا يؤدي التغيير إلى أحداث تغيرات أخرى مضادة بل تغيرات مساعدة، تدفع النظام في الاتجاه السابق نفسه وإن كان بسرعة أكبر. وبسبب هذه «السببية الدائرية»، نجد أن العملية الاجتماعية تعمل لأن تكون تراكمية، وغالباً ما تكتسب سرعة بدرجة متزايدة (٢٤)». وقد حاول جونار ميردال، أن يعطى مثلاً لتأكيد هذه العملية التراكمية للعملية الاجتماعية للتخلف، بدراسته لمشكلة استمرار تخلف

الزئوج في امر يكا، وان يصل في النهاية الى انه من الصعوبة ان ينظر الى عامل ما على انه العامل الاساسي في تفسير هذه العملية، طالما ان كل عامل سبب للآخر بطريقة دائرية وتراكمية. وكان اسهامه البارز في هذا المجال يتمثل في تلك النتيجة التي انتهى اليها، وهي ان اى دراسة واقعية للتخلف والنمو لابد وأن تتعد خارج الحدود المألوفة للنظرية التقليدية، لان الدراسة المثمرة في هذا الصدد، تتصل بالعوامل، غير الاقتصادية (٢٥). ولكنه لم يوضح ماهى هذه العوامل غير الاقتصادية، ولا الاطار الاجتماعى والتارىخى الذى تعمل فيه.

وايا كان الامر، فلإن الاعتماد على فكرة العلاقات السببية، وان كانت قد كشفت النقاب عن طبيعة العلاقات المتبادلة بين عناصر «النظام التخلف» والطريقة التي ترتبط بعضها البعض، الا انها مع ذلك تبقى كالصندوق الفارغ، طالما انها نظرت الى النظام على انه منعزل ومستقل ولا تربطه بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية اية خيوط كما انها عجزت عن الاحاطة الجذرية بكيفية، نشوء التخلف لانها دارت حول نفسها، وفي اطار يعانى من الفراغ التارىخى.

٥ - الاتجاه السيسولوجي والسيكولوجي في تفسير التخلف:

تناثرت الاشارة الى الدور الذى تلعبه العوامل السيسولوجية والسيكولوجية في الدول المتخلفة ضمن الاسباب المفسرة للتخلف في كتابات عدد من كتاب الفكر التنموى، حيث كثيرا ما لجأ هؤلاء الى توصيف خصائص المجتمعات المتخلفة التقليدية عن طريق الاشارة الى هذه العوامل، مثل غياب روح المغامرة وعدم وجود المنظم، وانعدام الروح الفردية، وضعف الحوافز الاقتصادية وتحقير الكسب المادى، وعدم وجود التخصص الواضح في النشاط الاقتصادى، وجود الحراك الاجتماعى، وتخلف القيم والعادات الاجتماعية، الخ... وكانت هذه القائمة الطويلة من الخصائص ترد في مجال المقارنة بين هذه المجتمعات والمجتمعات الصناعية المتقدمة. كدليل آخر على حالة التخلف التي تسود المجتمعات الزراعية التقليدية. وهذه الكتابات التي اعتمدت على المنهج التجريدى (٢٦)، كانت في الحقيقة تستند على المخططات الاساسية التي دعى اليها شومبتر في نظريته «النمو الاقتصادى» (٢٧) والتي يحتل فيها المنظم وما يتسم به من روح للمغامرة والابتكار، المكان المركزى في عملية النمو. ومن ثم فلإن غيابه، وبالتالى غياب الصفات التي تتجلى في المجتمعات المتخلفة يعد هو قلب مشكلة التخلف. بل ان كتابا مثل نتنبرجن قد اعتمد على هذا المنهج حينما اشار الى الصفات السيكولوجية للأفراد الذين يلعبون دورا قياديا في المجتمعات الحديثة (٢٨). ونفس هذا المنهج من الممكن ان نجده

لدى كتاب آخرين، مثل كيرن كروسس (٢٩) – ولينبشتين، وريبون أرون (٣٠) وجرشنكرون (٣١)، الخ.

على ان الذى نقصده بالاتجاه السيسايولوجى والسيكولوجى فى تفسير التخلف، انما يتمثل فى تلك الكتابات المتبلورة اساسا فى النتاج الفكرى لبعض الكتاب والباحثين الذين اسهبوا فى ايضاح الدور الذى تلعبه العوامل السيسايولوجيه والسيكولوجية كسبب رئيسي وجوهري للتخلف. وربما يكون خير ممثل لهذا الاتجاه، الحصيلة النظرية لكتابات هوسيلتز، وايفرت هاجن، وديفد ماكيلاند، وجون هونكل.

وبدون الدخول فى التفاصيل، تناول هوسيلتز (٣٢) قضية التخلف من منظور تجريدى بحث. فالتخلف عنده يرتبط اساسا بالخصائص العامة المعبرة عن غالبية سلوك الافراد فى الدول المتخلفة، وليس له أى علاقة بالبناء الاجتماعى فى هذه الدول. وقضية التخلف محصورة عنده اساسا فى مجموعة معينة من المتغيرات التى يتميز بها نمط السلوك الاجتماعى للافراد فى المجتمعات التقليدية، وهى متغيرات تسود بشكل معكوس فى نمط السلوك الاجتماعى للافراد فى المجتمعات المتقدمة فاذا كان المجتمع المتقدم يتميز بالعمومية، والانجاز، والتخصص، فانه فى المجتمع المتخلف تسود هذه المتغيرات بشكل مضاد، وهى الخصوصية، والتنوع، والانتشار. وقد نظر هوسيلتز الى هذه المتغيرات على انها متغيرات مستقلة تحدد «النظام» ولا تتحدد به. وبهذا الشكل يمكن التأثير فى النظام عن طريق تغيير هذه المتغيرات. وطبقا له، ليس من الضرورى، لكى ينتقل المجتمع المتخلف الى حالة التقدم، ان يتغير النظام بأكمله، ولكن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق تعديل بعض اجزائه، المثلة فى هذه المتغيرات، وذلك بتغيير الادوار الاجتماعية التى يلعبها الافراد.

اما ايفرت هاجن (٣٣) فقد اتخذ من «المجتمع الزراعى» نموذجا للمجتمعات المتخلفة وظل يبحث فى الخصائص الاجتماعية التى يتميز بها سلوك الافراد فى هذه المجتمعات كسبب جوهري مفسر لحالة التخلف السائدة فيها. فهذه المجتمعات تتسم بضعف الحراك الاجتماعى، وبقلة عدد افراد الطبقة المتوسطة، وبتخلف واضح فى المستوى العلمى والتعليمى. كما ان السلوك – الاجتماعى للافراد يتسم بالقبول أو الامتثال، وبالاعتماد على الآخرين، وبالحاجة الى العشرة والتقارب، وذلك مقابل الرفض والسيطرة والحاجة للاستقلال والتفرد وعدم الاعتماد على الآخرين فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وهذه الخصائص التى

يتسم بها سلوك الافراد تؤدي الى ضعف الدوافع والحوافز، ومن ثم تعوق عملية التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. غير ان هاجن يرى ان هناك نخبة في هذه المجتمعات الزراعية التي يتسم سلوكها بالاندفاع و حاجتها للسيطرة والشعور بالتوتر الاجتماعي وعدم الرضا. وهي لهذا يمكن ان تلعب دورا هاما في القضاء على التخلف في هذه الدول. كما ان النظم يتحرك نحو التقدم لو امكن تغيير عادات الناس وقيمهم ودوافعهم.

ونفس هذا المنطق في التحليل نلاحظه ايضا عند ديفيد ماكيلاند (٣٤) الذي حصر قضية التخلف في الدوافع السلوكية للافراد في المجتمعات الزراعية التقليدية. وعنده ان التقدم الاقتصادي يعتمد اساسا على طبيعة سلوك النظم ودوافعه. وهذه الدوافع لا تتمثل في الحصول على اقصى ربح ممكن، وانما تتمثل في الشعور بالحاجة الى انجاز اكبر عدد ممكن n-Achievement من الاعمال والخدمات الرائدة، والشعور بالحاجة الى انجاز الافضل. فهذه الدوافع السيكولوجية لدى بعض الافراد هي التي تعود الى المخترعات وتطبيق نتائجها، وتنفيذ المشروعات الكبرى، وتقبل المخاطرة في سبيل نتائج اكبر. وقد نظر مكيلاند الى هذه الدوافع على انها متغيرات - مستقلة، تعيش داخل نفوس الافراد. غير انه يرى انه من الممكن النظر اليها على انها متغيرات تابعة، لو امكن تغييرها عن طريق التعليم والافئاع والتدريب المبكر، وحينما اشار الى ان الدوافع التي تقود الى الانجاز تختلف بين الاطفال طبقا للطبقات الاجتماعية. ونظرا لغياب «عرض» هذه الدوافع السيكولوجية، فان البلاد المتخلفة تعيش في اسار التخلف.

وقد تعرض الاتجاه السيسولوجي والسيكولوجي لنقد مري من بعض الكتاب والمفكرين، وخصوصا من اندريه جوندرفرانك (٣٥) الذي حاكم بشدة الافكار التي دعى اليها هؤلاء الكتاب على اساس انها اتسمت بالتجزؤ غير الصادق الذي لا يستند الى فهم عميق لهذه المجتمعات، ولا بتأريخها ولا بطبيعية مشاكلها الحقيقية. وأوضح ان هذه الاتجاهات وان كانت قد اقامت تحليلها على اساس معينة من الخصائص السيسولوجية والسيكولوجية التي تسيطر على البناء الاجتماعي ككل، الا انها قد عجزت تماما عن اعطاء اى تفسير علمي لكيفية نشوء هذا البناء نفسه، ومن ثم كان فشلهم في الوصول الى امكانية تغييره والوسائل المؤدية لذلك. فدعوتهم الى تغيير عادات الناس وقيمهم وسيكولوجيتهم ونظرتهم الى الحياة وادوارهم الاجتماعية التي يلهونها، كسبيل للخلاص من التخلف، هي

تحصيل حاصل، لان هذه العادات والافكار والقيم هي في النهاية انبثاق طبيعي من النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد في هذه الدول.

ثانيا: التضخيم المبالغ فيه لحجم المشكلة السكانية:

أعطى كتاب الفكر التنموي في الخمسينيات والستينيات اهتماما بالغا للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، سواء في تفسيرهم للتخلف او فيما ذهبوا اليه من مقترحات وحلول لدفع عجلات التنمية في هذه البلاد. وأول ما يلاحظ على هذا الاهتمام، هو تأثيره الشديد بالنظرية التقليدية للمقتس عن السكان. وهي النظرية التي اعتمدت على ثلاثة دعائم اساسية هي: قانون الغلة المتناقصة، والمرونة التامة لعرض العمل في الاجل الطويل بالنسبة للتغيرات التي تحدث حول أجر الكفاف، وعدم فاعلية التقدم الفني في اعلقة مفعول قانون الغلة المتناقصة. ورغم أن التحليل النظري والواقع التاريخي قد اثبتا، منذ فترة طويلة، ما انطوت عليه هذه الرؤية المالتسية من أخطاء وفروض غير صحيحة، مما جعل الفكر الاقتصادي يغض النظر عنها، الا ان هذه الرؤية قد عادت لتجد لها مكانا رحبا في اقتصاديات التخلف والتنمية. ونشأ لها اتجاه جديد، عرف بمصطلح «المالتسية الجديدة» (٣٦) وهو اتجاه لم يعد يشمل فقط مساهمات الاقتصاديين في هذا المجال، وانما اتسع ليشمل دائرة اهتمام علماء الاجتماع والفلسفة والتاريخ وعلم النفس والأطباء، بل وحتى علماء الكيمياء، ومن يكتبون فيما يسمى «بالنماذج العلمية» (٣٧).

والامر الجدير بالملاحظة هنا، هو ان هذا الاتجاه قد نظر الى المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة على انها جوهر مشكلة التخلف، وهي لهذا تعد العقبة الرئيسية التي لا بد من تجاوزها حتى تتطلق هذه البلاد في معارج التقدم والنمو. والمعضلة هنا تتمثل في ذلك الاختلال القائم بين الاعداد السكانية الكبيرة والحجم المحدود للموارد الاقتصادية. فالزيادة السكانية في هذه الدول تضغط باستمرار على هذه الموارد مما يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية. كما ان هذه الزيادة تلتهم كل تحسن يطرأ على حجم الدخل فيصعب عندئذ زيادة معدلات الادخار. وفضلا عن ذلك، فان الزيادة السكانية تستنفد معظم موارد هذه البلاد من العملات الاجنبية في استيراد الطعام والشراب، لمواجهة الاحتياجات التنامية للسكان، وذلك على حساب استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبرنامج الاستثمار... الخ، وتأسيسا على ذلك، فإنه لا أمل أمام هذه البلاد في الاندفاع لاقتصادياتها على طريق النمو، ما لم تقض على هذه «الانفجارات السكانية» وعلى هذا «الاكتظاظ السكاني». بل ان كاتبها

مثل فوجت لا يرى أى حرج حينما يقول انه طالما ان هذه الدول لم تضع لنفسها سياسات سكانية رشيدة، فان هذه الدول ليس لها الحق في أن تطالب بالمعونة من الدول المتقدمة (٣٨).

والمخرج الذى يقدمونه لهذه المعضلة هو استئصال «الجنور» السرطانية لها، وذلك بتخفيض عدد السكان والدولة الحكيمة أن تستخدم في ذلك كل الوسائل الممكنة. وهذه الوسائل تتخذ عند بعض المالتسيين الجدد صورة لانسانية صارخة، مثل تدمير الحروب والابوة والأمراض التى تؤدي الى زيادة معدلات الوفيات. وهنا يعود الشبح المالتسي يطل علينا بصورته الكثيرة. وعند بعضهم يمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق منع الفقراء من التزاوج، وتعديل النظم الضريبية بما يضع العراقيين امام نمو السكان، أو بالدعوة لتعقيم الرجال والنساء، وابتكار ادوية جديدة تسهم في هذا المجال. وعند البعض الآخر تتخذ الوسائل صورة الاقناع والدعاية عن طريق ما يسمى ببرامج تنظيم الاسرة وضبط النسل، الخ...

والحق ان هذا النوع من التفكير قد عجز تماما عن الاحاطة بالجدرة بمشكلة السكان في هذه الدول، لانه لم يتمكن، في ضوء رؤيته الملتسية، من معرفة الجذور التاريخية والواقع المعاصر لهذه المشكلة. فمن المعلوم تاريخيا، ان هذه الدول لم تكن دائما وابدا تعاني من مشكلة فائض السكان. فقبل ان تنخرط هذه الدول في شبكة التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وقيل ان تقع فريسة للنهب المستمر لمواردها من قبل الدول الرأسمالية، كانت تتميز بجهاز انتاجى متنوع، ينتج المواد الغذائية (٣٩)، والمواد الخام اللازمة للصناعات والحرف اليدوية فيها. وكانت معدلات النمو السكاني فيها، تتمشى مع معدلات النمو الاقتصادى التى تحققها. وقد ظهرت مشكلة فائض السكان فيها حينما اصبح معدل النمو السكاني يجاوز معدل النمو الاقتصادى بسبب حالة الركود والتخلف الذى وقعت فريسة لها نتيجة لنهب مواردها واعاقبة تطورها وصياغة هيكلها الانتاجية بما يتماشى اساسا واحتياجات المراكز المتقدمة في العالم. فالمشكلة السكانية يجب ان فهمها على انها ظاهرة تاريخية، ظهرت في مرحلة معينة من تاريخ هذه الدول، وتطورت فيها تحت تأثير ظروف معينة، وستختفي ايضا بزوال هذه الظروف. وهى في النهاية اختلال يقوم بين النمو السكاني - كما وكيفا - وبين درجة التطور التى يمر بها النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد. فهي نتيجة حتمية للتخلف وليست سببا له. ان النمو السكاني في حد ذاته لا يشكل مشكلة، بل قد يكون مطلوبا في تلك الدول التى تعاني من خفة سكانية واضحة. لكن المشكلة تتضح اذا وضعنا النمو السكاني في اطار الحركة الاقتصادية للمجتمع. فلذا كان النظام الاجتماعى السائد يبذل جهدا

انمائيا كبيرا، و يدفع عجلات التنمية بقوة للامام، فان المشكلة السكانية تختفى ولا يصبح لها مبررا للوجود. اما اذا كان النظام ركدا، وتعثّر فيه جهود التنمية، فان مشكلة فائض السكان تظهر بشكل جلي. أضف الى ذلك، انه من الخطأ الظن بأن هناك قوانين عامة، خالدة وأبدية، تخضع لها الحركات السكانية في كل من مراحل التطور. بل توجد لكل مرحلة معينة، أو بعبارة أخرى، لكل نظام انتاجي معين قوانينه للوضعية التي تحكم التغيرات السكانية. ومن هنا يكتسب مفهوم فائض السكان طابعا نسبيا. ففائض السكان الذي يظهر في ظل درجة معينة من التطور الاقتصادي قد لا يعتبر فائضا سكانيا في مرحلة أخرى من التطور.

و يبدو الضعف النظري للاتجاه المبالغ في تقدير حجم المشكلة السكانية فيما ذهب اليه أنصاره من تجريد وعموميات نظرية، لا تراعى الفروق القائمة بين مجموعات الدول المتخلفة. فالبالد المتخلفة وإن كان من الممكن وضع تعريف أو مفهوم محدد لها يشملها جميعا، إلا انها مع ذلك تتفاوت فيما بينها تفاوتاً ضخماً. انها كما يقول الكاتب الأمريكى جالبرث، أشبه بصف طو بل تنتظم فيه هذه الدول تبعا لدرجات متعددة من التفاوت. فمن يقف في المقدمة يختلف عن من ينتظم في المؤخرة، أو في الوسط. ونتيجة لذلك، فان طبيعة المشكلة السكانية، وللظاهر التي تعبر بها عن نفسها، تتفاوت داخل هذه الدول. فهناك دول تعاني حقا من الاختلال القائم بين النمو السكاني الكبير وبين النمو الاقتصادي المتواضع. وفي هذه الدول تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في تفاقم مشكلة البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والصحة، وازمة المساكن وللواصلات... الخ. هناك دول - على العكس من ذلك - تعاني اختلالا بين النمو السكاني المتواضع وطموحات التنمية الكبيرة. وفي مثل هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في صورة نقص الأيدي العاملة والحاجة الى الاعتماد على عنصر العمل المستورد من الخارج.

وحاصل القول انن، هو انه يجوز للباحث ان يطلق تعميما مطلقا حول تأثير السكان على التنمية. ان هذا التأثير المتبادل يجب البحث عنه في حالات محددة وفي ظل خصائص الاقتصاد القومي للبلد المعين.

ثالثا - اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة:

وقد اسقط الفكر التنموي التقليدي الطبيعة الخاصة التي يتسم بها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد المتخلفة من الاعتبار، وصاغ تحليلاته في ضوء

نماذج وقوالب عامة مجردة، منطلقا في ذلك من التصور التجريدي لعلم الاقتصاد الحديث، الذى يرى ان النظرية الاقتصادية هي نظرية عامة وذات قوانين ومقولات عامة تصلح لجميع النظم والمجتمعات على اختلاف انواعها وتباين مراحل تطورها، وقد اتضح لنا ذلك بشكل جلى من الاتجاهات الخمسة المفسرة للتخلف والتي عرضنا لها آنفا (٤٠). كما ان التقرير الشهير للجنة بيرسون عن التنمية الدولية (شركاء في التنمية)، وهو يمثل قمة للطف في الفكر التنموي التقليدي، والذي قدم الى البنك الدولي في عام ١٩٦٩، كانت تسيطر عليه هذه النظرة (٤١)، حينما صاغ المشاكل التى تعترض التنمية في دول «العالم الثالث» بشكل عام وتجرى يدى.

لقد نظر الفكر التنموي التقليدي - بالرغم من تباين مدارسه - الى التنمية على انها مجرد نمو اقتصادي، يسير في اتجاه واحد، ذي مراحل متعددة. وهذا الاتجاه تمشي فيه جميع الدول. واذا كانت الدول المتقدمة قد حققت تنميتها عن طريق تحقيق شروط مرحلة «الانطلاق» - تعبيري روستو - فان الدول المتخلفة لا بد ان تحذو حذوها (٤٢) في تحقيق هذا الانطلاق «التنمية». ونظرا لان النموذج المثالي للنمو، المفترض في التحليل، هو النموذج الرأسمالي كما تحقق في دول غرب أوروبا وأمريكا واليابان، فان مشاكل التخلف وعقبات النمو يجب ان أن تقاس بشروط تحقيق هذا النموذج، وان تجرى عملية اسقاط ميكانيكي للخبرات والمشاكل التي واجهت تحقيق هذا النموذج في الغرب المتقدم على الواقع المتخلف ببلاد «العالم الثالث». على ان هذا الاسقاط كان يصح نظريا لو افترضنا ان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيش فيه البلاد المتخلفة هو نفس ذلك الهيكل الذي بدأت منه الدول الرأسمالية المتقدمة في تحقيق نموذجها الرأسمالي للنمو. وهذا الفرض هو، بالطبع، فرض غير صحيح.

فالدول الرأسمالية عندما بدأت نموها الاقتصادي، ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كانت قد حققت الشروط الهامة التي وضعها على مشارف النمو الذاتي المستقل، مثل القضاء على النظام الاقطاعي في الريف، وانهاء العمل بنظام الحرف والطوائف وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل (الحرة)، وتحقيق حد أدنى من التراكم البدائي الذي كان قد تكون في مرحلة الرأسمالية التجارية، فضلا عن نشوء حركة واسعة من المخترعات والكشوف العلمية التي انعكست بشكل مباشر في تطوير أدوات الانتاج. أضف الى ذلك، ان نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة آنذاك، قد مكن هذه الدول من التغلب على ضيق اسواقها المحلية لتتصرف الفائض خارجيا، واحتلال المستعمرات واستغلالها وتحويلها الى اسواق واسعة للتصرف

ولمنابع هامة ورخيصة للمواد الخام، الخ... وخلال هذه العملية كانت القيادة في حركة النمو لمنط الانتاج الرأسمالى. فهو الذى قاد عملية النمو منذ بدايتها حتى نهايتها (٤٣). وقد انعكس ذلك بشكل واضح في الاقتصاد الكلاسيكى الذى كان يمثل في البداية ابداعا فكريا خلاقا لم تعرفه البشرية من قبل، وذلك حينما حاول ان يكتشف انسب الظروف والعلاقات والقوانين العلة التى تؤمن حركة للسار الذى كانت تشهده عملية النمو الرأسمالى آنذاك.

أما الدول المتخلفة فان تنميتها الاقتصادية التى بدأتها غداة الحصول على استقلالها السياسى منذ ربع قرن تقريبا، فقد بدأت من ظروف وخصائص داخلية وعالمية مختلفة تماما عن تلك الظروف والخصائص التى بدأت الدول الرأسمالية نموها منها. فمن ناحية، نجد أن هذه الدول لا يوجد بها نمط انتاجى قائد ومسيطر، يستطيع أن يتولى قيادة مسيرة التنمية. بل تتعدد فيها الانماط والاساليب الانتاجية، وتتعايش جنباً الى جنب، وهذه هي احدى الخصائص الجوهرية التى تميز الهيكل الاقتصادى الاجتماعى في هذه الدول. وقد أقرت بعض الدراسات التنموية، وعلى الاخص الدراسات المتعلقة بفكرة الثنائية، بوجود هذه الخصوصية. لكنها في تحديدها لمعايير هذه الثنائية قد حصرت نفسها في المعايير السيسولوجية والتكنولوجية، ومن ثم لم تكتشف طبيعة العلاقات الاقتصادية الكامنة في هذه القطاعات المزدوجة، ولا العلاقات التى ترتبط بها داخليا وعلليا. ومهما يكن من أمر، فان المتأمل في واقع هذه الدول، يستطيع أن يرصد عددا من الاساليب والانماط الانتاجية التى تتعايش معا، دون أن يعثر - في كثير من الاحيان على نمط قائد ومسيطر. و يعدد الاقتصادى البولندى «كليس» هذه الانماط والاساليب فيما يلى (٤٤):

- ١ - الاقتصاد الطبيعى القائم على الزراعة الاكتفائية مع وجود بعض عمليات للتبادل السلعى.
- ٢ - الانتاج السلعى الصغير في الريف.
- ٣ - الانتاج السلعى الصغير في المدن.
- ٤ - الاقتصاد شبة القطاعى الذى يتميز بسيادة العلاقات القطاعية، مع وجود عناصر رأسمالية فيه.
- ٥ - الاقتصاد الرأسمالى الذى تماكه وتديره الرأسمالية الوطنية.
- ٦ - الاقتصاد الرأسمالى الذى تملكه وتديره رؤوس الاموال الاجنبية.
- ٧ - القطاع العام القائم على الملكية العامة للدولة.
- ٨ - الاقتصاد التعاونى.

وتتفاوت هذه الانماط والاساليب السابقة فيما بينها من حيث درجة تطورها وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحكمها، ونوعية السلع والخدمات التي تتبعها، وفي حجم الفئات الاقتصادية الذي يتولد فيها، وفي كيفية أوجه التصرف في هذا الفلّاض، وفي مساهمة كل منها في عملية توليد الدخل القومي في هذه الدول. ومن هنا لا يمكن الحديث اطلاقاً عن نموذج وحيد - النمط في هذه البلاد. ومن هنا فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه تجاوز عملية التخلف، هي في اكتشاف النمط الذي تكمن فيه مواطن القوة لقيادة عملية التنمية، بالإضافة الى ضرورة الاستفادة من كل هذه الانماط وما تمثله من قوى اجتماعية، في ظل استراتيجية واعية للتنمية، تراعى تواجد هذه الانماط وتستفيد من امكانيات كل منها في العطاء لعملية التنمية.

اما الخصوصية الاخرى التي اهملها الفكر التنموي فهي طبيعة الوضع الخاص او اللامتكافئ الذي تحتله مجموعة البلاد المتخلفة في نظام التخصص الدولي، واثار ذلك في اعاقبة تطورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لما يتخض عن ذلك من تبعية اقتصادية للخارج، ومن خسائر فادحة. وهذا هو ما لفت النظر اليه كتاب الفكر التنموي المعاصر، وذلك على نحو مأسعرضه فيما بعد.

رابعا - الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية:

وثمة خطأ كبير وقع فيه الفكر التنموي التقليدي، حينما صاغ تصوراته عن كيفية الانتقال من حالة الركود والتخلف الى حالة النمو والتقدم، وذلك بتصوره ان التنمية يمكن ان تتحقق حينما يستطيع الاقتصاد للتخلف ان يتدبر امر العناصر والموارد (والصفات) الناقصة لديه والتي يتميز بها النموذج الرأسمالي للنمو، وان ينتج ما يلزم لذلك من سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة. فالتنمية باختصار - يمكن ان تتم اذا تمكنت الدول المتخلفة من الخلاص من السمات التقليدية فيها وان تكتسب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة. والحقيقة ان هذا التصور كان نابعا من طبيعة نظرتهم التجريدية في تفسير التخلف. فالتخلف في النهاية قد نظر اليه على انه ذلك النظام الذي يفتقر الى العناصر الديناميكية التي لعبت وتلعب الآن الدور الحاسم في تحريك الاقتصاد الرأسمالي نحو النمو. وهذه العناصر هي معدل الاستثمار المرتفع، والخبرات الفنية المدربة، والتكنولوجيا الحديثة. وان يفقر الاقتصاد للتخلف الى هذه العناصر، فإن المشكلة تتمثل اذن في كيفية الحصول على هذه العناصر النادرة. والتأليف بينها، واطلاق حرية العمل لها لتنشيط النظام ونقله الى مستوى التقدم. وفي هذا الخصوص، تبلورت افكار الاقتصاد الاكاديمي الذي شغف بابحاث التخلف والتنمية في نوعين اساسيين من الدراسات.

الاول:

هى الدراسات التى انتجت مايعرف باسم نماذج النمو وتم ترويجها فى الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات على اساس انها تكتشف وتحدد القوى والعلاقات الديناميكية الجوهرية لعملية التنمية. والواقع ان هذه النماذج قد ركزت على بعض العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كالعلاقة بين معدل النمو ومعدل التراكم والعلاقة بين معدل التراكم ومعامل رأس المال، والعلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل النمو فى المتوسط فى دخل الفرد. وهى بهذا الشكل حصرت نفسها فى حدود ضيقة جدا، وانتهت الى ان التنمية تتحقق لو امكن تحقيق التغيرات الكمية المطلوبة فى بعض للمتغيرات الاقتصادية، وذلك بغض النظر عن الخصوصيات التى تنتم بها هذه البلاد داخليا (طبيعية النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد) وخارجيا (طبيعية موقعها فى نظام التخصص الدولى). أضف الى ذلك أن هذه النماذج قد صيغت أساسا بالاعتماد على الخبرات للتاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة التى تمت فيها عملية النمو على أساس الحوافز الفردية وقوانين السوق وتمويل التراكم عن طريق المدخرات الفردية والاستعانة برأس المال الأجنبى. بل ان كثيرا من نماذج النمو التى قدمها الفكر التنموى للبلاد المتخلفة لم توضع اصلا لهذه البلاد، وانما وضعت فى البداية لدراسة مشكل النمو فى الدول الرأسمالية، وتم عليها بعض التعديلات الطفيفة لكي تناسب أوضاع البلاد المتخلفة. ولعل خير مثل لهذه النماذج، هو نموذج هارود - دوماز الذى يطور معدل الزيادة الذى يحدث فى الناتج القومى (وهو المعيار الأكثر رواجاً لتحقيق التنمية) فى ناتج قسمة معدل الاستثمار على معامل رأس المال.

أما النوع الثانى من الدراسات فى هذا المجال، فهى الدراسات التى تمت

تحت عنوان: استراتيجية التنمية Strategy of Development
وقد انجزت بشكل تميمى ووضعت فى -شكل «روشات» جاهزة للمعركة من أجل دحر التخلف وتحقيق التنمية. وقد دارت هذه الاستراتيجيات حول الاجابة على تساؤلات شكلية محددة، مثل: نمو متوازن أو غير متوازن؟ دفعة قوية أم نمو تدريجى؟ تركيز على الصناعة أم الزراعة؟ الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الصناعية الانتاجية؟ وأى تكنيك يستخدم كأسلوب فى الانتاج، أهو التكنيك المكثف لعنصر رأس المال؟ أم التكنيك المكثف لعنصر العمل؟ وهل يتم انتصنيع على أساس حاجة السوق المحلى، أم على اساس الاحلال محل الواردات؟... الخ.

وأيا كان الامر، فإن صياغة الفكر التنموى لديناميات عملية التنمية قد افتقدت الفعالية النظرية والتطبيقية، لأنها اتسمت بالتجريد والتعميم، ولم تستطع أن تكتشف القانون الجوهرى الذى يجب أن تصاغ فى ضوءه استراتيجيات التنمية وتكنيكاتها، وهو اقامة اقتصاد وطنى، متطور، مستقل، قادر على النمو ذاتيا، و يحقق رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

خامسا - الصياغات غير الصحيحة لمقاييس وأهداف التنمية:

وكان من الطبيعى ان تنعكس النتائج التى توصل اليها الفكر التنموى من تنظيره لحالة التخلف والتنمية فى المقاييس التى صاغها كدلائل لتحقيق التنمية، وفى تحديده للأهداف التى يسعى اليها الجهد الانمائى بالدول المتخلفة. فقد ترتب على النظر الى التخلف على انه بمثابة تأخر زمنى وانه يمكن أن يقاس بحجم الفجوة الموجودة بين مستويات المعيشة بالدول المتقدمة والدول المتخلفة، أن ذهب كتاب الفكر التنموى الى ان نتائج التنمية يمكن أن تقاس بمدى «التضييق» الذى يحدث فى تلك الفجوة. والمؤشر المقبول الذى يقيس ذلك هو مدى اقتراب الدول المتخلفة من مستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة. وهكذا لايتخلى الفكر التنموى عن منهجية التجريد والتعميم، لأنه يقيس كل شيء بالنموذج المثالى - الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد اثبتت نتائج العقدين الاول والثانى للتنمية خطأ هذه المقاييس، بل واستحالة تحقيقها. من هنا، ما أصق الكلمات التى يكتبها الاقتصادى المعروف محبوب الحق، حينما يقول: «اسمحوا لى ان اذكر مجرد مقارنة واحدة، هى ان الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة فى عام واحد تساوى الزيادة التى يمكن للهند ان تحاول تحقيقها فى قرابة مائة عام. ولذلك فإن التفكير فى أهداف التنمية من زاوية مستويات المعيشة الغربية، وان التركيز على فجوة الدخل المتزايدة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ليس له معنى على الاطلاق، سوى أن يجعل الدول الغنية تشعر بعدم الراحة من حين لآخر، وأن يجعل الفقراء يحسون بالاسى على انفسهم (٤٥)».

واذا كانت التنمية هى الوسيلة التى يتحقق من خلالها رفع مستوى المعيشة، فللهم أولا هى أن تتحقق، وأن تنحى جانبا قضايا التوزيع وعدالته. فالقضاء على الفقر والبطالة وتقليل الفوارق بين الدخول، وتحسين مستوى المعيشة عموما، كلها امور تلى فى الاهمية قضية الزيادة التى يجب أن تحدث فى الناتج المحلى (مؤشر التنمية المقيول). ألم يتحدث عن ذلك صراحة ارثولويس منذ عام ١٩٥٥، حينما نكر «يجب ان ننكر أولا ان موضوعنا هو النمو وليس التوزيع

(٤٦)؟ ومن هذا المنظور، كانت أهداف التنمية حينما تصاغ على المستوى النظرى (فى نماذج النمو) وعلى المستوى العملى (فى الخطط الاقتصادية) تتحد فى ضوء ماسمى آنذاك «بدالة الرفاهة الاجتماعية» أو «بدالة التفضيل الاجتماعى» (٤٧) التى صيغت بشكل عام وتجر يدى لجميع طبقات وفئات المجتمع دونما تمييز.

تلك هى أهم حيثيات الادانة التى حوكم على اساسها الفكر التنموى التقليدى. ومنها نرى ان هذه حيثيات يمكن بلورتها فى النهاية فى تقيصتين اساسيتين لهذا الفكر. الاولى، هى افتقاده للكفاءة النظرية، والثانية هى افتقاده للكفاءة التطبيقية. أما افتقاده للكفاءة النظرية فيعود اساسا الى ذلك المنهج التجريدى الذى اعتمد عليه فى تفسير التخلف. وهو منهج عجز عن الاحاطة الشاملة، التاريخية والمعاصرة، لظاهرة التخلف، لانه حصر القضية اما فى التحليل الوصفى الانتقائى للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتخلفة، واما فى منهج العلاقات السببية الذى يهتم اساسا بالاتساق الفكرى اكثر من اهتمامه بما لهذا الاتساق من علاقة بالواقع التاريخى والمعاصر لهذه الدول، واما فى فكرة الثنائية التى حاولت ان ترجع جوهر التخلف الى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى غير متجانس الناتج من وجود قطاع متقدم وقطاع متخلف، يشكّلان معا بنية اقتصادية واجتماعية مخلطة، منعزلة، دون محاولة تفسير الاسباب التاريخية والمعاصرة التى ادت الى وجود هذا الهيكل واستمرار تواجده.

واذا كان التخلف فى ضوء هذه المناهج هو حالة لم يستطع الفكر التنموى التقليدى ان يتعرف عليها بشكل صحيح - رغم تواجدها - فكيف يمكن اذن لهذا الفكر ان يعطى تفسيراً أو تصوراً لكيفية بناء التنمية، وهى حالة لم توجد بعد؟ ومن هنا كانت ازمة هذا الفكر من حيث كفاءة التطبيقية. فبينما ان منطق الامور كان يتطلب من هذا الفكر ان يبحث فى قوانين النمو للمجتمعات المتخلفة من داخل هذه المجتمعات، رأيناه يلجأ الى تطبيق قوانين النمو التى حكمت تجارب الدول المتقدمة بشكل الى على هذه المجتمعات. كما ان استراتيجيات التنمية وديناميتها وأهدافها ومقاييسها التى وصل اليها لم تخرج فى غالب الاحوال عن التطبيق الدقيق للمبادئ العامة لعلم الاقتصاد الحديث وفقاً لادواته التجريبية الراهنة، وهى أدوات التحليل الحدى، ونظرية التوازن. وهى أدوات ثبت قصورها فى فهم الواقع الاقتصادى والاجتماعى.

على ان محاكمة هذا الفكر لم تحدث بناء على ثغراته النظرية وجهازه التحليلى القاصر فحسب وانما ايضا لان تجارب التنمية فى الدول المتخلفة، التى

تأثرت بهذا الفكر، قد أشارت بأصبع اتهام ثابتة الى مشاركة هذا الفكر في مسئولية
الفشل الذى منيت به معظم هذه التجارب في ربيع القرن الماضى.

ولكن ماهى ادلة الاتهام فى الواقع العملى؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فى
المبحث الثانى.

المبحث الثانى

النتائج المترتبة على تبنى الفكر التنموى التقليدى فى تجارب التنمية

مقدمة:

نكرنا أنفا ان الفكر التنموى الذى ساد الخمسينيات والستينيات كانت له قوة السيطرة على قرارات الاقتصاديين والمخططين وكبار المسؤولين فى الدول المتخلفة. ومن هنا، فإن هذا الفكر، وماتضمنه من نظريات وسياسات ومقولات ومفاهيم، كان يشكل الخلفية التى رسم على أساسها الجهد الانمائى فى غالبية هذه الدول خلال ربع القرن الماضى. وليس محله ان نبحت فى أزمة التنمية فى هذه الدول — ان مانهدف اليه اساسا هو البحث فى العلاقة القائمة بين هذه الازمة وبين تبنى هذا الفكر. وبدون الدخول فى تفاصيل لا تحتملها هذه الدراسة، يمكننا — اذا نظرنا الى جعبة الخبرة التاريخية لجهود التنمية فى هذه الدول — ان نحلل هذه العلاقة فى ضوء اربعة نتائج ترتبت على تبنى هذا الفكر. وهى:

أولا — عدم تحقيق الاهداف المباشرة المنشودة.

ثانيا — نماذج فاشلة للتصنيع.

ثالثا — الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية.

رابعا — عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير.

واليك الآن نبذة سريعة عن هذه النتائج.

أولا — عدم تحقق الاهداف المباشرة المنشودة:

فقد نظر الى التنمية الاقتصادية على انها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة وتلك التى تسود فى الدول المتخلفة. اما الدول المتقدمة فقد قصد بها دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. واذا كان سكان هذه الدول يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة، نظرا لارتفاع مستوى الناتج الاجمالى، وبالتالى متوسط دخل الفرد، فإن الهدف يجب ان يكون: هو محاولة تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة (٤٨). وتوهم الكثيرون ان مجرد تحقيق هذا الهدف سوف يحل معه مشاكل الفقر وعدم عدالة التوزيع

وتدهور مستوى المعيشة. فالنمو الذى سيحدث فى الناتج القومى سوف تنتشر ثماره على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. والتوزيع يمكن أن تحل مشكلة بعد أن يتحقق النمو.

وبعد ربع قرن من تجارب التنمية ثبت استحالة تحقيق هذا الهدف. بل أن جاذبا كبيرا من هذه التجارب تمخض عن مزيد من التفاوت فى مستوى الدخل وتدهور فى مستوى المعيشة (٤٩). والحق أن تعظيم معدلات نمو الناتج القومى، كهدف للتنمية، وكوسيلة لرفع مستوى المعيشة ثبت خطأه الفادح للأسباب الآتية:

١ - ليس المهم هو الارتفاع بمعدلات نمو الناتج، أيا كانت طبيعة هذا الناتج، وإنما الأهم من ذلك بكثير هو هيكل معدلات النمو. فالحقبة الأساسية فى الدول المتخلفة ليست هى مجرد مقدار السلع التى يتم إنتاجها فى غضون فترة زمنية معينة، وإنما نوع هذه السلع وكيفية توزيعها. فإذا زاد معدل نمو عن طريق تزايد الانفاق العسكرى، أو عن طريق إنتاج السلع الكمالية المعمرة التى لا يستهلكها إلا أصحاب الدخل المرتفعة وسكان المدن، فإن هذا الوضع لا يكون أفضل من معدل نمو أدنى يتم عن طريق إنتاج السلع والخدمات الأساسية التى يحتاجها كافة الأفراد ويتم توزيعها بعدالة أكثر (٥٠).

٢ - ليس صحيحا على الإطلاق أن قضية التوزيع تحل من خلال قضية التنمية. فقد تحدث التنمية و يظل التفاوت شاسعا، أو يزيد، بين الدخل ومستويات المعيشة. والبعد الرئيسى فى حل قضية التوزيع هو فى الأساس بعد سياسى، يعتمد على اجتيازات سياسية وإعوية ومحددة. كما أن الأدوات التقليدية لسياسة إعادة توزيع الدخل (مثل سياسة الضرائب والانفاق العام)، محدودة الفاعلية فى هذه الدول بسبب تخلف الجهاز الضريبى وعدم الترشد فى سياسة الانفاق العام وسيطرة الفئات والطبقات الاجتماعية الغنية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وفى ضوء ذلك، لم يكن غريبا أن تكون ثمار التنمية التى تحققت فى الكثير من البلاد المتخلفة قد وزعت بطريقة غير عادلة (٥١)

ثانيا : نماذج فاشلة للتصنيع :

وتحت تأثير اللحاق بمسئوليات المعيشة الرغدة السائدة فى الدول الغربية، والانبهار بهذه المستويات، باعتبارها هدفا للتنمية، فقد اختارت كثير من هذه الدول نماذج معينة للتصنيع لا تتناسب إطلاقا مع موارد هذه البلاد، ولا مع واقع الفقر

وانخفاض مستوى معيشة أغلبية السكان. وهذه النماذج قد قامت على اعتبارات الطلب الفعال وقوى السوق، ولهذا أدت الى تنمية نمط الانتاج والاستهلاك لصالح اصحاب الدخل العالية وسكان المدن. ويمكن لنا الوصول الى هذه الحقيقة اذا ما احطنا بالخصائص التى آل اليها «القطاع الحديث» الذى تركّز فيه جهود التصنيع.. فهذا القطاع قد تم غرسه بشكل مصطنع فى جسم الاقتصاد القومى، وظلت تربطه بالخارج صلات أقوى من تلك التى تربطه بالداخل. ففى الحالات التى كان فيها هذا القطاع ينتج من أجل الاحلال محل الواردات فان التصنيع فيه قد بدأ من «النهائية»، بمعنى أن منتجاته المصنعة (وأغلبها من السلع الاستهلاكية المعمرة) كانت تتناسب مع مراحل أكثر تقدما من واقع الحال داخل الاقتصاد القومى نفسه. ومن هنا كانت حتمية ارتباط الانتاج فيه بما يتدفق اليه من الخارج من تكنولوجيا متقدمة وقطع غيار و سلع نصف مصنعة، بل وأحيانا عمالة فنية مستوردة (٥٢). ولهذا كانت مأساة تبعية للخارج. وفضلا عن ذلك فإن هذا النوع من التصنيع لم يسهم فى توسيع السوق المحلى نظرا لضالة أثاره المتكاملة، الخلفية والامامية، مع سائر قطاعات الاقتصاد القومى، وبسبب عدم اسهامه فى زيادة فرص التوظيف اسهاما كبيرا، حيث ان فنونه الانتاجية المستخدمة كانت مكثفة لعنصر رأس المال. وفى الحالات التى تخصص فيه القطاع الحديث «فى الانتاج من أجل التصدير» فان الامر لم يختلف كثيرا، لان الانتاج أصبح يتحدد نوعه وحجمه ومعدلات نموه طبقا ل اتجاهات الطلب الخارجى. كما ان فنونه الانتاجية المستخدمة، مستوردة بكاملها تقريبا من الخارج، وفرص العمالة التى يخلفها محدودة، نظرا للكثافة الرأسمالية العالية فى ادواته الانتاجية المستخدمة، الخ....

ونظرا ل تمحور النمو على قطاع معين بذاته (قطاع احلال الواردات أو القطاع المنتج للتصدير) ودون أن ينتشر الى سائر قطاعات الاقتصاد القومى، فإن هذا التمحور قد خلق، بشكل مواز، تمحورا وحيدا الجانب فى مجال التوزيع والاستهلاك، ومن ثم تشويها واضحا فى انماط الطلب والاستهلاك. فتركيز النمو على قطاع معين أدى الى أن تستأثر قلة من الافراد بثمار التنمية. وهذه 'قلة تتمثل فى الافراد الذين ارتبطت مصالحهم ودخولهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالقطاع الحديث. أما غالبية القطاعات الأخرى التى لم نعط لها أهمية ناظرة، فقد وضعت بمن يعيشون فيها على الهامش. وكان من الطبيعى، والحال هذه، ان تولد الدخل المرتفعة فى القطاع الحديث طلبا على السلع الاستهلاكية للمعمرة، سواء على السلع التى يتنتاجها محليا بفرض الاحلال محل الواردات أو تلك التى يتم انتاجها فى الخارج.

وفي المراحل المتقدمة من التصنيع والتي بدى فيها انشاء بعض الصناعات الانتاجية، فان هذه الصناعات قد اختيرت على اساس ان تنتج وسائل الانتاج التى تلزم لصناعات احلال الواردات أو للصناعات المنتجة للتصدير. أما السلع الاجرية التى يستهلكها معظم السكان، فلم تجد العناية ولا رؤوس الاموال المطلوبة التى تلزم لدفع عجالات النمو فيها. ولعل ذلك يفسر لنا تفاقم مشكلة الغذاء وانخفاض درجة اشباع الحاجات الاساسية فى هذه الدول. ذلك ان نمط التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متحيز لصالح القطاع المنتج لسلع كمالية تحل محل الواردات، أو لصالح القطاع المنتج للتصدير، وما تمخض عن ذلك من توزيع غير عادل لثمار التنمية، ومن تفاوت حاد فى الدخول، ومن طلب فعال على السلع الكمالية... كل ذلك لم يخلق الظروف الموضوعية لتنمية القطاعات الاخرى، وعلى الاخص القطاع الزراعى الذى كان يغتصر لصالح القطاع الحديث. لكن الاستهلاك من السلع الاجرية لا بد وأن يز يد كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى، وزيادة الهجرة من الريف الى المدن وبسبب زيادة الدخول النقدية. ومن هذا كان من الحتمى ان ينتهى الحال بهذه الدول لان ينمو الاستهلاك فيها بأسرع من نمو الانتاج للمحلى، وترتفع نتيجة لذلك، أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فاحشا، وتضطر هذه الدول الى الاستيراد المتزايد لسلع حاجتها الغذائية، وان ينجم عن ذلك ضغط شديد على موازين مدفوعاتها (٥٣).

ثالثا - الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية:

وتحت تأثير الصياغة النظرية لجوهر مشكلة التخلف فى البلاد المتخلفة باعتبارها مشكلة نقص فى الموارد المحلية اللازمة للتنمويل، والزمع بأن التغلب على التخلف يبقى فى النهاية رهنا بارتفاع معدل تراكم رؤوس الاموال، فقد نظر واضعوا السياسة الاقتصادية الى قضية التمويل على انها العنصر الحلكم والحاسم لمسار عملية التنمية. ومن هنا كان الاهتمام المكثف بقضية الاستثمار. ولم تكن خطط التنمية التى وضعتها هذه الدول سوى خطط للاستثمار فقط وفى هذا العدد يقول محبوب الحق: ان المخططين الذين تعلموا منذ عقدين من الزمان ان تكون رأس المال هو لب عملية التنمية، ظلوا يبدون باستمرار اهتماما زائدا بتضاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه. ولا يهمهم كثيرا مما يتكون مستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، ولا مدى انتاجية هذا الاستثمار... ويمكن أن يبدو ذلك كارتكازا قاسيا للعالم الحقيقى. ولكن لسوء الحظ يجد تصورات كثيرة للغاية لهذا الوهم الاستثمارى (٥٤).

حقاً، ان احدا لا ينازع في ان معدل التراكم يعد شرطاً هاماً لارتفاع معدل نمو الدخل القومي ولزيادة فرص التوظيف ولتغيير الهيكل الاقتصادي المشوه ولرفع مستوى انتاجية العمل البشري، الخ. ومع ذلك لابد من التنبيه هنا، الى اننا لا يجوز لنا، في نفس الوقت، ان نقلل من اهميته في تلك العملية. وغاية الامر، ان التقدير الحقيقي والسليم للدور الذى يلعبه معدل التراكم في تحقيق مهام التنمية يجب النظر اليه في ضوء العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى التى تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلد المعين. وعموماً، فقد ترتب على النظر الى التنمية الاقتصادية على انها دالة لمعدل التراكم نتائج وخيمة تمثلت فيما يلى:

- ١ - اهمال الجوانب الاخرى التى لا تقل اهمية عن معدل الاستثمار في عملية التنمية، مثل تنمية الموارد البشرية والاهتمام بتخطيط القوى العاملة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة عن طريق تحسين الادارة والعمليات التنظيمية، واهمال العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية، الخ.
- ٢ - ان النظر الى الاستثمار كمرادف لعملية التنمية، وكأسلوب وحيد لزيادة النتائج القومية قد ادى الى اغفال امكانات اخرى لتحقيق هذه الزيادة دون الحاجة الى اى انفاق استثمارى. ففى كثير من الاحيان تم التوسع في الاستثمار لخلق مزيد من الطاقة في مجالات انتاجية معينة، تعاني اصلاً من وجود عطل في جانب كبير من طاقاتها. وما يخفى ما انطوى عليه ذلك من تبديد شديد في الموارد.
- ٣ - ان تضخيم الدور الذى يلعبه الاستثمار في عملية التنمية، وما يترتب على ذلك من تحديد معدلات عالية له، قد ادى - فى ظل تواضع مستوى الادخار المحلى - الى اتساع فجوة الموارد المحلية. وهى الفجوة القائمة بين الاستثمار المطلوب والادخار المحلى. وقد لجأت معظم البلاد المتخلفة الى سد هذه الفجوة عن طريق الافراط في التمويل الاجنبى، وخصوصاً عن طريق الاقتراض من الحكومات والمؤسسات الدولية. وقد ادى الافراط في التمويل الخارجى الى نشوء ازمة حادة في مديونية هذه الدول. (٥٥)

رابعا: عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير:

ويرتبط بالنتيجة السابقة قضية هامة، وهى مدى فاعلية المدخرات المحلية في

تمويل عملية التنمية. فقد نجح الفكر التنموي في ايهام الدول المتخلفة بأن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفي لتمويل برامج التنمية، وانه مهما بذلت هذه الدول من جهد في تعبئة مدخراتها المحلية، فانها لن تنجح في رفع معدل الادخار المحلي بشكل محسوس يكفي لتغطية احتياجات الاستثمار. ومن هنا يجب ان ترتبط حركة التنمية بالبلاد المتخلفة بحركة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتحت تأثير هذه الفكرة الخاطئة توسعت البلاد المتخلفة في الاعتماد على التمويل الخارجى.

والواقع ان بول باران (٥٦) كان قد اثبت في الخمسينيات ان مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص حجم الفائض الاقتصادى بها، وانما تعود الى تبديد هذا الفائض في أوجه متعددة من الضياعات التى تربض في مختلف جوانب الاقتصاد القومى في هذه البلاد. ومن هنا كانت تفرقة الاستراتيجية بين «مفهوم الفائض الفعلى» ومفهوم «الفائض الاقتصادى الممكن (٥٧)»، فالفائض الاقتصادى المتحقق (الادخار الفعلى) ضئيل ولاشك في هذا. اما حجم الفائض الاقتصادى الممكن فهو يفوق بكثير حجم الاول. والنتيجة الاساسية التى انطوى عليها تحليل باران تتمثل في انه بالرغم من ضآلة حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة من الناحية الواقعية، الا أن امعان النظر في القضية يوضح، ان المسألة ليست هى ندرة المدخرات، بقدر ماهى الاسباب التى تربض وراء قلة المدخرات. ومن هنا فان نقطة البدء في بحث مشكلة الادخار والتمويل المحلي في هذه البلاد تتمثل في البحث اولا عن تأثير الهيكل الاقتصادى الاجتماعى السائد في هذه البلاد على حجم مدخراتها المحلية، ثم البحث، ثانيا، في امكانات تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك على مستوى المدخرات الممكنة. وبعبارة اخرى، ان جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة ينحصر في تحويل الادخار الممكن الى ادخار فعلى، وذلك عن طريق احداث التغييرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض الممكن. وبناء عليه، يمكن القول ان مشكلة الادخار بهذه البلاد ليست مسألة مالية، كما ذهب الى ذلك الفكر التنموى التقليدى، وانما مشكلة اجتماعية تنظيمية، على حد تعبير الكاتب الانجليزى موريس دوب.

ومهما يكن من أمر، فإن الوقوع تحت تأثير مقولة «نقص المدخرات المحلية» وعدم كفايتها في تمويل برامج التنمية، ادى الى اشاعة عدم ثقة هذه الدول بامكاناتها التمويلية والى افراطها، من ثم، في الاعتماد على التمويل الخارجى. وهو أمر تمخض عن النتائج التالية:

١ - ان الزيادة الكبيرة التى حدثت في استيراد رؤوس الاموال الاجنبية بالبلاد المتخلفة قد أدت الى احداث مايمكن ان يسمى بعملية استرخاء في نمو

الادخار القومي في هذه البلاد. ذلك ان تزايد الاعتماد على النمويل الخارجى - مع وجود امكانيات للحصول على هذا النمويل، قد جعلت الحكومات بالبلاد المتخلفة تتقاعس في تعبئة المدخرات المحلية، وتميل الى عدم الاعتماد برفع مدخراتها المحلية، طالما ان رأس المال الاجنبى يوفر الموارد اللازمة للنمويل - وهكذا فانه بدلا من النظر الى النمويل الخارجى على انه عنصر ثانوى مكمل للموارد المحلية، نظرت اليه البلاد المتخلفة على انه بديل لجهد الادخار المحلى (٥٨).

- ٢ - ان تزايد انسياب النمويل الخارجى، وعلى الاخص النمويل الذى اتخذ شكل الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة، قد احدث تشويها واضحا في نمط الاستثمار والانتاج والاستهلاك حيث اصبح جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات يتركز في انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المعمرة. ومايخفى مايعننى ذلك من اشاعة انماط استهلاكية ترفية لا تتناسب مع متطلبات اشباع الحاجات الاساسية للجماهير، ولامع ضرورة ترشيد الاستهلاك.
- ٣ - ان اعباء النمويل الخارجى قد تزايدت بشكل واضح، واصبحت تثقلهم نمبا متزايدة من الموارد المحلية بالبلاد المتخلفة. وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسبة ماتخصصه هذه البلاد من حصيله صادراتها لدفع اعباء الديون الخارجية (الفائد + أقساط الديون) وفيما تحوله للخارج من ارباح وعوائد لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة داخل هذه البلاد. وقد اثرت هذه الابعاء المتزايدة للنمويل الخارجى في قدرة هذه البلاد على تكوين المدخرات، وأدت الى اضعاف قدرتها على الاستيراد. فضلا عما ادى الى هذا الوضع من احداث أزمة شديدة في السيولة النقدية الخارجية لها، والى تعرضها لضغوط المنظمات الدولية.

هى بعض الآثار الهامة التى ترتبت على تبنى الفكر التنموى التقليدى في تجارب تلك التنمية بالبلاد المتخلفة. ومن الممكن ان تتسع القائمة لتشمل آثارا أخرى. ولكن مهما يكن الأمر، فإن تجارب التنمية في هذه البلاد قد اصبحت بجوانب عديدة من الفشل، ومن هنا وضعت نظريات التنمية التقليدية التى تأثرت بها، في محنة شديدة.

وكان من الطبيعى عندئذ، ان تمهد الارضية لنبت فكرى تنموى جديد.

المبحث الثالث

نحو فكر تنموى جديد

مقدمة:

حينما تصاعدت أزمة التنمية في دول العالم الثالث منذ أواخر الستينات، تصاعدت معها، بشكل مواز، موجة من الشك والريبة فيما أنتجه الفكر التنموى التقليدي من مقولات ومفاهيم ونظريات. ولم يكن غريباً، أن تضع أزمة التنمية ترسنة هذا الفكر في محنة قاسية لم يعد قادراً على الخروج منها. حيث بات واضحاً، أن حصاد الجهد الانمائي للدول المتخلفة في العقدين الماضيين يتناقض تناقضاً شديداً مع ما انتهى إليه هذا الفكر من أفكار ونتائج. أضف إلى ذلك الصدى الذي أحدثته خيبة الآمال في نتائج العقدين الأول والثاني للتنمية اللذين قررتهما الأمم المتحدة. كما أن عدداً بارزاً من الاقتصاديين الذين قضوا سنوات عديدة في البلاد المتخلفة في تصميم ووضع برامج التنمية انتابهم إحساس واضح بالاحباط في امنياتهم النظرية التي صاغوا على أساسها هذه البرامج. وبدأ عدد كبير من المفكرين يدركون مغزى الكلمات العميقة التي ذكرها جونا ميردال في أوائل الخمسينيات حينما لاحظ أن معظم الكتابات التي عالجت مشاكل التنمية - وهي تصدر في الدول الصناعية المتقدمة - لم تكن تهتم بمعالجة مصالح الدول المتخلفة، بل تعرض هذه المشاكل، بقصد أو بدون قصد، من وجهة نظر المصالح الأساسية لأحدى الدول المتقدمة أو مجموعة منها (٥٩).

وفي غمار هذا كله، نبئت حركة مراجعة فكرية اقتصادية واضحة لجعبة الفكر التنموى في الخمسينيات والستينيات. ونشأت فيها ملامح فكر تنموى جديد. ولا مجال هنا، لأن نمعن في عرض النتاج الفكري الجديد الذي تمخض عن هذه المراجعات، وذلك بسبب ضخامة هذا الفكر من ناحية، وتعدد اتجاهاته من ناحية أخرى. من هنا لا مناص من أن نقتصر هنا على الإشارة، بشكل عابر، لأهم ملامح هذا الفكر. وهذه الملامح تتمثل فيما يلي:

أولاً - تغيير منهج التحليل.

ثانياً - الرؤية الجديدة في تفسير التخلف.

ثالثا - عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوزيع والتنمية.

رابعا - الرؤية الجديدة للتنمية.

خامسا - الاهتمام بالاطار العلى الملائم للتنمية.

ونتناول نك بشكل سريع كما يلي :

أولا : تغيير منهج التحليل :

كانت نقطة البداية عند الفكر التنموى المعاصر، هى رفضه التام للمنهج التقليدى الذى سارت عليه «اقتصاديات التخلف والتنمية» فى الماضى. وهو المنهج الذى فسر التخلف على انه حاصل جمع سمات التخلف، أو انه نتيجة للثنائية والاختلال القطاعى، أو نتيجة لوجود عقبات معينة للتنمية، مثل نقص رؤوس الاموال وضعف مستوى الانتاجية، وجود مؤسسات وقيم وعادات باليه...الخ، وان التنمية، فى المقابل، هى نقل السمات الرئيسية النموذجية التى يتسم بها الاقتصاد المتقدم الى الاقتصاد المتخلف، مع مايتطلبه ذلك من تغيرات فى بعض المتغيرات الاقتصادية وفى قيم وعادات وسلوك الافراد، وخلق المؤسسات الملائمة لذلك...الخ. والاساس الذى يستند اليه الفكر التنموى الجديد فى رفض هذا المنهج يتمثل فى ان فهم المعانى الحقيقية التى ينطوى عليها مصطلح «التخلف» ومصطلح «التنمية» لايمكن ان يتمخض عن طريق المقابلات اللفظية بين ————— هما وما لهذه الالفاظ من دلالات متباينة فى الواقع المعاصر. ولكن الاحاطة الدقيقة بهذين المصطلحين تتطلب اولا، منهجا جديدا فى التفكير، قادرا على الاحاطة الشاملة، التارىخية والمعاصرة، للظاهرتين اللتين يشير اليهما، وعلى ان يعطى لنا الامكانات المحتملة والشروط لاستمرار أو تحقيق كل منهما. فقوانين التخلف والنمو فى المجتمعات المتخلفة لايمكن تحديدها بالقياس على تجارب الدول المتقدمة. ولا يمكن فى هذا الصدد، الاعتماد على الاستدلالات المنطقية المبينة على تعميم قوانين علم الاقتصاد الحديث فى الدول الغربية، لكشف جوهر التخلف أو النمو، نظرا لتباين ظروف هاتين الظاهرتين فى هذه المجتمعات عن تلك التى سادت فى تاريخ الدول المتقدمة.

ومن ناحية اخرى، تزايد الاحساس بشكل واضح، بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادى بحت، بل هى حدث تارىخى حضارى يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع. ورغم ان الاقتصاديين الذين شغفوا بأبحاث التخلف والتنمية فى الخمسينيات والستينيات كانوا على بيئة باهمية العوامل غير الاقتصادية فى تفسير التخلف والنمو، الا ان تحليلهم كان

يكتفى بالإشارة إلى تعداد هذه العوامل، بشكل تجريدى وغير متسق في التحليل النظري الذى انصب اساسا على الجوانب الاقتصادية بمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الاسعار، الانتاجية، التوازن، الخ ...). كما ان العلوم الاجتماعية الاخرى، رغم اعترافها بأهمية العوامل الاقتصادية في تفسير التخلف والنمو، الا ان هذه العلوم تجاهلت بشكل عام أهمية هذه العوامل، ولم تدخل في دراساتها كمقولات في نسق التحليل.

وهذا المأزق الذى تواجهه العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها علم الاقتصاد، في تفسير ظاهرتى التخلف والنمو، يعود اساسا الى ان كل علم من هذه العلوم يرتبط بظاهرة اجتماعية معينة اكثر ما يرتبط بنظرية اجتماعية عامة تفسر مختلف الظواهر الاجتماعية. ومن هنا فانه بالرغم من تعدد هذه الظواهر وما يوجد بينها من ترابط عضوى، فان النتائج الفكرى لهذه العلوم قد شكل في النهاية «جزرا» متعددة، منفصلة عن بعضها البعض، في محيط واسع اسمه المجتمع. من هنا ما اصدق الكلمات التى يذكرها Semantics في هذا الصدد حينما يقول: (٦٠).

"The fundamental problem is that the social sciences are linked by a common subject matter rather than a common theory where disciplines operate in generally different fields but are linked by dependence on a common theoretical base (as, say, biochemistry and mechanical engineering depend on common stock of ideas about molecular and atomic structure) the problem of joint application is much less than where the disciplines operate in the same problem field but with different intellectual bases (for example, biochemistry and psychology).

وفي ضوء هذا القصور الذى تتسم به العلوم الاجتماعية الغربية عموما، وعلم الاقتصاد خصوصا، في تناول ظاهرتى التخلف والنمو، اصبح واضحا لدى الكثيرين، ان معالجة هاتين الظاهرتين يحتاج الى منهج يأخذ بالترباط والتداخل للظواهر المختلفة للتخلف والنمو

Interdisciplinary approach

على ان صياغة هذا المنهج الجديد مسألة لم تكتمل بعده وان كان النتاج الفكرى الجديد في مجال التخلف والتنمية قد احرز تقدما لا بأس به حينما اخرج مقولة

History of

التخلف من السرد التاريخى لها

Historical

Backwardness الى تناولها كعملية تاريخية

process وحينما درس اوضاع البلاد المختلفة في ضوء علاقاتها التاريخية والمعاصرة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، واثرت هذه العلاقات وما تمخض عنها من نتائج على ميكانيزم واعاقة قوى التطور فيها.

ثانيا - الرؤية الجديدة في تفسير التخلف:

عانت اقتصاديات التخلف والتنمية التقليدية من ضعف نظرى شديد بسبب

عدم قدرتها على اعطاء تفسير واضح لظاهرة التخلف. وقد وضع ذلك في منهجها التجريدى الذى يعتمد على القياس والمقارنة بالدول المتقدمة. وفي هذا المنهج، رأينا سابقا، كيف اختزلت مشكلة التخلف لتصبح في النهاية هي الحالة التى يتواجد فيها اقتصاد قومى ما طالما ان سمات وخصائص الاقتصاد المتقدم لا توجد فيه. وكما لاحظ هنرى برنشتين (٦١)، ان الموسوعة العلمية للعلوم الاجتماعية التى صدرت في عام ١٩٦٧ قد خلت تماما من وجود مقالة عن مصطلح «التخلف» وأحالت القارئ الذى يبحث عن معنى هذا المصطلح الى كلمات: «النمو الاقتصادى والتحضر» و «الركود» و «المعونة الفنية» فالتخلف يمكن تفسيره بأنه الحالة العكسية للنمو وبينما استخدام مصطلح «التنمية» على انه العملية Process التى تؤدى الى النمو، استخدم مصطلح «التخلف» في معنى استاتيكي جامد باعتباره حالة State وحاصل القول ان، ان الفكر التنموى التقليدى، ومعه العلوم الاجتماعية الأخرى، لم ينظر الى التخلف باعتباره ظاهرة نسبية، وذات حركة، أو ان لها تاريخ ينطوى على مسار حركى، بل حالة ساكنة منعزلة.

هذا المنهج التجريدى البحث، الذى ينظر الى التخلف على انه حالة استاتيكية معطاه، بلقى الآن رفضا واسعا من الفكر التنموى الحديث، الذى يرى في التخلف ظاهرة نسبية، تاريخية، نشأت في ظروف معينة، وتطورت بفعل نمو هذه الظروف، وسوف تختفى بتجاوز هذه الظروف. ومن هنا فان المدخل الرئيسى لهذا الفكر، هو البحث في القوانين التى حكمت نشوء وتطور التخلف وذلك من منظور تاريخى واجتماعى. وهنا يقول اندريه جوندرفرانك، أحد الاقتصاديين المبرزين في الفكر التنموى المعاصر: ان اى محاولة لاقامة نظرية أو وضع سياسة خاصة بالدول المتخلفة يجب ان تستند الى فهم عميق لتاريخها والعملية التاريخية التى جعلت منها دولا متخلفة. وان أية محاولات نظرية لا تنفذ الى العمق التاريخى للمجتمعات المتخلفة، لا بد وأن تكون سطحية، ولا تستطيع بالتالى ان تقدم لنا رؤية شاملة لمستقبل هذه المجتمعات (٦٢).

وهذا الاتجاه الجديد لمعالجة وتاصيل مقولة «التخلف» يستند الى المادة التاريخية والخبرات الفنية التى تجمعت من تاريخ الدول المتخلفة وأوضاعها المعاصرة. وينتهى الى ان التخلف ليس قدرا محتوما تمنى به هذه الدول، أو انه نتيجة لطبيعة هذه الشعوب وسيكولوجيتها وقيمها وعاداتها، أو انه نتيجة لنقص رؤوس الاموال والخبرات الفنية والتكنولوجية المتقدمة، أو بسبب بقاء مؤسسات باليه، الخ... كما ذهب الى ذلك نظريات التخلف والتنمية الشائعة. وانما التخلف عملية تاريخية Historical Process نشأت بفعل دمج هذه الدول

في السوق الرأسمالي العالمي، وتعرضها، من خلال هذا الدمج، لعملية استغلال ونهب واضحين لمواردها الاقتصادية، مما حرمها بالتالي من مواردها الذاتية اللازمة لعملية التنمية وفقدانها السيطرة والرقابة على ثرواتها الطبيعية بعد حالة التبعية التي وقعت فيها نتيجة لاعادة صياغة هيكلها الانتاجية بما يخدم حركة النمو في المراكز الرأسمالية (٦٣). والتخلف هنا عملية تاريخية، لان - البلاد التي تؤلف اليوم مجموعة الدول المتخلفة، لم تكن دائما وابدا بلادا متخلفة. فهناك عدد من هذه الدول كان منبعا للحضارات العظيمة. كما انها كانت تتميز بالتقدم والتنوع في هيكلها الانتاجي قبل احتلالها واستغلالها من القوى الاستعمارية. ومن هنا لا يمكن فهم التخلف الا بالبحث في تاريخية وكيفية تطوره.

وأيا كان الامر، فإن الجهد الخطرى البارز في هذا المجال يمكن بلورة اهم نتائج العلمية في الامور الجوهرية التالية:

١ - ان الهيكل الاقتصادي المتخلف قد ظهر في هذه الدول منذ منتصف القرن الماضى كنتيجة لنشأة قطاع الانتاج الموجه للتصدير. وهو القطاع الذى تم تكويته بحافز من الخارج، وذلك بسبب ماتهيأ لهذا القطاع من معدلات مرتفعة للربح تفوق تلك المعدلات التى تسود في الدول «الام» صاحبة رأس المال المستثمر. ومنذ هذه النشأة حدث اللاتجانس الذى تعانية الآن الدول في هيكلها الانتاجي، وبينما اصبح القطاع المنتج للتصدير يتميز بالتقدم التكنولوجي وبالارتفاع في مستوى الانتاجية، فإن القطاعات الاخرى اتسمت بالعكس من ذلك. اصبحت المحافظة على تخلف القطاعات الاخرى امرا ضروريا، لان هذا التخلف كان هو الشرط الضروري الذى يسمح لقطاع التصدير بالاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة المتوفرة في القطاعات الاخرى، وبأن تكون البلاد سوقا واسعة لتصريف السلع الاستهلاكية المصنعة بالدول المتقدمة.

٢ - ان القطاع المنتج للتصدير وان كان يتواجد جغرافيا بالبلاد المتخلفة، الا انه في حقيقة الامر اصبح جراء مندمجا في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومتكاملا معها. فهو من ناحية لا ينتج اساسا للوفاء بحاجة السوق المحلي، وانما يهدف امداد الصناعات بالدول المتقدمة بالمواد الخام اللازمة لدورانها. كما ان الفائض الاقتصادي الذى يتحقق فيه لا يبقى داخل الدولة، وانما يعاد انسيابه الى الدولة «الام» - ومن الناحية التكنولوجية فان عملية تعويض الاستهلاك الذى يحدث في رأس المال الثابت لهذا القطاع لا تتم من داخل الدولة المتخلفة، لانه لا يوجد بها اصلا صناعات انتاجية، وانما يتم التعويض من الدولة «الام»، بل ان

امداد هذا القطاع بالسلع الاجرية (الضرورية) اللازمة لمعيشة العمال المشتغلين فيه كانت تتم في كثير من الاحوال عن طريق الخارج وليس من القطاعات المحلية الاخرى. ومن هنا فان عملية اعادة الانتاج في داخل هذا القطاع تتكامل اقتصاديا وفنيا مع الخارج (٦٤).

٣ - ان هذا النموذج للتخلف للهيكل الاقتصادي يولد ظروفه واطره الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تلزم للمحافظة عليه ودوام استمراره. فالتبعية الخارجية التي تتولد عنه تؤدي الى احكام السيطرة عليه من جانب الراكز الرأسمالية العالمية. كما ان الاقلية التي تعيش في مستوى معيشي مرتفع وترتبط مصالحها بدوام هذا النموذج، تفرز تلك النظم الاجتماعية الساسي الذي يتولى فيه نخبة من السياسيين ورجال الاعمال والادارة - مقاليد الامور في هذه البلاد. وهي نخبة يتسم تفكيرها بالإنمط الاوربي (٦٥).

٤ - ان هيكل العلاقات الاقتصادية في السوق الرأسمالي العالمي، والذي تحتل فيه البلاد المتخلفة موقعا خاصا ولا متكافئا يولد - في اطاره العالمي - ميلا نحو تنمية الدول المسيطرة (المراكز) وميلا آخر نحو تخلف الدول المتخلفة التابعة (الهوامش التي تعيش على محيط هذه المراكز) - والمناطق والدول التي تبدو الآن اكثر تخلفا عن غيرها، هي التي كانت اكثر التصاقا وارتباطا بالمراكز للتقدمة في الماضي (جزر الهند الغربية، وشمال شرق البرازيل، ودول الكومنولث الخ).

ومن خلال هذا التحليل ينتهي الفكر المعاصر الى ان العلة الاساسية للتخلف الراهن في البلاد المتخلفة هي التبعية للعالم الخارجي. والتبعية هنا لا تعني مجرد «العوامل الخارجية» كما تبلورت في تحليل هانزسنجر (٦٦) وراؤول بريبيش (٦٧)، وانما تعني تلك الحالة المشروطة Conditioning التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو والتوسع (أو الانكماش) الذي يحدث في دول اخرى. ومن ثم فان النمو الذي يحدث في الدول التابعة، لا يتحقق ذاتيا فيها، وانما يكون كرد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة (٦٨). والتبعية هنا تجد جذورها - اقتصاديا - في نظام التخصص الدولي الذي جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة اجزاء مندمجة من الاقتصاديات المتقدمة، و - اجتماعيا - في الفئات الاجتماعية التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بدوام هذه التبعية، و «سياسيا» في طبيعة النظم الاجتماعية السياسية السائدة في الدول التابعة. وبناء عليه يتمثل جوهر عملية التنمية في كسر اتجاه العملية التارخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول لتحطيم طوق التبعية بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تلك هي، معلوماتنا الراهنة، الافكار الجوهرية التي قدمها الفكر المعاصر في مجال تأصيله النظري لمقولة «التخلف». وهي الافكار التي تبلورت في النظريات الجديدة التي يزرعها الفكر التمتوي الجديد، مثل «نظرية المركز والمحيط، ونظرية التبادل اللامتكافئ» (٦٩) ونظرية التبعية» ونظرية عدم التجانس القول للاقتصاديات المختلفة».

ثالثا - عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوزيع والتنمية:

كانت النقطة المحورية التي شغلت اذهان الاقتصاديين الكلاسيك هي قضية التوزيع وعلاقته بالنمو الاقتصادي. ومن هنا ارتبطت نشأة علم الاقتصاد السياسي - الذي يؤرخ، ظهوره بميلاد المدرسة الكلاسيكية - بالبحث اساسا في هذه العلاقة. تلك حقيقة تاريخية ثابتة، يستطيع المرء الى يومنا هذا ان يتأكد منها اذا مارجع الى حصيلة الابداع الفكري العميق لهذه المدرسة، بدءا بأدام سميث، مبدعها الاول، وانتهاء بدفيد ركاردو، والذي يمثل قمة تطورها وذروة نضوجها. والحق، ان اهتمام الكلاسيك بهذه القضية لم يكن مصادفة عابرة، بل كان تجاوبا أصيلا مع المهمة التاريخية التي قدر للمدرسة الكلاسيكية ان تنجزها، وهي محاولة اكتشاف انسب الظروف والقوى والقوانين الموضوعية التي تحكم مسيرة الانتقال من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي الوليد.

لقد وصل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من تحليله الموضوعي لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في ذلك الوقت، الى اقتناعه التام «بان العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة في عصرهم تعوق وتؤخر تنمية الموارد الانتاجية (٧٠)، وبتعبير آخر، تعوق انطلاق قوى الانتاج. من هنا ادرك الكلاسيك ان الاقتصاد السياسي، ليس هو العلم الذي يدرس الانتاج وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد والطبقات خلال عملية انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع المادية. وبعبارة اخرى، كانوا يدركون انه مطالب بدراسة البناء الاجتماعي للانتاج، واكتشاف القوانين العامة التي تحكم تطوره (٧١). وقد قادتهم هذه النظرة الموضوعية الى دراسة التناقضات الطبقية الموجودة بين طبقات المجتمع خلال عملية الانتاج ونموه. ولهذا، لم يكن غريبا ان كانت المشكلة الاساسية التي شغلت ابحاث ريكاردو حتى مماته هي مشكلة التوزيع (٧٢)، او بتعبير ادق، مشكلة الصراع حول تقسيم الناتج الاجتماعي ومدى تأثير ذلك على حركة النمو الرأسمالي.

ادرك الكلاسيك ان النمو الاقتصادي يتوقف على معدل التراكم، وان معدل

التراكم يتوقف على مستوى الارباح (الفائض)، وان الارباح تتوقف على مستوى الاجور، وان مستوى الاجور يتوقف على مستوى اسعار السلع الزراعية الغذائية، وان مستوى اسعار السلع الزراعية يحدد الربح. هنالك كان احساسهم العميق بأن ايه طبقة اجتماعية لا تستطيع الحصول على نصيب اكبر من الناتج الاجتماعى الا على حساب الطبقات الاخرى. ومن ثم فان طبيعة التوزيع اى العلاقة بين الانصبة النسبية للارباح والاجور والربح، هى محدد اساسى لمعدل النمو الاقتصادى. وفي ضوء هذا النموذج الذى يربط النمو بالتوزيع، لم يكن غريباً ان ينحاز الكلاسيك لصالح عملية التراكم، اى لصالح تعظيم الفائض لدى رجال الاعمال (الارباح) وذلك على حساب تقليل نصيب الاجور والربح الى ادنى الحدود الممكنة من الناتج الاجتماعى. ولعل ذلك يفسر لنا تبيينهم لفكرة «مستوى اجر الكفاف»، كما يفسر لنا عداءهم الشديد للملاك الاراضى (اصحاب الربح) باعتبارهم طبقة مبدرة تبدد امكانات التراكم وهجومهم المريع على الربح وعلى قوانين الغلال.

والامر الجدير بالملاحظة هنا، هو ان نظرية التوزيع عند الكلاسيك لم تنفصل عن نظرية القيمة. فطلما ان المهمة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكى قد تبلورت فى اكتشاف القوانين العامة التى تحكم التغيرات العميقة للاقتصاد القومى فى الاجل الطويل، فقد ظهرت آنذاك الحاجة بشكل موضوعى الى نظرية فى القيمة تفسر بطريقة محددة وموحدة الشروط التى تحدد علاقات التبادل للسلع وكذلك الناتج الاجتماعى بين الطبقات المختلفة. وهذا ما يوضح لنا الاهمية القصوى التى كان يخلعها آدم سميث ودفيد ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس ثابت للقيمة، لايؤدى الى الفوضى والمفاهيم عند التحليل. فطلما ان الامر الهام لديهم كان هو طريقة توزيع الناتج الاجتماعى بين الارباح والاجور والربح، فانه كان من الضرورى - والحال هذه - ان يعبر فى نظرية القيمة عن قيم مجموع السلع التى تكون الناتج الاجتماعى بطريقة موحدة لا تتغير مع اختلاف التغير فى التوزيع. وكانت هذه النظرية هى نظرية العمل فى القيمة، أو النظرية الموضوعية للقيمة. وحاصل القول اذن، ان نظرية التوزيع قد ارتبطت بنظرية النمو. كما ارتبطت هاتان النظريتان بنظرية القيمة. وكان هذا الارتباط العضوى هو سر الاتساق الفكرى الداخلى فى بنيان النظرية الكلاسيكية وما حوته من رؤى اخرى محددة فى قضايا التوظيف والتوازن والنمو والتجارة الخارجية، الخ.

وما ان توطدت دعائم الرأسمالية اقتصادياً (بالتوسع فى الانتاج الصناعى وزيادة تراكم رأس المال) واجتماعياً (بالقضاء على مؤسسات وقيم وعلاقات النظام الاقطاعى) وسياسياً (بالاستيلاء على السلطة)، حتى تراجع الفكر الاقتصادى عن

تحليل قضية التوزيع وربطها بالنمو. فما دامت علاقات التوزيع قد حسمت في النهاية لصالح عملية التراكم، وأن هذه العلاقات أصبحت هي البنية الأساسية المستقرة لدينامية النظام، فلا داعي أن نثارها من جديد، أو أن يجري بشأنها أي نقاش، إلا إذا كان الهدف منه هو تبريرها. على أن التبرير هنا لم يكن ليستقيم مع جهاز التحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية، وخصوصاً مع نظرية القيمة ومع التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، ولا مع دراسة الاقتصاد كبناء اجتماعي للظاهرة الاقتصادية. ومن هنا ظهر جهاز آخر من الفكر الاقتصادي يتمشى مع متطلبات النظام، جهاز تكون مهمته الأساسية هي تبرير تناقضات النظام والدفاع عنها، والنظر إليه على أنه نهاية المطاف، وقمة التطور، ونهاية التاريخ. وفي غمار انجاز هذه المهمة كان من الضروري أن الهجوم على التفرقة التي أجراها آدم سميث بين العمل المنتج، والعمل غير المنتج، وعلى نظرية العمل في القيمة، وأن ينظر إلى القيمة على أنها تتوقف على المنفعة والندرة، وأن الانتاج هو خلق للمنافع النادرة. وبالتالي، فليس من المهم عند الإشارة إلى إنتاجية العمل النظر إلى طبيعة المنتج، المادية، وإنما المهم هو مستوى المنفعة. وبهذا الشكل «كان بالإمكان إضفاء صفة الانتاجية على جميع ضروب - النشاط الاقتصادي التي تخلق المنفعة (٧٣).

كان الهدف من الهجوم على نظرية القيمة في المدرسة الكلاسيكية وإهالة التراب عليها، وتقديم نظرية المنفعة كبديل لها، هو خلق أساس تبرير لوضع نظرية في التوزيع تبرر عملية التفاوت في الدخل. وكانت تلك النظرية هي «نظرية الخدمة الانتاجية» التي - قسمت فيها عناصر الانتاج إلى عمل وأرض ورأسمال وتنظيم. وفي هذه النظرية أصبح الجماد يتساوى مع الإنسان. ومادامت هذه العناصر تسهم في الناتج الاجتماعي، فإنها لابد وأن تحصل على ثمن أو عائد (دخل) لها. فالعمل الإنساني يحصل على الأجر، وصاحب الأرض على الربح، وصاحب رأس المال على الفائدة، والرأسمال (المنظم) على الربح.

وقد تدعم هذا الاتجاه الذي يسلب قضية التوزيع مع طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في النظام بظهور مدرسة التحليل الحدي (النيوكلاسيك) التي صاغ أفكارها الأساسية كارل منجر وليون فالراس وستانلي جيفونز في السنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر. وهذه المدرسة قد نأت بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية إلى دائرة التحليل الجزئي المجرد الذي انصب على شرح أوضاع التوازن الاستاتيكي للمنتج والمستهلك (٧٤) وقدمت نظرية في القيمة تقوم على أساس أن قيمة السلعة إنما تتوقف على المنفعة الحدية والندرة. فالمنفعة الحدية تحدد الطلب، والندرة تحدد العرض، وتقاطع العرض مع الطلب هو الذي

يحدد سعر التوازن (جوهر نظرية السعر حتى الآن). وفي مجال التوزيع، فإن الامر لا يختلف كثيرا، لأن دخول عناصر الانتاج الاربعة انما تحدد بناء على احوال العرض والطلب في اسواق هذه العناصر. على ان العنصر الحاسم في هذا التحديد - عند النيوكلاسيك - هو الانتاجية الحدية Marginal Productivity للعنصر. فالاجور والارباح والريع والفوائد انما تحدد على اساس الانتاجية الاضافية التي تضيفها الوحدة الاخيرة من العنصر الى اجمالي الانتاج، وليس حجم الانتاج الذي تخلفه. ومن هنا ليس لأى صاحب عنصر من عناصر الانتاج أن يحتج بضالة عائدة في التوزيع طالما كانت انتاجية الحدية منخفضة، لأن ثمن العنصر يجب ان يعادل انتاجية الحدية (مقومة بالنقود). وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية صلتهم نهائيا بمنجزات الفكر الكلاسيكي، ولم يعد ير بطهم بهذا الفكر سوى خيط واهن، هو الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية، ولم تعد قضية التوزيع ترتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم ليس للنمو صلة بهذه الاوضاع. ولكن الامر المهم في هذا الصدد هو ان التفاوت في دخول عناصر الانتاج، الناجم من تفاوت الانتاجية الحدية، يظل دائما أمرا مطلوبا، لأن هذا التفاوت هو مصدر تكوين المدخرات، وبالتالي مصدر تمويل التراكم (٧٥).

وأيا كان الامر، فإن منهج التحليل الحدى، وخصوصا نظرية الانتاجية الحدية ظل شيئا مقدسا تدور حوله الطقوس المختلفة لعلم الاقتصاد الحديث (٧٦). بل ان الثورة الفكرية التى اسبغت على النظرية الكينزية ومانتفرع عنها من اتجاهات ومدارس في الاربعينيات والخمسينيات، كانت تقوم اساسا على منطق التحليل الحدى. ومن هنا لم يكن مصادفة أن تتطبع مواقف الفكر الاقتصادي الغربى تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالنمو في «اقتصاديات - التخلف والتنمية» التي ظهرت في «الغرب المتقدم». وبدون الدخول في تفاصيل هذه الدراسة -وجزة، فاننا لو تأملنا في جعبة «اقتصاديات التخلف والتنمية» لنحدد موقفها، تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالتنمية في الدول المتخلفة لوجدنا حقيقتين هامتين:

أولى هذه الحقائق هو وجود اتجاه واضح لتحييد التفاوت في الدخول كأسلوب من اساليب علاج مشكلة تمويل التنمية. فقياسا على تجارب النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة، التى تولدت فيها المدخرات من الاغنياء والتجار ورجال الاعمال الذين اتصفوا بالرشد الاستهلاكى وبالتقشف، وكانوا في ذلك شأن «النمل»، يدخرون ويسهمون في التراكم لصالح الجماعة بأثرها (٧٧)، فإن التوزيع المتفاوت للدخل يعد أمرا ايجابيا لتكوين المدخرات المحلية، لأن الادخار انما يأتى من فائض دخول الاغنياء. ومن هنا كان من رأي ارثر لويس، ان التنمية

الاقتصادية في البلاد المتخلفة تتطلب درجة من التوزيع المتفاوت للدخل، وبحيث يكون ذلك في صالح طبقة «النظميين» الذين يرتفع ميلهم المتوسط والحدى للدخار (٧٨). كما ان الاتجاهات التي ظهرت في الفكر التنموى في الخمسينيات والستينيات وكانت تحيد «التنموي المتضخم» باعتباره شكلا من اشكال الادخار الاجبارى، قد اسندت في صدد تبريرها لهذا النوع من التوزيع على الآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم، و يكون من شأنها اعادة التوزيع لصالح رجال الاعمال (٧٩).

وثالثى هذه الحقائق، هو ان الفكر التقليدى كان لا يرى ثمة تعارض بين التنمية والتفاوت في التوزيع ورفع مستوى المعيشة. فالتفاوت امر مطلوب لزيادة معدل الادخار وزيادة معدل الادخار شرط ضرورى لتحقيق التنمية. وحينما تتحقق التنمية فان ثمارها سوف تتساقط على مختلف الافراد والطبقات الاجتماعية، وبما يحل مشكلة التفاوت وانخفاض مستوى المعيشة. وقد استند هذا الفكر في تبرير ذلك على ما كان شائعا آنذاك عن التصور الساذج للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومى ومرحلة النمو الاقتصادى في الدول الرأسمالية وهو التصور الذى ينص على انه في المراحل الاولى من النمو يعمل التوزيع لان يكون متفاوتا بدرجة واضحة، الى ان تندفع عجالات التنمية الى الامام ويصل متوسط دخل الفرد الى مستوى معين (٣٠٠ دولار بأسعار سنة ١٩٦٥) وحينئذ تأخذ درجة التفاوت في الانخفاض تدريجيا (٨٠). ومن هنا يجب على البلاد المتخلفة ان تركز اهتمامها من اجل تحقيق أعلى معدلات ممكنة في الناتج القومى وبأقصى سرعة ممكنة، وليس المهم ماهو نوع هذا الناتج ولا كيف يوزع، المهم هو ان تتحقق زيادات واضحة في الناتج القومى، لان هذه الزيادة هي الاساس في زيادة دخول الافراد، وهي الاساس الذى تستند اليه الدولة في الدول المتخلفة لاعادة التوزيع لصالح الفقراء عن طريق اسلحتها المعروفة (الضرائب وسياسة الانفاق العام).

تلك هي أهم الحقائق عن موقف الفكر التنموى التقليدى من قضيتا التوزيع وعلاقته بالتنمية وهي حقائق اعتبرت كمسلمات بديهية في سياسات التنمية التي طبقتها كثير من البلاد المتخلفة وفي فلسفة الهيئات الدولية المهمة بقضايا التنمية في هذه الدول (٨١) ورغم التهذيبات التي حدثت في هذا الفكر، هنا وهناك، حول هذه القضية، الا ان جوهر موقف هذا الفكر من هذه القضية لم يتغير. على ان الواقع العملي لتجارب التنمية في ربع القرن الماضى قد تمخض - في هذا الخصوص - عن نتيجتين مفزعيتين:

النتيجة الأولى، هي انه بالرغم من التفاوت القائم في توزيع الدخل في هذه الدول، والذي اتسع مداه في غمار عملية التنمية، الا ان الميل المتوسط الحدى للدخار المحلى في معظم هذه الدول لم يرتفع، بسبب السلوك الاستهلاكى غير الرشيد لاصحاب الدخل المرتفعة في هذه الدول (٨٢). وهكذا اثبت الواقع، انه من المأساوى ان نجرب سياسات ملائمة لعصر كينزى في البلاد مازالت تعيش في عالم سميثي اور يكاردى (٨٣).

أما النتيجة الثانية، فتتوصل في انه بالرغم من الارتفاع الذى حدث في معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالدول المتخلفة، الا ان درجة التفاوت في توزيع الدخل قد زادت عما قبل (٨٤). كما ان نسبة كمية السكان الذين يعيشون تحت مايسمى بخط الفقر المطلق

الذين يعانون من سوء التغذية والامراض والامية وعدم توفير الماوى الملائم والبطالة، الخ... قد زادت داخل غالبية الدول المتخلفة وعلى مستوى العالم بأسره (٨٥)، بالرغم من مجهودات التنمية في ربع القرن الماضى. ومن هنا تحطمت الفكرة التى كانت تزعم «بان مشاكل التوزيع تحل ألها من خلال التنمية» على ارض الواقع المرير لهذه الدول.

وفي ضوء هاتين النتيجتين المفزعيتين، بعيد الاقتصاديون في الغرب الآن النظر مرة اخرى في موقفهم من قضية التوزيع وعلاقته بالتنمية. وهنا اعدوا اكتشاف ماسبق اكتشافه منذ فترة طويلة، وهو ان نمط التنمية (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا) هو الذى يحدد نمط التوزيع. وتبين للكثيرين منهم، ان التفاوت الذى اتسع مداه في الدخل وان الزيادة التى حدثت في نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الكفاف، انما تعود الى جملة الحقائق البسيطة، مثل:

- ١ - تركيز النمو على قطاعات معينة دون سواها (القطاع الحديث).
- ٢ - اختبار انماط معينة من التصنيع لا تغنى بالاحتياجات الاساسية لجماهير هذه الدول.
- ٣ - اختيار فنون تكنولوجية غير ملائمة لوضع هذه الدول.
- ٤ - عدم العدالة في توزيع خدمات الدولة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاخرى.

- ٥ - عدم العدالة في توزيع الاستثمار بين مناطق الدولة.
- ٦ - عدم فاعلية أدوات السياسة المالية التقليدية في إعادة توزيع الدخل.
- ٧ - أن آلية السوق تشوه عملية التوزيع لصالح الاغنياء، إلخ.

وتدور الآن مناقشات واسعة بين الاقتصاديين حول ضرورة عدم فصل «التوزيع» عن «التنمية». كما أن البنك الدولي بدأ في تغيير فلسفته التي كان يعتمد عليها في اقراض الدول المتخلفة (٨٦) وذلك بالتركيز على القروض التي تخصص لمشروعات معينة، يرى انها تؤدي الى زيادة انتاجية ودخول الفقراء، مثل مشروعات التنمية الريفية، والاسكان الحضري، وللمشروعات كثيفة العمالة، وتركيز الاهتمام على الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمرافق العامة) في المناطق الأكثر تخلفا داخل الدولة. كما نشأ في خضم هذا اتجاه يرى ان التنمية يجب ان تؤدي الى زيادة دخل من يسمى «بالجماعات المستهدفة» Target Groups ، وهي الجماعات التي لم تستفد من ثمار التنمية، أو زادت أوضاعها المعيشية سوءا رغم مجهودات التنمية في هذه الدول (٨٧).

وليس ثمة خلاف الآن بين الاقتصاديين حول ضرورة الاهتمام بعلاج قضية التفاوت في توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة لمن يقعون تحت خط الفقر كهدف رئيسي وجوهري لعملية التنمية. ولكن الحقيقة التي لا يجب ان تغيب عن الذهن هي، ان دعوة الاهتمام بحث العلاقة بين التوزيع والتنمية، وان كان يعد امرا ايجابيا، الا ان هذا الاهتمام قد اعتمد، في الاساس على نتائج المشاهدات الاحصائية التي جمعها بعض الباحثين والهيئات الدولية في عدد من الدول المتخلفة ولم يعتمد على رؤية نظرية متكاملة لعلاقة التوزيع والتنمية. ومن هنا غلب على هذا الاهتمام الطابع البرجماتى، حيث تمخض عن ظهور «برامج عمل محددة» لمواجهة ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل وتزايد الفقر. وهي برامج لا تمس نظرية التنمية بقدر ما تركز على مشروعات منفردة وسياسات اجتماعية معينة. أضف الى ذلك انها لم تمس جوهر نمط التنمية في هذه الدول. أما ادخال «التوزيع» كمقولة اقتصادية اجتماعية في اطار التحليل الخاص بـ«اقتصاديات التخلف» والتنمية فهي مهمة علمية لم تتم بعد. ولكننا نعتقد انها ستشغل حيزا واسعا في السنوات المقبلة في الفكر التنموى الجديد.

رابعا - الرؤية الجديدة للتنمية:

تحت وطأة الاحساس بفشل الفكر التنموى التقليدى في صياغة القضايا

الجمهورية والامور المحورية لعملية التنمية، يحاول الفكر التنموى الحديث أن يصيغ رؤية جديدة أكثر ملاءمة للتنمية. وهذه الرؤية وإن كانت مازال في دور الصياغة والبلورة، نظرا لحدثة العهد بنتائجها الفكرية، الا اننا مع ذلك يمكن ان نرصد اهم ملامحها الراهنة في الخطوط الرئيسية التالية:

١ - يحرص كتاب الفكر التنموى الحديث على التأكيد بأن القضية الاولى التي يجب أن تولى عناية خاصة عند رسم استراتيجية التنمية هو تحديد الهدف الجوهري لهذه الاستراتيجية بشكل دقيق، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف الى رفاهية انسان العالم الثالث. ويتطلب ذلك ان تصاغ جهود التنمية وأهدافها بعناية في ضوء نفس التبعية الاقتصادية للخارج (٨٨)، مع ماعنيه ذلك من ضرورة سيطرة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية - الحالية والمحتملة - وتحريها من السيطرة الأجنبية، ومنع استنزاف الفائض الاقتصادي الذي تستحوذ عليه الشركات الأجنبية الدولية النشاط، وتوجيه هذا الفائض نحو مشروعات التنمية التي تهدف الى رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

٢ - انه لكي تتحقق التنمية الاقتصادية المستقلة التي ترفع من مستوى معيشة شعوب الدول المتخلفة، فإن ذلك يتطلب ان يكون التوجه الاساسي لهذه التنمية نحو الداخل وليس الخارج. ومؤدى هذا الشرط هو ان تصاغ برامج الاستثمار والانتاج من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية. ولن يتحقق هذا الا اذا استهدفت هذه البرامج اشباع الحاجات الاساسية لسكان هذه الدول (الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة... الخ). ونظرا لتنوع هذه الحاجات وكثرتها فانها تضمن بالتالى سوقا واسعة مضمونة امام الانتاج المحلى ودورانا مستمرا للطاقت الانتاجية. وتأسيسا على هذا التوجه الداخلى للتنمية «يتحدد دور كل قطاع اقتصادى ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجى (٨٩).

٣ - ان التنمية الاقتصادية المستقلة لا يمكن ان تتحقق الا بالاعتماد على النفس أساسا. وهذا يعنى ضرورة التبعية الرشيدة والقصى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية، الحالية والمحتملة، وان توضع في خدمة التنمية. وليس في هذا مايمثل بدعة فكرية جديدة أو اجتهدا نظريا يحتاج الى تدليل، فالتجارب التاريخية في العالم المتقدم، شرقا وغربا، تدل على صحة هذا. ولا يعنى الاعتماد على النفس الانغلاق عن العالم الخارجى، ولا ينفي امكان

الحصول على التمويل الاجنبى. انه يعنى ان يكون التعاون مع العالم الخارجى منطلقا من استراتيجية التوجه الداخلى، التى تعتمد على السوق المحلى، وان تصاغ اهداف الاستيراد والتصدير مع متطلبات هذه الاستراتيجية. كما يعنى ذلك ايضا ضرورة توسيع مجالات التعاون مع البلاد المختلفة مع بعضها البعض (٩٠) وان يكون التمويل الخارجى ذا أهمية متناقضة عبر الزمن، وهو ما يتطلب ضرورة العمل باستمرار على رفع معدلات الادخار المتوسط.

٤ - ان تنمية تتوجه للداخل، وتهدف لان تكون مستقلة، وتصاغ على اساس اشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان، وتعتمد على النفس، لابد وأن تكون تنمية يقوم بها الشعب، وهو ما يعنى ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية (٩١). وليس المقصود بالمشاركة الشعبية هنا مجرد شعار سياسي اجوف، وانما يقصد به التجنيد الفعلى لكافة الطقات البشرية في مختلف القطاعات والانماط الانتاجية وذلك من خلال خلق فرص للعمالة وللاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطقات، وخلق اطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في وضع خطة التنمية ومتابعة تنفيذها. وتجمع جمهرة واسعة من مفكرى العالم الثالث على ان المشاركة الشعبية التى تكفل تحقيق التنمية المستقلة لن تتحقق الا اذا اعتقد الناس، عن ايمان حقيقى، بأن ثمار التنمية سوف تعود عليهم. ان مثل هذا الايمان هو الكفيل بأن يجعلهم يرتفعوا الى مستوى العمل الجاد والخلق الذى يتطلبه تحقيق التنمية.

٥ - ان التوزيع العادل لثمار التنمية لا يمكن ان يتم من خلال آليات السوق، أو من خلال اساليب اعادة توزيع الدخل، أو عن طريق برامج الانفاق العام الموجهة للقطاعات الأكثر تخلفا وتعجز بالافراد الأكثر فقرا، وانما من خلال انماط جديدة للاستثمار والانتاج، انماط تخلق فرصا كافية للتوظيف لكل فرد، قادر على العمل وراغب فيه. فزيادة دخول الفقراء يجب ان ترتبط بزيادة فرص التوظيف وزيادة الانتاج. ومعنى هذا أن أنماط الاستثمار والانتاج والتوزيع يجب ان تصاغ على نحو يراعى العلاقات المتبادلة بينها وبما يحقق هدف رفع مستوى معيشة كافة سكان هذه الدول.

٦ - وفيما يتعلق بموقف الفكر التنموى الحديث في موضوع «التكنولوجيا» فإنه يقف على طرفي نقيض مع الافكار المتطرفة التى راجت اخيرا حول «سحر التكنولوجيا المعاصرة» الموجودة في الغرب للتقدم، والتى ترى ان الحصول عليها كفيل بأن يحول المجتمعات المتخلفة بقدر فائقة الى علم متحضر.

وموقف هذا الفكر يتلخص في ان التكنولوجيا الملائمة يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وان هذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة وبالمشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تنصدي لمعالجتها. و التكنولوجيا الملائمة - بهذا المعنى - لا يمكن استيرادها من الخارج. فهذا «الخارج» لا توجد لديه الحوافز الحقيقية لتشكيل تكنولوجيا خاصة بالبلاد المتخلفة. ومن هنا خطورة الاعتماد على الاستيراد الاعمى للتكنولوجيا المعاصرة من الغرب المتقدم، لانها من نبت بيئة غريبة عن البلاد المتخلفة، وتخلق حالة من التبعية للتكنولوجيا. أما عن التكنولوجيا الملائمة فسوف يتعين على هذه الدول ان تخلقها أو تتعرف عليها وذلك من خلال الفهم العميق للواقع الاقتصادي والاجتماعى ولطبيعة المشاكل السائدة فيه، وعن طريق تجريب الطاقات والامكانات العلمية لكوادرها المحلية وعلمائها، وعن طريق تغيير وتطو ير نظم التعليم والبحث العلمى في هذه الدول بما يخدم أغراض التنمية وأهدافها.

تلك هى، باختصار شديد، أهم ملامح الرؤية الجديدة للفكر التنموى الحديث للتنمية. وهذه الملامح، كما هو واضح، لا تعكس أصالة فكرية منفردة، لأن معظم هذه الافكار كانت شائعة منذ الربع الاول للقرن العشرين في ادبيات التنمية وتجارب التخطيط في الدول الاشتراكية. ولكن الجديد في الامر هو التحينى الواسع لها من قبل جمهرة واسعة من اقتصاديي العالم الثالث وخبراء المنظمات الدولية، وعلى الاخص خبراء البنك الدولى. وهى افكار تقف على طرفى نقيض، في معظم جوانبها، مع ملكان مسلماته في اقتصاديات التخلف والتنمية التى راجت في الخمسينيات والستينيات. ولكن التحدى الجوهرى الذى يواجه هذه الافكار هو كيفية تحولها الى واقع عملى، وفي اى محيط اقتصادى اجتماعى يمكن تنفيذها؟ هذا هو السؤال العويص الذى لم يتصد الفكر التنموى الحديث (الشائع حالياً) بالاجابة عليه. وهو فى اعتقادنا بيت القصيد أو مر بط الفرس.

خامسا - الاهتمام بالاطار العالمى للملائم للتنمية:

ومن الملاحظ على الفكر التنموى الحديث اعطائه خاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة نظرا لتأثيرها السلبى على التنمية الاقتصادية في دول «العالم الثالث». وقد تبلور هذا الاهتمام، ضمن امور اخرى فيما سمي بالدعوة

لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. وهو النظام الذى تأمل الدول المتخلفة ارساء قواعده، بحيث تحصل فيه على موقع متكافئ فى العلاقات الدولية فى مجال أسعار المواد الأولية، والمعونات الاقتصادية، وموقع مناسب لها فى المنظمات الدولية، وفى حقها فى السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، ومكافحة السياسات الملتوية للشركات الدولية النشاط، ووضع نظام نقدى دولى يوفر لها السيولة الكافية، ودخول مصنوعاتىها الى أسواق البلاد المتقدمة، والاسراع بنقل التكنولوجيا للبلاد المتخلفة، وايجاد تسوية عادلة لديونها الخارجية... الخ. والفكرة الاساسية التى تتبناها مجموعة الدول المتخلفة من وراء الدعوة لهذا النظام، هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية - بوضعها الراهن - تعوق عملية التنمية، ومن ثم يمكن لها، فى حالة تغييرها، أن تعجل بهذه التنمية وتدفع بها للأمام.

وأيا كانت للأخذ التى يأخذها البعض على هذا النظام المقترح، من حيث انه يمثل مجرد أمنيات نظرية نبيلة، وانه لا يمس جوهر النظام القديم (الذى ما يزال قائما) وهو نمط تقسيم العمل الدولى، ومن ثم فإن الامر لا يخرج عن كونه اعادة ترتيب اوضاع النظام على نحو جديد يمكنه فى النهاية من المحافظة على المواقع اللامتكافئة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ألخ... نقول، انه بالرغم من هذه الانتقادات (والتي معظمها صحيح فى رأينا) فإن الميزتين الرئيسيتين اللتين برزتا من خلال الدعوة لهذا النظام، وسوف يكون لهما تأثير ايجابى على عملية التنمية بالبلاد المتخلفة فى السنوات المقبلة، هما:

١ - ان الدول المتخلفة قد بدأت تعى أهمية استثمار القوة التى تملكها فى العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن أهم ملامح هذا الاستثمار تكون بين اتحادات منتجى المواد الأولية (٩٢).

٢ - ضرورة التعاون والتضامن من بين دول «العالم الثالث» لمواجهة الاوضاع اللامتكافئة فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن، وهو ما يعزز من فكرة الاعتماد الجماعى على النفس.

كما لا يخفى ايضا أن الدراسات والجهود النظرية والتطبيقية التى بذلتها وما زالت تبذل الآن فى مجال الدعوة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد - وخصوصا تلك التى كتبها مفكرو واقتصاديو العالم الثالث، قد ألقت مزيدا من الحقائق والاضواء على جانب هام ومهم فى «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو جانب الموقع الخاص واللامتكافئ الذى تحتله البلاد المتخلفة فى الاقتصاد العالمى ومدى التأثير السلبي لهذا الموقع على جهود التنمية فيها.

واخيرا... اين نحن من هذه الازمة؟

رأينا سابقا، كيف تتمثل الازمة الراهنة للفكر التنموى في محاكمة الفكر القديم، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. والسؤال الذى نطرحه الآن: اين نحن، الاقتصاديون المصريون، من هذه الازمة؟ ماموقفنا من هذه الصراعات الفكرية التى تزخر بها الآن ساحة اقتصاديات التخلف والتنمية؟ وما هو دورنا فى هذه الصراعات؟

وبادىء ذى بدء لا بد من التنبيه بأن اقتصاديات التخلف والتنمية، هى موضوع حديث العهد نسبيا فى مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية بمصر. فقد دخل هذا الموضوع فى الجامعات المصرية ابتداء من النصف الثانى من الخمسينات من هذا القرن ضمن بعض المؤلفات الاكاديمية، ثم اضحى بعد ذلك مادة مستقلة تدرس ضمن البرامج التدرسية بكليات الاقتصاد والتجارة وبعض المعاهد العليا الاخرى، «ثم تطور وضع هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية فى السبعينات ليصبح موضوع تخصص كدبلوم عال فى الدراسات العليا بكليات الاقتصاد والتجارة بجامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية، فضلا عن دخوله كمادة ضمن مقررات دراسة الماجستير والدكتوراه. لكن الوضع المتنامى الاكاديمى «لاقتصاديات التخلف والتنمية» لم يكن مصحوبا بتزايد فى المتخصصين فى هذا المجال. ونقصد بذلك من تخصصوا أصلا فى دراساتهم العليا فى موضوع التخلف والتنمية.

وعلى أية حال فقد قام جيل الرواد والاساتذة بالجامعات المصرية بدور عظيم فى التعرف بهذا الفرع الحديث فى الدراسات الاقتصادية، وفى إثارة الوعي والاهتمام بالقضايا المختلفة التى يثيرها هذا الموضوع، وفى احاطة القارئ والدارس بأهم وأغلب مآنتجه الفكر التنموى التقليدى. وقد تبلور ذلك فى العديد من المؤلفات الجامعية التى نشرت حول التخلف والتنمية الاقتصادية. ولكن تنبغى الإشارة هنا، الى أن الجانب الاكبر من هذه المؤلفات كان يحاكى الى درجة كبيرة، تيارات الفكر التنموى التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات فى الدول الرأسمالية المتقدمة والقليل منها هو الذى كان يعرض هذه التيارات من وجهة نظر نقدية، أو من خلال تاريخ التخلف وتحديات النمو فى الواقع المصرى. ونحن لانستطيع فى واقع الامر ان نحمل جيل الرواد واساتذة علم الاقتصاد فى مصر عبئا فى هذا المجال اكبر من ذلك العبء الذى اضطلعوا به نظرا لقلّة عددهم وكثرة اعبائهم آنذاك. كما لا يمكن — ولا

يصح - ان نقلل من عظم الدور الذى قاموا به فى مجال النظر، على المستوى الاكاديمى، وعلى مستوى العمل، بلشترك العديد منهم فى محاولات التخطيط للتنمية فى الخمسينيات والستينيات. فقد كانوا فى ذلك امثلة رائعة للعلماء الافاضل.

ولكننا اذا تساءلنا الآن عن الوضع الراهن «لاقتصاديات التخلف والتنمية» فى الدراسات الاقتصادية المصرية، وفى ضوء مايشهده هذا الفرع من تطورات وتعديلات متلاحقة وسريعة فسوف يتبين لنا مدى الجمود والتخلف الذى يتسم به هذا الوضع، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة. وربما يكون الانشغال باعداد الكتب الدراسية (السريعة) لاعطاء الطلاب فكرة عامة عن هذا الموضوع قد أعاق التأمل النظرى والمواقف النقدية من تيارات الفكر التنموى ومن متابعة الحديث فيها. وربما يكون ارتفاع «نفقة الفرصة البديلة» للبحث العلمى عامة فى مصر، هو سبب من اسباب هذا الجمود. مهما يكن من أمر، فاننا لابد وأن نعترف بأن الوقت قد حان لأن تتغير المفاهيم والمقولات التى تدرس بها اقتصاديات التخلف والتنمية، وأن تفتح نوافذ جديدة على النتاج الفكرى الغزير المتجدد لجمعية الفكر التنموى الحديث. إذ «لافائدة - بعد الآن - من ازالة الاتربة من فوق النظريات القديمة، وصقل الافكار العتيقة، ومطالبتنا بتجربتها مرة أخرى. فقد حان الوقت لاتخاذ مواقف جديدة من نظرية التنمية وممارستها بأسرها» - كما يقول محبوب الحق (٩٣).

الحواشي

(١) للحصول على تقرير شامل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في هذه الدول انظر:

World Bank: *The World Development Report*, Washington, August (1978).

أو الى الملخص العام الذي نشر في المصدر التالي:

Rachel Weaving: *The World Development Report, Main Themes*, in Finance & Development, IMF and WB, Volume 15, No. 3, Sept 1978, pp 30 - 33.

كما توجد لوحة احصائية شاملة عن أوضاع هذه الدول في:

IPW-Berichte: *Daten zur ökonomischen Situation der Entwicklungs-lander*, Berlin, Heft 4/1978. S. 68 - 73.

(٢) كما نستبعد منه أيضا الدراسات التي تمت في الدول الاشتراكية.

(٣)

See: Georg Klawns und Manfred Buhr (Hersg.): *Philosophisches Wörterbuch*, in 2 Banden, Band 2, 10. Auflage, VEB. Bibliographisches Institut, Leipzig, 1973, Stichwort, "Theorie", S. 1220.

(٤) و يذكر س. ج. باتل على سبيل المثال، أن نصيب الدول المتخلفة في الدخل العالمي كان ١٥٪ في عام ١٨٥٠، ثم تراجع الى ٢٢٪ في ١٩٦٠. انظر:

S.J. Patel: *The Economic Distance between Nations its Origin, Measurement and Outlook*, in: *The Economic Journal*, No 293, pp 119 - 131. A Similar data can be found in: S. Kuznets *Underdeveloped Countries and the Pre-Industrial Phase in the Advanced Countries*, *The Economics of Underdevelopment* Ed by: Agarwala and Singh, Oxford University Press, 1958, p. 145.

(٥) انظر على سبيل المثال المراجع الأكثر شيوعا في هذا الاتجاه:

W. Arther Lewis *Theory of Economic Growth*, London 1960, C P Kindleberger: *Economic Development*, Asian Students Edition 1959 B Higgins. *Economic Development, Principles, Problems and Policies*, Constable and Co-London 1959. G.M. Meier & R F. Baldwin *Economic Development, Theory, History, Policy* New York 1957

(٦)

See H. Leibenstein. *Economic Backwardness and Economic Growth*, New York 1957, P. 55

See B Higgins, *Op Cit*, P. 23

(٧)

See; J. H. Boeke: *Economics and Economic Policy of Dual Societies* New York, 1953. (٨)

(٩) ومن الأعمال الهامة الأخرى لبويكة في هذا المجال نذكر مايلي:

"Three Forms of Disintegration in Dual Societies". Lecture delivered for the Course on Cooperative Education of the ILO, Asian Cooperative Field Mission, October 1953, 2, *Western influence on the Growth of Eastern Population*", published in: *Economia Internazionale*, Vol. VII No. 2. 1914.

In Boeke's own words: "every social system has its own economic theory", (١٠) and, "Therefore the economic theory of a dualistic, heterogeneous society is itself dualistic", See: J.H. Boeke "*Economics and Economic Policy of Dual Societies*", Op. Cit., P. 5.

See; B. Higgins: *The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas*, in: *Economic Development and Cultural Change* January 1956. (١١)

See for example: P.T. Bauer & B.S. Yamey: *The Economics of Underdeveloped Countries*, London 1957, A. Lewis: *The Theory of Economic Growth*, op. cit., H. Leibenstein: *Technical Progress, the Production Function and Dualism*, Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, December 1960, R.S. Eckhaus, *The Factor-Proportions Problem in Underdeveloped Areas*, in: *American Economic Review*, Sept. 1965. (١٢)

See for example: A. Lewis: *Economic Development with unlimited Supplies of Labour*, in: *The Economics of Underdevelopment*, ed. by A.N. Agarwala and S.P. Singh, Oxford University Press 1958, pp. 400 - 449. (١٣)

(١٤) انظر في نقد منهج التحليل الحدي:

Hermann Lehmann: *Genznutzentheorie*, Dietz Verlag, Berlin 1968.

See; W. W. Rostow: *The Stages of Economic Growth. A Non-Communist Manifesto*, Cambridge 1960. (١٥)

وأنظر ايضا في الاتجاه المراحل للنمو المراجع الآتية:

C.R. Fay: *Stages in Economic History, English Economic History*, Cambridge 1940, N. S. B. Gross: *Stages in Economic History*, in: *Journal of Economic Business History* II, 1930, C. Clark: *Conditions of Economic Progress*, Macmillan, London 1957, F. List: *Das Nationale System der Politischen Ökonomie*, Stuttgart 1841.

(١٦) بالرغم من اهتمام روستو بفكرة تغيير «الميل» للأفراد خلال مراحل النمو المختلفة، الا انه لم يشرح لماذا تختف الميل بين مرحلة وأخرى، ولا حتى بتفسير اختلاف ميل الأفراد بين الطبقات الاجتماعية داخل كل مرحلة.

أنظر دراسته:

W.W. Rostow: *The take-off into Self-Sustained Growth*, in: *The Economics of Underdevelopment*, ed. by Agarwala and Singh, op. cit., p. 157 ff.

(١٧) انظر في نقد الاتجاه الراحل لروستو:

H. J. Habakuk: *Review of Rostow's Stages of Economic Growth*, reprinted in: *Leading Issues in Development Economics*, Ed. by G.M. Meier, New York 1964, P. 37 ff, S. Kuznets: *Notes on the Take-Off*, in: *Leading Issues ... op. cit.*, p. 28 ff. G. Chlin: *Reflections on the Rostow Doctrine*, in: *Economic Development and Cultural Change*, July 1961, etc

(١٨)

See: Ragnar Nurkse: "*Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*", Oxford, Basil Blackwell 1960, and see also by the same author: "*Some International Aspects of the Problem of Economic Development*", in: *The American Economic Review*, May 1952.

In Nurkse's own words "a country is poor because it is poor", see: (١٩)
"*Problems of Capital Formation.....*", op. cit. p. 4.

(٢٠) ومن المشايخين لفكرة الحلقات المفرغة على سبيل المثال:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development*, op. cit., Joachim von spindler: *Das wirtschaftliche Wachstum der Entwicklungs-lander*, W. Kohlhammes verlag, Stuttgart 1963, J. Viner: *International Trade and Economic Development*, Oxford 1953, A.G. Hirschman: *The Strategy of Economic Development*, New York 1958

See: Richard T. Gill. *Economic Development, Past and Present*, Prentice-Hall, 1963. (٢١)

(٢٢) فأثر لرويس، على سبيل المثال، يرى أن العلاقة السببية التي يضعها نوركس

بين انخفاض مستوى التراكم ومتوسط دخل الفرد ليست مؤكدة تماما. فليس هناك ما يؤكد، من الناحية العملية، ان النسبة المدخلة من الدخل القومي تتزايد مع تزايد متوسط دخل الفرد. وهو يرى أن الادخار والتراكم في البلاد المتخلفة ضئيلين لأن قطاع الاعمال الرأسمالي ضعيف. ومن هنا فالقضية اذن ليست اساسا هي مجرد العلاقة بين التراكم ومتوسط دخل الفرد، وانما كيفية توزيع الدخل القومي وكيفية استخداماته. انظر:

A. Lewis: *Economic Development with unlimited supply of Labour*, in: *The Economics of Underdevelopment*, op. cit., p. 417.

See H. Leibenstein: *Economic Backwardness and Economic Growth*, op. cit., p. 95 - 96. (٢٣)

See. Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, (٢٤)
Gerald Duckworth and Co. Ltd, London 1957, P. 13.

(٢٥) الرجوع الأنف الذكر مباشرة، ص ١٩.

(٢٦) انظر امثلة على هذه الكتابات عند:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development*, op. cit., p. 293 ff, H. Myint: *An Interpretation of Economic Backwardness*, in: *The Economic of Underdevelopment*, op. cit. W.W. Rostow: *The Process of Economic Growth* Oxford 1960, A. Lewis, *Theory of Economic Growth*, op. cit., S.B. Norman & S. Ellis: *Approaches to Economic Development*, The Twentieth Century Fund, 1958.

See: J.A. Schumpeter: *The Theory of Economic Development*, Harvard 1951. (٢٧)

(٢٨) ويلخص تنبرجن هذه الخصائص في: (أ) رغبتهم في الثروة المادية. (ب) اهتمامهم بالمستقبل. (ج) استعدادهم للقيام بالمغامرة. (د) اهتمامهم بالتكنولوجيا (هـ) روح الاصرار (و) قدرتهم على العمل الفني (ز) قدرتهم على التحليل المنطقي للظواهر المعقدة. أنظر:

Jan Tinbergen: *Lessons From the Past*. Elsevier Publishing co. 1963, p. 109

A.K. Cairncross. *Factors in Economic Development*, George Allen & Unwin, London 1963. (٢٩)

(٣٠) انظر ريمون أرون: *المجتمع الصناعي*، ترجمة فاكوتور باسل، منشورات عويدات بيروت عام ١٩٦٥.

A. Gershenkron: *Economic Progress*, Papers presented for a Round Table (٣١) held by the International Economic Association, Louvain 1955.

See: B.F. Hoselitz. *Social Structure and Economic Growth*, in *Economic Internazionale*, Vo. 6. No 3, Aug. 1953; *Social Stratification and Economic Development*, in: *International Social Science Journal*, Vo. 16, No. 2. 1964. *Sociological Factors in Economic Development*, the Free Press, Glencoe 1960.;

Universalism, achievement orientation and functional specificity (٣٢)

Particularism, ascription and functional diffuseness. (**)

See E.E. Hagen: *On the Theory of Social Change*, Dossey Press, (٣٣) Homewood, 1962, *The Theory of Economic Development*, in: *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 6. No. 3, April 1957.

See: D. McClelland; *The Achieving Society*, Van Nostrand, Princeton (٣٤) 1961, and also by the same author. *The Achievement Motive*, Appleton-Century - Crofts, New York 1935, *A Psychological Approach to Economic Development*, in: *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 12, No. 3, April 1964.

See André Gunder Frank: *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology*, published in "Catalyst", No. 3, University of Buffalo, 1967. (٣٥)

See: W. Vogt "Die Erde Racht Sich, Buchergilde, Frankfurt/M, 1950, J. (٣٦)
Osborn: *Population - An International Dilemma*, Princeton University Press, New Jersey 1958, P.R. Ehrlich: *The Population Bomb*, Ballantine Books, New York 1971.

(٣٧) انظر مثلاً: **حدود النمو**، تقر يل مشروع نادى روما عن المازق الذى تواجهه البشرية.

ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٦.

(٣٨) من كتاب «فوجت» الارض تثار لنفسها»، المرجع الأنف الذكر (بالالمانية)، ولكننا اقتبسنا ذلك من:

P. Khalatbari: *Ueberbevölkerung in den Entwicklungslandern*, Akademie Verlag, Berlin 1968, S. 143.

(٣٩) من الثابت احصائيا ان الدول المتخلفة كانت تصدر في السنوات السابقة للحرب العالمية الاخيرة الحبوب لدول اوربا المتقدمة بما يقرب من ١١ مليون طن سنوياً. ثم أصبحت في السنوات اللاحقة للحرب مستوردة بشكل رئيسي لهذه الحبوب. ففي الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ استوردت ما يعادل ١٤ مليوناً طناً من الحبوب ثم قفز الرقم بعد ذلك الى ٢٥ مليون طن في عام ١٩٦٤. وتذهب بعض الاحصائيات بأن من المتوقع ان يصل الرقم للواردات من هذه الحبوب الى حوالى ٤٧ مليون طن في عام ١٩٨٠. أنظر في ذلك:

Y. Guzevaty: "Population Problems in Developing Countries", in: *International Affairs*, 9/1966, P. 54.

(٤٠) الاستثناء الوحيد على ذلك هو تحليل بويكه عن المجتمعات الثنائية الشرقية.

(٤١) وقد صدرت لهذا التقرير ترجمة عربية له بمصر تحت عنوان: **شركاء في التنمية - ماذا يجرى في العالم الغنى والعالم الفقير**. ترجمة ابراهيم نافع، دار المعارف بمصر ١٩٧٤.

See; Paul Streeten: *Changing Perceptions of Development*, in: *Finance & Development*, vol. 14, No. 3, September 1977, P. 14. (٤٢)

(٤٣) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع الأكثر رواجاً في هذا الخصوص:

Maurice Dobb: *Studies in the Development of Capitalism*, Routledge & Kegan Paul, London 1975.

(٤٤) نقلاً من:

P. Khalatbari: *Ökonomische Unterentwicklung - Mechanismus, Probleme und Ausweg*, Akademie Verlag, Berlin 1971, S. 54.

(٤٥) انظر: محبوب الحق: سقار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٦. وهذا الكتاب القيم يعد في الواقع أشبه بالحلكمة الذاتية للنفس، حيث يراجع فيه المؤلف معتقداته عن الفكر التنموي التي تعلمها في الماضي في ضوء تنافسها مع الواقع.

(٤٦) Quoted from: D. Morawetz "Twenty-five Years of Economic Development" in: Finance & Development, Vol. 14, No. 3, September 1977, P. 10.

(٤٧) أنظر نماذج لهذه الدول عند:

A. Bergeson: *The Social Welfare Function*, in: Readings in Economic Analysis Cambridge Mass 1950, Hollis B. Chenery & A. Mac Iwan: *Optimal Patterns of Growth and Aid - The Case of Pakistan, Theory and Design of Economic Development*, Baltimore 1966.

(٤٨) فعلى سبيل المثال نذكر هنا، ان الهدف الاساسي الذي اعلنته الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) كان يتمثل في مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط يقدر بحوالي ٧,٧٪.

(٤٩) See: World Bank. *The World Development Report*, op. cit.

(٥٠) قارن في ذلك: محبوب الحق - سقار الفقر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٥١) Ahuwalia, M.S.: *Income Inequality: Some Dimensions of the Problem* in: Hollis Chenery et.al. *Redistribution with Growth*, Oxford University Press 1976.

(٥٢) ومعنى ذلك ببساطة، هو أن سياسة الاحلال محل الواردات قد انتهت في النهاية الى حقيقة دامغة، وهي تخلى هذه البلاد عن استيراد السلع التامة الصنع لتستورد نفس هذه السلع في صورة نصف مصنعة، انظر:

(٥٣) UNIDO. *The Process of Industrial Development in Latin America*, New York, 1966, P. 31.

See: S. Munch, S. Anastasiadis und W.D. Crawew: *Zur Ernährungssituation in Entwicklungslandern seit der Welt ernährungskonferenz (1974)* in: Asien, Afrika und Lateinamerika, Akademie Verlag, Berlin, Heft 2, 1979, S/205 - 216.

(٥٤) انظر: محبوب الحق - المرجع السالف الذكر، ص ٤٣.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر مؤلفنا - أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

See Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, Monthly Review (٥٦) Press, New York 1957.

(٥٧) المصدر السالف الذكر، ص ٢٢ وما بعده.

(٥٨) حول هذه النقطة انظر:

T.E. Weiskopt: *The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries*, in: Journal of International Economics, Feb. 1972. Anisur Rahman: *Foreign Capital and Domestic Savings. A Test of Haavelmo's Hypothesis with Cross-Country Data*, in Review of Economics and Statistics, Vol. 50. Feb. 1968.

See: Gunnar Myrdal. *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, op.(٥٩) cit. p.

See: G.E. Cumper: *Non-economic Factors influencing rural Development* (٦٠) *Planning*, in: Journal of Social & Econ. Studies, vol. 17, No. 3, 1968 quoted from: H. Berenstein (ed.), *Underdevelopment Development*, Bengium Books, 1976, P. 19.

See: Henry Bernstein (ed.): *Underdevelopment & Development* op. cit., p.(٦١) 25.

See: André Gunder Frank: *Sociology of Development and* (٦٢) *Underdevelopment of Sociology*, in: Latin America-Underdeveloped or Revolution? Monthly Review Press, pp. 43 - 44.

(٦٣) انظر في هذا الخصوص الاسهامات البارزة لاقتصاديي امريكا اللاتينية:

C. Furtado. *Development and Underdevelopment*, Berkeley and Los Angeles 1954; H. Blanco: *Land or Death*, Pathfinder Press, New York 1972, J. Petras. (ed.): *Latin America from Dependence to Revolution*, John Willy, New York 1973 A.G. Frank: *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Penguin, Harmondsworth 1971, *Lumpenbourgeoisie and Lumpenddevelopment*, Monthly Review Press, New York 1972, Osvaldo Sunkel: *Transnational Capitalism and National Disintegration*, in, Social and Economic Studies, Vol. 22, NO. 1, March 1973.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ارجع الى :

Parviz Khalatbari: *Okonomische Unterentwicklung, Mechanismus Probleme und Ausweg*, a.a.o.s. 158 - 180.

See: Osvaldo Sunkel: *Transnational Capitalism and National* (٦٥) *Disintegration*, op. cit.,

See: H.W. Singer: *International Development - Growth and Change*, (٦٦) McGraw-Hill, 1964, P. 166 ff.

See: R. Prebisch: *Towards a New Trade Policy for Development*, Report (٦٧) by the Secretary General of the UNCTAD, United Nations, New York 1964.

See; T. Dos Santos: *The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America*, published in : H. Bernstein (ed.), op. cit., p. 76.

(٦٩) وحول نظرية التبادل اللامتكافئ انظر :

A. Emmanuel: *Unequal Exchange, A Study of the Imperialism of Trade*, New York and London, Monthly Review Press 1972. and see also Samir Amin, *Accumulation on a World Scale*, 2 vols, Monthly Review Press, New York 1974.

See; Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, op. cit, p. (٧٠)

(٧١) الواقع ان منجزات الفكر الكلاسيكي في هذا الخصوص كانت تمثل قمة الوعي الجديد للطبقة الرأسمالية الصاعدة التي قادت انجازات الثورة الصناعية و بناء المجتمع الصناعي الرأسمالي، كما استخدمت هذه الطبقة منجزات هذا الفكر كسلاح ايديولوجي في نضالها ضد مكونات وعلاقات المجتمع الاقطاعي القديم وفي ارساء قواعد النظام الجديد.

(٧٢) وفي ذلك يقول ريكاردو في رسالة بعث بها الى مالتس ان الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة واسبابها وانما هو «بحث في القوانين التي تعين تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشترك في تكوينه». انظر في ذلك: **خطابات ريكاردو الى مالتس ١٨١٠ - ١٨٢٣**، اشرف على نشرها. بونار ١٨٩٧، ص ١٥٧. مشار الى ذلك عند:

Eric Roll, *A History of Economic Thought*, Faber and Faber, Ltd London, 1953, P. 176.

See Eric Roll: *Ibid*, P. 302 (٧٣)

(٧٤) فمشكلة علم الاقتصاد اوضحت كما يقول ستانلي جيفونز هي البحث في حسابات اللذة والالم:

"In this work I have attempted to treat Economy as a calculus of Pleasure and Pain .." See; W.S. Jevons, *The Theory of Political Economy*, Fourth Edition Macmillan and Co. Ltd, London 1911, P. vi.

(٧٥) عبر وليم تاوسيج، احد الاعلام المبرزين في تدريس المدرسة النيوكلاسيكية في الربع الاول من القرن العشرين عن ذلك حينما ذكر: «ان تجميع الاموال المدخرة وزيادة رأس المال، يحسنهما و يعمل على ايجادهما، وجود درجة من التفاوت. وكلما عظمت درجة هذا التفاوت كلما كثرت الثروات وزاد نموها... وانه بدون وجود التفاوت للحوظ في المكاسب والممتلكات ما كان يحدث ذلك

التقدم المادى للعالم المعاصر» انظر:

F. Taussig: *Principles of Economics*, Vol. II, third ed. The Macmillan company, New York 1924, P. 205.

(٧٦) تعرضت المدرسة النيوكلاسيكية لزلزال شديد بعد صدور كتاب بيروسرافا، الاقتصادى الايطالى المعروف، المعنون بـ «انتاج السلع بواسطة السلع» فى عام ١٩٦٠. وفى هذا الكتاب يثبت سرافا، ان النظرية الحديدية غير منطقية فى معالجة مشكلة رأس المال وتحديد عائده فى ضوء الفكرة الشائعة عن الانتاجية الحديدية. فمن الصعب فى نطاق النظرية الحديدية، تعريف مفهوم رأس المال وتحديد توزيع الناتج الاجتماعى بصورة صحيحة ومنطقية. وفى ضوء منهجه عالج سرافا قضية «دورة الانتاج» بمنطق يتفق الى حد كبير مع منطق المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو أساسا). وفيه تظهر السلع كمنتجات وفى نفس الوقت كوسائل للانتاج. وقد اتخذ احدى السلع كمقياس عام للقيم، تحدد على اساسها الاسعار. وهذه السلع هى سلعة مركبة من «العمل الاجمالى» فى الاقتصاد القومى، ونظرا لكونها مقياس للقيمة، فانه استخدمها كمقياس لتحديد الاجور والاسعار، ومن ثم معدل الربح. وليس، محله هنا ان نتعرض بالتفصيل لافكار سرافا. ولكن الامر المؤكد، هو ان هذا الكتاب - رغم صعوبته الشديدة وتركيزه البالغ الاهمية فى اعادة صياغة كثير من الافكار والقضايا المألوفة فى علم الاقتصاد الغربى. لمز يد من التفاصيل ارجع لسرافا نفسه:

P. Sraffa: *Production of Commodities by Means of Commodities*, Cabridge University Press, 1960.

See; J.M. Keynes: *The Economic Consequences of Pease*, New York 1920, (٧٧) p. 19

See A. Lewis: *The Theory of Economic Growth*, op. cit, p. 219 - 225. (٧٨)

(٧٩) بالغ كثير من كتاب الفكر التنامى التقليدى فى تقييم الدور الذى يلعبه التمويل التضخمى فى زيادة معدل الادخار القومى بالبلاد المتخلفة، استنادا الى الآثار المعروفة التى يحدثها التضخم فى اعادة توزيع الدخل القومى، فارتفاع الاسعار - وهو الصورة العامة للتضخم - يؤدى الى تخفيض مستوى الاستهلاك لعدد كبير من الافراد لانه يقتطع جزءا من دخولهم الحقيقية و يحول الى قطاع الاعمال فى صورة ارباح متزايدة. فاذا أعاد قطاع الأعمال استثمار هذه الأرباح، فإن التضخم على هذا النحو يكون قد نجح فى زيادة

تراكم رأس المال. أنظر مثلاً:

Geoffrey Mynard: *Economic Development and Price Level*, Macmillan & Co. Ltd, London 1960, and see also, Felipe Pazos; *Economic Development and Financial Stability*, in: Staff Papers, IMF. Vol. III, No. 2., October 1953.

وانظر لنقد النمويل التضخمى: رمزى زكى - علاقة التضخم بالتراكم
الراسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو. منكرة رقم ٩٦٧، من مطبوعات
معهد التخطيط القومى، القاهرة عام ١٩٦٦.

(٨٠) See; S. Kuznets: *Economic Growth and Income Inequality*, in America Economic Review, March 1955, and by the same author: *Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: Distribution of Income by Size*, in: Economic Development and Cultural Change, Jan 1963, Part II, I.M. Kravis: *International Differences in Distribution of Income*, in: Review of Economics and Statistics, Nov. 1960.

(٨١) See; John H. Adler: *Development and Income Distribution*, in: Finance & Development, IMF 8 W.B. Vol. 10, No. 3, Sept, 1973, PP. 2 - 5.

(٨٢) سبق ان ناقشنا الاثر السلبي للتفاوت فى توزيع الدخل على تكوين
المخزونات بالبلاد المتخلفة فى مؤلفنا - أزمة الديون الخارجية، رؤية
العالم الثالث، المرجع السابق من ٢٠٥ - ٢١٣.
(٨٣) انظر فى ذلك: محبوب الحق - ستار الفقر للمرجع الأنف الذكر، ص ٢٨.

(٨٤) See: I. Adelman and C.T. Morris: *Anatomy of Income Distribution Pattern in Developing Countries*; A.T.D. Development Digest, oct. 1971, and see also nos. Ahluwalia; *Income Inequality: Some Dimensions of the Problem*, in: *Redistribution with Growth*, (ed.) R. Jolly, H. Chenery, M. Ahluwalia, C. Bell and J. Doloy, Oxford University Press 1979.

(٨٥) طبقا لبعض التقديرات، يصل عدد السكان الذين يعانون من مشاكل الفقر
الديمق والذين يقل متوسط دخلهم السنوى عن مائة دولار، الى حوالى ٥٠٠
مليون فرد فى مختلف مناطق العالم المتخلف. وهذا الرقم يتوزع كما يلى - ٤٠
مليون فى أمريكا اللاتينية و ٤٨٠ مليون فى آسيا و ٢٠ مليون فى أفريقيا أنظر:

A.P. Thirlwall: *Growth and Development, with special reference to developing countries*, E.L.B.S. & Macmillan 1978, P. 34.

(٨٦) Mahhub ul Hag: *Changing Emphasis of the Bank's Lending Policies*, in: Finance & Development, IMF & WB, Vol. 2, June 1978, PP. 12-13 E. Jaycox: *The Bank and Urban Poverty*, in Finance & Development, Vol.

15, No. 3, Sept 1978, pp. 10 - 13, and see also: E. Christofferren: *The Bank and Rural Poverty* in: Finance & Development, Vol. 15, No. 4, Dec. 1978, PP. 19 - 22.

See; H.B. Chenery, et.al., *Redistribution with Growth*, op.cit., Chapter II, (٨٧) The Economic Framework.

- (٨٨) أنظر - مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، وثائق المؤتمر، ورقة عمل، بغداد، ديسمبر ١٩٧١، ص ٧.
- (٨٩) المرجع الأنف الذكر، ص ٦.
- (٩٠) وهو ما تشير اليه فكرة «الاعتماد الجماعى على النفس».
- (٩١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: د. اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٢٨ - ٢٣٦.
- (٩٢) وتعتبر منظمة الاوبك هى النموذج الناجح لهذه الاتحادات حتى الآن.
- (٩٣) أنظر محبوب الحق، المرجع الأنف الذكر، ص ٦٤.

مجلة الحقوق والشرعية

تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت

مجلة دورية

تقن بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة التحرير

الدكتور بديعة العوي

سكرتيرة التحرير

الدكتور عادل الطبطبائي

الاشتراكات

داخل الكويت للأفراد
٣ دينار

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
١٥ ديناراً

في الخارج
١٥ دولاراً أمريكياً - بالبريد
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشرعية
ص. ب. ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية :-

● أبحاث في القانون

والشرعية الإسلامية

● تعليقات على الأحكام

القضائية والشرعية

● مراجعات للكتب الجديدة

● تقارير عن المؤتمرات

الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
سكرتير التحرير

**التربية العملية: وضعها الحالي،
البرامج المقترحة واثـر ذلك في اعداد معلـمي
المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت**

- د. عبد الرحمن الاحمد
- د. صالح عبد الله جاسم

المقدمة:

من خلال البرامج المختلفة والتي تقدمها معاهد اعداد المعلمين، نجد أن التربية العملية وأن كانت تعطي القليل من الاهتمام والاعداد في بعض تلك المعاهد الا أنها تأخذ الاهتمام والاعداد الكبير في البعض الآخر، ليس ذلك راجعا الى أن البعض الاول لا يرى أهمية للتربية العملية وانما قد يكون السبب راجعا لعدم توفر القوة البشرية القادرة على تنظيم وتطو ير ذلك الجانب من جوانب اعداد المعلم، كما أن السبب قد يكون راجعا الى نقص في الامكانات المادية أو المكانية أو غيرها من الجوانب الأخرى.

وأن القارئ لتقرير لجنة التخطيط لإنشاء كلية التربية في جامعة الكويت يصل الى نتيجة هامة الا وهي تركيز أعضاء اللجنة لأخر الاتجاهات المتبعة في الدول المتقدمة فيما يتعلق بتنظيم برامج اعداد المعلمين حيث يعطى الثقل الكبير فيها لفترة التربية العملية، وذلك بما يتساوى مع أهميتها التي أثبتتها البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الميدان كما أننا نجد أن التربية العملية لم تعد مقررًا دراسيًا كأي مقرر تربوي يقدم وانما أصبحت تشكل برنامجًا قائمًا بذاته يحوى خبرات مبرمجة تعكس الفلسفة التي تتبناها الكلية خاصة وأن طلبة الكلية سيحتكون بمدرسين ينظرون لتصرفاتهم بمنظار الناقد.

وفد حاول الباحثان تحليل ما هو متبع حاليًا في فترة التربية العملية، بأن قاما باستعراض الجوانب المختلفة للتربية العملية بوضعها الراهن في قسم التربية التي لم تتغير منذ بدءها في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ حتى وقت كتابة هذا البحث صيف عام ١٩٧٩.

• المدرسان بقسم التربية في جامعة الكويت

واذا ما كان هناك من تغيير حدث فانما في بعض الامور الشكلية كتغيير الوقت من عام دراسي الى فصلين دراسيين ومن اشراف اساتذة طرق لتدريس الى مشرفين منتدبين من وزارة التربية اما تنظيم الخبرات فقد ظل كما هو الا من بعض التغييرات الشكلية.

ومن الواقع الحالي للتربية العملية وعدم وضع المناهج لبرامج اعداد المعلمين لكلية التربية المزمع افتتاحها في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ فقد قام لباحثان عند وضع برنامج للتربية العملية بمراعاة عدة أمور منها ظروف التعليم في الكويت وامكانيات الكلية البشرية والمادية عند انشائها، فكانت المرونة في تصميم هذه البرامج بما يحقق الواقعية عند التطبيق وامكانيات تطوirlها في المستقبل.

اولا : واقع التربية العملية:

لا شك في أن التربية العملية تعتبر دعامة وأساس ضروري يجب أن يتزود بها كل فرد يرى في التدريس مهنة المستقبل له. حيث أن التربية العملية وما يمكن أن تعطيه للطالب من فرص شتى في الميدان الحقيقي للمهنة والجو الحقيقي الذي سوف ينتقل اليه متى ما أتم الاعداد اللازم له في الجامعة أو المعاهد التي تعد المعلمين.

واذا ما تكلمنا عن واقع التربية العملية في جامعة الكويت - قسم التربية - فاننا نجد أن قسم التربية يعد المعلمين للقيام بالتدريس في المرحلتين المتوسطة والثانوية ولتحقيق ذلك فقد شمل برنامج اعداد المعلمين ١٠ مقررات تربوية مهنية خصص منها مقرران دراسيان للتربية العملية (بواقع ٦ وحدات دراسية من أصل ٣٠ وحدة دراسية) ويقع المقرران الخاصان بالتربية العملية بمستوى (٤٠٠)، منها ثلاث وحدات للتدريس في المرحلة المتوسطة والثلاث وحدات الاخرى في المرحلة الثانوية. وسوف نتناول بشيء من التفصيل الجوانب المختلفة والتي تتم من خلالها عملية التربية العملية في قسم التربية - جامعة الكويت - وهذه الجوانب يمكن تلخيصها فيمفيلي:

١- القبول.

٢- المدة (فترة التربية العملية).

٣- الاعداد.

٤- المشاهدة.

٥- التطبيق

٦- الاشراف.

٧- التقييم

– القبول:

- ١- عادة يشترط في الطالب الراغب في التسجيل لمقرر التربية العملية أن:
١- يكون مسجلاً في قسم التربية بعد اجتيازه المقابلة الشخصية بنجاح.
- ٢- يكون قد أنهى مادة طرق التدريس في مادة التخصص الأكاديمي والتي تمثل المقرر الأول من مادة طرق التدريس بمستوى ٢٠٠ كحد أدنى.
- ٣- يلتزم الطالب بالاداء الرسمي للمدرسة وهو يومان في الاسبوع (الاحد والثلاثاء).

٢- المدة (فترة التربية العملية):

للتربية العملية في قسم التربية – جامعة الكويت – مقرران تحت رقم (٤٠٠) يسجل بهما الطالب، وعادة يكون المقرر الأول في الفصل الدراسي الأول من كل عام و يخصص لمرحلة الدراسة المتوسطة، أما المقرر الثاني وعادة يكون في الفصل الدراسي الثاني من كل عام و يخصص لمرحلة الدراسة الثانوية، حيث يفترض في خريج التربية بجامعة الكويت أن يكون معداً للتدريس اما في المرحلة المتوسطة أو المرحلة الثانوية بعد التخرج، لذلك فقد اقتضى الامر تدريب الطلبة في كلا المرحلتين.

٣- الاعــداد:

عادة تكون هناك فترة تتراوح من اسبوعين الى ثلاثة أسابيع في بداية الفصل الدراسي الاول (المقرر الاول للتربية العملية) يعد فيها طلاب التربية العملية على اعداد خطط الدرس وشرح بعض المواقف التي قد يواجهونها في المدرسة وأثناء التدريس. كما قد تعالج بعض الشؤون الادارية والتي يحتاج لها الطالب عند بداية زيارته للمدرسة. و يقوم عادة بهذا الدور من الاعداد اساتذة طرق التدريس والمشرفين المنتدبين، وهذه الفترة لا تخضع لعدد معين من الحصص وانما تكون حسب رأي استاذ المادة وتبعاً لبداية الدراسة في مدارس المرحلة المتوسطة.

٤- المشاهدة:

وهي الفترة اللاحقة لفترة الإعداد وقد تمتد هذه الفترة الى حوالي الاربع أسابيع وعادة تكون في المرحلة المتوسطة، حيث يقوم بها المدرسون الموجودون في المدرسة، من ثم يحاول الطالب أن ينقد الطريقة التي يدرس بها المدرس في ضوء الملاحظات والتوجيهات زود بها أثناء فترة الإعداد. كما أنه تكون هناك فرص مثمرة لهم للتعرف على المدرسين والجو الحقيقي الذي سوف يلتحقون به في المستقبل القريب.

٥- التطبيق:

خلال هذه الفترة يتصل كل طالب بمدرس أو أكثر من نفس تخصصه في المدرسة، حيث يكلف الطالب بأخذ بعض الدروس التي تناسب تخصصه من ذلك المدرس. بعد أن يعين الطالب ما يمكن أن يقوم بتدريسه، يقوم بعملية الإعداد للدرس والتدريس وغالبا ما يمر الطالب بأكثر من فصل واحد تبعاً لطبيعة المادة والجدول الدراسي. وتكون فترة التطبيق في المرحلة المتوسطة للمسجلين في المقرر الاول للتربية العملية وفي المرحلة الثانوية للمسجلين في المقرر الثاني للتربية العملية.

٦- الإشراف:

منذ سنوات أشرك قسم التربية بعض المدرسين العاملين في المعاهد التربوية في الكويت والمشرفين الفنيين ذوي السمعة العلمية والتربوية للإشراف على طلاب التربية العملية في المدارس، حيث زاد عدد الطلاب وزاد عدد المدارس الموزعين عليها مما جعل الأمر صعباً لاستاذ المادة في أن يكون متواجداً في جميع المدارس أيام التربية العملية، لذلك تم الاستعانة بالمشرفين والذين قد يوفرّون جواً من الراحة للطلاب حيث يكونون معهم أيام التربية العملية لحل أية مشكلة قد تصادفهم في الإعداد أو التدريس أو أية مشاكل إدارية. وعند اختيار أولئك المشرفين يستخدم القسم معياراً خاصاً حيث تكون هناك أولويات حسب المؤهل العلمي:

أ - أن يكون المشرف حاصلاً على الدكتوراه في التربية ويعمل في مجال أعداد المعلمين.

ب - أن يكون المشرف حاصلاً على ماجستير في التربية.

ج - أن يكون المشرف حاصلًا على الدبلوم الخاصة في التربية.
و - أن يكون المشرف حاصلًا على ليسانس أو بكالوريوس وقد عمل مدرسا أو موجهًا فنيا.

و يختار هؤلاء إذا لم يتوفر العدد المطلوب من الفئات أ، ب، ج، د. أما عدد هؤلاء المشرفين فقد تزايد خلال السنوات السابقة من ٤٢ الى ٥٩ مشرفا كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
النمو في عدد المشرفين المتقدمين للتربية العملية

المادة الدراسية	العدد	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨
اللغة العربية	٨	٢	٨	٩	
اللغة الانجليزية	٦	٦	٥	٨	
المواد الاجتماعية	٢٥	١٨	٢٢	٢٤	
العلوم	٢	١	٧	١٠	
الرياضيات	-	٢	٥	٨	
المجموع	٤٢	٢٩	٤٧	٥٩	

أما استاذ مادة طريق التدريس في الجامعة فيقوم عادة بزيارة المدارس التي يشرف بها المتقدمون حتى يكون بالقرب من طلابه وحتى يطمئن الى أن العملية تسير حسب ما يراه وما اتفق عليه مسبقا مع المشرفين.

عادة ما تكون عملية التقييم في التربية العملية موزعة بين استاذ مادة التدريس والمشرف، كما أن ناظر المدرسة يشترك في عملية التقييم، و يعتبر المشرف هو الاساس في عملية التقييم وذلك انه أكثر الناس تواجدا مع الطلاب في المدرسة وبالتالي يمكنه أن يلمس التطور الذي يمر به طلابه اثناء فترة التربية العملية، مما دعى الى أن يعتمد كثير من استاذة المهلة على المشرف في رصد

الدرجات مع الاحتفاظ بحقهم في مناقشة المشرف عندما يكون رأيه مختلفا عما يراه المشرف أو أن يكون المشرف متحيزا في تقديراته للطلاب.

ان ما تعرضنا له من واقع للتربية العملية هو وصف لما هو معمول به في قسم التربية بجامعة الكويت منذ انشائها حتى الآن وقد يكون الشيء الجديد الذي مرت به التربية العملية هو اسناد الاشراف على التربية العملية لبعض المشرفين من الموجهين الفنيين ومدرسي معاهد التربية في الكويت. كما أنه في بداية العام الدراسي ٧٦/٧٥ قام قسم التربية بايجاد وظيفة جديدة تحت اسم مشرف عام التربية العملية ومن مهام هذا المشرف:

١- التنسيق مع وزارة التربية لاجاد أماكن للطلبة الراغبين في التسجيل للتربية العملية.

٢- اختيار المشرفين والذين سوف يشرفون على طلاب التربية العملية.

٣- الاشراف العام على أمور التربية العملية في قسم التربية.

وهناك لجنة تعمل بالتعاون مع مشرف التربية العملية لتحقيق المسئوليات لسابق ذكرها، وتتكون من ممثل عن كل شعبة من شعب طرق التدريس في القسم (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، المواد الاجتماعية، العلوم والرياضيات).

المشكلات التي تواجه برنامج التربية العملية في قسم التربية بجامعة الكويت:

تعرض تقرير معد من قبل لجنة برئاسة المشرف العام على التربية العملية لبعض المشاكل التي يتعرض لها برنامج التربية العملية في جامعة الكويت من بينها مشاكل شخصية للطلبة، ومشاكل المدارس ومشاكل المشرفين (١)، وفيما يلي امثلة لبعض من تلك المشاكل:

١- مشاكل شخصية للطلبة:

أ - كل طالب وطالبة يرغب في مدرسة تكون بجوار منزله.

ب - بعض الطلبة لا يسجلون بالتربية العملية ونواجه بمشكلاتهم في آخر كل فصل دراسي.

ج - بعض الطلبة يرون أنهم ظلّموا في تقديراتهم.

د - مشاكل الطلبة فيما يختص بالمواصلات التي ترتبها الجامعة.

٢- مشاكل المدارس:

- أ - بعض ناظرات المدارس يرفضن تدريب الطالبات في مدارسهن.
- ب - وجود عدة مجموعات من التخصصات في مدرسة واحدة.
- ج - عدم وجود الحصص الكافية في تخصصات الطلاب والطالبات.
- د - عدم اعطاء ناظر المدرسة أو ناظرتها أية مكافأة مادية أو معنوية نظير الاشراف على مجموعات الطلاب والطالبات.

٣- مشاكل المشرفين:

- أ - قلة عدد المشرفين المؤهلين لهذا العمل.
- ب - مراعاة القواعد المنظمة لعملية اختيار المشرفين من الخارج كضرورة لخلق منهج ثابت لعملية الاختيار.
- ج - مسألة رفع مستوى المشرفين الفني في عملية التربية العملية وهل يكون ذلك عن طريق ترتيب دراسة منظمة في ورش دراسية (WORKSHOPS) أو ترتيب حلقات دراسية (SEMINARS) أو غير ذلك من الأمور.
- د - مسألة انشاء دبلوم مهني يلتحق به المشرفون على التربية العملية والموجهون بالوزارة.
- هـ - مسألة اختيار موظفين عمليين يعملون في التربية العملية ولهم مواصفات معينة وتحدد لهم دراسات معينة و يشتركون في الابحاث المختلفة بالتربية العملية و يساعدون في الاشراف على التربية العملية.

ثانيا: أهمية التربية العملية:

لا شك في أن التربية العملية تعتبر جزءاً أساسياً في برنامج اعداد المعلمين وقد بينت الدراسات وذكر المربون أهمية الدور الذي تمثله التربية العملية في معاهد اعداد المعلمين. فبالنسبة لبرنامج المعلمين بجامعة الكويت - قسم التربية - فقد أجريت دراستان لمعرفة مدى نجاح البرنامج المعمول به منذ العام الدراسي ١٩٦٨/٦٩ الى الوقت الحاضر. فقد قام الاحمد بدراسة فعالية برنامج اعداد المعلمين بجامعة الكويت بمتابعة خريجي عام ١٩٧٦ (٢). وعند ترتيب المقررات التي يقدمها القسم للطلبة من حيث القيمة كان ترتيب التربية العملية في المرحلة المتوسطة السادس والتربية العملية في المرحلة الثانوية الخامس من عشرة مقررات. اجبارية واثنان اختيارية بينما كانت طرق التدريس ١ بالمرتبة الاولى

وعلم النفس التربوي ١ بالمرتبة الثانية بحسب رأي خريجي سنة ١٩٧٦. وبذلك تكون التربية العملية من المقررات الخمسة الاوائل في القيمة (الفائدة بالنسبة للطلبة أثناء تدريبيهم بعد التخرج).

أما الدراسة الثانية فقد اجراها بدران والديب حول تقويم البرنامج التربوي لاعداد المدرسين في قسم التربية - جامعة الكويت (٣). وقد شملت الدراسة العدد الاكبر والذي توفر لديها من خريجي قسم التربية عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧. كما شملت الدراسة أحد عشر سؤالاً تعرضت للجوانب المختلفة لبرنامج اعداد المعلمين بجامعة الكويت. وقد كان من نتائج هذه الدراسة أن التربية العملية هي المادة الوحيدة التي أفادت كثيراً في مجالات:

أ - التدريس، ب - اقامة علاقات طيبة مع التلاميذ، ج - اقامة علاقات طيبة مع الادارة والزملاء، د - فهم وتقدير رسالة المعلم، هـ - استمرار الدراسة والاطلاع.

كذلك فإن التربية العملية في برنامج اعداد المعلمين تمثل الجانب العملي (Practical part) في هذا الاعداد النظري في المعاهد وكليات التربية، وكثيراً ما يفاجأ الطلبة بالفجوة الموجودة بين النظرية (المقررات التربوية) وبين الواقع الذي يختبره أثناء قيامه بالتدريس. وهذه المشكلة تعاني منها معظم برامج اعداد المعلمين وقد اقترح ولتر بورج (Walter Borg) صفات ثلاثة قد تجعل التربية العملية فعالة تحقق الهدف الذي وجدت من أجله حيث قال «يجب أن يكون لبرنامج التربية العملية ثلاث صفات هي:

- ١ - يجب أن تركز بشكل حاد على مهارات أو سلوك معين والذي سوف يستخدم في التدريس.
- ٢ - أن يكون لطالب التربية العملية نموذج (Model) للكفاية.
- ٣ - أن يكون هناك المشرف الذي يقدم المعرفة بشكل فعال وأيضاً أن يكون قادراً على عمل واختيار الأدوات التربوية والاستراتيجيات التعليمية التي سوف تطبق من خلالها المعرفة في المدارس (٤).

وقد ذكر ماساناري (MASSANARI) أن التدريب العملي ينظر اليه كفترة من الخبرة أثناء الاعداد المهني والتي من خلالها يختبر الطالب "نظريات ومن خلالها ينمي طريقة تدريسه وكذلك الخبرات الاخرى والتي يتضمنها البرنامج

التعليمي. وأن التربية العملية تعتبر أكثر صلابة وكمالاً من حيث الفاعلية التعليمية إذا ما قورنت بالأساليب الأخرى (٥).

وكذلك فإن أبيل (EBLE) تطرق لموضوع التربية العملية بالقول أن التربية العملية كما تسمى في معاهد إعداد المعلمين لازالت الجزء الأكثر قبولاً وفاعلية في برامج إعداد المعلمين، كما أن الطالب يجب أن يعطى الفرص الكافية ليختبر ويحلل مجموعة من المواقف التعليمية ويمارسها (٦). كذلك فإنه في أثناء التربية العملية يتم التوازن بين النظرية والتطبيق في الدراسة المهنية، وأن التفاعل بين الدراسات المهنية والأكاديمية يجب أن يكون المحور للمقررات التربوية الإيجابية وبإيجاد البيئة التربوية التي تمارس بها المادة النظرية عملياً وهذا يعني أنه عندما يدرّب الطالب يجب أن يعرف كيفية تطبيق القوانين والأسس المناسبة باستخدام الحكم الناقد والذي تمكن من تكوينه عن طريق التدريس المتواصل لتغيير الأداء السابق بأداء جديد أكثر فاعلية (٧). ويتم ذلك أثناء التربية العملية التي هي مختبر لمعرفة مدى مناسبة وفاعلية الأساليب والاستراتيجيات المختلفة التي يتعلمها الطلبة نظرياً وإمكانية تطبيقها على الواقع العملي بعد التخرج.

كما أن دي يونج وواين (DEYOUNG & WYNN) تعرضا لبرنامج إعداد المعلمين ونكرا بأن جميع معاهد إعداد المعلمين تقريباً توفر الوسائل للطلبة لاختيار المواقف الحقيقية للتدريس سواء كان ذلك عن طريق المدارس التجريبية في المعاهد أو خارج المدارس التجريبية. وعموماً فإن التربية العملية داخل المعاهد أو خارجها تزيد من دينامية البرامج التعليمية. (٨)

وقد تعرض كلارك وستار (CLARK & STARR) للموضوع بالقول أن التربية العملية (STUDENT TEACHING) والمدرس المقيم (INTERNSHIP) يعتبران الفرص الأولى والحقيقية التي يمكن أن يضع فيها الطالب النظريات التربوية والطرق المختلفة تحت التطبيق. إن عملية المحاكاة (SIMULATIONS) والمدرس المصغر (MINI LESSON) والتعليم المصغر (MICROTEACHING) لا تعتبر فرصاً ممتازة للتعليم إذا ما قورنت بالتربية العملية أو التي يجد الطالب نفسه في الوضع الحقيقي وهو المدرسة. لأن الطرق الأخرى قد تكون صناعية ولا تمثل الوضع الحقيقي. غير أن التربية العملية تعطي الطالب الفرص الحقيقية بأن يسيطر على مواطن الضعف في تدريسه قبل أن يكون مكلفاً في فصل دراسي، لأن

هناك فرصا للخطأ والتصحيح والتعلم من أخطائه دون أن تكون هناك مضرة كبيرة للتلاميذ. كذلك فإن هناك فرصة بأن يجرب خبراته وأن يضع له استراتيجية ونظاماً تدريسياً مناسباً له. (٩)

كذلك نجد أن التربية العملية من خلال برامجها تسعى الى تحقيق ثلاث وظائف بعد انتهاء الاعداد العملي للطلبة التربويين وهي:

- ١- تنمية الكفايات المهنية والشخصية للطلبة كمدرسين لتمكينهم من أن يصبحوا أكثر علماً ومعرفة بمواقف لها علاقة بمهنتهم في المستقبل، فبالإضافة الى البرامج الأكاديمية التي يتخصص فيها الطالب فلا بد من أن توجد برامج مخطط لها لمساعدة الطلبة على انجاز عملهم بشكل أسرع وأيسر كـتقويم نفسه بنفسه SELF EVALUATION وإيجاد الحافز على تنمية طاقاته الكامنة والتي سيستخدمها في الفصل.
- ٢- تزويد الطلبة بالتدريب المهني أثناء فترة التربية العملية وذلك لاعطائهم الفرص التي بها يمارسون ما تعلموه بتوجيه وإشراف مناسب لتنمية الكفايات المطلوبة لمهنة التدريس ودورهم كمدرسين.
- ٣- تكوين الحس المهني ولعب دورهم كمدرسين قدر الامكان وتفادي المشكلات التي يواجهها المدرسون الجدد غير المحدثين اعداداً تربوياً وذلك بجعل الفترة التي يقضونها بالمدارس مشحونة بالخبرات التربوية لاثرانهم مهنيًا. (١٠)

وتحقيق هذه الوظائف التي تقوم بها برامج التربية العملية يتم بتبني نظرة جديدة لهذا الجزء من الاعداد المهني فكما ذكر سميث (SMITH) أن التربية العملية ليست التدريب فقط ولكن هي أيضاً نمط من الخبرة الواقعية التي يتعلم بها الفرد عن طريق المحاولة والخطأ وبالتوجيه الصحيح الذي يقدمه المشرف، ولهذا كانت التربية العملية أهم من التدريب ويجب أن تفهم على هذا الأساس من قبل القائمين بالاعداد التربوي للمعلمين (١١)، خاصة وأن التربية العملية قد قبلت عالمياً وبدون جدال من جميع المهتمين باعداد المعلمين وأصبحت تضم جميع خبرات التعلم التي يمارسها الطلبة في مدارسهم. (١٢).

وقد ذكر هنتر واديمون (HUNTER & ADIMON) بأن المدرسين عادة ما يتذكرون الخبرات التي مروا بها أثناء التربية العملية والتي كان لها دور هام ومؤثر أثناء اعدادهم المهني قبل الخدمة. ويمكن القول أن التربية العملية هي

أهم خبرة في برنامج اعداد المعلمين من حيث تأثيرها على سلوك المدرس في الفصل.
(١٣).

وقد تعرض كراجسكي وكات (KRAJEWSKI & CATE) لموضوع التربية العملية بالقول أنه ولدة طويلة وأثناء الاعداد نحفظ بالطلاب في فصول الجامعات والكليات حيث يدرسون عن عملهم وحياتهم وهم بعيدين عن لمس العالم الحقيقي لعملهم. فعادة نوفر لهم خبرات وخلفيات نظرية عن التدريس والتي قد لا يكون لها الا تطبيق بسيط أو قد لا يكون لها تطبيق بالرة في المكان الحقيقي وواقع الفصل الدراسي. اننا وخاصة في تربية المدرسين لابد من عرض العالم الحقيقي لمهنتهم وهذا يتطلب منا أن نكون في المدارس وعلى فترات متقاربة وأن نضع المشرفين معظم الوقت في المدرسة حيث الطلاب والتلاميذ اذ الواجب أن تكون التربية حيث يكون النشاط وغالبا ما يكون ذلك في المكان الحقيقي وهو المدرسة. (١٤)

(Training where the action is - out in the school.)

ثالثا: تصور لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة للتربية العملية:

في التقرير الختامي للجنة التخطيط لكلية التربية في جامعة الكويت والذي أقره مدير الجامعة السيد الدكتور حسن الأبراهيم، اتجاء واضح في التأكيد على أهمية التربية العملية (Student Teaching) واعطائها مكاناً يناسب أهميتها في برامج اعداد المعلمين التي ستقدمها الكلية عند افتتاحها في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ وهذا يساير ما هو متبع في كليات التربية في العالم المتقدم. وقد رأت اللجنة في تقريرها ما يلي:

«يجب اعطاء التدريب العملي في التدريس ما يستحقه من وزن لأهميته في اعداد المعلم».

«يجب أن تعمل الكلية على إيجاد توازن بين الاعداد النظرى والاعداد العملي للمعلم».(١٥)

وتمثل هاتان النقطتان مبدئين من ثمانية مبادئ علمية ورؤى وجوب مراعاتها عند بناء أي برنامج لاعداد المعلمين من قبل الاقسام العلمية التي ستشملها الكلية بالمستقبل.

واما بخصوص التربية العملية نفسها فقد رأت اللجنة توافر الجوانب الآتية:

١- يجب أن يخصص فصل دراسي كامل للتربية العملية وأن يكون هذا الفصل

هو الفصل الدراسي الاول من السنة النهائية.

- ٢- يجب أن تخصص الكلية معلمين (مشرفين) مؤهلين تأهيلا جيدا للإشراف على الطلاب في التربية العملية.
- ٣- يجب انشاء «مكتب للتربية العملية» تكون مسؤوليته التخطيط والتنظيم والعمل على رفع مستوى التربية العملية والإشراف عليها وما يتصل بها.
- ٤- يجب تعيين مساعد عميد للكلية لشئون دراسات الطلاب لمرحلة ما قبل الاجازة الجامعية ولشئون التربية العملية.
- ٥- يجب أن يكون تدريب الطلاب الذين يعدون لمهنة التدريس في مختلف المراحل الدراسية متساويا في التربية العملية وما يتصل بها من أعمال من حيث المدة الزمنية وهي فصل دراسي كما أشرنا. (١٦)

وقد تطرق التقرير ايضا الى دور مكتب التربية العملية من الناحية التنظيمية والإشرافية بتقسيم المسؤولية بين شخصين يسمى كل واحد منهما منسقاً، و يكونان عضوين من أعضاء هيئة التدريس، و يكون احدهما مسؤولا عن المرحلة الثانوية والمتوسطة والآخر مسؤولا عن المرحلة الابتدائية وما قبلها وقد حددت مسؤوليات كل منسق بما يلي:

- أ- أن يعمل كضابط اتصال بين الكلية والجهات المعنية في وزارة التربية لتأمين عدد كاف من المدارس للتربية العملية.
- ب- أن يزور المدارس المختصة للتربية العملية و يعقد اجتماعات مع نظارها أو من ينوب عنهم لوضع الترتيبات اللازمة لنجاح التربية العملية.
- ج- أن يختار المعلمين المشرفين الذين سيقومون بتوجيه طلاب الكلية أثناء التربية العملية.
- د- أن يعد جميع بطلاقات المعلومات والقوائم الملزمة لتنفيذ برنامج التربية العملية.
- هـ- يأخذ على عاتقه مناقشة مشكلات التربية العملية. (١٧)

وبالتالي نلاحظ أن الصفة الغالبة على مسؤوليات كل منسق منحصرة بالنواحي الادارية الاجرائية وبعيدة عن الجوانب الاكاديمية كالاحتكاك بالطلبة أثناء فترة التربية العملية ومناقشة مشكلات التربية العملية، وأيضا لا يقوم بدور التطوير للبرنامج الذي يشرف عليه لتجنب العوائق التي يواجهها أو مساهمة أي تغيير في الاعداد النظري (مقررات في التربية) أو التغييرات التي قد تحدث في مدارس التعليم العلم، وأيضا متابعة التجديدات

(INNOVATIONS) والاتجاهات الحديثة في التربية العملية مما يحتم
ايجاد تغيير في البرامج الحالية أو استحداث برامج جديدة ولهذا فلابد من مسئول
أول عن مكتب التربية العملية أو مدير (DIRECTOR)

ونجد أن التقرير قد دخل في تفاصيل معينة مثل اعتبار التربية العملية
مقررًا بمستوى الـ (٤٠٠) وأن يسجل الطلبة (١٢) وحدة في الفصل الدراسي الذي
سيكون كله للتربية العملية وثلاث وحدات لاحقة كحلقة دراسية (SEMINARS)
بعد الانتهاء من الفترة المخصصة للتطبيق العملي لما أعدوا له في الكلية. وأيضاً
تطرق التقرير الى جزئيات ما شتمله التربية العملية مثل تقسيمها الى قسمين:

- أ- المشاركة في جميع نشاطات المدرسة بالإضافة الى التدريس.
- ب - حضور حلقات الدراسة والمناقشة الخاصة بكل من:
- مبادئ ومشكلات التدريس في المدرسة الابتدائية وفي مراحل ما قبل
المدرسة.
- مبادئ ومشكلات التعليم في المدرسة المتوسطة والثانوية. (١٨)

وايضاً ذكر التقرير تفاصيل تتعلق بموضوعات الحلقات الدراسية التي
سيسجل بها الطلبة بعد الانتهاء من فترة التربية العملية المتصلة وقد ركز على ما
يلي:

- أ- اتاحة المجال لكل طالب أن يتعرف على زملائه وموجهيه والمشكلات والقضايا
التي يعاني منها في تدريبيه والقصد من هذه العملية طرح خبرات العاملين
في المجال كي تساعد المتدربين على فهم محتويات ومساعدة الطلاب على
اكتساب مهارات أدق تعينهم في عملهم مستقبلاً.
- ب - مساعدة معلم المستقبل على تقدير وفهم المدرسة وكل من يعمل أو يتعلم
فيها.
- ج - تعريف الطالب بالادوار المختلفة لعضو هيئة التدريس في المدارس المعاصرة
ومع هذا يجب أن يركز الانتباه على المشكلات العامة التي يجب أن يواجهها
أثناء قيامه بأعباء مهنته.

و يشترك حسب هذا التنظيم في توجيه الطلاب في التربية العملية ثلاث
جهات متعاونة المنسق والمعلم المشرف وناظر المدرسة (١٩)
و يلاحظ ان الدور المقترح للحلقات الدراسية (SEMINARS) (بعد

انتهاء فترة التربية العملية) هو زيادة تفهم الطالب لدوره الحقيقي كمدرس في المدرسة كمؤسسة اجتماعية وايضا الحدود التي سيتحرك فيها عند تعامله واتصاله اليومي مع زملائه، الادارة المدرسية، أولياء الامور، وزارة التربية وغيرهم ممن لهم علاقة مباشرة بالمدرس. ويعتقد الباحثان أن كل ما سبق ذكره يمكن أن يغطي في مقرر مبادئ التربية أو أثناء العمل في المدرسة كنتيجة للاحتكاك المستمر بين الطلبة ومشرف التربية العملية وأما الحلقات الدراسية فيجب أن لا تحدد الموضوعات التي ستناقش بها مقدما بل تترك لمدير مكتب التربية العملية والمنسق للمرحلة التعليمية ومشرف التربية العملية بعد دراسة النواحي التي يحتاج الطلبة فيها الى توجيه وارشاد والمشكلات التي تواجههم وتوضع بها قائمة تناقش بالاستعانة بمن ستكون له فائدة في هذه الموضوعات وهذه القائمة تتغير مع الوقت والظروف ونوعية الطلبة والمرحلة التي يعدون لها.

وقد اختتم الجزء الذي خصص للتربية العملية بالجملة التالية:

«أن التربية العملية أعظم عمل مهم في اعداد المعلم الجديد لمهنته».(٢٠).

رابعا: برامج التربية العملية المقترحة:

تعرف التربية العملية بأنها الفترة المخصصة من برامج اعداد المدرسين والتي يطبق فيها الطالب ما درسه من مقررات نظرية مهنية في التربية والمصممة لاعداد المدرسين لمرحلة تعليمية معينة وبهذه الفترة يعطون الفرص لممارسة أدوارهم كمدرسين أصليين حيث يقومون بجميع المسؤوليات والانشطة التي يفترض أن يقوم بها أي مدرس معين في المدرسة تحت اشراف مشرفين متخصصين.

الهدف من برامج التربية العملية:

معظم برامج التربية العملية تهدف الى تحقيق الاهداف التالية:

- ١- مساعدة الطلبة على تعلم كيفية التدريس وهذا يعني أن لا يتوقع المشرفون أن يقوم الطلبة بالتدريس كالمدرسين أصحاب الخبرة والباغ الطويل في هذا الميدان وقد ذكر كلارك وستار CLARK & STARR نحن لا نتوقع أن يسيطر الطالب على جميع جوانب مهنة التدريس من اليوم الاول، والذين حققوا نجاحا في أيامهم الاولى قليلون، كما أن من حقق في البداية نتيجة جيدة وحقق ما هو مطلوب منه أن يحققه يجب أن لا يفتر بنفسه فكم من المدرسين حالهم الحظ في أيامهم الاولى ثم أخذ بهم الغرور فكانت نهايتهم

الغسل الذريع.» (٢٠) ولهذا فممسولية المشرفين هي تمكين الطلبة من القيام بدورهم كمدرسين بصورة ناجحة في هذه الفترة من الاعداد العملي.

٢- تمكين الطلبة من اكتساب خبرات ناجحة في بداية اعدادهم المهني كمدرسين و يكون ذلك عن طريق الممارسة التدريجية للتدريس لكي يتم ما يلي:

- أ - معرفة المستوى الحالي للطلبة من حيث كفاياتهم التدريسية.
- ب - اكتساب جوانب القوة والضعف ومساعدة الطلبة على الوصول بأدائهم الى المستوى المطلوب.
- ج - تجنب الفشل في المرة الاولى التي يقومون فيها بالتدريس.

٣- أن يدرك الطلبة بأن هذه الفترة من التدريس تعني بدء انخراطهم في المهنة التي اختاروها وبهذا يبدأ نموهم من خلال التقويم المستمر

٤- أن يقوم الطلبة بالدور الذي تعدهم له كلية التربية بالجامعة الا وهو اعتبارهم عناصر تغيير للنظام التعليمي الحالي في الكويت وذلك الى الاحسن من خلال مشاركتهم الفعالة في الانشطة التربوية المختلفة في المدرسة لا أن ينحصر دورهم بالتدريس فقط

٥- أن يكون برنامج التربية العملية المختبر الذي يختبر به الطلبة ما تعلموه من تقنيات تربوية وطرق تدريس و سيكولوجية التعليم وفلسفة التربية وغيرها من المقررات وذلك بمعرفة آرائهم ومتابعة القائمين على التدريس يكون التخيير في محتوى المقررات التربوية لما يحقق الهدف الاعلى وهو تخريج طلبة معدين اعدادا ممتازا لمواقع العمل التي سيشغلونها.

شروط الالتحاق:

يخضع قبول الطلبة لبرنامج التربية العملية لشروط معينة وهي:

- ١- اتمام المقررات التربوية التالية بنجاح:
- أ - بالنسبة لبرنامج العملية للمرحلة المتوسطة والثانوية (لمدة فصل دراسي كامل)

رقم المقرر	اسم المقرر	عدد الوحدات	تاريخ الانتهاء أو المتوقع
	ما قبل التربية العملية المدرسة والمجتمع التقنيات التربوية طرق تدريس الاختبارات والقياس		

ب - بالنسبة لبرنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسية
(لمدة عام دراسي كامل)

رقم المقرر	اسم المقرر	عدد الوحدات	تاريخ الانتهاء أو المتوقع
	ما قبل التربية العملية نمو الطفل القراءة عند الاطفال		

ملاحظة: عدد المقررات المطلوب الانتهاء منها قبل التسجيل بالتربية العملية

متروك للمكتب التنفيذي المناط به انشاء الكلية).

٢- أن يكون الطالب حاصلًا على تقدير 2,0 (C) أو أكثر في المقررات المهنية في التربية.

٣- أن يكون الطالب حاصلًا على إثبات من قسمه العلمي يبين انتهاءه من المقررات التي يراها المكتب التنفيذي لكلية التربية في مادة التخصص العلمي (حسب البرنامج الذي يسجل به) لكي يتمكن من التسجيل في التربية العملية المتصلة.

٤- أن يكرس الطالب كل وقته في هذه الفترة في الإعداد لمهنة التدريس.

٥- أن لا يسجل الطالب في أي مقرر في الجامعة سواء كان تربويًا أو غير تربوي أثناء فترة التربية العملية ويستثنى طلبة برنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة حيث يسجلون في مقررات مطلوبة منهم وتتم دراستها في المساء.

الاعداد العملي لطلبة التربية:

- ١- اعطاء الطلبة الفرصة لاختيار البرنامج الذي يوافق قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.
- ٢- طبيعة المرحلة الدراسية التي يعا لها الطلبة، وأن يسبق التربية العملية المتصلة فترة اعداد في مختبر المعلمين تسمى فترة ما قبل التربية العملية. (PRE-STUDENT TEACHING)

فترة ما قبل التربية العملية:

- الهدف من وجود هذه الفترة هو الاشراف العملي من قبل الكلية على الطلبة من حيث المهارات التي سوف يكونون بحاجة اليها أثناء تدريسيهم بدورهم كمدرسين، وتستخدم لهذا الغرض التقنيات التالية:
- ١- التدريس المصغر (MIC TEACHING) (يقوم الطلبة بالتدريس لمجموعة صغيرة من التلاميذ لفترة خمسة دقائق وكفاية أو سلوك في التدريس معين)
 - ٢- اسلوب فلندرز للتفاعل اللفظي في حجرة الدراسة (FLANDERS INTERACTION) (تهدف هذه الطريقة الى تكوين اتجاه لدى المدرسين نحو اعطاء أكبر للتلاميذ في المشاركة بموضوع الدرس).
 - ٣- استخدام طرق المشاهدة والتغذية الراجعة (OBSERVATION & FEEDBACK TECHNIQUES) (تتابع لاشراف مدير مكتب محارسات الطلبة التقنيات السابقة نكرها في مختبر اعداد المدرسين (TEACHER EDUCATION LAB) (تابع لاشراف مدير مكتب التربية العملية) اذا أن الخبرات التي تقدم عن طريق المختبر يجب أن تكون مندمجة ومتكاملة مع التدريس النظري وأن يكون التصميم والاشراف عليها بصورة فعالة». (٢١) وتكتمل الفائدة المرجوة اذا ما كان الاشراف خلال هذه الفترة التي سيقضيها الطلبة من مسؤولية نفس المشرف الذي سيرافقهم في المدرسة أثناء فترة التربية العملية.

وفي هذه الفترة يقوم الطلبة بزيارة مدارس متعددة في المرحلة التي يعدون لها بفرض مشاهدة تدريس المدرسين الاصليين ورفع تقارير عن حالات معينة CASE STUDIES لمشرفهم في المختبر وكما ستكون هناك فرصة لهم لاختيار المدرسة التي سيقومون بالتدريس فيها.

بعد نجاح الطلبة في النشاطات السابق ذكرها وتوافر الشروط الاخرى التي تتطلبها الكلية من الطلبة الذين يودون الالتحاق بالتربية سيكون هناك برنامجين بحسب المرحلة التي يعدون لها وهما:

أ- التربية العملية للمرحلة المتوسطة والثانوية (فصل دراسي كامل):

قبل القبول الرسمي في هذا البرنامج يجب على كل طالب أن يعبرء طلبا خلاصا قبل فصل من بدء التربية العملية (الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي) والذي على أساسه يتم قبوله بعد استيفاء الشروط التي وضعتها الكلية و يوزعون على مجموعات في المدارس المختلفة.

بعد تعيين المدارس المتعاونة مع الكلية يقوم بالإشراف على الطلبة مشرفون متفرغون من مكتب التربية العملية وأما الإشراف المباشر لتدريس الطلبة فيقوم به مدرس متعاون (COOPERATING TEACHER) يكون من المدرسين المشهود لهم بالامتياز في تدريسه وسلوكه في المدرسة.

ينبغي أن تتعدد المصادر التي تقوم بتقويم أداء الطلبة في هذه الفترة من الاعداد العملي بأن يشترك المدرس للتعاون والمشرف ومنسق برنامج التربية العملية وناظر المدرسة في هذا العمل. وأن تستخدم صحائف مشاهدة (OBSERVATION SHEETS) وصحائف تقويم (EVALUATION SHEETS) معدة لهذا الغرض.

وبالإضافة الى ذلك فان مسؤوليات طلبة التربية ستكون محددة ومعلومة لدى جميع من سيتعامل معهم و بنفس الوقت ستكون مسؤوليات المشرف والمدرس المتعاون وغيره من الذين سيشرفون على أدائه معلومة لديه مما سيسهل عمله و يكون لديه وضوح للاطار الذي سيتحرك فيه.

في هذه الفترة من الاعداد ستتنظم حلقات دراسية (SEMINARS) حيث يجتمع الطلبة ومشرفهم لمناقشة المشكلات التي تواجههم في أثناء اعدادهم المهني في المدرسة سواء مع التلاميذ أو الادارة أو المدرسين أو غيرها من المشكلات المهنية.

ب - برنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة (لمدة عام دراسي كامل):

ان طبيعة المرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة تستدعي اقامة الطلبة في المدرسة لمدة عام دراسي كامل وذلك لتطبيق نظام مدرس الفصل وخاصة في رياض

الاطفال مما يتطلب بدء الطلبة في ممارسة مسئولياتهم أثناء التربية العملية مع بداية العام الدراسي والانتهاء مع نهاية العام الدراسي. و بنفس الوقت سيقوم الطلبة بالالتحاق بمقررات تربوية معينة ذات صلة بما يقومون به في الصباح تدريسي وغيره من مسئوليات تربوية في المساء كطرق التدريس وعلم النفس التربوي وغيرها من المقررات التي تعتبر ضرورية وتكون لمدة فصلين دراسيين.

ولهذا البرنامج مزايا عدة كما ذكرها دي يونج ووين (DEYOUNG & WYNN) «اذ يعطى للمدرس المبتدىء الفرص لقضاء أول سنة في مدرسة ذات مستوى عال تحت شروط معينة للنمو، كما توفر له الارشاد والاشراف في الوقت الذي يحتاجه بشكل ماس، تكفه من الانتقال التدريجي من حياة الطلبة الى حياة التدريس. وهذه الفترة تخدم أيضا كمرحلة اختيار».(٢٢)

وبهذا تتمكن الكلية من تضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق التي تعاني منها برامج اعداد المدرسين في العالم وتكتمل بأن تعقد حلقات دراسية بين المشرفين والمدرسين المتعاونين وطلبتهم لمناقشة المشكلات العملية عامة والمهنية خاصة الى جانب ما يناقشه اساتذة الكلية في المساء من موضوعات تتعلق بالتعامل مع الاطفال في البيئة المدرسية والمجتمع.

ويرى الباحثان أن تكون الحلقات الدراسية جزءا من التربية العملية في المرحلة المتوسطة والثانوية اذ «يجب أن تكون الحلقات الدراسية عملا وتينيا في برنامج الطلبة الذين يعدون لمهنة التدريس وذلك بأن يأخذ تنظيمها أحد النمطين التاليين:

أ- أن توضع قائمة بالمشكلات المتوقعة أن يواجهها المدرس المدرب والمتصلة «بكيفية تعلم الانسان وطبيعة التلاميذ الذين سيقوم بتدريسهم وكيفية تقدير عمل التلاميذ وأساليب اختبار التلاميذ»(١٢).

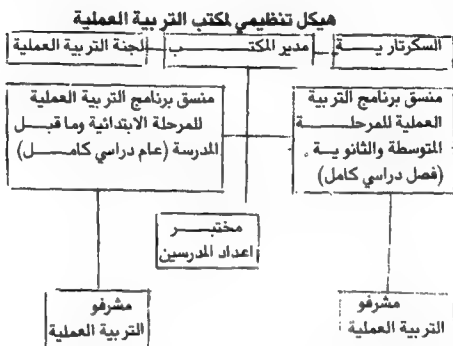
ب- أن لا يوضع جدول للمشكلات التي ستناقش بل تترك لما سيفرضه الاحتكاك اليومي بالبيئة المدرسية.

ولكي تحقق الحلقات الدراسية النتائج المرجوة منها، هناك ضرورة لتحديد أمور ثلاثة المكان واليوم والوقت على هيئة جدول يوزع على الطلبة بحيث يطلب من كل واحد الاعداد المسبق لهذا الاجتماع الدوري.

الاشراف على برنامج التربية العملية:

يقوم بالاشراف على الخبرات التربوية أثناء التدريس والنشاطات

الآخري التي سيشارك فيها الطلبة أثناء التربية العملية مكتب التربية العملية والذي يرأسه مدير (DIRECTOR) ويتكون المكتب من العناصر التالية:



والعاملين في هذا المكتب مسؤوليات محددة تهدف في كليتها الى انجاح هذه الفترة من اعداد الطلبة لمهنة التدريس.

مدير المكتب:

يجب أن يكون متخصصا في مجال التربية العملية وهو عضو تدر يس في الكلية و يقوم بالمسؤوليات التالية:

- ١- يعتبر المسئول الاول عن سير عمل المكتب حيث يرجع اليه في الامور المتصلة بما يقدمه المكتب من برامج وخدمات للطلبة أثناء التربية العملية سواء من العاملين في نفس المكتب أو من القياديين في الكلية.
- ٢- يعتبر مسئولا عن برامج التربية العملية وتطورها مستقبلا.
- ٣- التعاون مع الاقسام العلمية لايتماد برامج جديدة للتربية العملية.
- ٤- الاشراف على دليل التربية العملية ومتابعته بالمستقبل.

منسق برنامج التربية العملية COORDINATOR

ينبغي أن تتوفر في شاغل هذا المنصب الشروط التالية حيث أن لكل برنامج منسق واحد:

- ١- الحصول على درجة الدكتوراه.
- ٢- أن يكون عضواً هيئة تدريس في الكلية.
- ٣- أن يكون لتخصصه علاقة بالمرحلة التعليمية التي يشرف على برنامج التربية العملية لها.
- ٤- أن تكون لديه الرغبة في هذا النوع من العمل بالقيام على الاشراف على مشرفي التربية العملية والمدارس التي تتعاون مع الكلية.
- و يتوقع من شاغل هذه الوظيفة القيام بالمسؤوليات التالية:
- ١- مساعدة مدير مكتب التربية العملية في الاختيار، والتعيين للمدارس وارشاد مشرفي التربية العملية.
- ٢- تفسير وتوضيح سياسات مكتب التربية العملية للمشرفين المسئول عنهم.
- ٣- أن يقوم بالزيارة المنتظمة والتخطيط والتقويم لهيئة التدريس في المدرسة التي تتعاون مع الطلبة ومشرفيهم.
- ٤- تشجيع الطلبة والمشرفين على تجرب الطرق الجديدة في التدريس والمناهج الحديثة.
- ٥- مساعدة الطلبة على التقويم المستمر لنموهم المهني لتقوية جوانب الضعف.

مشرف التربية العملية:

يتطلب أن تتوفر في المتقدم لهذه الوظيفة الشروط التالية:

- ١- الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ستة سنوات في المرحلة التي سيقوم بالاشراف عليها.
- ٢- التقدير الجيدة أثناء سنوات العمل كمدرس أو موجه والسمعة الممتازة بين زملائه من حيث قدرته على التعامل مع الآخرين.
- ٣- أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير أو يعمل للحصول عليها في مجال التربية.
- ٤- أن يتفرغ للإشراف على طلبة التربية العملية.
- و يتوقع مكتب التربية العملية من المشرفين القيام بما يلي:
- ١- ارشاد ومشاهدة وتقويم عمل الطلبة كمدرسين في حجرة الدراسة ومساهماتهم في النشاطات التربوية الأخرى في المدرسة.

- ٢- إعطاء الطلبة الفرصة لاستخدام الطرق المختلفة في التدريس وترتيب جدول للطلبة لزيارة بعضهم بعضاً وزيارة المدرسين الأصليين في المدرسة.
 - ٣- مساعدة الطلبة على التعرف والتعود على البيئة المدرسية والمجتمع المدرسي والسياسات التعليمية التي تطبقها وزارة التربية في المرحلة التعليمية التي يتدرب فيها.
 - ٤- القيام بالتقويم المستمر باستخدام صحائف التقويم التي يقرأها مكتب التربية العملية وتقديم التقرير النهائي عن تقدم الطلبة أثناء تدريسيهم ومشاركتهم للنشاطات التربوية المختلفة في فترة التربية العملية.
- تقويم النمو المهني للطلبة:**

أي عملية تعليمية لا بد وأن تنتهي بتقييم EVALUATION لمعرفة نتائج وابعاد تلك العملية ومدى تحقيق الأهداف التي سعى لها البرنامج وقد تعددت أنواع وقوائم التقويم بالنسبة للمدرس المبتدئ (الطالب التربوي) وإذا ما أردنا نعمل على تقييم ومعرفة مدى نمو طالب التربية العملية فأننا يمكن أن نستخدم أداة يطبقها المشرفون كما يمكن أن ننمي لدى الطلبة أسلوب التقويم الذاتي.

فإن تقويم أداء الطلبة يعتبر عملية مهمة ومسئولية كبيرة يقوم بها المشرف، فمن خلال هذا التقويم لا يريد القائم بهذه العملية معرفة ما إذا كان الطالب متميزاً في عمله وإنما يريد أن يعرف لماذا كان هو جيداً في تدريسه أو غير موفق في تدريسه لأنه بذلك يستطيع أن يعدل من طريقته، و يبنى على الخبرات الناجحة و يتقدم.

ولكي يؤتي التقويم النتائج المرجوة، يجب أن يعد الطلبة لهذا الموقف النقدي باتباع الخطوات التالية:

- ١- اجعله يشعر بالاطمئنان في وجودك بأن تكلمه عن نفسك وحاول أن تجعله يفتح لك قلبه.
- ٢- حاول أن تشرح له الطرق التي سوف تستخدمها لتقييمه و يجب أن يفهم أنك في موقف المساعد وليس الشامت.
- ٣- عندما يبدأ التدريس اتركه في الفصل في بداية الدرس لأن ذلك قد يجعله أكثر راحة واستقراراً.
- ٤- حاول أن تشير بعض الاسئلة التي قد تجعله يقيم نفسه بنفسه مثل قول:
أ- ما هي الطريقة التي استعملتها في إثارة التلاميذ؟

ب - ما هي المؤثرات التي تجعلك تظن أن التلاميذ كانوا راغبين
ومسرورين لدروسك؟

ج - كيف استطعت شد انتباه التلاميذ؟

٥ - حاول أن تختد طريقة تدريس مدرسين أصليين ببيان أسباب الضعف في
تدريسهم.

وعادة ما تستخدم صحائف مختلفة عند تقويم مواقف تعليمية مختلفة إذ
أن لكل أداة غرض معين يسعى إلى تحقيقه ومنها على سبيل المثال تقويم الدرس
(LESSON EVALUATION) وتقرير عن مشاهدته
(Observation report) قلم به المشرف.

أ - تقويم الدرس
يقترح أن يغطي التقويم الجوانب التالية:

- ١ - تخطيط الدرس.
- ٢ - المقدمة والحوافز المستخدمة.
- ٣ - استخدام الأدوات والوسائل التعليمية.
- ٤ - الأهداف الموضوعة للدرس (مفاهيم، أهداف، توضيح لغرض ما.... الخ).
- ٥ - تقديم الدرس.
- ٦ - السيطرة على النظام بالفصل.
- ٧ - النتيجة والمتابعة في المستقبل.
- ٨ - عنصر الوقت في التدريس.
- ٩ - ما يلي نقاط طرحت في درسك بصورة جيدة...
- ١٠ - انني أشعر بأنك تحتاج للاستمرار في التحسن في الجوانب التالية.....

.....

..... ١١ - اقتراحات

..... ١٢ - تعليق الطالب واستلته

ب - تقرير عن مشاهدته:

ينبغي أن تشمل الصحيفة على معلومات عامة مثل:

اسم الطالب التاريخ: / /
الفصل والموضوع
درجة التقويم: ٤ ممتاز ٣ جيد ٢ مقبول ١ يحتاج مساعدة.

و يشتمل التقرير على الجوانب التالية:

- الانتباه للتفاصيل الطبيعية في الفصل.
- روتين الفصل.
- استخدام اللغة العربية.
- تقويم عمل التلاميذ.
- التعامل مع الفروق الفردية.
- التمكن من المادة العلمية.
- الجهود الشخصي للمنزل.
- طريقة تقديم الاسئلة.
- استخدام الوسائل التعليمية.
- استخدام الادوات المساعدة.
- مدى تحمس المدرس لعمله.
- تخطيط الدرس بشكل محسوس.

وكما ذكرنا سابقا ان اسلوب التقويم الذاتي (SELF-EVALUATION) امر اساسي ومتبع عالميا فاننا نقترح الاساليب التالية والتي يمكن أن يقيم عن طريقها الطالب مدى نموه في مجال التدريس:

- ١- تحليل ذاتي لدرس (SELF ANALYSIS OF LESSON)
- ٢- تحليل نتائج الاختبارات التحصيلية للتلاميذ (TEST ANALYSIS)
- ٣- حكم التلاميذ على تدريس المدرس. (PUPIL - JUDGMENT)
- ٤- طريقة فلندرز لتحليل التفاعل اللفظي (FLANDERS INTERACTION ANALYSIS)
- ٥- استخدام الفيديو (AUDIO AND VIDIO PLAYBACK)

الخاتمة:

يتفق المهتمون باعداد المدرسين على أهمية التربية العملية في برامج اعداد المدرسين واعطائها العناية الخاصة عند التقييم سواء بالخبرات التي يتطلب من الطلبة اكتسابها أو اختيار المشرفين أو اختيار المدارس المتعاونة أو غيرها من الجوانب الأخرى المؤثرة في نجاح وفعالية التربية العملية.

وقد توصل الباحثان بعد دراسة واقع التربية في قسم التربية، وتصور لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة والاتجاهات المعاصرة في التربية العملية الى

اقتراح نظام و برامج للتربية العملية ذات طبيعة واقعية روعي فيها الامكانيات البشرية المتوفرة في المنطقة وطبيعة المراحل التي سيعدها المدرسون. كما روعي فيها الدور القيادي المتوقع أن تقوم به كلية التربية بجامعة الكويت عند انشائها.

ويرى الباحثان ضرورة تركيز اللجنة الفنية لانشاء كلية التربية على انشاء برامج للتربية العملية يتحقق بها التكامل المطلوب بين الاعداد النظري الذي يتم في الكلية والدور الحيوي الذي تتمتع به التربية العملية. ومما يساعد على ايصال التربية العملية الى أقصى درجات الفعالية مراعاة المتغيرات المؤثرة في التربية العملية مثل:

- أ- المقررات التي يجب على الطلبة انهائها قبل الالتحاق في التربية العملية في كلا البرنامجين المقترحين.
- ب- نوعية المشرفين والمعايير التي يتم الاختيار على أساسها.
- ج- تحديث العلاقة بين اعداد المدرسين اثناء التربية العملية والمرحلة التعليمية التي سيهيئون بها بعد التخرج، وغيرها من العوامل التي اذا ما روعيت مسبقا سنتمكن من تعميم برامج للتربية العملية على مستوى الطموحات التي وضعها الجميع في كلية التربية والتي ستنشأ في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠.

المواشى

- (١) تقرير عن التربية العملية، مقدم لمجلس قسم التربية، أعدته لجنة برئاسة لشرف العام على التربية العملية بتاريخ ١٩٧٨/١١/١، على الآلة الكاتبة
- (٢) Abdul Rahman Al-Ahmad, "A study of the Effectiveness of the Teacher preparation program at Kuwait University, Based on A Followup of 1976 graduates" (Unpublished Doctoral dissertation, Michigan State Univ. 1978) P. 90
- (٣) مصطفى بدران وفاتحي الديب «تقويم البرنامج التربوي لاعداد المدرسين في قسم التربية بجامعة الكويت (على الآلة الكاتبة) ١٩٧٩.
- (٤) Walter Borg, *Moving Toward Effective Teacher Education: One man's Prespectives* (Logan, Utah State Univ. Press, 1975) P7.

- Karl Massanari: "Teacher Education Standards in Review the Old and the New." *AACTE bulletin*, March-April, 1970. (٥)
- Kenneth E. Eble, *The Craft of Teaching*. San Francisco, Jossey Bass Publishers 1976. (٦)
- J. W. Tobble, "*The Future of Teacher Education*". (London and Kegan Pual. 1971, pp. 57-63. (٧)
- Chris A. De young & Richard Wynn, *American Education*, New York Mc Graw-Hill Book Company. 1964. (٨)
- Leonard H. Clark & Irving S. Starr, "*Secondary School Teaching Methods*", New York, Mc Millan Publishing Co. Inc. 1976 PP. 406-412. (٩)
- The Organization for Economic Cooperation and Development: *New Patterns of Teacher Education and Tasks*, (Paris, O E C D, 1974) P. 23. (١٠)
- B.O. Smith, "Teacher for the Real World", Washington D.C.: *American Association of College for Teacher Education*, 1969, P. 102 (١١)
- E. Stones, and Smorris, "*Teaching Practices, Problems, and Perspectives*," (London: Methuen & Co Ltd, 1973) P. 6. (١٢)
- Elizabeth Hunter and Edmund Adimon, "*Research On Teacher Education*". *Second Hand Book On Teaching*, ed, Robert M. Travers (Chicago: Rand Mc Nally & Co. 1973) P. 967. (١٣)
- Robert J. Krajewsk & Amanda Cate, *Preparing Elementary Teachers where the Action is* "*Journal of Teacher Education*, Vol. 25, 1974. pp. 76-78. (١٤)

(١٥) تقرير لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة ووضع الخطوات التنفيذية

لانشائها ١٥ أكتوبر ١٩٧٧ - ٢٢ فبراير ١٩٧٨، جامعة الكويت، ١٩٧٨ (على الآلة
الكاتبة) ص

(١٦) نفس المصدر السابق ص

(١٧) نفس المصدر السابق ص

(١٨) نفس المصدر السابق ص ٤٨

(١٩) نفس المرجع السابق ص ٤٨

(٢٠) نفس المرجع السابق ص ٥٠

LEONARD H. CLARK, and IRVING S. STARR., (٢١)
"Secondary School Teaching Methods," (New
York: Mc Millan Publishing Co Inc 1976). P.

KARL MASSANARI, Teacher Education (٢٢)
Standards in Review The Old The New, *AACTE*
Bulletin, March-April 1920.

CHRIS A. DEYOUN and RICHARD WYNN, (٢٣)
American Education, (NEW YORK, Mc-GRAW
Hill Book Co. 1964) P. 294.

KENNETH E. EBLE, "The CRAFT OF (٢٤)
TEACHING" (SAN FRANCISCO, Jossey - Bass
Publishers, 1976).



صدر حديثاً عن إدارة الاعلام بمنظمة الاقطار العربية
المصدرة للبتترول

اسم المطبوع	سنة الإصدار	ثمن النسخة		اللغة
		د.ك	دولار	
التقرير الإحصائي السنوي السادس	١٩٧٩	٢	٨	عربي / انجليزي
تطورات الطاقة - استهلاك ، سياسات ، مصادر	١٩٧٩	١	٤	عربي / انجليزي
النفط والتنمية العربية (د . علي عتيقة)	١٩٧٨	٢٠٥٠٠	٢	عربي
التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية (د . فاضل الحلبي)	١٩٧٩	٢٠٥٠٠	٢	عربي
النفط والعلاقات الدولية	١٩٧٩	١	٤	عربي
دراسات مختارة في الصناعة النفطية	١٩٧٩	٢٥٠	١٠	عربي
اساسيات الصناعة البتروكيمياوية	١٩٧٨	٢	٨	عربي
مقدمة المكان . دورها في تطوير المصادر الهيدروكربونية	١٩٧٩	٥	٢٠	انجليزي
صناعة ريموت التريبيت العربية والعالمية	١٩٧٩	٥	٢٠	عربي / انجليزي / فرنسي
محالات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية	١٩٧٩	٢٥٠	١٠	عربي / انجليزي
تقنيات المعط العرسية	١٩٧٩	٦	٢٤	عربي
الصناعات اللاحقة لانتاج البترول	١٩٨٠	١٥٠	٦	انجليزي
صناعة البترومين المعطي العرسية والعالمية	١٩٨٠	٤	١٦	انجليزي
مصادر التنمية العربية ومشكلاتها	١٩٨٠	٢٥٠	١٠	انجليزي
قاموس المصطلحات النفطية	١٩٨٠	٤	١٦	عربي / انجليزي / فرنسي
نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (شهرية)		٤	١٦	
بالعربية والانجليزية (الاشتراك السنوي)				
مجلة " النفط والتعاون العربي " مصلية بالعربية		٣	١٢	
مع ملخصات بالانجليزية (الاشتراك السنوي : للأفراد للمؤسسات		١٠	٤٠	

تطلب من : ادارة الاعلام . منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، عرب ٢٠٥٠١ ، الصفاة ، الكويت .

حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة الطفل في العام الدولي للطفولة

د. رابح تركي

يتدرج هذا البحث في اطار العلم الدولي للطفل ١٩٧٩ والبحث عبارة عن محاولة فقط اردت من ورائها لقاء نظرة عامة عما اعطاه الاسلام و بالتالي التربية الاسلامية للطفل سواء كان ولدا أو بنتا من حقوق اساسية تمكنه من الحياة الكريمة ومن الرعاية الشاملة ومن التربية والتعليم من المهد الى اللحد ومن العيش الرغيد سواء وهو تحت رعاية والديه ان كان له ولدان أو في ظل رعاية المجتمع الاسلامي أو الدولة الاسلامية ان فقد ولديه لاي سبب من الاسباب:

ذلك اننا ونحن نشارك دول العالم في هذا العام ١٩٧٩ في احتفالاتها بالعام الدولي للطفل ينبغي الا تبهرننا الدعايات الاجنبية بأن التربية هي وحدها التي مكنت الطفل في العصور الاخيرة وبالاخص في العصر الحديث من حقوقه الأساسية:

لقد وجدت من خلال الدراسة العميقة للمصادر الأساسية للتربية الاسلامية وهي:

- (١) القرآن الكريم الذي يعتبر روح التربية الاسلامية.
- (٢) الحديث النبوي الشريف الذي يعتبر شارحا ومكملا لما ورد في القرآن الكريم.
- (٣) كتب التربية الاسلامية التي سجل فيها المربون المسلمون آراءهم التربوية وهي كتب عديدة وغزيرة المادة ما بين قديمة وحديثة.

اقول لقد وجدت أن كل ما حواه الاعلان العالمي لحقوق الطفل الذي أصدرته الأمم المتحدة في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهو يقع في مقدمة عامة وعشرة بنود موجود برمته وزيادة في التربية الاسلامية ولم يبق للباحثين والمهتمين بحقوق الطفل في التربية الاسلامية الا أن يجمعوا عناصر تلك الحقوق ويو بها ثم ينشروها على الناس حتى يعرف العالم في علم الطفل وغيره أن الحضارة

* رئيس قسم علوم التربية بجامعة الجزائر.

الاسلامية قد اعترفت للطفل بحقوقه الاساسية ومكنته منها عمليا منذ أربعة عشر قرنا، وإذا كان بعض الناس لا يعرفون ذلك فإن التقصير ليس في الاسلام أو التربية الاسلامية وإنما في المسلمين الذين لم يدرسوا تراثهم التربوي العريق دراسة عملية حتى يستخرجوا ما فيه من كنوز وثروات سواء في حقل التربية وحقوق الطفل الاساسية أو في غيرهما من الحقول الاخرى، وقد تناولت دراسة هذا البحث حسب التخطيط التالي:

- (١) تعريف الطفل وتحديد مرحلة الطفولة (٢) دوافع الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث
- (٣) مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الاسلامية
- (٤) مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة
- (٥) خلاصة ومقترحات.

١- تعريف الطفل وتحديد مرحلة الطفولة:

يطلق اسم الطفل في اللغة العربية على الصغير من كل شيء يقال: هو يسمي في أطفال الحوائج أي في صفارها والطفل يجمع اطفال وهو في الاصل للمذكر وقد يستوى فيه (١) المذكر والمؤنث وقد يكون الطفل واحدا وقد يكون جميعا لانه اسم جنس قال تعالى: (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) هذا في اللغة. أما الطفل في التربية فإنه يطلق على الولد والبنت حتى سن البلوغ وقد يطلق الطفل على الشخص مادام مستمر النمو الجسمي والعقلي. ومن المعروف أن للأطفال مراحل نمو مختلفة وصفات مختلفة تتميز بهما كل مرحلة من مراحل النمو التي يعني بدراستها وبحثها علماء النفس والتربية ليس هنا مجال الخوض فيها. أما مصطلح الطفولة في التربية وعلم النفس فإنه يطلق عادة على الفترة التي يقضيها الصغار من أبناء البشر من حياتهم منذ الميلاد الى ان يكتمل نموهم ويصلوا الى حالة النضج. ومن المعروف ان الاطفال الصغار في هذه الفترة يعتمدون (٢) على الابوين أو على ذوي القربى أو على الكبار بصفة عامة سواء كانوا والدين أو اقرباء أو غيرهم من افراد المجتمع في الحصول على غذائهم وفي حياتهم ورعايتهم كما يعتمدون عليهم وعلى المدارس وغيرها من معاهد التربية والتعليم في اعدادهم للحياة ومواجهة مطلب المستقبل. وبعبارة أخرى ان مرحلة الطفولة هي المدة التي يعتمد فيها صغار بني الانسان على كبارها في ماكلهم ومشربهم وماواهم وسد مأربهم. والدفاع عنهم وتدريبهم على مواجهة مطلب الحياة حاضرا ومستقبلا أو هي العهد

الذي يتحرر فيه المخلوق الحي من أبناء البشر من مسؤوليات الحياة اللهم الا ما قد يتدرب عليه تدريجيا من أبسط المهمات وما يكتسبه شيئا فشيئا من التقليد السائدة بين افراد أسرته وعشيرته فطول امد مرحلة الطفولة اذن يتوقف على تمام تكوين الطفل وعلى استيفائه حقه من التدريب على "قيام بشؤون الحياة الثلاثة له بحيث يصير نافعا لنفسه ولجتمعه وقادرا على شق طريقه في الحياة. ومن المعلوم ان الطفل ليس في وسعه في مرحلة الطفولة ان ينمو من تلقاء نفسه لذلك كان من الضروري لوجوده واستمرار حياته ولنموه السليم ان يقوم الراشدون من حوله بجعل كل ما يحتاج اليه من عنايات خاصة و يتجلى تأثير الراشدين على الطفل منذ لحظة الولادة في توفير شروط معينة ومحددة تتناول اموره وشؤونه المتعلقة بالتغذية والملبس والنوم والاستيقاظ والاستحمام وكل ما من شأنه المحافظة على حياته وصحته الجسمية والنفسية معا(٣).

ومن هنا فان الطريقة التي ينظم بها الاهل أو الأسرة حياة الطفل وتلبية احتياجاته والاسلوب الذي يلجأون اليه في التصرف حياله منذ الشهور الاولى ليلاده سوف تحدد سلوكه في المستقبل كما انها تشكل الاساس الذي سيقوم عليه كيان تربيته الاجمالي لذلك كان من الواجب على الآباء كمواطنين في المجتمع هو قيامهم بتربية أطفالهم تربية سليمة حتى ينشأوا اصحاء الاجسام نشيطين ذوي نمو سليم جسما وعقلا واخلاقا وروحا وتكونا من جميع النواحي ولن يستطيع الآباء تحقيق ذلك الا اذا بذلوا عناية خاصة في هذا الشأن وتعاونوا مع المؤسسات التربوية الاخرى في المجتمع مثل المدارس والنوادي وغيرها من مؤسسات التربية والتعليم وبذلك يجعلون أطفالهم قادرين عندما يشبون عن الطوق و يجتازون مرحلة الطفولة على الانخراط في حياة المجتمع والمساهمة في بناء الوطن على أفضل وجه ممكن.

١- دوافع الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث:

واذا بحثنا عن دوافع أو عوامل هذا الاهتمام البالغ بالطفل والطفولة في عصرنا الحديث فانهنا نجد ان هناك ثلاثة عوامل تعتبر من أبرز العوامل في رأينا دفعت الكبار من الآباء والمعلمين والمصلحين للاهتمام بالطفل والطفولة وبذل أقصى ما يمكن من الجهد والرعاية لهم يمكن تلخيصها في العوامل التالية:

العامل الاول: هو ان طفولة الوليد البشري تعتبر اطول طفولة في الكائنات

الحياة على الاطلاق و بالتالي فهو في امس الحاجة الى العناية والرعاية لفترة طويلة تختلف باختلاف حظ المجتمعات في الحضارة أو البداءة - فالطفل البشري هو اضعف انواع الاطفال من حيث قدرته على الاعتماد على نفسه وهو من ناحية أخرى ابدا انواع الأطفال من حيث النمو العام فالحيوانات غير الانسانية عندما تولد تكون كاملة الاعضاء والتكوين بحيث تستطيع الوقوف والمشي خلال يوم أو يومين و بالتالي تكون قادرة على كفالة نفسها من حيث الملأل والشرب والمشي والجري في وقت قصير جدا - أما الطفل البشري فهو على العكس من ذلك يبقى سنين طويلة معتمدا على غيره في كل شيء سواء في الأكل أو الشرب أو اللألبس أو غيرها من الحاجات الأخرى وانما يكون فقط عند الولادة مزودا بالقابلية للتغير و بالقدرة على التعلم و بالاستعداد للانتفاع بالخيرات التي يمر بها وتعديل سلوكه وتطويرة على ضوئها كما يكون قادرا على الملاءمة ما بين نفسه من ناحية و بين ما تتطلبه مواقف الحياة في البيئة التي ينشأ فيها من ناحية أخرى ولولا هذه القدرة التي يولد مزودا بها لوقف الرقي الاجتماعي والتطور الحضاري وأصبح مثل الحيوانات الدنيا جامدا عند سلوك فطري محدود للغاية. اذن فالطفل الانساني كما قلنا هو اطول الكائنات الحية طفولة وذلك لحكمة اراها الله سبحانه وتعالى حتى يتمكن في أثنائها من الحصول على ما يعينه على مواجهة الحياة شيئا فشيئا وهذا امر تقتضيه الطبيعة فعقل الإنسان الذي ميزه الله به على سائر المخلوقات الحية الأخرى وقابليته للتعلم وحاجاته ومطالبه الحيوية الكثيرة كلها تستدعي أن تكون مرحلة الطفولة الانسانية طويلة بالنسبة لبقية الكائنات الحية الأخرى التي حرمت من نعمة العقل ومن القدرة على القابلية للتعلم حتى تتاح لقواه المختلفة فرصة النمو السليم وهناك ملاحظة ينبغي لفت الانتظار اليها وهي ان طفولة الإنسان تزداد طولا كلما ازداد المجتمع رقيا في سلم التطور لأن المجتمع كلما ارتقى وازداد تحضرا كلما تعقد وتعقدت الحياة فيه و بالتالي ازدادت الفترة اللازمة لاعداد اطفاله للحياة الصالحة فيه.

ومن هنا أصبحت معظم الدول المتقدمة في وقتنا الحاضر تجعل مرحلة التعليم العام بما فيها مرحلة التعليم الثانوي مرحلة اجبارية بالنسبة لكافة ابنائها حتى يمكنهم ان يتعلموا خلالها التعليم الضروري الذي يجعل منهم مواطنين قادرين على مواكبة التقدم العلمي والتطور الصناعي والانفجار التكنولوجي الذي يزخر به عصرنا الحديث بحيث صارت مرحلة الطفولة عندها تستغرق حوالي عشرين عاما من حياة الفرد. أما الاطفال في المجتمعات التي لا تزال على عهد الفطرة أو قريبة منه فانهم يجتازون مرحلة الطفولة بسرعة

و يندمجون في نشاطات مجتمعاتهم نظراً لأنها مجتمعات بسيطة وغير معقدة في مرحلة مبكرة بالنسبة لأطفال المجتمعات الراقية المعقدة وبالتالي فإن طفولتهم هي أقصر من طفولة أبناء المجتمعات المتطورة. كذلك مما دفع إلى الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث هو أن الطفل بالإضافة إلى كون طفولته هي أطول طفولة في الكائنات الحية على وجه الأرض ومن ثم فهو أحوج تلك الكائنات إلى الرعاية والعناية — وهو أيضاً قابل للتكيف والتغير حسب البيئات التي يوجد فيها وحسب المؤثرات التي يتعرض لها في صغره فإذا لم يحظ بالعناية اللازمة والرعاية الكافية في صغره فإنه قد ينشأ نشأة غير صالحة تكون ضد مصالح المجتمع وضد أمته وسلامته وضد سعادته ورفاهيته ومن هنا ازداد الاهتمام محلياً ودولياً بالطفل والطفولة والعناية به وبكل ما يتصل به من تعليم وثقافة ورعاية صحية ونفسية واجتماعية وترفيهية إلى غير ذلك مما يتصل بسعادته ورفاهيته.

العامل الثاني: من عوامل الاهتمام بالطفل والطفولة يتلخص في أن طفل اليوم هو رجل الغد وأمل المستقبل وعليه يتوقف بناء المجتمع المنشود وصرح الحضارة المأمولة ولذلك فيقدر ما نبذل من جهود في رعايته وتربيته وتقويمه بقدر ما يكون للمجتمع من مكانة ورفعة وسؤدد ويقدر ما نعمله أو نهمل تربيته والعناية به من كلفة جوانب شخصيته بقدر ما يسرع الانحلال والتفكك للمجتمع و يجب الفساد والتدهور في أوصاله ولذلك فإن العناية بالطفل والطفولة منذ عهد مبكر جداً يعتبر في الحقيقة والواقع أساس كل تقدم سليم وأساس كل تطور صحيح في مستقبل الأيام بل يعتبر الركيزة الصلبة التي يصاد عليها صرح النهضة الحقيقية والشاملة لكل مجتمع ينشد التقدم والتطور والرفق في هذه الحياة. من هنا يصح لنا أن نقول بأن كل مجتمع يتطلع للنهوض بحياته أو يحاول الخروج من دائرة التخلف والتأخر يجب عليه كشرط لازم أن يضع قضية العناية بالطفل والطفولة في المقام الأول من اهتماماته ويوليها عنايته الكبرى ذلك أن رعاية الأطفال رعاية شاملة وتهنتهم لكي يكونوا أجيالاً صالحة في المجتمع في مستقبل الأيام تتطلب أول ما تتطلب أن تنشأ تلك الأجيال منذ البداية أصحاء الاجسام سليمة العقول بعيدين — بقدر الامكان — عن كل الأمراض النفسية والجسمية اللتين تترتبان عن إهمالهم وعدم العناية بمطالب نموهم في مختلف مراحل الطفولة حتى لايقعدهم مرض أو يضعف من حيويته وتفكيرهم وقدرتهم على العمل في المستقبل عجز أو هزال سوف يحولان بينهم وبين المساهمة الجدية والفعالة في بناء وطنهم

وتطوّر مجتمعاتهم وبالتالي المساهمة الفعالة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في بناء صرح الحضارة الإنسانية في شتى الميادين.

العامل الثالث والآخر من عوامل الاهتمام بالطفل والطفولة في عصرنا
الحديث يعود إلى أن الأطفال وخاصة في البلاد النامية التي تعاني انفجاراً هائلاً في الزيادة السكانية بالنسبة للدول المتطورة — يكادون يمثلون نصف أفراد المجتمع أو يزيدون في تلك البلدان وعلى سبيل المثال فقط نشير إلى أن نتائج إحصاء السكان الذي جرى في الجزائر (٤) في عام ١٩٧٧ أثبت أن جملة سكان القطر الجزائري حتى فاتح يناير (جانفي) ١٩٧٨ بما فيهم الجزائريون المهاجرون في أوربا تبلغ ٢٥٠.٠٠٠.٨٢ نسمة تمثل نسبة الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٤٧,٥٪ من جملة تعداد السكان العام أما إذا أضفنا إليهم فئة الشباب الذين يقعون في مرحلة ما فوق ١٥ سنة ولقل من ٢٠ سنة فإن النسبة العامة لعدد الأطفال والشباب في الجزائر ترتفع لتصبح ٥٨,٢٪ من جملة سكان القطر الجزائري أي أن سكان الجزائر الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة يبلغون أكثر من نصف مجموع أفراد الشعب الجزائري. ونفس النسبة تقريباً توجد في معظم الدول النامية مثل الجزائر وفي العالم العربي — بما فيه الجزائر — الذي يقدر عدد سكانه بحوالي ١٥٠ مليون نسمة يبلغ عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أكثر من ٧٠ مليون نسمة وهم يمثلون نسبة ٤٣٪ من جملة سكان الوطن العربي (٥)

أما على المستوى العالمي فإن عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يبلغون حوالي مليار نسمة (١٠٠٠) أي ألف مليون نسمة (٦) يوجد معظمهم في دول العالم الثالث ومن هذه الأرقام يتضح لنا أن فئة الأطفال والشباب في العالم تمثل قسماً هاماً من الموارد البشرية التي تجب العناية بها والاهتمام بها وبمشكلاتها حاضراً ومستقبلاً ومن هنا برز الاهتمام محلياً ودولياً بالطفل والطفولة والعناية بها وضرورة توفير مطالبها الأساسية في الحياة حتى تضمن مستقبلاً زاهراً وسعيداً لهذه الطفولة وبالتالي تساعد على خلق مجتمع زاهر وسعيد في المستقبل نظراً لأن أطفال اليوم هم رجال الغد كما سبق أن ذكرنا.

هذه باختصار وتركيز هي أهم عوامل أو دوافع العناية بالطفل والطفولة محلياً وعربياً ودولياً.

٣... مكانة الطفل وحقوقه الأساسية في التربية الإسلامية:

يحتل الطفل في التربية الإسلامية مكانة مرموقة فقد أحاط الإسلام وبالتالى

التربية الإسلامية للطفل سواء كان ولداً أو بنتاً بكل ما يمكن من العناية والرعاية منذ ميلاده الى ان يبلغ سن الرشد والرجولة ومن المعروف ان من جملة أهداف التربية الإسلامية الأساسية هو تكوّن الفرد تكوينا صالحا منذ الصغر حتى يصبح في المستقبل مواطناً صالحاً بلغه هذا العمر بحيث تتكوّن منه ومن أمثاله الأسرة الصالحة والمجتمع الصالح، وبالتالي الدولة الصالحة للصالح التي تنتشر العدالة والامن والفضيلة بين الناس. والجدير بالملاحظة ان الاسلام قد قرر منذ اربعة عشر قرناً حقوقاً للإنسان أساسية بصفة عامة سواء كان كبيراً أو صغيراً ذكراً أو أنثى كما قرر حقوقاً أساسية خاصة بالطفل والطفولة وذلك بالنظر الى ضعف الطفل وعجزه وقصوره وهي كما يلي:

أ- حق الطفل في الحياة:

اول حق قرره الاسلام للطفل هو حق الحياة بحيث لا يجوز هدر حياته او الاعتداء عليها بأية صورة من الصور يقول الله سبحانه وتعالى في سورة الانعام (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق) وقد كان الطفل قبل الاسلام محروماً من حق الحياة في بعض الحضارات ويمكن أن نلخص حلة الاطمئنان قبل الاسلام سواء عند عرب الجاهلية أو في بعض الحضارات الأخرى مثل الحضارة اليونانية في اسباطة في الأمور الآتية:

أ- كان الاطفال يقتلون تارة (٧) بسبب ضعف بنيتهم كما في اسباطة باليونان حيث كانوا يقتلون كل الاطفال الضعيفي البنية الجسمية عقب ولادتهم او يتكونهم احياء في القفار طلعاً للوحوش والطيور وتارة خشية الفقر كما كان الحال عند بعض قبائل عرب الجاهلية وفي بعض الحضارات الاسيوية والى هذا تشير الآية الكريمة في سورة الاسراء (ولا تقتلوا اولادكم (٨) خشية املاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطأ كبيراً) أما البنات فقد كن يؤدن عند عرب الجاهلية وقد كانوا يتعقدون ان البنات رجس من عمل الشيطان وان مخلوقاً هذا شأنه يجب التخلص منه وقد كانت الطريقة السائدة في واد البنات عند العرب ان تحفر بجانب الموضع الذي اختير لولادة الأم حفرة عميقة فلذا ظهر ان المولود أنثى قذف بها حية عقب ولادتها مباشرة في هذه الحفرة وهمل عليها التراب والى هذه العادة الشنيعة تشير الآية الكريمة (واذا بشر احدكم بالانثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون (٩) ام يدسه في التراب). وقد حرم الاسلام قتل الاولاد خشية الفقر او المرض او غيرهما كما حرم واد البنات وبذلك قرر الاسلام حقاً ثابتاً للطفل هو حق الحياة الذي لايجوز انتهاكه بأية صورة

من الصور.

ب - كان الاطفال قبل الاسلام لا يرثون اباؤهم عند وفاتهم وقد منع الاسلام هذا الفعل
وقرر للطفل حق الارث من والديه منذ ان يكون جنينا في بطن أمه الى ان يولد بشرا سويا.

ج - كان الاطفال يباعون في الاسواق من اجل سداد الديون في بعض المجتمعات.

د - كان بيع البنات او اهداؤهن او للقايضة بهن امرا مألوفاً في المجتمعات الاسيوية.

هذه باختصار وتركيز هي حالة الطفل قبل الاسلام اما بعد مجيء الاسلام فق حرم الله قتله لاي سبب من الاسباب كما حرم بيعه أو انتهاك كرامته الانسانية وحفظه حقه في الحياة والارث وغيرهما وذلك بصرح الآيات القرآنية التي أشرنا الى بعضها.

٢- حق الطفل في ان يختار له والده هذا البداية الأم الصالحة عند الزواج:

ان للمتبع للنصوص الاسلامية الواردة في القرآن والحديث وأقوال المرين المسلمين فيما يخص الطفل والطفولة يجد أن الاسلام قد أولى عناية فائقة بالطفل والطفولة بحيث تمتد هذه العناية الى ما قبل ولادة الطفل بسنوات عديدة فقد طلب الاسلام من الرجل المسلم عند الزواج أن يختار للمرأة الصالحة أخلاقاً ودينياً وصحة بفسية له وأن يدقق في هذا الاختيار بكل عناية وروية وتبصر لأن الأم كما نعلم هي المدرسة الأولى للطفل وبالتالي هي التي لها دون الأب لتأثير البالغ في تربيته وتهذيب أخلاقه واستقامة سلوكه العلم. والأم بالإضافة الى ذلك هي مصدر الغذاء بالنسبة للطفل ومصدر العطف والحنان ومصدر الحب والشفقة ولذلك تجب العناية باختيارها والتدقيق الكبير في هذا الاختيار عند الزواج وهو حق من حقوق الطفل على والده. يقول الرسول(ص) في شأن اختيار الزوجة الصالحة عند الزواج اياكم وخضراء اليمى قتلوا: ومن خضراء اليمى يا رسول الله قال: المرأة الحسناء في المنبت الصي. فللرأة اذا لم تنشأ في بيئة صالحة ولم ترب تربية صالحة فليس من الممكن أبدا أن تنشأ اطفالها الا مثلها ومن هنا كان لابد من التحفيز والتحذير الشديد للزوج لكي يتروى و يتريث كثيرا في اختيار قرينة حياته وأم اطفاله عند الزواج فضلا عن أن ابنهما سوف يرث بعض صفاتها وخصائصها فهو يراها الى جانب ذلك

المثل الأعلى له فيقتدي بها في سلوكه وتصرفاته و يبالغ الرسول في التنبيه في حديث آخر حين يبين الأثر الذي تنتجه الورثة فيقول: تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس و يبين الرسول في حديث آخر (أن المرأة تتكح لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها) و يقول لمن يريد الزواج (فاظفر بذات الدين تربت يداك) لأن المرأة المتدينة هي أصلح من غيرها في تربية أطفالها تربية دينية وخلقية واجتماعية صالحة. وبخصوص اختيار الزوج للمرأة يطلب الرسول من أهل الزوجة أن يختاروه قرينا لا يبتغهم على أساس الدين والخلق وحدهما و يحذر من إهمال هذا الجانب بان الفساد سينتشر و ينتشر يقول الرسول (ص) (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه وإن لم تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير).

وهكذا فإن الاسلام قد تدخل لمصلحة الطفل حتى قبل أن يولد ذلك ان للوراثة تأثيرها العميق في الاطفال يتجلى في الصفات الجسمية وفي الصفات الخلقية كذلك فقد يرث الصغير عن احد والديه أو كليهما اشياء، لا يستطيع التخلص منها طوال حياته وقد اثبت علم النفس الحديث ان النكاح والقدرات الخاصة كلها تورث كما اثبت ان المزاج وهو الذي يتوقف على حالة الجهازين العصبي والغددية يتأثر بالوراثة ايضا. وقد كشف الاسلام عن هذه الأشياء منذ اربعة عشر قرنا تقر يبا فاوصى بملاحظتها والح بالتوصية وشد في التنمية على اختيار الابوين اللذين لهما صفات خاصة تحقق ايجاد الجو الصالح والبيئة الصالحة التي تصلح لتربية الطفل.

٣- حق الطفل على الوالدين في اختيار اسم جميل له:

لقد حث الاسلام الوالدين على اختيار الاسماء الجميلة لاولادهم سواء كانوا نكورا أو اناثا وذلك لما للاسم الجميل من تأثير كبير على شخصية الانسان وعلى سلوكه طوال فترة حياته وقد كان رسول الاسلام يعلم أصحابه كيفية التسمية الجميلة لاولادهم و يقرر لهم أن اختيار الاسم الجميل هو من اخلاق ومقاصد الشريعة الاسلامية السمحاء يقول (ص) من حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه و يحسن أدبه أي يختار له الاسم الجميل المعبر عند ولادته وأن يقوم بترتيبه وتعليمه عندما يصل الى سن التربية والتعليم. و يقول ايضا في حديث آخر (احسنوا اسماءكم فإن الله يناديكم بها يوم القيامة) وجاء في حديث آخر (سموا أولادكم باسماء الانبياء واحسن الاسماء عبد الله وعبد الرحمن).

٤) حق الطفل على الوالدين والمجتمع في التعليم والثقافة:

حق التعليم والثقافة من الحقوق الاساسية التي قررها الاسلام للطفل والطفولة يقول الرسول الكريم من حق الولد على الوالد ثلاثة: ان يحسن اسمه وان يعلمه الكتابة وان يزوجه اذا بلغ ويحدثنا التاريخ أن النبي (ص) طلب من اسرى قريش في غزوة بدر ممن يعرفون القراءة والكتابة ان يهدي كل واحد منهم نفسه بتعليم عشرة أطفال من أبناء المسلمين القراءة والكتابة حتى اذا قام بهذا العمل اصبح حرا من الاسر وهذا مما يدل على مسؤولية المجتمع على وجوب توفير التعليم والثقافة للطفل والطفولة فالعلم والتعليم في الاسلام هو حق للانسان يمتد من المهد الى اللحد وقد حذر النبي (ص) من مغبة ترك الاطفال بدون تعليم وثقافة فقال: لا يلقي الله احد بذنوب اعظم من جهالة اهله (١٠) أي عدم العناية بتعليمهم وتثقيفهم وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى (يا أيها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا) قال معناها علموهم ما ينجون به من النار.

يقول الامام الغزالي معلقا على هذه الآية: (ومهما كان الاب يصونه أي الولد عن نار الدنيا فبان يصونه عن نار الآخرة اولى وصيائته بأن يؤدبه ويهذه ويعلمه محاسن الاخلاق ويحفظه من قرناء السوء (١١) فالعلم والتعليم في الاسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة والآباء مطالبون بتعليم أبنائهم وذلك بارسالهم الى المدارس والمعاهد والجامعات حتى يتخرجوا منها علماء في مختلف فروع العلم والمعرفة وعندئذ فقط يسقط هذا الواجب عليهم واذا لم يكن هناك آباء للطفل فان المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عن تعليمه وتنقيفه حسب امكانياته الذهنية وقدراته العقلية الى اقصى ما يستطيع الوصول اليه. و يرى المربون المسلمون ان الطفل (١٢) امانة عند والديه عليهم ان يحسنوا القيام عليها ويحفظوها من كل ما يشوه سيرتها أو يسيء الى سلوكها حاضرا ومستقبلا وقد ترتب على هذا الفهم لنفسية الطفل وطبيعته ان الوالدين يظان مسؤولين عن تربية وتوجيه الاطفال وتمكين العقيدة الاسلامية من قلوبهم وتنمية المكارم الاخلاقية في نفوسهم حتى يبلغوا مبلغ الرجال ويشبوا عن الطوق وبذلك يصبحون مواطنين صالحين في المجتمع وتسقط عن الولدين هذه المسؤولية وكما اهتم الاسلام بتربية الطفل اهتم أيضا بتربية الطفلة بل لعل اهتمامه بتربية الطفلة كان أكثر واعظم لما لها من اهمية بالغة في الاسرة ومن اثر كبير في تربية ابنائها في سنواتهم الاولى بالخصوص فهي ملازمة لهم قائمة على أمورهم معنية بشؤونهم فهم يقتدون بها وبتشربون روحها وياخذون منها عاداتهم واخلاقهم وسلوكهم العام منذ نعومة اظفارهم قبل ان

يتصلوا بالعالم الخارجي خارج نطاق الأسرة والمحيطين بهم وهذا الحديث الشريف يبين لنا مقدار اهتمامه بالبنات وتعليمها يقول الرسول الكريم: (من كانت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها وغذاها فأحسن غذاها وأسغ عليها من النعم التي أسغ الله عليه كانت له هيمنة ميسرة من النار الى الجنة (١٣).

٥- حق الطفل في العدالة والمساواة بينه وبين أخوته:

وحق العدالة والمساواة من الحقوق الأساسية التي قررها الاسلام والتربية الاسلامية للطفل والطفولة يقول الرسول الكريم: اتقوا الله واعملوا بين اولادكم ويقول في حديث آخر: رحم الله والدا اعان ولده على بره أي لم يحمل على الحقوق من سوء عمله نحوه أي احسن اليه في تربيته وتقويمه (١٤) وتوفير اسباب السعادة له حتى اذا كبر الولد وقد تنكر جميل والده معه فقابل الاحسان بالاحسان والى هذا المعنى يرمز القرآن الكريم حين يقول للولد في شأن أبويه: (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) (١٥)

أما المساواة التي ينبغي توفيرها للطفل فإن الاسلام بوجه عام قد اعلن منذ ظهوره المساواة التامة بين الجميع كبارا وصغارا فلناس كلهم لآدم وأدم من تراب ولا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى والعمل الصالح والمساواة تبدأ من الأسرة وتنتهي في محيط المجتمع الكبير ولذلك كان من الواجب ان يحس الطفل بأنه محبوب من والديه وأهله وأخوته وكل من حوله فهذا الحب سوف يجعله هادئا وادعا مطمئنا أمنا كما يجب الانفرق بين الاولاد في المعاملة المنزلية وان نسير على هدى ثابت ورزين يسوي بين الاخوة في المعاملة وقد اوصى الرسول بالمساواة بين الاطفال في العطف والحنان وغيرهما من اوجه المعاملات الاخرى حتى لا تتأثر نفسية الطفل ويتأثر سلوكه من جراء عدم المساواة في المعاملة بينه ولا فرق بين أحد منهم وبين أخوته وقد نظر الرسول الى رجل له ولدان قبل احدهما وترك الآخر فقال له: فهلا سويت بينهما؟ وقد دخل عامل على عمر بن الخطاب فوجده يداعب ابناءه ويضاحكهم فتعجب العامل وعتب على عمر ان يعمل هذا العمل مع الاولاد فقال له عمر كيف انت مع اهلك قال: اذا دخلت سكت الناطق فقال عمر: اعتزل عملنا فانك لا ترقق بأهلك فكيف ترقق بأمة محمد يقول الرسول الكريم: اكرموا اولادكم واحسنوا اديهم و يقول الله سبحانه وتعالى: (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) (١٦) ويقول (ص) ان الله يحب الرفق في الامر كله. (١٧)

ومن المعروف ان الطفل في حاجة ماسة الى سلطة ضابطة توجهه وترشده الى السلوك الاجتماعي المطلوب حتى لا يضطرب ويتذبذب.

٦- حق الطفل في الحنان والعطف والتقدير والاحترام:

العطف والحنان والتقدير والاحترام والحب والحاجة الى النجاح من الحاجات الأساسية للطفل والطفولة فإذا توفرت له تلك الحاجات النفسية والاجتماعية في الصغر نشأ نشأة نفسية وعقلية سليمة أما إذا حرم منها جميعا أو حرم من البعض منها فإنه ينشأ نشأة غير طبيعية و بالتالي تتأثر صحته النفسية والعقلية تأثرا بالغا طوال حياته فالرجل الراشد كما يقول علماء التربية هو ابن الخمس سنوات الاولى فالطفل لا يتغير كثيرا بعد السنة السادسة من العمر مما يدلنا على أهمية السنوات الاولى من الحياة لأن هذه السنوات مهمة حقا والعناية بالطفل خلالها بصورة خاصة تعتبر واجبا قوميا وإنسانيا في وقت واحد فإذا توفرت للطفل الحاجات النفسية والاجتماعية خلال سنوات عمره الاولى نشأ نشأة طبيعية أما إذا حرم منها فإنه يفقد أهم عناصر الاتزان النفسي والانفعالي فلا يمكن للطفل ان يتمتع بالحب والحنان والعطف والتقدير والاحترام الا في ظل اسرة تمنحه حبها وتقديرها وحنانها وعطفها ولذلك فإن الاسلام ينظر الى الاسرة على انها بالنسبة للطفل البيئة الاولى التي يتفاعل معها و يكتسب عن طريق هذا التفاعل مقومات وخصائص شخصيته الاساسية.

وقد أوصى الرسول الكريم بضرورة اظهار العطف والحنان للأطفال فقال: قبلوا أولادكم فإن لكم بكل قبلة درجة في الجنة وقد كان الرسول يعامل الحسن والحسين ابني ابنته فاطمة الزهراء وزوجة الامام علي كرم الله وجهه بمنتهى الرفق والحنان وقد أطل السجود ذات مرة لأن الحسن كان متعلقا بكتفيه فلم يحب ان يفزعه... ومن هنا كانت الاسرة ولا تزال في نظر الاسلام هي البيئة الطبيعية لنشوء الأطفال وتربيتهم وتزويدهم بالعوامل النفسية والثقافية اللازمة لنموهم وتقديمهم وحمايتهم ذلك ان رعاية الطفل والعناية به هي واجبات الاسرة الاولى والاساسية والوالدان مسؤولان عن ذلك مسؤولية كاملة لا تقتصر على فترة من الفترات أو مرحلة من مراحل عمر الطفل دون غيرها من بقية المراحل الاخرى ففي داخل الاسرة وبين أعضائها تتوفر للطفل والطفولة كل عوامل العطف والحنان والتقدير والاحترام وإن احساس الطفل بالحب والعطف والامن والطمأنينة داخل الاسرة سوف يجعله يمارس حريته دون ما خوف و يقدم على الاعمال دون ما وجل الامر الذي يفرس ثقته في نفسه واحترامه لها وهذا بالطبع سيقوده من نجاح الى نجاح فيتذوق بذلك لذته الامر الذي يدفعه الى النجاح في حياته فليس يدفع الى النجاح الا نجاح مثله (١٨) ومن هنا كانت عناية الاسلام الكبيرة بالاسرة وسلامة

بنيانها فالأسرة اذا سلم بنيانها واستقام أمرها سلم بناء المجتمع واستقام أمره اما اذا فسدت أحوالها فان ذلك الفساد ينعكس على كافة أحوال المجتمع باعتبار ان الأسرة هي الخلية الأولى لبناء المجتمع ونظراً لأهمية الأسرة في نشأة الطفل وتكوينه في المراحل الأولى من عمره جعل الاسلام حق حضانة الطفل في حالة وفاة الأب أو فراق الزوجين لاي سبب من الاسباب لألم وليس للوالد لانها اقدر منه في منح الحب والعطف والحنان والتقدير للولد من الوالد.

٧- حق الطفل في التوجيه والارشاد السليم:

الطفل مخلوق عاجز عن معرفة ما يضره وما ينفعه في سنوات عمره الأولى كما انه عاجز كذلك عن التمييز بين الأشياء الصالحة وغير الصالحة بالنسبة لحاضره ومستقبله على السواء ولذلك منحه الاسلام الحق على الوالدين وال كبار بصفة عامة في التوجيه السليم والارشاد القويم الى كل ما يفيد جسمياً وعقلياً واجتماعياً ونفسياً حاضراً ومستقبلاً. ومن هنا حمل الاسلام الوالدين بالخصوص وجوب حماية الطفل من الأمراض والاطار ومن كل الأفعال السيئة والرديئة التي قد يتعرض لها في حياته داخل الأسرة أو في البيئة المحيطة به والعمل على توجيهه الى كل عمل خير وسلوك حسن يقول الرسول (ص) كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه. (١٩)

و يقول الامام الغزالي في شأن دور الوالدين في توجيه الطفل وارشاده الى الطريق المستقيم: (فان الصبي بجوهره خلق قابلاً للخير والشر جميعاً وانما أبواه يميلان به الى أحد الجانبين) و يقول في نص آخر: (اعلم ان الطريق في رياضة الصبيين من أهم الأمور وأكدها والصبي امانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهره نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وهو قابل لكل ما نقش مائل الى كل ما ميل به اليه فان عود الخير وعلمه نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة وشاركه في ثوابه أبواه وكل معلم له ومؤدب وان عود الشر واهمل البهائم شقى وهلك وكان الوزر في رقبة القيم عليه والوالي له). (٢٠)

اذن فالطفل باعتباره امانة عند والديه يجب عليهما المحافظة عليه عن طريق توجيهه محكماً الى الأعمال الصالحة والأفعال الخيرة التي تجعل منه رجلاً صالحاً ومواطناً نافعا لمجتمعه ووطنه في مستقبل حياته وهما مسؤولان امام الله يوم القيامة اذا اهلأه افعال البهائم حسب تعبير الغزالي.

٨- حق الطفولة المشردة في الرعاية والحنان:

من المسلم به ان الطفل يولد وعنده حاجات نفسية موروثة يحتاج الى تحقيقها والتعبير عنها وبالتالي الى اشباعها: وهذه الحاجات النفسية اذا لم تحقق للطفل تنتج عنها انحرافات مختلفة تظهر في سلوك الطفل العام وقد يكون لها ضررها وخطرها عليه اذا لم نضع ايدينا على تلافي اسبابها وتجنب اضرارها واطلارها منذ البداية وهناك ست حاجات (٢١) نفسية للطفل اتفق عليها معظم علماء النفس والتربية كما يلي:

- ١) الحاجات النفسية للمحبة والعطف.
- ٢) الحاجات النفسية للامن والطمأنينة.
- ٣) الحاجات النفسية للحرية.
- ٤) الحاجة النفسية للنجاح
- ٥) الحاجة النفسية للتقدير والاحترام.
- ٦) الحاجة النفسية لسلطة ضابطة.

ومن المتفق عليه بين المشتغلين بالدراسات النفسية ان الطفل في حاجة الى اشباع تلك الحاجات النفسية وان حرمانه من اشباعها يعرضه لآثار الصراع النفسي وما يتبعه من الكبت والعقد النفسية الضارة. فالطفل يحتاج الى ان يحس بأنه محبوب في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها واذا لم يحس بأنه محبوب نقم على تلك البيئة اي نقم على الناس الذين يعيش معهم وباللهم كرها بكره ودفعته هذه الكراهية الى أنواع من السلوك غير مرغوب فيها بل واكثر من ذلك اذا أحس الطفل بأنه غير محبوب أو غير مرغوب فيه قد يدفعه ذلك اما الى القسوة على من حوله قبل ان يقسوا عليه واما الى انحرافات سلوكية قاسية قد يستعصى علاجها بحيث تجعله خطرا على نفسه وخطرا على المجتمع الذي يعيش فيه وفي بعض الاحيان تدفعه الى التشرد والانحراف والجنوح ونتيجة لما يترتب عن حرمان الطفل من حاجاته النفسية من آثار خطيرة تتضح لما حاجة الطفل الى العيش داخل اسرة متماسكة توفر له جوا مشبعًا، بالعطف والحنان والرعاية والتوجيه السليم ومن هنا حث الاسلام على ما يمكن ان نطلق اسم نظام الاسرة البديلة لما له من فائدة كبيرة تعود على الطفل والطفولة بالسعادة والهناء والهدوء النفسي والاستقرار الوجداني فقد فتح الاسلام الباب على مصراعيه بعد وضع الشروط الواجب توافرها في الاسرة البديلة لكي تقوم العائلات المسلمة القادرة على ضم الاطفال المشردين الذين لا عائل لهم الى احضانها لرعايتهم والانفاق عليهم حتى ينشأوا نشأة سليمة في جو

أسري سليم وهذا النظام كما يقول الشيخ محمود شلتوت: صنع يلجأ اليه بعض ارباب الخير من الموسرين الذين لم ينعم الله عليهم بالإنباء و يرونه نوعا من القرابة الى الله بترية طفل فقير حرم من عطف الابوة أو حرم من قدرة أبيه على تربيته وتعليمه(٢٢).

من هذا يتضح لنا ان الاسلام يرغب في أن نجد لكل طفل أبا وأما سواء كانا حقيقيين أو من محبي الخير يحنوان عليه و يقومان برعايته و يحفظانه ليسلم من العاديات و يصيريدا عاملة قوية في بناء امته ومجتمعه بدلا من ان يصبح باهماله وتشر يده من الايدي الهدامة ومن السوس الذي ينخر في عظام الهيكل الاجتماعي. ان العناية بالطفولة المشردة ومنحها الحق في العيش ضمن اطار أسر متماسكة يدخل في باب التكافل الاجتماعي في الاسلام. ان حق الحياة في الأسرة يعتبر في الواقع اساس الحقوق جميعها بالنسبة للطفل لانه بدون الأسرة لا نضمن للطفل حياة جسمية ولا عقلية ولا تربية خلقية أو دينية ولا زمالة سليمة تتخللها عناصر الاشراف كما انه بدون حياة الطفل في الأسرة لا يتحقق له النمو الوجداني السليم فعن طريق الحياة داخل نطاق الأسرة فقط يمكن اشباع حاجات الطفل الطبيعية والنفسية والاجتماعية الضرورية وبالتالي انتشله من براثن التشرد والحرمان والجنوح وما ينتج عنه من انحرافات خلقية واجتماعية وأثار مدمرة بالنسبة للفرد والمجتمع وقد قال الرسول الكريم: (الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى) وقال ايضا: (ارحموا من في الارض يرحكم من في السماء) (٢٣) والاصل في منع تشرد الاطفال والعناية بالمتشربين منهم هو قوله تعالى: (قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم) (٢٤) وقوله تعالى: (ولا يقتل اولادهم) (٢٥) ومن قتل الولد ان لا يحسن تربيته وان يدفعه بسوءها الى التشرد والجنوح فالعنف وسوء المعاملة قد يؤديان بالطفل الى التشرد بينما حسن المعاملة تؤدي الى اقبال الطفل على الحياة بوجه باسم وتطلعه الى النمو السليم والتعليم والاستقامة في جومشيع بالودة والمحبة والرحمة.

٩- حق الطفل اليتيم في الرعاية والكفالة:

وشبيهه بالطفل المتشرد الذي لا عائل له الطفل اليتيم الذي فقد أباه والعائل الذي يرعاه وبذلك فقد القلب الذي يحنو عليه والروح الذي كان يحوطه ويرعاه وقد فقد بموت أبيه كل نك وأسلمته المقادير الى الكآبة وتشئت البال والحرمان فانذا لم تبذل له العناية والرعاية اللازمين فقد يصير هو الآخر متشردا أو منحرفا ومن هنا كانت العناية باليتيم وكفالته من الحقوق الاساسية للطفل في الاسلام. وهذا ما

يفسر عناية القرآن الغلظة باليتيم سواء من ناحية المعاملة الانسانية من عطف وحنان وشفقة ورحمة أو من ناحية حفظ الحقوق والاموال الخاصة به. وقد ظهرت عناية القرآن باليتيم منذ ان نزل الى أن اكمل الله دينه الحنيف على المسلمين وهناك عدد من السور القرآنية التي اهتمت باليتيم ورعايته وكفالاته من جميع النواحي نذكر منها السور الآتية:

- (١) سورة الماعون
- (٢) سورة الضحى
- (٣) سورة الاسراء
- (٤) سورة الانعام
- (٥) سورة البقرة
- (٦) سورة النساء.

ولعل اهم سورة قرآنية عنيبت بالتشريع لليتامى وجعلت المجتمع كله متكافلا في القيام على اموالهم ورعاية شؤونهم انما هي سورة النساء ومن بين ما جاءت به من تشريع في شأن اليتامى نذكر ما يلي:

- (١) حفظ اموال اليتامى
- (٢) اصلاح هذه الاموال بالقيام عليها وحسن التدبير لها
- (٣) الانفاق على اليتامى من اموالهم والعمل على ان يكون هذا الانفاق من ربحها وثمراتها لا من اصلها ورأسها.

(٤) اصلاح اليتامى في انفسهم بتربية صالحة قائمة على تكميلهم والاعتناء بصحتهم وتعليمهم وبكل ما يكونون به مواطنين صالحين واعضاء في المجتمع نافعين يقول الله تعالى: (واتوا اليتامى اموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حو با كبيرا) و يقول ايضا: «ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا». والى جانب السور القرآنية التي اشرنا اليها هناك احاديث نبوية كثيرة تحض على رعاية اليتيم وحسن معاملته وكفالاته وتربيته وتعليمه منها قوله (ص) حير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن اليه وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء اليه) لقد وضع الاسلام احكاما دقيقة للغاية بخصوص الولاية على النفس والاموال بالنسبة لليتيم بحيث تضمن للطفل بعد وفاة ابيه حياة مليئة بالعطف والحنان والتربية داخل الاسرة حيث يشرف عليه ولي على النفس يكون مسؤولا عن تربيته وتعليمه وتوجيهه

وبهذا وضع الاسلام أسس التكافل والتعاون الاجتماعي بين افراد الاسرة الواحدة بحيث لا تجد طفولة مشردة لا مسؤول عنها ولا رقيب عليها كما جعل الاسلام الولاية على المال بالاشراف على اموال اليتامى حتى لا يتلاعب الناس بأموالهم وتصبح عرضة للضياع وبذلك حفظ الاسلام للطفل اليتيم حقوقه الاساسية في الرعاية والكفالة.

١٠- حق الاطفال من ذوي العاهات والمتخلفين عقليا ودراسيا في العناية بهم:

العلم والتعليم في الاسلام والتربية الاسلامية حق اساسي لكل فرد في المجتمع بقطع النظر عن كونه فردا عاديا يتمتع بالصحة الكاملة في حواسه البدنية من سمع وبصر وشم وذوق ولمس وبكامل قدراته العقلية أو كان به عاهة في احدى حواسه الجسمية أو تخلف عقلي فالعلم يجب أن يتوفر للجميع لانه حق اساسي من حقوق الطفل والطفولة في الاسلام ولذلك فإن التربية الاسلامية قد أولت عنايتها ورعايتها لذوي العاهات والمتخلفين عقليا من الاطفال والشباب باعتبارهم يمثلون قطاعا هاما من قطاعات المجتمع تقول التقديرات الدولية انهم يمثلون ١٠٪ من جملة تعداد السكان الاجمالي في كل مجتمع ولذلك فإن من مبادئ التربية الاسلامية مخاطبة الناس على قدر عقولهم يقول الامام الغزالي في هذا الشأن: «ان يقتصر المعلم بالتعلم على قدر فهمه فلا يلقي اليه ما لا يبلغه عقله فينفره أو يحبط عليه عقله ويقول الرسول الكريم: نحن معاشر الانبياء امرنا ان ننزل الناس منازلهم ونكلمهم على قدر عقولهم وفي حديث آخر يقول الرسول: سيروا على قدر ضعفاكم بدون ان يحدد ماهية الضعف ولذلك فإن لذوي العاهات وكذلك المتأخرين عقليا أو دراسيا حقوقا اساسية على الآباء والمجتمع في رعايتهم والعناية بهم وتوفير التعليم والثقافة لهم على حسب امكانياتهم الذهنية أو البدنية أو هما معا كما يجب عليهم توفير العناية الطبية والرعاية المادية والاجتماعية لهم فان عجز الآباء والاولياء تنتقل المسؤولية عن كل ذلك الى الدولة والمجتمع فالاسلام هو دين التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لكل فرد من افراد المجتمع بقطع النظر عن كونه فردا طبيعيا أو غير طبيعي.

١١- الاعتراف بحق الملكية الخاصة للطفل منذ ان تحمل به امه في بطنها:

حق الملكية الخاصة من الحقوق الاساسية للطفل والطفولة في الاسلام وقد

كرم الاسلام الطفل حتى قبل أن يولد من بطن أمه ويخرج للحياة بشرا سويا
فمنع الاجهاض واعتبره ضربا من قتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق
وبمجرد ثبوت الحمل عند المرأة تثبت للجنين حقوق الملكية وحقوق الارث بحيث
يرث ويورث ولا يجوز لاحد من الناس ان يمس حقا من حقوق هذا الجنين في
الملكية الخاصة وفي الارث ايضا - اما بعد ان يولد الطفل فانه يصبح انسانا مكرما
مثل الانسان الكبير على حد سواء ولا مسؤول عنه بعد الله سبحانه وتعالى سوى
والديه أو من يقوم مقامهما من افراد المجتمع في حالة وفاة الوالدين.

١٢- تحريم القسوة في العقوبة بالنسبة للأطفال:

الطفل مخلوق عاجز وضعيف وهو خالي الذهن من كل معاني الحرام
والحلال ومن معاني القيم التي يتعامل الناس فيما بينهم على أساسها ولذلك فهو
في حاجة الى من يرشده ويأخذ بيده في هذا العالم المجهول بالنسبة له ومن طبيعة
الطفل والطفولة كثرة الحركة وحب الاستطلاع والتجريب لمعرفة الاشياء واختبارها
حبا في معرفة ماهيتها ومن هنا تكثر اخطاء الأطفال وتكثر شقاوتهم وبلتالي
يعاقبون في بعض الاحيان عقابا بدنيا نتيجة لبعض التصرفات الطائشة في نظر
الكبار. وقد اجاز الاسلام والتربية الاسلامية عقاب الطفل في بعض الاحيان بدنيا
ولكنها منعت القسوة في العقوبة وجعلت العقوبة على درجات. يحذثنا الفيلسوف
الاسلامي (ابن سينا) في كتابه (السياسة) عن كيفية عقاب الطفل عند الضرورة
فيقول: (اما اذا اقتضت الضرورة الالتجاء الى العقاب (فانه) ينبغي مراعاة منتهى
الحيطة والحذر فلا يؤخذ الوليد اولا بالعنف وانما بالتلطف ثم تمزج الرغبة بالرهبة
وتارة يستخدم العيوس او ما يستدعيه التأنيب وذلك وفق كل حالة خاصة ولكنه اذا
أصبح من الضروري الالتجاء الى الضرب ينبغي الا يتردد المربي - ولكن الالتجاء الى
الضرب لا يكون الا بعد التهديد والوعيد)... واما العلامة ابن خلدون فقد عقد في
مقمة تاريخية فصلا هاما خصصه للحديث عن عقاب الاطفال تحت عنوان: (فصل
في ان الشدة على المتعلمين مضرة بهم) وبعد ان يشرح مضار الشدة والغلظة في
تربية الاطفال يقول: (فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده الا يستبد عليهم في
التأديب) فابن خلدون يتفق مع ابن سينا في ان استعمال الشدة مع التلاميذ مضرة
لهم جسميا وخلقا واجتماعيا وجدانيا.. ويلاحظ بوجه عام ان المربين المسلمين
وهم ابن سينا والغزالي والعبدري وابن خلدون وغيرهم قرروا منع الشدة في عقوبة
التلاميذ وان يعامل كل طفل المعاملة التي تلائم بحيث لا يلجأ المعلم الى العقاب
الا عند الضرورة القصوى وان يكون ذلك في أضيق الحدود وبالجملة فان علماء
التربية الاسلامية قد قرروا عدة مبادئ في العقاب هي في الاساس مستمدة من

مبادئ الاسلام نفسه هي على الترتيب التالي:

(١) النصع والارشاد على انفراد.

(٢) ثم التقرير على رؤوس الاشهاد.

(٣) ثم الضرب اخر الامر إن لم تصلح الاجراءات السابقة.

وعليه فان العقاب البدني ينبغي "لا يلجأ اليه الا بعد استنفاد عدة وسائل
وذلك محافظة على كرامة الطفل (٣١) الانسانية.

- حق الطفل والطفولة في اللعب:

يعتبر اللعب حقاً أساسياً من حقوق الطفل والطفولة ولذلك منحت التربية
الاسلامية هذا الحق للطفل منذ اربعة عشر قرناً وأوصت بضرورة توفيره له يقول
الرسول الكريم : (روحوا على انفسكم ساعة فساعة فان القلوب اذا كلت ملت)..
فاللعب في الواقع يعتبر مظهراً من مظاهر سلوك الطفولة الطبيعية لان الطفولة هي
مرحلة اللعب والمرح في حياة الانسان واللعب في مرحلة الطفولة المبكرة له اهمية
كبيرة لعظمة تأثيره في مراحل النمو بالنسبة للطفل .. والشئ المؤكد هو ان الطفل
حينما يلعب يشعر باللذة الغامرة في استخدام قواه واستعداداته وتعتبر هذه اللذة
هي علة النشاط الذي يقوم به وهو وسيلة الطفل التي ينمو بها ويرقى بواسطتها
فاذا لم يقبل عليه طفل ما كان ذلك دليلاً على عيب فطري أو مرض نفسي فيه..
والطفل عن طريق اللعب يضيف معلومات جديدة الى معلوماته السابقة عن العالم
الخارجي فهو يلعب لعباً خيالياً في بعض مراحل عمره ممثلاً دور الاب أو الام احياناً
ودور الولد الجديد أو دور الشرطي أو الجندي احياناً أخرى وهو في لعبه يمثل كل ما
يرى (٣٢) الكبار يعلمونه.. ومن هنا فاللعب من الحقوق الأساسية التي لا ينبغي ان
يحرم منها الطفل لأي سبب من الاسباب لانه يزوده بالبهجة والسعادة والسرور وقد
أكد الربيون المسلمون على ضرورة السماح للطفل باللعب لما له من تأثير بالغ في
صحته النفسية والعقلية والجسمية يقول الامام الغزالي: (و ينبغي ان يؤمن له اي
الصبي) بعد الانصراف من الكتاب ان يلعب لعباً جميلاً يستريح اليه من تعب
المكتب بحيث لا يتعب في اللعب فان منع الصبي من اللعب وأرهقه الى التعليم
دائماً يحميت قلبه ويبطل نكاهه (٣٣) وينقص عليه العيش حتى يطلب الحيلة في
الخلاص منه (رأساً).. والغزالي في هذا الرأي سبق علماء النفس وفلاسفة التربية
الحديثة في القرن العشرين في تحليل حاجة الطفل الى اللعب وضرورة الاعتراف له
بهذا الحق.

١٤- حق الطفل في الانفاق عليه ورعايته صحيا حتى يبلغ سن الرشد:

رعاية الاطفال الصغار صحيا وحضانتهم وارضاعهم وحسن تربيتهم والانفاق عليهم يعتبر حقا اساسيا من حقوق الطفل والطفولة على الآباء واولياء الامور فاذا لم يكن هناك آباء ولا اولياء امور فان الواجب عندئذ ينتقل الى المجتمع وقد فرض الاسلام النفقة على الاولاد اذا لم يكن هناك لهم مال خاص بهم، على الآباء ثم الاقرب فالاقرب لهم من اولياء الامور اذا لم يكن لهم آباء وتشمل النفقة كل ما يحتاجه الطفل من مأكلا وملبس وعلاج وغيره يقول الله سبحانه وتعالى: (وعلى المولود له زكواته وكسوتهن (٣٤) بالمعروف) وتستمر النفقة واجبة للطفل الصغير من طرف الوالد او من يقوم مقامه حتى يبلغ ويستطيع الكسب اما البنت فان النفقة عليها تستمر على والدها او من يحل محله حتى تتزوج أو تعمل.

وقد رأى الامام محمد بن الحنفية ان الحد الذي تنتهي به حضانة الصغير هي سن المراهقة وقد فصلت كتب الفقه احكام الولاية والنفقة والحضانة للصغير (٣٥) بما يكفل للطفل حياة كريمة في ظل والديه أو من يرعاه يقول (ص) في شأن كفالة الاولاد والانفاق عليهم ورعايتهم ماديا وصحيا وثقافيا وتربويا (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته) ومعلوم ان الراعى كما عليه حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذاك عليه تأديبه (٣٦) وتعليمه.

هذه باختصار وتركيز هي أهم حقوق الطفل والطفولة الاساسية في الاسلام والتربية الاسلامية كما وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأقوال المرابين المسلمين ومن خلال استعراضها يتضح لنا ان الطفل والطفولة في التربية الاسلامية التي روحها القرآن الكريم تحتل مكانة مرموقة وان حقوقها معترف بها ومحافظ عليها بنص القرآن والحديث وان الاسلام قد وضع نظاما محكما ودقيقا للطفل والطفولة منذ ان ينشأ نطفة في بطن أمه الى ان يخرج الى الوجود بشرا سويا ثم بعد ذلك يوالى الاسلام رعايته له والمحافظة عليه حتى يصبح رجلا راشدا قادرا على العمل والكسب وشق طريقه في الحياة ولم يترك الاسلام والتربية الاسلامية أية مرحلة من مراحل الطفولة دون ان يحدد فيها الحقوق التي يجب ان يحصل عليها الطفل والواجبات الملقاة في هذا الصدد اما على الوالدين أو على ذوى القربى بالنسبة للطفل الاقرب منهم فالاقرب او على المجتمع في حالة عدم وجود الوالدين وذوى القربى.

ولذلك ينبغي التنويه بالنظام الاسلامي العادل والتربية الاسلامية السمحاء في مجال حقوق الطفل والطفولة الاساسية.

١ - مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة:

وإذا انتقلنا من الحديث عن مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الاسلامية الى الحديث عن مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة فاننا نجدها هي الاخرى قد وفرت للطفل - وخصوصا في القرن العشرين - أهم حاجاته الاساسية غير ان الطفل لم يصل الى هذه الدرجة المرموقة التي يتمتع بها في القرن العشرين الا بعد ان مرت عليه فترات في غاية الصعوبة والقسوة والشدّة والحرمان والاضطهاد. ومن هنا كانت التربية الاسلامية أسبق من التربية الاوربية الحديثة في الاعتراف للطفل بحقوقه الاساسية بحوالي أربعة عشر قرنا. وفي البداية ينبغي ان نسجل بأن الدراسات الحديثة في علم النفس وكذلك في علم الحياة هي التي يعود اليها الفضل في جعل بعض الباحثين الاوربيين يقوم بتقسيم عصور تطور التربية بالنسبة الى موقفها من الطفل الى قسمين:

القسم الاول: يشمل العصور القديمة حيث كان الطفل (في غير التربية الاسلامية) عبارة عن كم مهممل لم يعترف له بحقوقه الاساسية ولا بكرامته الانسانية.

أما القسم الثاني: فهو يبدأ مع بداية محاولة الاعتراف للطفل ببعض حقوقه الاساسية وذلك ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. لقد كانت الفلسفات التربوية التي تدخل ضمن القسم الاول من عصور تطور التربية في العالم (غير الاسلامي) تعتبر الطفل عبارة عن رجل صغير أو بتعبير اصح تعتبر الطفل عبارة عن مختصر رجل وبالتالي كان المربون في تلك العصور يفهمون الطفل من خلال فهمهم لحياة الرجل الكبير وكل ما يتصل به ولذلك كلف الطفل في تلك التربية فوق ما يطبق نظرا لانه عومل وهو طفل صغير كما يعامل الرجل الكبير سواء بسواء. أما في العصر الحديث فقد اثبت علم الحياة وعلم النفس نتيجة للتقدم الكبير الذي حصل فيهما ان للطفل حياة خاصة به هي غير حياة الرجل بل لا علاقة لها اطلاقا بحياة الرجل الا بذلك الاستعداد الفطري الذي سينتقل به الطفل من الطفولة الى الرجولة بعد تطورات نفسية وبيولوجية يمر بهما في كل مرحلة من مراحل نموه. وعلى ذلك فان التربية في حقيقتها انما هي في العمل على مساعدة هذا التطور على ان يكون متفقا مع احتياجات الطفل والمجتمع لذلك نادى المربون في هذا العصر بعدم تكليف الطفل بما لا يطيق. والواقع ان دراسة حياة الطفل دراسة موضوعية لم تحصل الا في القرن العشرين الذي يعتبر بحق العصر الذهبي للطفل والطفولة وان بدأت طلائع تلك الدراسات قبل هذا القرن بوقت طويل نسبيا

ولقد غيرت تلك الدراسات طرق التربية ومفاهيمها رأساً على عقب حيث أصبح الطفل شريكاً لمعلمه في العملية التربوية بعد أن كان في القرون السابقة يقسر قسراً على قبول معلومات جافة يحشي بها دماغه حشواً ولا يسمح له بأية مناقشة أو معارضة أو نشاط ذاتي أو لعب أو مرح أو غيرها من حاجات الطفولة. وهكذا فإن ما وصلت إليه دراسة حياة الطفل الذي سيكلف بحمل إعباء الحضارة والمدنية في المستقبل قد قضت على الإنسانية باحترامه واحترام قواه وملكاته فلا يجوز مثلاً إرهاقه كما كان عليه الحال في السابق ولا يجوز كذلك تكليفه بما لا يطبق كما كان يحصل في عصور التربية الماضية بل إن التربية الحديثة ذهبت إلى أكثر من ذلك حيث نادى بوجوب إشراكه في تربية نفسه وطلبت من المعلم أن يكون دوره دور مساعد فقط في العملية التربوية للطفل وبذلك تطورت التربية تطوراً هائلاً في العصر الحديث حيث انتقلت من القسوة إلى الرحمة ومن الشدة إلى الشفقة ومن الضرب والتعذيب إلى اللطف والحنان ومن الاستبداد بالطفل إلى محاولة إشراكه في جميع مراحل العملية التربوية مراعية في ذلك كله مراحل نموه العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي. من هنا كما قلنا أصبح المربون يطلقون على القرن العشرين اسم العصر الذهبي للطفل والطفولة وقد سجلت النهضة التربوية الحديثة في هذا العصر ظهور عدة مدارس تربوية جديدة تقوم على أساس الاعتماد على نفسية الطفل ونموه ومراعات ميوله واستعداداته العقلية والذهنية مثل مدارس (منتسوري) (٢٧) التي تسمح للطفل بالحرية في الحركة والتنقل لأن الثبات والسكون مضران به كما تعمل على تدريب حواسه وتربيته عن طريق اللعب والألعاب فهو يلعب ويتعلم. ومثل المدارس التي تطبق طريقة دالتون (٢٨) حيث يتحمل الطفل القسط الأكبر من مسؤولية تعليم نفسه بنفسه فهو يدرس ويحصل ويبحث معتمداً في ذلك كله على نفسه في أغلب الأحيان. أما وظيفة المعلم فتقتصر على الإرشاد والتوجيه فقط حيث يقوم بتفسير (٢٩) بشكل على التلاميذ أو يستعص عليهم فهمه ومثل طريقة المشروع وطرق التعليم عن طريق النشاط فهذه الطرق جميعها تعتمد على فاعلية ونشاط الطفل في التعليم ولا تلجئ إلى القسر والترهيب وإجبار الطفل على تعلم أي شيء عن طريق الضغط والإكراه. إن هذه الألوان الجديدة التي جاءت بها التربية الحديثة إنما الغرض منها هو إعداد الطفل للكفاح في المجتمع عن طريق تكوين شخصيته منذ عهد الطفولة المبكرة نكوينا يجعله في مستقبل حياته يعتمد على نفسه في تحصيل معاشه بما يتفق مع وظيفة المجتمعات الحديثة التي تعيش في عصر انفجار العلم والتكنولوجيا. ولاحظ أن البداية الصحيحة لدراسة الطفل دراسة علمية من أجل فهمه وفهم حاجاته

الاساسية هي التي قام بها الفيلسوف الفرنسي روسو (١٧١٢-١٧٨١) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولذلك يعتبره الباحثون في علوم التربية أول فيلسوف حاول بناء قواعد التربية على دراسة الطفل وقد سجل افكاره عن الطفل في كتابه المشهور (اميل) (١٧٦٢). ورغم ما كان لمحاولة روسو من اثار بعيدة المدى في تنبيه الانهال في اوروبا الى ما كان يعانيه الطفل في تلك الحين من تلعة وشقاء واضطهاد الا ان (روسو) تطرف كثيرا في آرائه نحو تربية للطفل حيث دعا الى وجوب ابعاده عن كل اتصال او احتكاك بالمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة الوثيقة بنشأة الطفل وتربيته وهي المؤسسات الثلاثة التالية:

- (١) ابعاد الطفل عن والديه أو الأسرة.
- (٢) ابعاد الطفل عن المدرسة أو معهد التعليم.
- (٣) ابعاد الطفل عن المجتمع أو البيئة الاجتماعية.

وقال بوجوب وضعه في يد معلم ليس فيه اي عيب من عيوب والديه والمدارس والمجتمع هذا المعلم سماء (روسو) بالطبيعة. ان روسو في هذه الدعوة المتطرفة قد حرم الطفل في الواقع من حيث لا يدري من اهم عناصر حقوقه الاساسية وهي حقه في ان يعيش ضمن أسرة تمنحه الحب والعطف والحنان وحقه في ان يذهب الى المدرسة التي تزوده بالتربية المقصودة والعلم المفيد وحقه في الاتصال بالمجتمع الذي عن طريقه يتشرب السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ويتعلم طرق التعامل الصالحة في الاخذ والعطاء والنجاح والافاق وغيرها من الامور الاخرى التي تعمل على تكوين شخصيته تكوينا نفسيا (١٧٦٢) واجتماعيا واخلاقيا سليما وقد نشطت الدراسات بعد وفاة (روسو) (١٧٧٨) المتعلقة بالطفل والطفولة وبلغت ذروتها مع مطلع القرن العشرين حيث ألقت أضواء ساطعة على حاجات الطفل وحقوقه الاساسية يمكن اجمال نتائجها في النقاط التالية:

(١) لقد ساعدت دراسة الطفل على تفهم طبيعته واطوار نموه (١٧٦٢) المختلفة واكسبته حقوقا بعد ان لم يكن عليه الا واجبات فقط وصار ذا شخصية حقيقية يتمتع بكثير من الحرية التي تساعده على تنمية قواه الجسمية والعقلية والخلقية.

(٢) وجهت انظار المربين من والدين ومعلمين الى الفروق الفردية بين الافراد وحملتهم على الاهتمام بها وصار من غايات التربية انماء القوى المختلفة في الاطفال والوصول بها الى الدرجة المقدرة لها.

(٣) ساعدت المربين في الوقوف على القوى العقلية في الأطفال فأصبحوا قادرين على معرفة أن هذا الطفل نكي وذاك غبي وآخر ضعيف الذاكرة أو بطيء الفهم الى غير ذلك.

(٤) تسببت في اصلاح كثير من الغلطات الشائعة في تعليم الصغار وأخصها التعليم النظري الخالي من التدريب العلمي ومن التطبيق وبذلك وفرت على الاطفال والمربين وقتا كبيرا وجهدا عظيما كلنا يضيعانه سدى من جراء سوء الطرق والجهل بطبائع الاطفال واطوار نموهم.

(٥) افادت في وضع مناهج مرنة تتناسب وقوى واستعدادات الاطفال.
(٦) ساعدت المربين على فهم المشاكل الاخلاقية وصار الآباء والمعلمون يفهمون اطفالهم تمام الفهم و يحاولون التأثير فيهم بتعديل بيئتهم وتحويل ميولهم الى وجهات نافعة بعد ان أصبحوا يعرفون اسباب افعالهم ومصادرها.
(٧) ساعدت على معرفة ضعف العقول وعلى العناية بتربيتهم تربية عملية تتناسب وحالتهم العقلية. هذا وقد بلغت العناية بالطفل والطفولة في التربية الحديثة غايتها القصوى بعد الحرب العالمية الاولى وقد تجلى ذلك في صدور الميثاق العالمي لحقوق الطفل عن عصية الامم في جنيف في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤م وهو الميثاق الذي كرس لأول مرة في تاريخ التربية حقوق الطفل الاساسية في التربية الحديثة وأوجزها في الحقوق الآتية:

(١) ان يعطى الطفل الوسائل اللازمة للنمو الطبيعي والجسماني والروحي.

(٢) يجب ان يطعم الطفل الجائع ويعالج المريض و يساعد المتخلف.

(٣) ان يكون الطفل هو أول من يتلقى المساعدة في وقت الضيق.

ان يوضع الطفل في مركز يتوفر له فيه العيش الكريم وان يحمي من كل استغلال.

ان يربي الطفل على خدمة اخوانه والانسانية (٤٤) جمعاء.

وبعد الحرب العالمية الثانية اعيد النظر من جديد في هذا الميثاق واضيفت اليه عدة اضافات جديدة وصدر عن الامم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ وهو يقع في عشرة بنود تتضمن حق الطفل في ان يستمتع بحماية خاصة وان تتاح له فرص وتسهيلات تؤدي الى تنشئته على نحو يكفل له رعاية طبيعية وصحة كاملة في ظل الحرية والكرامة وان يكون له اسم وجنسية من وقت ولادته كما يكون له حق الاستمتاع بمزايا الامن الاجتماعي ويشمل تلك التغذية الكاملة والمأوى والرياضة

والخدمات الطبية وان يمنع حق العلاج الخاص والتعليم والرعاية اذا اصيب بعجز وان ينشأ في جومن العطف والامن وفي حدود الامكان في رعاية الوالدين وفي نطاق مسؤوليتهم وان تتاح له الفرصة لكي يتعلم وان يكون اول من يحصل على الوقاية والاغاثة في الاوقات التي تحدث فيها النكبات وان تتاح له الوقاية من كافة ضروب الاهمال والقسوة والاستغلال وكذلك من الاعمال التي قد ينجم عنها اي نوع من التمييز العنصري.. ان المتأمل في بنود ميثاق حقوق الطفل سواء الذي صدر عن عصبة الأمم ١٩٢٤ أو الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٥٩ يجدها لم تزد شيئا عن الحقوق التي كفلها الاسلام والتربية الاسلامية للطفل منذ اربعة عشر قرنا ولذلك فانه لا مجال للمقارنة بينهما هنا وانما الشيء الذي نريد ان نؤكد عليه هو ان الطفل في التربية الحديثة لم يصل الى هذه المرحلة اي مرحلة الاعتراف له بحقوقه الاساسية على مستوى عالمي الا بعد ان مر بصنوف من الاهمال والارهاق وضروب من النكران لحقوقه وحاجاته الاساسية وانواع من التعذيب والمعاملات القاسية و يمكن أن نسوق أقوالا لبعض المربين الاوربيين يصفون لنا فيها الحالة التعيسة التي كان عليها الطفل في التربية القديمة اي في القرون الوسطى وما قبلها فقد وصف (فينلون) (٤٥) المدارس في القرن السابع عشر في اوربا فقال: (ليس فيها حرية ولا سرور بل دروس مستمرة وصمت طويل وجلوس متعب ثم تهديد وعيد وقال احد المعلمين يصف معاملة الاطفال في تلك التربية: (انا لا ننتقع ليل نهار عن معاقبة الاطفال الذين في مدارسنا وتحت رعايتنا وانهم يزدادون في كل يوم سوءا على سوء وشرأ على شر) ويصف (مونتان) في كتابه عن مدرسة للاطفال الذكور بانها عبارة عن: (سجن من السجون) (ويقول): اقبلوا وادخلوا حينما يكون التلاميذ في دروسهم ولن تسمعوا الا صياح اولاد يجلدون وضوء معلمين يرتعدون وهم سكارى من الغيظ وطر يقتهم في تشويق تلك الارواح الصغيرة الخائفة المسكينة الى كتبهم هي الوجه العابس والعصا الغليظة) (٤٧) ويقول (جون لوك) المربي والفيلسوف الانكليزي المعروف وهو من اعلام التربية في اوربا في القرن السابع عشر وصاحب نزعة التربية الترويضية القاسية في كتابه (بعض الافكار حول التربية) حيث دعا صراحة الى عدم مراعاة رغبات الطفل وميوله فيقول: (كما أن قوة الجسم تأتي بتعويده تحمل المشاق فكذلك الفضيلة لا تأتي الا بترويض النفس ترويضاً قاسياً ان يتعويده المرء قهر شهواته وميوله ووضعها تحت سيطرة العقل ولا تتشأ هذه القوة المسيطرة على الشهوات والميول النفسية الا بتدريـب الطفل منذ الصغر) ثم يقول: «فلو سئلت عن رأي بهذا الصدد لقلت ان الواجب يقضي علينا ان نراعي رغبة الطفل وانما ينبغي ان نفرم ميوله

وشهواته وهو في المهد ولا نعطيه الشيء لأنه يريد به ولكن لأنه يجب عليه ذلك» وقال في مكان آخر من كتابه المذكور (٤٨) بما أن منشأ الخوف لدى الأطفال هو الألم فينبغي أن نعوّدهم تحمل الآلام فتنشأ لديهم ملكة الازدراء بالألم وهذه تكسبهم قوة لها الأثر الكبير في تنمية الشجاعة والعزم في نفوسهم في المستقبل» (٤٩) وقد كانت النظرة إلى الطفل حتى حوالي نهاية القرن السابع عشر وما قبله مختلفة فالبعض من المربين مثل (روسو) كانوا ينظرون إلى الطفل على أنه طاهر وخير بفطرته ومن ثم ينبغي معاملته بلطف ورحمة وحنان والبعض الآخر من المربين الذين كانوا متأثرين بالديانة المسيحية وهم الأغلبية الساحقة كانوا يرون أن الطفل شرير بطبعه وبالتالي ينبغي معاملته معاملة قاسية في تربيته وتعليمه وفي سائر شؤونه الأخرى حتى يمكن اقتلاع نزعة الشر من نفسه وهو لا يزال طفلاً صغيراً حتى لا تكبر معه وعندئذ يصعب أمر تهذيبه واستقامته (٥٠) وطبعاً فإن هذين الاتجاهين في النظرة إلى الطفل لا يقول بهما الإسلام والتربية الإسلامية فالطفل في الإسلام ليس خيراً بطبعه ولا شراً بطبعه ولكنه يولد على الفطرة قابلاً للخير أو الشر والحسن أو القبح والفضيلة أو الرذيلة والبيئة الاجتماعية هي التي تؤثر فيه وفي توجيهه أما إلى الخير وأما إلى الشر ونقصد بالبيئة الاجتماعية الأسرة والمدرسة والمجتمع فهذه المؤسسات الاجتماعية الثلاث هي التي لها التأثير الأكبر في استقامة الولد أو اعوجاجه وفي حسن سيرته وطيب سلوكه أو انحرافه وتدهوره فمن الممكن أن يصبح الطفل خيراً ومستقيماً إذا تعود الخير والاستقامة في البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها ومن الممكن أن ينشأ الطفل شراً وفساداً أو منحرفاً إذا تعود الشر والانحراف والفساد في البيئة التي يعيش فيها أو يختلط بأفراد مجتمعها في المنزل ومعهد الدراسة والمجتمع الكبير وإلى هذا المعنى يشير الحديث النبوي الشريف (كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه).

خلاصة ومقترحات:

وخلاصة القول يمكن أن نوجز ما قلناه من قبل في نقاط رئيسية هي كما يلي:
لقد اعترف الإسلام والتربية الإسلامية للطفل والطفولة بكل الحقوق الأساسية مثل: حق الحياة وحق الحرية وحق الكرامة الإنسانية وحق الملكية الخاصة وحق تسميته باسم لائق وجميل وحق التعليم والثقافة وحق العطف والحب والحنان وحق المعيشة ضمن أسرة تمنحه حبها ورعايتها وحق الرعاية والكفالة للطفل اليتيم وحق الانفاق على الطفل حتى يكبر ويعمل وحق اللعب إلى غير ذلك من بقية الحقوق الأخرى التي سبق أن شرحناها بالتفصيل وذلك قبل أن يعلن المجتمع

الحديث في القرن العشرين (ميثاق حقوق الطفل) وبذلك سبقت التربية الاسلامية في رأينا -غيرها من أنواع التربيات الاخرى شرقاً وغرباً في الاعتراف للطفل بحقوقه وحاجاته الاساسية بحوالي اربعة عشر قرناً وليس معنى هذا ان الطفل في التربية الاسلامية لم يتعرض لاية قسوة أو عنف أو قسر في معاني التعليم مثلاً فقد كان هناك في الكتاتيب على سبيل المثال ما يعرف في بعض اقطار العالم العربي والاسلام (بالغلقة) وهي نوع من العقاب البدني بالعصا يوقعه المعلم على الطفل للتعليم ولكن ذلك كان مخالفاً لما قرره المربون المسلمون في التأديب والعقوبة الجبينية حيث جعلوا الضرب آخر ما يجوز اللجوء اليه من طرف المربين والمعلمين واشترطوا الا يكون ضرراً مبرحاً وذلك بعد اللجوء اولاً الى اسلوب التأديب على انفراد وثانياً الى التقرير على رؤوس الاشهاد ثم بعد ذلك اذا لم ينفع هذان الاسلوبان يلجأ عندئذ الى الضرب غير المبرح أما التربية الحديثة فقد وفرت بعد محاولات كبيرة من بعض المربين والمصلحين الاجتماعيين استمرت عدة قرون للطفل والطفولة وفي وقت متأخر جداً حقوقه الاساسية وذلك مع بداية فجر القرن العشرين الذي صار الباحثون في التربية يطلقون عليه اسم (عصر الطفل والطفولة) حيث ازدهرت فيه الدراسات والبحوث الخاصة بالطفل في جميع انحاء العالم واصبحت تحتل مكانة مرموقة في علوم التربية وعلم النفس وعلم الحياة بقصد تحقيق فهم أفضل للطفل واحتياجاته ونفسيته الى آخره وقد تجلّت مكانة الطفل في التربية الحديثة في (الميثاق العالمي لحقوق الطفل) الذي صدر عن عصبة الامم في جنيف سنة ١٩٢٤ ثم أعيد إصداره مرة ثانية من طرف الامم المتحدة بعد عدة اضافات جديدة أدخلت عليه سنة ١٩٥٩ ولذلك فلامجال للمقارنة هنا بين ما منحتة التربية الاسلامية للطفل والطفولة من حقوق أساسية وما منحتة التربية الحديثة له من نفس الحقوق وذلك لعدم التوافق الزمني بينهما حيث سبقت التربية الاسلامية بأكثر من عشرة قرون التربية الحديثة في هذا المجال.

مقترحات:

وفي ختام هذا البحث عن حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة يتقدم الباحث الى المعنيين بشؤون الطفل والطفولة في كل بلد عربي واسلامي بالمقترحات التالية:

١) العمل على توفير دور الحضانة ومدارس رياض الاطفال للاطفال الذين تقل اعمارهم عن ست سنوات وهم قطاع كبير يمثل ٢٢٪ من النسبة العامة لتعداد السكان اي حوالي ربع سكان الوطن في الدول العربية والاسلامية. ان هذا القطاع

الهام من الطفولة في العالم العربي والعالم الاسلامي يكاد ان يكون مهملامع ان المرأة اصبحت تعمل الى جانب الرجل في مختلف الادارات وقطاعات الانتاج الحيوية وهي لا تجد من يعتني بأولادها عندما تكون في العمل وبالتالي يتعرض هؤلاء الاطفال الى شتى أنواع الحرمان والاهمال بسبب وجود امهاتهم في العمل وعدم وجود من يعنى بهم عناية تربية سلمية مما يؤثر تأثيرا سيئا في مستقبل حياتهم.

(٢) توفير التغذية الصحية لاطفال ما قبل المدرسة وكذلك اطفال المدارس الابتدائية وخصوصا في الاحياء الفقيرة في المدن وفي قرى الريف وهم جميعا يمثلون نسبة ٤٧٪ من جملة تعداد السكان العام (اطفال من سن ٥ فما دون) وقد قطعت الجزائر في مجال المطاعم المدرسية لاطفال خطوات هامة ولكن لا يزال امامها الشئ الكثير الذي ينبغي عليها انجازه في هذا المجال.

(٣) الاكثار من مدارس ضعاف العقول وكذلك المتأخرين دراسيا لاي سبب من الاسباب والعمل على تعميمها في مختلف ولايات الوطن نظرا للضخامة عدد هذا القطاع الذي يمثل ١٠٪ من جملة التعداد العام للسكان كما تقول دراسات اليونسكو.

(٤) العناية بالاطفال المكفوفين والاطفال الفاقدي السمع والبصر والاكثار من المدارس الخاصة بتعليمهم وتكوينهم مهنيا حتى يساهموا في معركة الانتاج في اوطانهم ولا يعيشوا عائلة على المجتمع.

(٥) العناية بالاطفال الموهوبين لانهم عدة المستقبل وبناء الحضارة والتطور وانشاء مدارس وفصول خاصة بهم لكي ترعى مواهبهم وعبقرياتهم منذ الصغر وتوجيههم الى ما يصلح لهم من الدراسة والتدريب المهني والفني حتى يمكن الاستفادة من تلك المواهب والعبقريات فيما يفيد المجتمع والدولة والتقدم العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي والاسلامي.

(٦) العناية بتعليم البنات بصفة خاصة وتمكينهن من الدراسة من البداية حتى النهاية وذلك نظرا لما لدور الام من خطورة في تكوين الاجيال وتماسك الاسرة اذا كانت على مستوى عال من التربية والثقافة.

(٧) العمل على نشر التعليم الاساسي في كل الاوطان العربية والاسلامية حتى يصبح هذا النوع من التعليم اجباريا وشاملا لكل اطفال العالم العربي الاسلامي الذين هم في سن التعليم.

(٨) توفير مواد ثقافية متنوعة خاصة بالاطفال في مختلف مراحل العمر مثل كتب القصص المختلفة وكتب العلوم المبسطة وكتب الحكايات والاساطير والكتب الدينية وكتب الحيوانات والكتب التاريخية والكتب القومية حتى تنشأ طفولتنا نشأة

قومية ووطنية سليمة فكرا وعقيدة و بذلك تحميهم من خطورة الغزو الفكري الوارد من الخارج.

(٩) تكون مسارح خاصة بثقافة الاطفال أسوة بما هو موجود من مسارح خاصة بثقافة الكبار تعرض فيها المسرحيات والتمثيليات التي تهتم بالطفل والطفولة وتخلطهم بلغة الام والاهتمام بصفة خاصة بمسرح العرائس والدمى.

(١٠) العناية بوسائط ادب الاطفال و يشمل ذلك صحافة الاطفال وانواعها ومجلات الاطفال واختصاصاتها وانواع كتب الاطفال محليا وعليا وموسوعات ومعاجم الاطفال ومفكراتهم.

(١١) العناية بسينما الاطفال والاكتثار من انشاء الافلام المتنوعة الخاصة بالطفولة وخصوصا افلام الصور المتحركة الناطقة باللغة العربية والنابعة من بيئات الاطفال وثقافتهم القومية حتى يجد هؤلاء الاطفال افلام التسلية وافلام الثقافة والافلام الهزلية التي تشبع شوقهم ورغبتهم الى مثل تلك الموضوعات.

(١٢) العناية ببرامج الاطفال في الاذاعات والتلفزة العربية والاسلامية بحيث تمثل مختلف فئات اعمار الاطفال والاكتثار منها والدقة في اختيار مضمونها.

(١٣) وضع افلام متنوعة عن الطفل والطفولة في مختلف البلاد العربية والاسلامية والعمل على تبادل عرضها في مختلف دور السينما والتلفزة العربية والاسلامية حتى توجد رابطة قوية بين اطفال العالم العربي والاسلامي وبالتالي تساعد على تكوين وحدة فكرية وقومية بين اطفال اليوم ورجال الغد للمنشود.

(١٤) العناية بتدريس التربية الاسلامية في المدارس والمعاهد لانها تربية تكون الرجولة والارادة والصلابة على مواجهة مشاكل الحياة والله ولي التوفيق.

الخواشي

(١) انظر المعجم الوسيط ج٢ ص ٥٦٦ اصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦١ وكذلك المنجد في اللغة والادب والعلوم ص ٤٦٧ طيبيروت سنة ١٩٦٦.

(٢) محمد ابو العزم، حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي، الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية ص ٦٧ بيروت سنة ١٩٧٠.

(٣) انظر/ د. عبد الله الصوفي موسوعة العناية بالطفل، دار العودة بيروت سنة ١٩٧٧/ ص ٢٤٦.

- (٤) تراجع في هذا الصدد منشورات كتابة الدولة للتخطيط في الجزائر الصادرة سنة ١٩٧٨ التي تناولت نتلج هذا الاحصاء.
- (٥) راجع صحيفة التخطيط التربوي عدد ٢٢ السنة الثامنة - يناير - وابريل سنة ١٩٧٠ ص ٨١ مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية ببيروت.
- (٦) مجلة التربية الجديدة عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧ السنة الخامسة ص ٨٧.
- (٧) حسين مؤنس عالم الاسلام، دار المعارف ط١ سنة ١٩٧٣ ص ٢٦٩.
- (٨) سورة الاسراء الآية ٣١.
- (٩) سورة النحل الآية ٥٩.
- (١٠) الامام الغزالي، احياء علوم الدين ج١ الباب الاول في فضل العلم والتعليم من ص ١٢ الى ص ١٤ مؤسسة الحلبي القاهرة سنة ١٩٦٧.
- (١١) الغزالي احياء علوم الدين، ج٣ ص ٩٢ نفس الطبعة.
- (١٢) الغزالي احياء علوم الدين ج٣ ص ٩٢ نفس الطبعة.
- (١٣) علي عبد الموجود القاضي، صحيفة التربية، عدد ١ - ابريل سنة ١٩٧٧ القاهرة ص ٧٠.
- (١٤) الغزالي احياء علوم الدين، ج٢ ص ٢٥٠ للرجع السابق.
- (١٥) سورة الاسراء الآية ٢٤.
- (١٦) سورة النحل الآية ٩٠.
- (١٧) رواه البخاري.
- (١٨) احمد يوسف أسس التربية وعلم النفس ط٣ سنة ١٩٥٩ القاهرة ص ٨٧.
- (١٩) متفق عليه من حديث أبي هريرة.
- (٢٠) احياء علوم الدين، ج٣ مرجع سابق ص ٩٢.
- (٢١) احمد يوسف المرجع السابق ص ٨٤.
- (٢٢) محمود شلتوت، كتاب الفتاوي، دار الشروق القاهرة بدون تاريخ ص ٢٧٥.
- (٢٣) سورة الانعام الآية ١٠٤.
- (٢٤) سورة الممتحنة الآية ١٢.
- (٢٥) محمد محمد المدني، المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء، القاهرة ١٩٦٦ ص ١٢٨.
- (٢٦) سورة النساء الآية ٢.
- (٢٧) سورة النساء الآية ١٠١.
- (٢٨) صبحي الصالح، معالم الشريعة الاسلامية، دار العلم للملايين ط١ سنة ١٩٧٥ بيروت ص ٢٣٢.

- (٢٩) انظر كتاب «السياسة»، منشور ضمن كتاب النصوص الفلسفية الميسرة للدكتور كمال اليازجي ط ٢ دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٦٢ ص ٢١٩.
- (٣٠) ج ٤ ص ١٢٤٣ تحقيق وتعليق الدكتور علي عبد الواحد وا في القاهرة سنة ١٩٦٢.
- (٣١) راجع مزيدا من التفاصيل عن العقوبة في التربية الاسلامية في كتاب «التربية الاسلامية وفلاسفتها» للاستاذ محمد عطيه الابراشي ط ٢ القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ١٥٥.
- (٣٢) ليلي يوسف، سيكولوجية اللعب والتربية الرياضية ط ٢ القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ٦.
- (٣٣) نقلا عن كتاب «التربية الاسلامية وفلاسفتها» ص ٢٧٧ المرجع السابق.
- (٣٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣.
- (٣٥) دكتور عبد العزيز الخياط، المجتمع المتكافل في الاسلام، مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٩٧٢ ص ٢٣٧.
- (٣٦) احكام القرآن، للجصاص ج ٣ ص ٥٧٤.
- (٣٧) انظر حامد عبد القادر، النهج الحديث في اصول التربية وطرق التدريس ط ٢ ج ٢ القاهرة سنة ٦١، ص ٧٢.
- (٣٨) انظر التربية على طريفة دالتون، ترجمة زكريا ميخائيل ط ٢ القاهرة سنة ١٩٤٩.
- (٣٩) انظر صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس ج ٢ ط ٣ دار المعارف سنة ١٩٦٥. من ص ٢٠٢ الى ص ٢٣٢
- (٤٠) عاش في الفترة ما بين (١٧١٢ - ١٧٧٨)
- (٤١) ظهر كتاب «اميل» سنة ٧١٢.
- (٤٢) دكتور احمد شاهين وآخرون، تربية الطفل ومبادئ علم النفس، ج ١ القاهرة بدون تاريخ ص ٦٠.
- (٤٣) واصف البارودي، محاضرات في التربية ج ٢ ص ٢٢ بيروت بدون تاريخ.
- (٤٤) انظر الاعلان العالمي لحقوق الطفل ترجمة ونشر منظمة اليونسيف بيروت بدون تاريخ.
- (٤٥) علم وأديب ومرب فرنسي (١٦٥١ - ١٧١٥)
- (٤٦) كاتب وأديب فرنسي (١٥٣٣ - ١٥٩٢)

(٤٧) محمد عطية الايراشي، الطفولة صانعة المستقبل، الانجلو المصرية سنة ١٩٦٣ ص ٥٢

(٤٨) عاش في الفترة (١٦٣٢ - ١٦٧٤)

(٤٩) عبد الله عبد الدائم، القربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين

بيروت سنة ١٩٧٣ ط ٣ ص ٣٥٧ - ٣٦٨.

(٥٠) انظر عبد الله المشنوق، تاريخ القربية ط ٢ مطبعة الكشاف بيروت

سنة ١٩٣٧ - ص ١٥٦.

(٥١) انظر كتاب السياسة لابن سينا ص ٢١٩.

Revue AT - THAKAFA

Paraît tous les 2 mois

Ministère de l'Information
et de la Culture

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

Rédacteur en Chef :
Beneissa Hanafi

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

Etranger : 10 \$

ou l'équivalent

par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie

الثقافة

تصدرها مرة كل شهرين

وزارة الاعلام والثقافة
الجزائرية

119 ، شارع مراد ديدوش
— الجزائر —

رئيس التحرير :

د . حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :

في الجزائر 10 د.ج

في الخارج : 10 دولارات

أو ما يعادلها

عن طريق التحويل الى
الحساب الجاري البريدي
442 - 190 - الجزائر

التربية المستمرة: سياستها، برامجها، واساليب تنفيذها

التربية المستمرة

Life Long Education

د . احمد الخطيب

مقدمة:

طلب العلم من المهد الى اللحد

(قول ماثور)

يعتبر هذا الشعار المثل الاعلى الذى تنشده المدنيات المختلفة منذ فجر التاريخ، وقد انعكست خطورته في الادب والعلم والفلسفة الدينية وعلى السنة وأقلام الكتاب والحكماء والمصلحين والانبياء والفلاسفة وكل عشاق المعرفة من مختلف الطبقات الاجتماعية في العصور التاريخية المختلفة.

ان الاحساس بضرورة التعلم المستمر في الحضارات المختلفة لم يكن سمة من سمات العصر الحديث. لكن المفهوم الجديد المتميز للتربية المستمرة كمفهوم تتبناه جماعة من المربين اليوم لاغراض الدرس النظرى الصرف او لاسباب مهنية ودينية اصبح مبدأ أساسيا وضروريا ومحورا لجميع العمليات التربوية. و يكتسب هذا المفهوم الحديث للتعلم مدى الحياة اهميته من ان المناشط التي كانت تتولاها التربية قديما كانت مجزأة وتحدث استجابة -لحاجات معينة اذ لم تعد جزءا من فلسفة تربوية عامة، فلم تكن مرتبطة بشكل مقصود باصدار احكام على نوعية الحياة آنفذاً، بل لم يكن من سياسة الحكومات او حتى من مطالب المجتمع ان يتوفر التعليم للمواطنين مدى الحياة، كما ان المؤسسات المتخصصة بتخطيط وتنفيذ تلك المناشط لم تتوفر ايضا، يضاف الى ذلك ان هناك العديد من الخلافات التي يصعب التغلب عليها والتي تنبع من اختلاف النظر الى التضعات الحياتية المرغوبة: هل هي المجتمع الراكد ام المجتمع الديناميكي؟ التقليدى ام المعاصر..؟

• الاستاذ بكلية التربية بالجامعة الأردنية.

ان تطور هذا المفهوم للتربية من مجالها الضيق الى مجالها الرحب الواسع بصورته الحالية ليدل على اهمية المعرفة في حياتنا المعاصرة كما يمكن اعتباره خطوة وطيدة نحو صبغ التعليم بصفة ديمقراطية وحقا فطريا لكل مواطن.

لقد دعت الحاجة الى اعادة النظر في دور التربية في تطوير المجتمع في الخمسينات والستينات من هذا القرن وذلك لان ازمة التربية، وتفجر المعرفة، واتساع نطاق الفجوة بين ماتعلمه المدرسة وحاجات المجتمع والتحولت السياسية العالمية، والنماذج الاجتماعية والاقتصادية الجديدة قد ابرزت الحاجة للتغيير واعادة النظر في نظم التعليم التقليدية مما ادى الى تطوير وتنقيح فكرة التربية المستمرة وهذا ما نتج عنه امران هامين هما:

- ١ - تأكيد فكرة شمول التربية المستمرة كمبدأ منظم للتطوير التربوي.
- ٢ - قيام محاولات متبصرة لتوضيح هذا المفهوم وتحديد مدلولاته. وان سبب ذلك مرتبط بطبيعة الحياة المعاصرة اذ ان المعرفة اصبحت اقوى سلاح في ايدي الذين يمتلكونها كما انها قد طغت على كل ميدان فاصبح من الضروري لكل فرد ان يتكيف معها لمواكبة النمو والتطور. ان الصراع الدائم من اجل البقاء اصبحت سببا يقود الفرد الى مواصلة البحث المعرفي من اجل تحسين وضعه ومنع اضمحلاله او افوله وهكذا فان استمرارية البحث عن المعرفة تؤدي الى حركة صاعدة تغمر كل مناحي حياة الانسان النشيطة وهو ما يسمى «بالتكامل التربوي المساعد Vertical Integration» (١)، بالإضافة فان هناك عوامل اخرى ترغم المرء على البحث المعرفي منها الحراك الاجتماعي المميز للرجل المعاصر وكثافة حملات الاعلام التي يتعرض لها، وهي عوامل تقوده الى مواجهة مواقف يومية تبرز قصوره المعرفي وعدم فاعلية معلوماته ومهاراته قياسا على انماط المعارف والمهارات الاخرى او ما استجد من معلومات ومهارات فنية. ان الانسان بحاجة الى معرفة بتلك الانماط ليتمكن من التفاصيل باعمال الاخرين بذكاء ومتابعة التطورات في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وهو ما يسمى بالتكامل التربوي الافقي Horizontal Integration

ان الحاجة للتربية تستدعي نشاطا كبيرا ومتابعة مستمرة تؤدي الى تطور مفهوم وطني شامل يبرز مدى ملاءمة وقابلية هذا المفهوم للتطبيق، وغياب مثل هذا التصور والالتزام الفكري يعتبر سببا رئيسيا لفشل المحاولات

التقليدية وخاصة تلك التي اهتمت ببرامج تعليم الكبار.

٢- سياسة التربية المستمرة:

١- مبرراتها واهميتها:

من اهم وظائف التربية تحرير الانسان الفرد ومساعدته على اكتشاف وتطبيق افكاره، ولا يخفى على احد ما في تجميد الممارسات والمؤسسات التربوية من خطورة. ان على التربية ان تؤدي هذه الوظيفة في اطر الحضارات والثقافات المختلفة التي تخشى منها مجتنبه اخطار التلقين Introduction ٦٦ ، وحامية لحقوق الاقليات، ومعترفة بوجود صيغ بديلة مقبولة للفرد. وتنبئ اهمية التربية من الوظائف التالية:

- ١ - اتاحة الفرص التعليمية الاساسية (سواء كانت تتعلق بمحو الامية او غير ذلك) لقطاعات عريضة من الاطفال في سن المدرسة غير المقيدين والبالغين والكبار الذي لسبب او لآخر لم تتح لهم فرصة الاستفادة من التعليم النظامي.
- ٢ - اتاحة فرص تعليمية ثانوية بالنسبة للمتسربين او الذين تركوا المدرسة في سن مبكرة فلم يستفيدوا من فرص التعليم الاساسية، هذا ونظرا للتزايد السكاني، وضيق المدارس بأنواع الذاهبين اليها فقد اصبحت التربية المستمرة خارج المدرسة مجال هام لتعليم المتسربين والكبار.
- ٣ - تكملة برامج التعليم المدرسي التقليدي القائمة فعلا، واستبدالها او تعزيزها حيث عن طريق برامج التربية المستمرة توثق العلاقة بين التعليم المدرسي التقليدي والمجتمع بشكل اساسي. كما يمكن تجريب كثير من التجديدات التربوية في مؤسسات التربية المستمرة المرنه، فاذا ما ثبتت جدواها امكن استخدامها بعد ذلك في التعليم المدرسي.
- ٤ - تزويد التعليم المدرسي التقليدي بالبدائل التربوية الجديدة، وذلك بتقديم برنامج تربوي متنوعه المضامين والافاق مثيرة لاهتمام الدارسين. ان الاداء الكمي والنوعي للتعليم المدرسي نظرا للاهدار التربوي عاجز عن تحقيق الكثير من الامل المعقوده عليه، وتبعاً لذلك تصبح برامج التربية المستمرة مكمله للتعليم التقليدي ومصححة له وداعمة.
- ٥ - للتربية المستمرة اهمية تنعكس في مجالات اهداف مناهج المدارس وتعميق فكرة قابلية التعلم لدى الافراد، وتغطية جوانب رحبه من ميادين التعلم، وتكامل الخبرات في داخل المدرسة وخارجها، ومحتوى المناهج، واساليب

التعليم، وطرائق التقويم، واتجاهات البحث العلمي. فمن خلال برامجها يمكن التعرف على وعي الافراد لمبدأ التعلم مدى الحياة. فالتعليم المدرسي ليس الا بداية الخطوات التعليمية، و يجب ان تتلوه خطوات اخرى متصلة بالحياة، ومن هنا فان على كاهل الفرد مسؤولية شخصية لدفع عجلة التقدم المجتمعي والانساني. فالتعلم مدى الحياة اصبح ضرورة ماسة، ومن ناحية اخرى فان المتعلم سيتعرض بمهارة اختيار ادوات التعلم والطرائق الخاصة بالبحث في مواضيع شتى، كما انه يتمكن من تحديد اهتماماته في نواحي مختلفة من المعرفة والمناشط التي تتعلق بحياته العامة او المهنية كما انها توعية باهميته في دفع عجلة التقدم في الميادين الطبيعية والعقلية والاجتماعية والثقافية والمهنية، و يزود نفسه بالقدرة على اكتساب مهارة التكيف والقدرات الخلاقة المطلوبة للنمو المستقبلي، ومما يولد لديه تفهما عميقا لنفسه ودوره في الحياة في البيت او المجتمع او عالم العمل. كما ان السرعة الهائلة للتحويلات المجتمعية في عصرنا الحاضر تستدعي ارتباطا وثيقا بين البرامج التعليمية والاحتياجات المتغيرة للمجتمع وللناس الذين يعيشون فيه.

وتفترض التربية المستديرة ان يكون التعليم مدى الحياة وعلى اتساعها، وان يكون كذلك مفتوحا للجميع، لان ابرز عناصرها هو تحسين نوعية الحياة.(٢)

ويمكن ان يركز حق الافراد في التعلم المستمر من خلال برامج التربية المستمرة على المبررات الفلسفية والاجتماعية، والسيكولوجية والتربوية التالية:

١. المبررات الفكرية:

فكل انسان يجب ان يستمر في التعلم من اجل البقاء، وقد ساهمت الاديان وشجعت ذلك، فمثلا في كثير من المجتمعات الاسلامية يقبل الناس على تدارس القرآن الكريم لفهمه وتطبيقه في حياتهم اليومية، والاصل في التعلم حق فطري لكل انسان، فالبشر متساوون خلقا، ولهم مطلق الحق في التساوى من حيث اكتساب المهارات والمعارف، انه يكاد لا يوجد اى عذر او مبرر لاي انسان اى يحيا حياة محدودة الابعاد، فلكل انسان الحق في استمرارية التعلم، دون اعتراض او انقطاع، كيما يحقق امانته، و ينمي طاقاته الذاتية، و يضطلع بمسؤوليته في اصلاح هذا العالم. وانها مسؤولية المستنيرين في المجتمع ان يؤكدوا لآخوانهم ممن هم اقل منهم حظا علميا. ان وسيلة خلاصهم من ريقه الجهل والفقر، والمرض والشقاء -

كما تستدعي ذلك متطلبات العدالة الاجتماعية التي تتحدى بالمساواة بين الذين يملكون والذين لا يملكون - انما هي استثمار التربية مدى الحياة.

٢. المبررات الاقتصادية:

وترتكز على مبدأ المشاركة في الحضارة المعاصرة (٣)، ومبدأ تخطي التخلف، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبذلك تكون التربية سلاحا علميا للدفع عن كيان ومنجزات الامة، ففي البلدان النامية حيث مايزال اغلب الناس - متعلمين وغير متعلمين - قليلي الانفتاح على المعرفة التي تخص حياتهم. فان المنفذ الوحيد الذي سينتشلهم من براثن الفقر المدقع والجهل المظلم يكمن في مجال التربية. ان تربية الجماهير تسهم في:

١ - تحسين انتاجيتهم.

٢ - حفظ وزيادة مصادره الحياتية.

٣ - تمكينهم من العيش في بيئة صحية سليمة.

٤ - غرس عادات الصحة النفسية والبيئية ومبادئها فيهم.

٥ - اثارة حوافزهم نحو العناية الصحيحة باطفالهم وتعليمهم.

وهكذا فانه يجب الا يقتصر دور برامج التربية المستمرة على الاعتبارات البيداغوجية بل يجب ان يتعداها الى تفاعل اقتصادي اجتماعي أوثق بين التعلم والحياة.

٣. المبررات السيكولوجية والتربوية:

حيث يرى الاباء في التربية المستمرة بلما محسنا لوضعهم الاجتماعية على المستوى الفردي والعائلي والمجتمعي وقد اكدت دراسات عديدة اهمية نوع الحياة التي يحياها الاباء في اداء اطفالهم التعليمي في المدارس. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية واهتمام الوالدين بالتعليم والصحة والتغذية.. الخ لها اثار تربوية هائلة على تخصيل المتعلمين وادائهم التعليمي.

و يدفع لتحقيق مثل هذه الاهداف ايضا:

أ - الرغبة في التوافق الاجتماعي والنفسي مع الآخرين.

ب - حرية الاختيار لاشباع مثيرات معينة لدى الفرد بالمستوى الذي يطمح فيه.

٤. المبررات السياسية:

ان تطور المؤسسات السياسية المحلية يستدعي وجود قيادة محلية قادرة، تتمتع بقسط وافر من فهم مهام الحكم ووظائفه، ان التمرس بالمواطنة مطلب

حيوى، كما ان الايديولوجيات السياسية تستخدم كأداة قوية في تعليم الصغار والكبار والمجتمعات. والتعلم بطبيعته يتواصل مدى الحياة بين الاجيال سواء كان بالكلمة، او الصحف، او وسائل الاتصال الجماهيرى، وهو بلا ريب اثر من اثار التربية المستمرة.

٥. المبررات التكنولوجية، المهنية والثقافية:

تتأثر الدول النامية، شأنها شأن الدول الصناعية المتقدمة، بالانفجار المعرفى والتطور التكنولوجي الهائل على مختلف المستويات، ففنيوها، وعلماءها، ومعلموها، وموظفوها الاداريون يحتاجون الى تجديد معلوماتهم وتحسين مهاراتهم بلا توقف او انقطاع.

ان حاجة هذه البلدان الى التكامل الصاعد والافقي ملحة جدا بسبب:

١. عدم توفر مجموعة اقران مرجعية كافية Reference Group of Peers
ان غياب هذا المرجع يحرم كبار المتعلمين من فرص اشارة الاتصال العقلي والتعلم المتبادل.
- ب - عدم تعرض هؤلاء المتعلمين للتغيرات والصراعات الجديدة في الاماكن الاخرى من العالم بشكل كاف ومباشر.
- ج - عدم ملائمة التدريس او التعلم الاساسي الذى يتلقاه اولئك المتعلمون لفترة طويلة.

٦. المبررات النفسية والتعليمية:

وهذه تنطلق من مبدأ الحفز، وذلك لاشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، كما تستجيب لمبدأ الفروق الفردية الذى يميز البشر، وتلتقى ايضا مع مبدأ الاستجابات المنشأة، اى التفاعل المستمر بين الفرد وبيئته.

والتعليم عادة يقوم بترشيد وضبط هذه العلاقة التبادلية حتى يحقق اهدافا تربوية يراها المربون هامة لحياة الناشئة وتمسك المجتمع.

لقد اصبحت الحاجة اكثر الحاحا من ذى قبل في ان تخصص السنوات المبكرة من العمر للتدرب على كيفية التعلم، والتكيف مع التحولات المستجدة، وتنمية قابلية التكيف، وكلها مطالب وضرورات ملازمة لطبيعة العصر والمجتمع المستقبلي.

و يصبح هذا التغير المطلوب ممكناً عندما يتوفر للبلاد نسق ونظام من التربية المستمرة المتكاملة، و يصبح تدريب الفرد ليكون متعلماً مدى الحياة عميد الجدوى ما لم تتوفر المسهلات اللازمة لذلك التدريب

ب- متطلبات التربية المستمرة:

ان التربية المستمرة عنصر لا غنى عنه في استجابة المجتمع الى الحاجات المستجدة والتحديات المستحدثة، وهي تقوم على حقائق انسانية خالصة يمكن تحديدها بثلاثة متطلبات عامة: اتاحة الفرص، والحفز، وقابلية التعلم.(٤).

١- اتاحة الفرص:

ان ايجاد الفرص التعليمية التكافئة لافراد المجتمع تمثل المشكلة الرئيسية امام مخططي التعليم كما ونوعاً حتى يستطيع ان يلبي احتياجات التنمية ومطالبها من خلال كافة المستويات التعليمية، ومما لا جدال فيه ان الفرص تتحدد بمستوى سوفر المصادر البشرية والاقتصادية في المجتمع. لكن لا بد للمجتمع ان يضع نصب عينيه هدفاً سامياً، وذلك بان يحقق الديمقراطية بين افرادها ما استطاع، وان يوفر الفرص المتزايدة لاعضائه، وان يضمن طرح تلك الفرص بالتساوى لهم وهذا المبدأ الديمقراطي لا يقتصر على النمط المدرسي التقليدي وانما قد يتسع فيشمل جميع من فاتهم ركاب التعليم من خلال انخراطهم في نظام تعليمي خارج نطاق المدرسة، حتى يؤهلوا و يبذلوا مستويات ارقى تجعل منهم عناصر مفيدة في تطوير مجتمعاتهم في المجالات الزراعية والصناعية، وسواها، ومن هنا فان متطلب التربية المستمرة هذا يعتمد على مقدرة المرء على التعلم طوال حياته، وليس في فترة الطفولة وحدها وحتى يتم ذلك يجب ان يفتح المجتمع نفسه على التعلم مدى الحياة وعلى اتساعها. كما يجب ان تكون فرص التعلم متاحة للجميع، وهذا الهدف في حد ذاته يستدعي اعادة النظر في النظم التربوية التقليدية كنظم الالتحاق والامتحانات والتقييم، وعناصر المنهج الدراسي، وتدريب المعلمين، وطرائق التدريس، والتسهيلات التعليمية.. الخ حتى تتسجم جميعاً مع متطلبات التربية المستمرة.

٢- الحفز:

وهو عامل حيوي، لكن الحوافز تختلف اختلافاً جذرياً بين فرد لآخر، بين من يبحث بتلهف عن مكان له في القمة، ومن يستند الى عائلته ومجتمعه بهذا الصدد، وبين الذي لا يسمح نمط مجتمعه التفاني اولا يشجع على التحسن الذاتي، او الذي اقعسته خبرته السلبية واقنعتة ان ماتقدمه الحكومات اقوى

واكثر تائيرا مما يستطيع ان يقدمه او يحققه بنفسه. ان حوافز الذين «يملكون» في تحسين ظروف الذين «لا يملكون» هامة جدا، ان من الممكن القول ان هناك بعض الناس في البلدان قد وصلوا الى درجة «نخبة» المحترفين الذين لديهم اوقات فراغ كثيرة» وهؤلاء قد وصلوا القمة وقنعوا، بل حرصوا على البقاء هناك مع بذل اقل جهد. وهناك ايضا «نخبة العاملين» الذين يهتمون بتحسين ظروف المجتمع الذي يقودونه. ان هذه الفئة الاخيرة التي تحفزها حوافز اجتماعية لها اقدر على حفز الآخرين ايضا.

وهكذا، فالمطلب الثاني للتربية المستمرة هو تواجد الارادة للتعلم. فاذا ما اعطي الناس الفرص للتعليم مدى الحياة، والمقدرة العقلية على ذلك، فهل يملكون القدرات او المهارات اللازمة للاهتمام بمتطلبات التربية المستمرة؟ وهل تترغ لهم الاتجاهات والمفاهيم الذاتية والقيم التي قد تحول عمر الانسان بأكمله واحداث حياته الى خبرات تربوية؟ من الواضح ان المهارات اللازمة لذلك كثيرا ما كانت غير متوفرة.

٣. قابلية التعلم: Educability

وهذه تشمل الاستعداد لاستقبال التعلم، والانفتاح العقلي والصحة العقلية والجسمية من حيث تقبل الافكار الجديدة والمهارات والاتجاهات نحو التعلم: مثل دقة الملاحظة ومهارات استخدام المعارف، والتعلم من الآخرين، وهي تتسع لتشمل اكثر من مجرد القراءة والكتابة والحساب، رغم ان القراءة والكتابة هي مفتاح التعلم الذاتي، والقابلية للتعلم تشمل ايضا اكتساب مهارات التفكير العامة المبنية على بنى المعارف، ومعرفة لغاياتها ومنطقها، كما تشمل وسائل التعلم الذاتي من اجل اتقان التعلم، والوسائل المعنية في التعلم، وما الى ذلك.

ج. خصائص ومميزات التربية المستمرة:

التربية المستمرة فكرة شاملة ومركبة، لها ابعاد عمودية واخرى افقية، وهي بذلك تعانق انظمة التربية ومستوياتها المختلفة، الرسمية منها وغير الرسمية، العامة منها والمهنية الاساسية والتعمقية، فهي تشمل تعبيرات التعليم المدرسي، والتعليم المصاحب، والتعليم المعاد، وتعليم الكبار، والتعليم المستديم والتعليم الوظيفي، كما انها تقدم مبادئ وأسس يقاس على اساسها مدى كفاية وقيمة تلك النشاطات، وتقدم كذلك تبريرا لاختيار البدائل. معايير عمل تحدد الاولويات والوسائل المناسبة، وهي كلها ادوات تدل على التحول المنشود.

هذا ويمكن اجمال خصائص التربية المستمرة في خمس نقاط رئيسية.

فصلها Dare في كتابة Life Long Education and School
curriculum 1975 في عشر بن نقطة سنأتي على ذكرها بعد قليل:

١. الشمول: Totality

فالتربية المستمرة نتسع لتشمل كل الجهود التربوية الموجهة للتلاميذ والكبار الذين يتحملون مسؤوليات اقتصادية واجتماعية، وهي تفي باحتياجاتهم التعليمية، وتحقق نموهم المتكامل في جميع المجالات وعلى هذا يتطور مفهوم تعليم الكبار الى أداة للتنمية والتغيير الاجتماعي والثقافي والحضاري، وأداة للتكامل والتوافق مع متطلبات العصر بما يهيئه من فرص التأهيل والتدريب، ونمو الأفراد في اطار فكرة التعليم المستمر مدى الحياة والتي تتضمن كل النشاط التعليمية والتربوية والتدريبية التي تقدم خارج نطاق النظام المدرسي المعروف، مثل وسائل الاتصال الجماهيري والنادي والجمعيات ومراكز الشباب، والمؤسسات الدينية، ومواقع العمل ومعاهد التعليم العالي ومراكز التدريب المهني والحرفي والمدارس الليلية والتكميلية والمسارح والمتاحف والاذاعة وبرامج التلفزيون... الخ.

٢. التكامل: Integration

والتكامل يطرح نفسه بين جميع المؤسسات التي تتولى التربية مروراً بالبيت، فالمدرسة، فالبيئة، فالجامعة.... الخ.

والتكامل ذو بعدين: (٥)

أ. التكامل العمودي. Vertical

ب. التكامل الأفقي. Horizontal

فالتكامل الأفقي يعني إيجاد أنماط مختلفة متدرجة من التعليم توفر للأفراد مدى الحياة، ويلزم لذلك تكامل الاهداف حيث يصبح كل جهد تربوي مكملًا لما يسبقه، وكذلك يلزم تكامل الاسلوب لمضاعفة المصادر، وتجنب الهدر الناتج عن تداخل وتشابك الجهود.

أما التكامل الأفقي، فهو ربط التعليم بالحياة، أي ربط كل انواع التعليم

المختلفة التي تقدم بمتطلبات وحاجات المجتمع، سواء ما يقدم منها في المدرسة أو خارجها، بحيث تدعم بعضها البعض.

٣. المرونة: Flexibility

والمرونة تعني توفر أسلوب ديناميكي في التعليم، وتحويراً للمواد وتطويعها لتلبي الحاجات المتغيرة، واستعمال وسائل تعليم جديدة، وتوفير أنماط مختلفة من التعليم، أي أن برامج التربية المستمرة تتفاعل تفاعلاً سريعاً مع التحولات المجتمعية. وأولى صفات هذه البرامج أن تكون المؤسسات القائمة عليها مرنة، مما يعني أن التسهيلات التعليمية، والعاملين، والمواد والمناهج الدراسية تتحول إلى نمط آخر من معاهد تعليم الكبار حتى تفي ببعض الحاجات الملحة مثل تدريب مهاجري الريف إلى المدن، أو تدريب أهالي الريف على الحرف والأعمال الزراعية التكميلية... الخ.

٤. الديمقراطية:

التربية المستمرة مفتوحة لجميع الناس على اختلاف أذواقهم ومشاربهم، واهتماماتهم وأعمارهم وأجناسهم، ذلك أنها توفر لهم التعليم الذي يحتاجونه، فهي حق لكل فرد وليس لفئة مختارة. والتربية المستمرة، بهذا المفهوم، تسمح أن تكون للتعليم وظيفة تصحيحية تعوض النقص في التعلم السابق.

٥. تحقيق الذات:

أن الهدف النهائي للتربية المستمرة هو تحسين نوع الحياة لكل فرد في المجتمع من خلال تعلم كل واحد، وبذلك فإنها تسعى وراء تحقيق الفردية في التعلم، بحيث يفيد الإنسان من امكاملاته وطاقاته طوال حياته دون أن يجرم الآخرين حقهم في أن يفعلوا الشيء نفسه (٦) ولكي يتم ذلك فإن برامج التربية المستمرة تعمل على مساعدة الأفراد على التكيف مع التحولات وشذوحيهم الخلاقة للانطلاق، كما أن برامج التربية المستمرة تحفز قوى المجتمع على أداء وظائفه الخلاقة والتكيفية إلى أقصى درجة من خلال ثقة الأفراد بأنفسهم، وحماسهم للتعلم، وهذا ينشأ أناساً يستطيعون أن يتواءموا مع الضغوط السياسية والاجتماعية عبر الأزمان، وأن يعبروا عن عواطفهم، وهم في ذلك كله يجدون لذة وتحقيقاً لشخصياتهم في التعاون مع الآخرين.

أما Dare فيفصل خصائص التربية المستمرة السابقة في العشرين

نقطة التالية: (٦).

- ١ - ان المصطلحات الثلاثة التي يتألف منها مصطلح التربية المستمرة وهي: «الحياة» و «التربية» و «المستمرة» تحدد بشكل عام أطار ومعنى التربية المستمرة.
- ٢ - لا تنتهي التربية بنهاية المدرسة، لكنها عملية مستمرة مدى الحياة.
- ٣ - التربية المستمرة تشمل كل مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، الابتدائي، والثانوي، والجامعي، تعليم الكبار... الخ.
- ٤ - تشمل التربية المستمرة على الأنماط التربوية الرسمية وغير الرسمية، والتربية المخططة والعفوية.
- ٥ - للبيت والعائلة دور اساسي في عملية التعليم المستمر.
- ٦ - يتفاعل الفرد مع مجتمعه، ولذلك تأخذ التربية المستمرة على عاتقها استمرار التربية المجتمع في تأدية وظيفته التربوية في المجالين المهني والعلم وطيلة حياة الفرد.
- ٧ - لم تعد مؤسسات التربية التقليدية كالمدارس والجامعات، ومراكز التدريب تحتكر التربية أو تبقى في عزلة مستمرة عن مؤسسات التربية المستمرة.
- ٨ - تسعى التربية المستمرة للتكامل بين ابعادها الصاعدة والأفقية في كل مراحل الحياة.
- ٩ - تسعى التربية المستمرة للاستمرار والربط بين أبعادها الطولية والعرضية.
- ١٠ - على العكس من تربية النخبة، فإن التربية المستمرة عالمية في طبيعتها، حيث تعبر عن مفهوم ديمقراطية التربية.
- ١١ - تتميز التربية المستمرة بالرونة والتنوع في المحتوى والاساليب والتقويم.
- ١٢ - التربية المستمرة تتميز بديناميكيته، و بتكيف موادها ووسائلها مع التطورات المستجدة في التربية والحياة.
- ١٣ - التربية المستمرة تفسح المجال لاستعمال أنماط وأشكال بديلة لاكتساب المعرفة.
- ١٤ - التربية المستمرة عنصران عريان: عام ومهني، وهما ليسا منفصلين عن بعضهما البعض بل متداخلان ومتصلان بالطبيعة.
- ١٥ - تساعد التربية المستديمة على شحذ الوظائف للفرد والمجتمع للتكيف الحياتي.
- ١٦ - للتربية المستديمة وظيفة تصحيحية بمعالجة نواحي القصور في النظام

التربوى التقليدى.

- ١٧ - الهدف النهائي للتربية المستمرة هو تحسين نوعية الحياة.
- ١٨ - من متطلبات التربية المستمرة، إتاحة الفرص، والحفز، وقابلية التعلم.
- ١٩ - التربية المستمرة مبدأ منظم لكل التربية.
- ٢٠ - تقدم التربية المستمرة، بشكل واقعي، نموذجاً لنظام كامل للتربية بأسرها.

د . المستفيدون من التربية المستمرة وحوافزهم:

لا تعتبر التربية المستمرة بديلاً للمدرسة، لكنها تشملها وتكملها، ويستفيد منها جميع الأفراد من مختلف الأعمار والأعمال.

١ . الاطفال والتلاميذ:

تغطي التربية المستمرة المراحل الاولى من تعلم الافراد، وهي تهيم الاطفال لأن يعيشوا في الحاضر والمستقبل، وتعلمهم كيف يعيشون مع عائلاتهم، وفي مجتمعاتهم والعالم من حولهم كما هو الآن وكما سيؤول اليه مستقبلاً. والمرحلة الاولى من التعلم تبدأ في البيت والعائلة وتستمر ابان الطفولة من خلال طرق ووسائل عدة، اما المراحل اللاحقة فتكتسب من خلال التجارب مع المحيط، والمدرسة وغيرها من الوكالات التعليمية وهذه التجارب يمكن توصيلها من جيل الى جيل.

ب . المراهقون الذين تسربوا من المدرسة:

ان برنامج التربية المستمرة يختلف عن نظيره في المدرسة من حيث أنه يكون هادفاً ومنوعاً وملئاً للذين لم يقبلوا على التعليم في سن المدرسة او انسحبوا منها لاسباب اضطرارية من أجل أن يحافظ على اهتمامهم بالتعلم بطريقة أكثر ايجابية.

ج . العمال المهرة نوو التعليم البسيط:

وهؤلاء تقدم لهم برامج التربية المستمرة:

- ١ - التدريب المستمر على المهارات الجديدة، وبذلك تنقذهم من معضلة التخلف الفني.
- ٢ - تفسح لهم المجال للحراك الاجتماعي الصاعد حيث تهيم لهم فرص

الترفيه والتقدم الوظيفي، وتحسن المردود المالي.

د . الفنيون، والتقنيون، والمختصون:

وهؤلاء هم اكثر الفئات حاجة للتعليم مدى الحياة كي يتمكنوا من اداء ادوارهم على افضل وجه في هذا العالم الدائب التحول، تحفزهم لذلك حوافز مالية واجتماعية، وتكنولوجيا.

هـ. قادة الفكر والعمل:

لطالما اهملت برامج تعليم الكبار التقليدية هذه الفئة، لكن التربية المستمرة يجب أن تشملها وأن تخصصها بالاهتمام. وهذه الفئة تشمل السياسيين، ورجال الدين، وأساتذة الجامعات، والعاملين المتطوعين وغيرهم من قادة الفكر والعمل، الذين يواجهون مسيرة الجزء الاكبر من قطاعات المجتمع. وأن اتجاهات هؤلاء، وافكارهم بحاجة الى مراجعة مستمرة اذا ما ارادوا أن يستمروا بالعمل بشكل مفيد، وكذلك فان معارفهم ومهاراتهم بحاجة الى انعاش وتنشيط مستمرين. وهكذا فانه لا بد من أن توفر لهم الفرص الكافية كيما يتمكنوا من مواءمة مفاهيمهم الراهنة مع التطورات المستجدة.

و . المزارعون والعمال غير المهرة:

وتعمل التربية المستمرة على:

١ - زيادة انتاجية هؤلاء.

٢ - تدريبه على تحقيق التزاماتهم كمواطنين وارباب عائلات، بحيث يزداد وعيهم بقيمة تعليم ابنائهم، وتقوية رغائبهم للتملك والعمل من اجل حياة افضل.

٣ - تقديم منافذ اهم للاستفادة من اوقات فراغهم بشكل ممتع ومنتج، وذلك كوسيلة لاعطاء معنى لحياتهم، ولصرف تفكيرهم الكسول عن الاعمال الشريه.

ز . المواطنون المستنون :

الذين فاتهم تعلم أشياء كثيرة أثناء حياتهم النشطة، وهؤلاء يجدون في برامج التعليم مدى الحياة فرصة ملء فراغهم بشكل مرضى، او من اجل تعلم هواية خارج البيت او بعيدا عن اطار العلاقات اليومية العادية. كما أنها توفر لهم حافزا

ماليا أو حرفيا، وتشبع حب استطلاعهم العقلي الفردى البحث لاثبات الذات. (٧)

هـ. دور الجامعات في سياسة التربية المستمرة:

ان فكرة الجامعة كعالم منعزل عن المجتمع فكرة غير سليمة وغير مقبولة في عالم اليوم، فكل بحث لاعلاقة له بمشاكل الانسان لا يעדو كونه ترفا فكريا غير واقعي فلكي تتكيف الجامعات مع الحياة المعاصرة لابد ان تسعى الى اجراء تحولات اساسية ليس في بعض مظاهر بنيتها وحسب، بل في طبيعتها ايضا. إن بإمكان الجامعة ان تحور في بنيتها بعض الشيء، وأن تتولى عملية تقديم بعض البرامج، علاوة على برامجها التقليدية، إن أفضل ما تقدمه الجامعات هو تحديث وانعاش معارف ومهارات واتجاهات خريجيها، وفضلا عن ذلك، فإن بإمكان الجامعات أن تتصل بأفراد المجتمع المختصين وغير المختصين من خلال اشياء دوائر منظمة لتعليم الكبار، أو دوائر التربية المستمرة، ولقد جربت هذه الوسيلة في بعض الجامعات فأعطت نتائج ايجابية (٨)، وسيكون من المفيد جداً اذا ما اتصلت مثل هذه الدوائر الجامعية بمؤسسات عامه مثل المؤسسات التجارية والصناعية وغيرها من المجالات المهنية، حيث يصبح بالامكان احداث برامج بجهد مشترك، وذات صلة بشؤون الافراد والمجتمع.

كما أن بإمكان الجامعة تعليم الاميين، وشبة الاميين، وذلك بارسال فرق من الطلبة لتعليم الكبار أو المحرومين من الدراسة والقراءة والمكتابة، أو العناية الصحية أو تعلم مهنة ما. إن مثل هذه الحملات التربوية تعطي التعليم معنى بالنسبة للطلبة، حيث يتصرفون بمشاكل المجتمع وحاجاته، كما يتمرسون باظهار قدراتهم وميولهم، مما يؤدي الى شحذ بصيرتهم في مشاكل التغير الفردية والتحولات الاجتماعية.

و. اعداد المعلمين:

لتحقيق مبادئ التربية المستمرة، يجب أن تتطور المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعة، لتلبي حاجات الافراد والمجتمع، ولتعكس في برامجها الاتجاهات الجديدة نحو التغير ويلزم لذلك اعداد المعلمين اعدادا خاصا بحيث يصبحون واعين للحقائق التالية: (٩)

١ - أن يزداد وعيهم بأهمية التربية المستمرة وخصائصها.

- ٢ - أن يحسنوا من مهاراتهم و يغيروا من اتجاهاتهم التي ستر يد من قابليتهم للتعلم، وأن ينموا هذه القابلية لدى تلاميذهم.
- ٣ - أن تزداد قدرتهم على الاخذ والعطاء في التعلم، و بحيث تتكون لديهم المقدرة على اعطاء ذلك للآخرين.
- ٤ - أن يزداد وعيهم بطرائق التعلم الحديثة، وبالمصادر المتوفرة خارج المدرسة، وكذلك بدور المدرسة ومحدوديتها كأحد مصادر التعلم.
- ٥ - أن يصبحوا أكثر مرونة، وأكثر تكيفا واعتمادا على أنفسهم فيما يتعلق بالتعلم أو بالحياة نفسها وأن تزداد قدرتهم على تنمية هذه الميزات لدى الآخرين.

٣ - برامج التربية المستمرة:

١ . المحتوى (المنهاج):

إن مسألة التربية المستمرة، والقرارات الخاصة بذلك، والاساليب التي تتبع لتحقيقها هي قضايا اساسية في زماننا، وفي كل بلدان العالم حتى تلك البلدان التي لم تحس بأهمية هذه الفكرة حتى الآن.

ولا تعنى التربية المستمرة أن يتحول كل شخص في المجتمع الى فرد متعلم طيلة حياته وحسب، بل أن لكل شخص الحق في الحصول على الفرص ليستمر بالتعلم مدى حياته.

والتربية المستمرة، باعتبارها تعانق نواحي الحياة بأسرها، تغطي العناصر الثلاثة لأى موقف تعليمي الا وهي: المصادر المادية والانسان والمعرفة (أى الخبرات الثقافية المتراكمة) المنظمة بطريقة تمكن الفرد من أن:

- ١ - يستمر ببسط امكاناته وطاقاته مدى الحياة.
- ٢ - يقدم خدمة اقتصادية تساعد في تقدم شعبه وصحة بيئته دون الاضرار بالآخرين.
- ٣ - يعيش ويتعلم و يسهم في تطور المجتمعات الانسانية.

ويمكن تصور المجالات التي تدور في فلكها برامج التربية المستمرة انطلاقا من برامج تعليم الكبار الواسعة الانتشار في العالم والتي تشمل المظاهر التالية:

١ . محو الأمية:

أن هذا من أكثر مظاهر تعليم الكبار الحاحا وشيوعا من ناحية التطبيق، فما زالت القراءة من أرخص الوسائل وأكثرها ممارسة للحصول على الانماط المعرفية المتشعبة، برغم وجود الراديو والتلفزيون والفلم. ومع أن ربط برامج محو الأمية بعجلة النمو الاقتصادي هي مطلب ومبرر وجودها، فإن المعارف المعاصرة التي تؤثر في إنتاج الفلاح والعامل تدل على أن المعرفة هي مفتاح التقدم وأن الكلمة المطبوعة ما زالت هي وسيلتها.

٢ . التدريب المهني:

هو من أبرز سمات ومحتويات التربية المستمرة، وقد أصبح التعليم العلاجي يهدف إلى تسليح الشباب في مواجهة مطالب الحياة كي يصبحوا عاملين منتجين. ويجب ألا تعطى فرص التعليم المهني مرة واحدة في العمر، بل أن التغييرات التكنولوجية، والتحديات الآلية وتوسع الصناعة من خلال إيجاد مواد جديدة، وإنتاج جديد، وعمليات جديدة للإنتاج، كما أن الحاجة لجعل المتدرب قابلا للعمل ومنتجا خلال الجزء الأكبر من حياته، كلها تفرض ضرورة التدريب المهني المستمر.

٣ . التدريب التخصصي:

من الضروري أن يتوفر لكل مهنة نظامها الخاص الذي يمكن المتخصصين فيها من أن يتكيفوا مع نمو المعرفة المتزايدة، وتغير الأساليب الدائب، ومع الأدوات والتسميات والاتجاهات، وهذه جميعها تشكل مظهرا من مظاهر التربية المستمرة المتكاملة.

٤ . التدريب للتكيف مع التحولات والتطورات:

ومظهر آخر للتربية المستمرة المتكاملة هو تدريب الأفراد من مختلف الأعمار كي يتمكنوا من مجاراة متطلبات التغير والتحولات والتطور، ول يتمكنوا من التحكم في عصر التحول قبل أن يلغظهم ويخلفهم وراه.

٥ . التدريب على المواطنة والمسؤولية السياسية:

فالقادة على وجه الخصوص، والامة بشكل عام بحاجة إلى التمرس والتدريب على حمل مسؤولياتهم المدنية، والتمرن على استخدام المبادئ والتكنولوجيا العديدة.

٦. التدریب من اجل التنويع الثقافى والاستمتاع بأوقات الفراغ:

كما يمكن تلخيص محتوى التربية المستمرة بأنه يدور حول مبادئ عامة كالبحث لمعرفة الذات، والثقافة، والمجتمع، والانتاج والبيئة. (١٠)

أما البحث لمعرفة الذات فيشمل كيفية أحداث الجماعات واتفاقها على المعرفة وتصنيفاتها العمودية. وتشمل كذلك الحقوق والالتزامات الشخصية والاجتماعية، وقضايا الضبط الذاتى والاجتماعى، ودراسة الشخصية، والفروق الفردية، وأثر معرفة الذات على الآخرين، ودور المرأة والعلاقات بين الاقلية المختلفة، والطبقات الاجتماعية والتاريخية، والعلاقات الفردية وكفاية الاتصال.... وما الى ذلك وكلها تشكل بؤرة الدراسة لكثير من المهن.

أما معرفة الانتاج فتعني أن يكون الفرد مؤهلاً، أى مسلحاً بالمعرفة والخبرات اللازمة للانتاج في مجالات الصناعة أو الحرف أو الزراعة، وأثر ذلك من وجهة نظر المستهلك والمنتج ومعرفة أثر الأنظمة المختلفة على هوية الفرد، وأثر الترشيد المهني على دفع عجلة الانتاج والاتصالات بين مختلف المهن الأخرى مع مراعاة مبادئ المرونة والتكامل والشمول لعناصر أساسية في محتوى مناهج التربية المستمرة.

والمرونة تضم محتوى التعلم، وطريقة التعليم، والادوات المستعملة، فإذا كان الفرد وعلاقته بالمجتمع هو محور العملية، فإنه من الضروري توفر سبل بديلة مناسبة للتعلم، ليس فقط لشيوعها، بل لكونها تهدى المرء بشكل فعال الى حيث يريد.

لكن هذه السبل البديلة محفوفة بصعوبات وقيم متناقضة تختلف باختلاف المحتوى وأنماط التعلم وأولوية التعليم الاساسي، ومعادلة الزمن الذى انقضى، والمادة التي غطيت، والمستوى الذى تحقق، وعدم مرونة العمليات الادارية، وجمود ومركزية نظم الامتحانات، وهناك أسباب سياسية تجعل بعض الحكومات تجمع بين اشكال مختلفة من التعلم من حيث العمق والمدة والمحتوى ونظم التقويم لجميع المتعلمين في مستوى معين.

إن هذه العوامل وسواها التي تؤدي الى عدم المرونة المنشودة، يجب أن نعرف قبل البحث عن وسائل معينة للحد من وقوعها. وكذلك يمكن تحقيق المرونة من خلال الوسائل التعليمية الحديثة، والتخفيف من شدة تنظيمات الفحوص، وتقديم بنى تربوية بديلة للمدرسة، واعداد المعلم، واستبدال البرامج الجامدة

القائمة على «تغطية المحتوى» بنموذج من وحدات للعمل تؤدي الى تحقيق بعض الاهداف المرغوبة.

وبالنسبة للشمول فيغطي مناهج التربية المستمرة مجمل أنماط التعليم المعروفة، فهو يشمل برامج المدرسة، وبرامج التعليم العالي، والمدارس والكلديات النسائية. والمدارس التجارية والحرفية، ومسافات الادارة والتقنية التي تقدمها مدارس البوليتكنك، ومدارس الاعمال، كما تشمل ترفيحية وتربوية ذات طابع اجتماعي ومدني، وديني، ومهني، وفني، وما الى ذلك. كما تضم كذلك المحاضرات، والافلام، والندوات، والمعارض الفنية، والاحتفالات الموسيقية التي تقدمها النوادي والمكتبات العامة والمتاحف وغيرها من المؤسسات الثقافية المدنية. وهي ايضا تضم نماذج للاعمال الزراعية والتعاونية، وبرامج المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة. وكذلك تشمل مسابقات التطوير المجتمعي المحلي، وبرامج التلفزيون التربوي، وبرامج مدارس التعليم التجاري بالمراسلة والدراسات البيئية التي تقدمها بعض الجامعات. (١١)

ولدى التخطيط لمناهج التربية المستمرة يجب اخذ الخطوط العريضة التالية بعين الاعتبار:

- ١ - أن تختار مناهج ومواد التربية المستمرة في اطار عريض رحب يسمح بالاختيار من اجل التعلم الاوسع Further Education سواء في المجالات العامة او المتخصصة.
- ٢ - التركيز على المواضيع الوظيفية Instrumental في مرحلة المدرسة، مثال ذلك دراسة اللغة، فلا بد من توفر درجة عالية من الاتقان في لغة ما حتى يمكن مواصلة التعلم الاوسع من خلالها، ولا بد كذلك من توفر درجة مقبولة من الاتقان للغة اخرى، من اجل توسيع آفاق المتعلم، وتمكينه من استعمال مصادر التعلم والمراجع بشكل افضل.
- ٣ - تحتاج بعض المواضيع الى مراجعات مستمرة، فيما يتعلق بمحتوياتها، وخاصة تحديث مواضيع العلوم والقوانين، والاقتصاد.... الخ.
- ٤ - في مرحلة اختيار وتنظيم المحتوى، يجب ان يتحول التركيز على الدقائق والتفاصيل الصغيرة التي سرعان ما يعضي عليها الزمن الى النواحي التي تمثل بنية الموضوع، والمفاهيم الرئيسية في المنهاج، والادوات وطرائق البحث الخاصة بذلك الموضوع.

- ٥ - يجب أن يرتبط منهج المدرسة بخبرات تعليميه مستقاه من حاجات البيت، والمجتمع ومواقع العمل في اطار المشاكل الحقيقية للمجتمع. وهذا بطبيعة الحال يستدعي الغرف من عدة منابع معرفيه.
- ٦ - يجب أن يمزج المنهج بين الدراسة النظرية والعمل، بحيث تطبق الدراسة النظرية ما امكن في ميدان العمل.
- ٧ - في المراحل المتقدمة / Advanced من التعلم، يعطى المتعلم حرية اكثر في تخطيط وتنفيذ وحدات الدراسة التي يريد أن يدرسها، وفي اختيار نواحي المنهاج التي تهتمه، والطرائق الدراسية المناسبة، وما الى ذلك.
- ٨ - ويجب أن لا يطرح أى موضوع دراسي في البرامج الا اذا كان ممكن الاكتساب من ناحية، وممكن التطبيق من ناحية اخرى، سواء في البيت أو المدرسة أو المجتمع، أو ممكن التطبيق حتى قبل سن دخول المدرسة، أو خلاله، أو بعده.

تنظيم المنهاج:

تتطلب التربية المستمرة تعلماً مستمراً منسقاً يستمر في امكنة عديدة وفي اوقات متكررة، و يتطلب ايضاً ادوات تسمح بالتكامل في تحصيل المعلومات من مصادر مختلفة كالعائلة، والعمل، والثقافة، والمدرسة، وربط ذلك كله مع معلومات عن الماضي والحاضر. والتعليم بذلك يتحرر من عقدة التفوق في المدرسة ومن قيود الزمن. وهي لا تنفي نقل المعلومات بواسطة الاتصال الناتج من الكتب، والمعلومات الحديثة.

وكي يتسنى تطبيق التغيرات المنهجية التي تتمخض عن مفهوم التربية المستمرة فإن من الضروري أن يتم احداث تحولات اساسية في بنية وتنظيم المنهاج الدراسي. والشئ المهم هو تغيير اتجاهاتنا نحو المدرسة، وعملية الدراسة فيها، فالتعليم المدرسي ليس نهاية المطاف، لكنه يعتبر فقط مرحلة من مجمل مراحل بزمج التعلم المستمر.

و يمكن تنظيم مناهج التربية المستمرة حسب حاجات المتعلمين، ومستوى ياتهم التعليمية و يجب ان تكون شاملة وعريضة في طبيعتها ومحتوى ياتها، كما يجب ان تكون ذات قابلية للاستيعاب والتطبيق. وهناك أنماط كثيرة لتنظيم المناهج، لعل افضلها المنهج المبنى على فكرة المجمعات التعليمية Modular Curriculum وهذا التنظيم المنهجي يعتمد اعداد مجموعة من المجمعات التعليمية، تتنوع في مضمونها، وامدها و يمكن تجهيزها وتطبيقها بطرائق متنوعة. وتمتاز هذه المجمعات بالرونة في الزمان

والمكان، وقد لا تحتاج الى تفرغ للدراسة، او لدورة قصيرة. وهي تزود الدارسين بخبرات تعليمية مثمرة.

و يجب أن يشترك الدارسون في وضع وتنظيم مجتمعات منهجهم الخاص، وهذا الاتجاه والممارسة يثير حوافزهم ودافعتهم للتعلم، كما يعمل على ربط طموحاتهم وحياتهم وقدراتهم بالتعلم ربطا وثيقا، هذا و يساعد منهج المجتمعات التعليمية ايضا على ايجاد تفاعل بين التعليم وسوق العمالة، حيث يمكن من تنظيم برامج دراسية وتدر بيية قصيرة تهدف الى الوفاء بما يستجد من حاجة الى القوى العاملة.

ان عملية اعداد وتنظيم المناهج بهذا الاسلوب الجديد يفترض ايضا اعادة النظر في نظم الامتحانات والرسوب والانتقال المعمول بها حاليا، بحيث يصبح بإمكان الدارس خلال سنوات، ان يكمل اعدادا متنوعة، وأنماطا مختلفة من المجتمعات تؤهله للحصول على الدرجة العلمية التي ينشدها. ومن الناحية العملية يمكن تحويل سائر النشاطات ذات القيمة التربوية الفعالة الى مجتمعات تعليمية.

ولا يكون تنظيم المنهاج من اجل تحصيل المعلومات والحقائق وحسب، بل يتعداه الى اكتساب المهارات وتنمية قابلية التعلم لدى المتعلمين خلال المراحل الاساسية من التربوية، ومن ذلك:

١ - تتكون لدى المتعلم كفاءة يمكن ان يفيد من جميع الاستراتيجيات التعليمية، مثل التعلم باشراف معلم أو بدونه، أو التفاعل التعليمي بين المجموعات الصغيرة، وتبادل الادوار بين المعلم والمتعلم في مواقف مختلفة، والتعلم الذاتي المستقل... الخ، وبذلك تتولد لدى المتعلم المرونة لتقبل الاستراتيجيات التعليمية البديلة.

٢ - تتكون لديه مهارات تعليمية أساسية مثل القراءة الهادفة، والملاحظة الدقيقة، ومهارة الاستماع، والاتصال اللفظي وغير اللفظي وما الى ذلك، كما ينمي لديه مهارات عقلية لا غنى عنها كمهارة الاقناع، والتفكير الناقد، والتحليل والتفسير والتطبيق، وطرائف البحث والتساؤل.

٣ - يصبح بإمكانه استعمال وسائل تعليمية ومواد تعليمية متنوعة، كالكتب وكتب تدر يبات الطالب Work Books وكتب القراءة العامة، والصحف والراديو، والتلفزيون، والدروس المبرمجة.... الخ.

- ٤ - تنمي لديه مهارة تحديد حاجاته التعليمية، و يصبح قديرا في امور التخطيط والادارة والتقويم الذاتي لدراسته.
- ٥ - يجب ان تنظم المناهج بحيث تدرب المتعلم على تحمل المسؤولية، والتمرس باتخاذ زمام المبادرة كلما تقدم به العمر، والثقة بالتعلم الموجه ذاتيا، وحل المشكلات التي يطرحها الآخرون، وكذلك طرح مشكلات جديدة عليهم.

جـ. أساليب التعليم والتعلم في إطار التربية المستمرة:

لأن التربية المستمرة تتصف بالمرونة والتنوع، فيمكن استخدام أنماط شتى من الوسائط والمواد التعليمية. وتمتاز بعض البلدان بتوفر الوسائل الاعلامية والتعليمية الحديثة فيها مثل التلفزيون والراديو والتعليم المبرمج وسواه. إن التربية المستمرة تبني استراتيجيتها التعليمية على الوسائل التعليمية العديدة، وتعتبر أن مهمة المربين الأساسية تدور حول:

١ - كيفية اثارة وتقوية عملية التعلم المتبادل بين الأفراد أى مشاركة التعلم مع الآخرين والأخذ منهم واعطائهم وهذا يدل على نمو كفاية الاتصال لدى الأفراد و يدل على قبولهم لدور التربية الاجتماعية والاقتصادي وأثره في آمال المجموعات الوطنية والمجتمعات المعينة.

٢ - كيفية الافادة من الوسائل التكنولوجية في العملية التربوية.

٣ - كيفية الافادة من هذه الوسائل لتحسين عملية التعلم المفرد.

إن الأهداف الجديدة والبنى التعليمية الجديدة تكشف عن عدم كفاية كثير من الأنماط التعليمية. ونمط التعليم حاليا (المستعمل)، والذي يقوم اصلا على التعلم بتوجيه من المعلم للمجموعة Group-guided Learning يبدو غالبا خاضعا لقيادة المعلم الصفية، وهو يستغرق معظم الجهد المبذول في التعلم، لكن هناك أنماط أخرى ممكنة ومرغوبة، يعتمد استعمالها على أعمار المتعلمين، وشخصياتهم وحواضرهم والمواضيع التي سيدرسونها، وهي تتبنى طرقا جديدة في التقويم. وهي بمجملها تهدف الى:

- ١ - التوكيد بشكل كاف على تعلم الأفراد الذاتي، وتنمية مبدأ الاعتماد على النفس.
- ٢ - التركيز على استعمال طرق التفاعل التعليمي، حيث يتمكن كل متعلم من التفاعل مع أقرانه أو سواهم في مواقف شتى، وبناء عليه تتقوى لديه مهارة القيادة أو التبعية، حسب الظروف والعطيات.
- ٣ - التقليل التدرجي من الحاجة الى التعلم الموجه في مجموعات او بشكل فردي لبعض المواضيع في المراحل الاولى، وذلك عندما يتقدم المتعلم من حيث العمر، والنضج، وقابلية التعلم، وبشكل عام فان الأنماط التعليمية التي تعتمد على التربية المستمرة متنوعة وعديدة منها:

- ١ . اعتماد أسلوب التعلم الذاتي المنبثق من بوادر ذاتية محضة، حيث يوجه المتعلم نفسه ذاتياً باختياره المسلك التعليمي الذي يريده.
- ٢ . اعتماد مبدأ حل المشكلات.
- ٣ . اعتماد مبدأ نشاط المجموعات Group activity
وقراراتهم وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المتعلمين (الدارسين) في تصميم مناهج مواد تعلمهم الذاتي، والأساليب المتبعة في تطبيق ذلك.
- ٤ . اعتماد أسلوب التقويم المستمر للنتائج العلمية والنشاطات والمهارات المكتسبة إما بشكل فردي أو جماعي Group Evaluation وهو ما يعرف بنمط التفاعل التعليمي في المجموعة.
- ٥ . اعتماد مبدأ تشجيع اتخاذ القرارات، وهي عقلية واجتماعية خطيرة الأبعاد حيث تدعو الحاجة الى ابراز قيمة أهمية الاتصال الشخصي بين الفرد المعلم وزملائه.
- ٦ . التعليم المبرمج.
- ٧ . التعليم بالمراسلة
- ٨ . التعليم المفرد حيث تتبع المتعلم أسلوباً معيناً في التعلم حسب سرعته وقدراته التعليمية.

د . تقويم المنهج:

في اطار التربية المستمرة يصبح بالإمكان إعادة النظر في طرق التقويم المتبعة حالياً في العلم على أساس وظائفها النفسية، والتعليمية، والاجتماعية ونتائجها. والتقويم الذاتي أساسي بالنسبة للتربية المستمرة، وهناك حاجة ملحة لزيادة

التوكيد على التقويم الذاتي في تصميم وتنفيذ مناهج التعليم الأساسي:

- ١ - يجب أن تسلط أدوات الفحص والقياس على درجة قابلية التعلم التي نمت لدى الدارسين أى قياس الكفايات اللازمة لتحقيق نمو أكثر من خلال التعلم اللاحق في مواقف رسمية وغير رسمية Formal and Informal Settings ومنها إتقان مهارات التعلم وامكانية اختيار استراتيجيات تعليمية بديلة، والمقدرة على تحديد الحاجات التعليمية وما الى ذلك.
- ٢ - التوكيد المناسب على التقويم الذاتي حتى يصبح جزءا تكميليا للتعلم الذاتي أو التعلم الموجه ذاتيا.
- ٣ - ان الهدف الرئيسي للتقويم يجب أن يحسن من درجة التحصيل بدل أن يقيسه لأغراض تصنيف الطلاب من أجل اعطائهم براءات وشهادات تخرج.
- ٤ - يجب إعادة النظر في نظم الامتحانات من أجل التخرج وإصدار الشهادات في ضوء حاجات الفرد والمجتمع والمؤسسات التربوية القائمة على برامج التربية المستمرة.
- ٥ - وحتى يكون للتقويم أثرا ايجابيا على التربية المستمرة وحتى نضمن وظيفة التقويم العملية لا الاختيارية يجب تطوير نظام مختلف تماما بحيث يمكن كل متعلم أن يكتشف مواطن ضعفه وفرص نجاحه في بعض المجالات الدراسية، وبذلك يتولد لديه اتجاه ايجابي نحو التعلم المستقبلي.
- ٦ - يمكن تطوير أسلوب تقويمي مرن يحتوى على عدة بدائل أو مكوناتها مثل التقويم الذاتي الكامل، وتجميع النتائج عن الوحدات التي درست، والتقويم الشامل ذي الصبغة التراكمية.
- ٧ - يجب أن يكون تقويم المنهج جزءا مكملًا لتقويم البرنامج الكلي حتى تصبح العوامل السابقة من التحصيل التربوي، مثل مخطط المنهاج والموارد والطرائق، خاضعة للتدقيق والتحسين باستمرار.

٤ . تصورات مستقبلية:

ولكى يتسنى تطبيق مبادئ التربية المستمرة، فإن من الضروري إحداث تحولات أساسية في بنية وتنظيم الاطر التربوية الحالية. و يصاحب هذا التحول، تغيير عميق في اتجاهات المربين والناس العاديين نحو المدرسة ودورها في استيعاب

وتطبيق اهداف التربية مدى الحياة. والتغير المنشود يمكن ان يتبلور في الاتجاهات التالية:

- ١ - الغاء الفجوات القائمة بين مراحل التعليم المدرسي المختلفة، بحيث يكون الانتقال من مرحلة الى التي تليها مفتوحا بلا قيد، ما أمكن ذلك.
- ٢ - اعتبار التعليم الاساسي الذي تقدمه المدرسة حقاً طبيعياً للجميع، وما بعد ذلك يمكن اعتباره تعليم مابعد الاساسي. Post Basic Education
- ٣ - تخفيض فترة التعليم الالزامي الى ادنى حد ممكن، بدلا من تمديدتها، مقابل ان توفر الفرص للتعليم العالي او الاشمل Further Education ، حسب حاجات الفرد المتعددة في مراحل حياته المتدرجة.
- ٤ - جعل مراكز التعليم الاساسي والمدارس التكميلية مدخلا للتعليم النظامي ومواصلة الارتقاء به.
- ٥ - الاستمرار في فتح الباب لامتحان الشهادة الثانوية العليا لغير الطلاب النظاميين لتأهيل انفسهم للدراسة في المراحل العليا، وخاصة في مجال الدراسات الاضافية ومعاهد التأهيل المهني.
- ٦ - تشجيع الجامعات والمعاهد على اصدار اللوائح الخاصة بقبول الطلاب الناجحين دون التقيد بالمؤهل العلمي اللازم للدخول، وخاصة في مجال التخصصات التي تشتد حاجة التنمية الى المزيد منها عن طريق قبولهم كطلاب منتسبين او خارجيين يسمح لهم بدخول الامتحانات فقط دون المحاضرات.
- ٧ - التفكير في تطبيق فكرة «كلية المجتمع» على غرار نظام الجامعة المفتوحة في بريطانيا في واحدة او اثنتين من كبريات المدن في البلد، وان تلبي برامجها احتياجات القوى العاملة في المنطقة.
- ٨ - تنسيق أنشطة لجميع المؤسسات التعليمية والرسمية وغير الرسمية بحيث تنظم في اطار فكر تربوي شامل يحقق للناشئين والكبار تربية متنوعة الاغراض، متعددة المسالك، ولكنها متصلة وموصولة بأهداف واضحة مصدرها الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في تطوره المتسارع.
- ٩ - توفير عدة نماذج تعليمية وطرائق بديلة كثيرة بدلا من اعتماد نموذج واحد لاغير في التعليم الاساسي، او التعليم الرسمي. (١٢) ليحل محله التعليم خارج اطار المدرسة، وانتقيل كذلك من كلفة التعليم، فالمدارس الليلية والمدارس التي تقبل غير المتفرغين، والمدارس المصغرة، ومدارس المراسلة،

والمدارس ذات الخطط المفتوحة هي بعض نماذج لتلك البدائل البنوية او الطرائق التعليمية كما انه لابد من ادخال وسائل التعليم الذاتي في عمليات التعلم: مثل معامل اللغات والمكتبات، وبنوك المعلومات، والمعدات السمعية والبصرية.

١٠- انعاش حركة البحث العلمي في اطار التربية المستمرة، فلا بد من توجيه اهتمام اكبر الى البحث العلمي في مجلالتربية مدى الحياة، كما يجب تشجيع المؤسسات المعنية بالبحث العلمي حتى تقوم بدراسات تتصل بالمشاكل المرتبطة بالمستفيدين من برامج هذه التربية، كما يجب تحديد اولويات للبحث العلمي وهذه تشمل المشاكل المتصلة بمحو الامية، ودوافع التعلم، وفعالية البرامج المقدمة، واستخدام وسائل التكنولوجيا الاعلامية المتقدمة، ووسائل الاعلام التربوية الحديثة... وما الى ذلك.

١١- تغيير النظرة التقليدية للجامعات، واعطائها دورا اكثر فعالية في اعداد الفرد للحياة.

١٢- اعداد المعلمين بطريقة اكثر فعالية، معتمدين على احدث الوسائل والاساليب العلمية ولكي يكونوا مربين لا متخصصين في تلقين المعلومات.

١٣- الاستعانة بالمساعدين المهرة من رجال الحرف والمهن (كالعمال والفنيين والمنفذين) في التدريس بالمدارس، ويجب كذلك ان يشارك التلاميذ في التدريس، وبذلك يعلمون انفسهم اثناء تعليمهم لغيرهم.

١٤- اتاحة الفرصة للطلبة ان يقرروا بانفسهم مايريدون تعلمه ووسيلة ذلك ومكانه وزمانه. كما يمكن للمجتمع بشكل عام ان يبدي راية في نوع وطبيعة المنهج الذي تقدمه المؤسسات التعليمية.

الحواشي

(١) Asian Institute of Educational Planning and Administration, Life Long Education, (New Delhi, 1976) P. 33

(٢) هاي مومانتنين، «تأملات في مستقبل تعليم الكبار والتعليم خارج المدرسة في الدول العربية»، التربية الجديدة/العدد التاسع، القاهرة، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية أب ١٩٧٦، ص ٣٩.

(٢) عزيز حنا داود، «الجهاز العربي لحو الامية وتعليم الكبار» تعليم الجماهير، بغداد/العدد ١٢، ١٩٧٨، ص ١٩-٢٤.

(٤) هاي مومانتين، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٥) H.W.R. Hawes, *Life Long: Schools and Curricula in Developing Countries*, (Hamburg. UNESCO Institute for Education, 1975), pp. 31-2.

(٦) R.H. Davé, *Lifelong Education and School Curriculum*, Hamburg: UNESCO Institute for Education, 1975), pp 14-191.

(٧) Asian Institute of Educational Planning and Administration, *2 Lifelong Education*, P. 143.

(٨) Ibid, P. 240.

(٩) Hawes, P. 65.

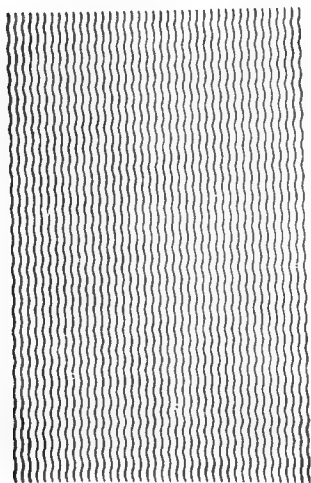
(١٠) James Lynch, *Lifelong Education and The Preparation of Educational Personnel*, (Hamburg. UNESCO Institute for Education, 1977,) P. 45

(١١) Robert S. Monson, ed , *The Contemporary University US 4 Boston: The American Academy of Arts and Sciences, 1966*, P. 131.

(١٢) ابراهيم العاقب، «التربية المستمرة... لماذا؟» تعليم الجماهير بغداد. الجهاز العربي لحو الامية وتعليم الكبار. العدد ٢٢، مايو ١٩٧٨، ص ١٢٠.



ندوة لعمد



ندوة الندوة

استمراراً في سياسة المجلة لتطوّر مضمون الموضوعات التي تعالجها.. نتابع
نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.
و يدور النقاش على الصفحات التالية حول: قضية الأمن الخليجي: المفهوم
والتحديات.

يدير الندوة الدكتور/ وليد مبارك و يشترك فيها كل من: الدكتور اسماعيل
صبري مقلد والدكتور فيصل السالم والدكتور شمالن العيسى، وجميعهم من قسم
العلوم السياسية بجامعة الكويت.

قضية الامن الخليجي: المفهوم والتحديات

تنظيم وتحري:

• د. وليد مبارك

د. وليد مبارك:

ان قضية الامن الخليجي مازالت تشغل بال المسؤولين الرسميين وصانعي القرارات في السياسة الخارجية في دول الخليج خاصة بعد اعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عن عزمها الانسحاب العسكري من منطقة الخليج عام ١٩٧١.

وقد ازداد اهتمام المسؤولين بهذه المسألة بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، وما رافقها من زيادة اسعار النفط الخام وحاجة الدول الصناعية المتزايدة لهذه المادة الاستراتيجية والحيوية. ان حاجة الدول الكبرى للنفط وبخاصة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة ومحاولات الاتحاد السوفيتي المتواصلة الوصول الى المياه الدافئة في الخليج من جهة ثانية قد جعل هذه المنطقة عرضة للتصارع بين الجبارين، ومع ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد اتفقتا رسمياً على التخلي عن الحرب الباردة واتباع سياسة الوفاق فيما بينهما فقد ظلت منطقة الشرق الاوسط خارج محور الوفاق.

وما جاءت عليه اتفاقية كامب دافيد بين مصر واسرائيل الا محاولة امر يكية للاستئثار منفردة بالنفوذ في الشرق الاوسط متجاهلة بذلك الدور السوفيتي فيها، ولكن كل ذلك لم يمنع حدوث خضات سياسية داخلية في دول كانت الولايات المتحدة تعتمد عليها للحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية والاقتصادية.

فبالاضافة للحرب اللبنانية والشعور الديني المتزايد في المنطقة فان الثورة الايرانية الرافضة لسياسة الاحلاف وماتبعه من تدخل عسكري سوفيتي في افغانستان كلها جاءت لتخلط مواز بين القوى رأساً على عقب في جنوب شرق آسيا والخليج الذي هو الباب الخلفي للشرق الاوسط وازمته المستعصية.

ما هو تأثير كل هذه الاحداث على الدول الخليجية؟

وما هي ردود فعل تلك الدول على ذلك؟

ذلك هو موضوع هذه الندوة

بالتفصيل سنحاول ان نجيب على النقاط الرئيسية التالية:

اولاً مفهوم الامن الاقليمي وتطبيق هذا المفهوم على اوضاع منطقة الخليج.

الدرس بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

ثانيا: التحديات التي تواجه الامن الخليجي في اطار صراعات القوى الدولية الكبرى.
ثالثا: خصائص الوضع السياسي المحلى في منطقة الخليج.
رابعا: منطقة الخليج في مواجهة كل هذه التغيرات الدولية والاقليمية.
يشترك معى في هذه الندوة ثلاثة من الخبراء السياسيين في منطقة الخليج
هم الدكتور اسماعيل صبرى مقلد والدكتور فيصل السالم والدكتور شملان العيسى
من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت... اهلا وسهلا.
وسنبدأ بالاجابة على السؤال الاول او القسم الاول من هذه الندوة وهو حول مفهوم
الامن الاقليمي وتطبيق هذا المفهوم على اوضاع منطقة الخليج.

د. اسماعيل:

ارى انه قبل ان نوضح المقصود بالمفهوم المتكامل للامن الاقليمي والبحث في
مدى انطباقه على اوضاع اى منطقة من المناطق، فانه قد يكون من المناسب ان نشير
الى ان اكثر المفاهيم التقليدية شيوعاً عن الامن الاقليمي كانت تركز وحتى وقت ليس
ببعيد على الجوانب العسكرية والاستراتيجية لهذا الامن، دون ان تحاول ربط تلك
الجوانب بغيرها من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية، وذلك على الرغم من تأثيراتها القوية والبعيدة المدى على فاعلية ترتيبات
الامن الاقليمي وفي تعزيز مقدرتها على مقاومة التحديات والاستمرار.
ومن ناحية اخرى نلاحظ ان الامن الاقليمي بالكيفية التي طبق بها في
مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية - وبخاصة في فترة الخمسينات - ارتبط
بصورة تكاد تكون كاملة بصراعات القوى الدولية الكبرى وعلاقات التوازن
الاستراتيجي العام فيما بينها، او بمعنى اخر، فان الاطراف الصغرى، ولاسيما
الدول التي كانت فيما سبق مناطق نفوذ للقوى الكبرى، لم تقم بدور ذي قيمة في
اقتراح او تنفيذ هذه الاستراتيجيات الامنية الاقليمية، ولم تزد عن كونها مجرد
ادوات تحريكها ضغوط الصراع الدولي ومتطلباته كما تملئها وتحددها سياسات
واهداف كل واحدة من الكتل الدولية المتصارعة على القوة والنفوذ والهيمنة
العالمية. الخ. ونظرة الى الاحلاف العسكرية المختلفة التي قامت في هذه الفترة
كحلف جنوب شرقى اسيا وحلف بغداد الذي تحول فيما بعد الى حلف المعاهدة
المركزية تكفى للتدليل على صحة هذا الاعتقاد فكل هذه الترتيبات الامنية
الاقليمية قامت في نطاق مبادئ القوى الكبرى وبتخطيط مباشر من جانبها. ومن
هنا يمكننا ان نقول دون تجاوز او مبالغة، انه لم يحدث ان قامت نظم للامن
الاقليمي بدوافع نابعه من ارادة الدول الصغرى ومصالحها وبعيدة عن تحرير
القوى الكبرى وتدخلاتها المباشرة.

الا انه وللحقيقة فان هذا المفهوم التقليدي الضيق والمباشر للامن الاقليمي، بدأ يتحور بفعل العديد من الاسباب المتداخلة، لنصل من خلاله وفي النهاية الى ما أصبح يعرف بالمفهوم المتكامل والشامل للامن الذي تعددت ابعاده ولم تعد عقده البارزة هي كيفية تحقيق نوع من التوازن المستقر في علاقات القوة العسكرية على المستوى الدولي، إذ أصبح الأمر اكبر واعقد من هذا بكثير.

وطبقاً لهذا التحول الجذري، فإن الامن الاقليمي بمفهومه المتكامل الجديد أصبح يستلزم كأساس مسبق لتحقيقه توافر الاشتراطات التالية:-

اولاً: حد ادنى من توافق الارادات السياسية بين الدول الاطراف في هذه الترتيبات الامنية الاقليمية حتى مع التسليم بوجود بعض مظاهر الخلاف العقائدى أو في طبيعة النظم والمؤسسات السياسية والاجتماعية في تلك الدول.

ثانياً: حد ادنى من تجانس التصورات حول طبيعة التهديدات والاطار الخارجية كما تراها هذه الدول من منظورها الاقليمي وليس كما تحاول الدول الكبرى ان تصوره لها وتفرضه عليها، كأن يكون الحظر الاكثر الحاحاً على الامن القومي العربي هو خطر اسرائيل ثم يقال انه خطر الاتحاد السوفيتى او خطر الشيوعية الدولية كما فعل مبدأ ايزنهاور في عام ١٩٥٧.

ثالثاً: ضرورة توفر الاستعداد لتدبير الحد اللازم من الامكانات والموارد الاقليمية التى تكفى لاغراض هذا الامن، وتوظيفها بما يخدم الاحتياجات الامنية الاساسية للمنطقة وذلك في اطار استراتيجية اقليمية متفق على خطوطها الرئيسية ومضمونها العام واهدافها المرحلية، اي الاهداف القريبة منها والبعيدة.

رابعاً: ضرورة تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي والمصلحي والثقافي وتنشيط الاتصالات والانتقالات وحركة العمالة ورأس المال والخبرة، الخ، في الاطار التنظيمي المناسب وبسياسات واضحة ومستقرة.

وكل هذا يمكن ان يقود في تصورنا الى العديد من الاثار والمردودات الايجابية التى يأتى من بينها على سبيل المثال لا الحصر:-

— تقليل الحساسيات بين الدول الكائنة في الاقاليم التى تخضع لمثل هذه الترتيبات الامنية الجماعية او المتعددة الاطراف.

— احكام الترابط بين مختلف الاطراف المشاركة في هذه النظم الامنية الاقليمية وسد الثغرات التى تأتى نتيجة تباعد المواقف.

— ابراز فكرة المصلحة المشتركة في اي تخطيط اقليمي متكامل.

خامساً: ضرورة وجود مؤسسات اقليمية دولية سياسية وقضائية، تستطيع ان تقوم بدورها في تسوية المنازعات التى تنشأ بين دول المنطقة سلمياً، وبذا يمكن احتواؤها

وتجنب مضاعفاتها، والحيلولة دون انزلاق الدول الكبرى الى ساحة هذه المنازعات الاقليمية وهو ما يعمل بالتالي على تضخيمها وتعقيدها.

سادساً: ضرورة التوصل الى حد مناسب من الاتفاق الاقليمي بين حكومات الدول الاطراف في هذه الترتيبات الامنية حول كيفية التعامل مع القوى الدولية الخارجية حتى لا تستغل الثغرات في المواقف في بدء عملية تأثير او ضغط موجهة من الخارج، وهو ما قد ينتج عنه في النهاية تدخل علاقات التضامن الاقليمي وبتفكير الامن، وفقاً لهذا المفهوم المتكامل، من جذورها.

واخيراً، ارى انه لا بد من حشد اقصى حد ممكن من التأييد الشعبي وراء مثل هذه الترتيبات التي تحاول ان تخلق وتعمق الشعور الذاتي بالامن بعيداً عن مناورات القوى الكبرى وتدخلاتها المرتبطة بالصراعات الدائرة فيما بينها.

د. وليد:

شكراً يادكتور اسماعيل، واعتقد انك قد اعطينا نظرة شاملة لمفهوم الامن الاقليمي بأمن الدول الكبرى.

فنحن اذا جئنا الى تعريف السياسة الخارجية للدول الكبرى، فس نجد انها تختلف عن تعريف السياسة الخارجية للدول الصغرى، فبينما تعنى السياسة الخارجية للدول الصغرى امن الدولة والنظام السياسي، فانها تعنى بالنسبة للدول الكبرى ليس فقط امنها، وانما امن حلفائها ومصالحها العالمية كذلك.

د. شملان:

اتفق مع هذا التعريف الذي تفضل به الدكتور وليد وفي اعتقادي ان مسألة الامن ليست الا مجرد ستار تحاول الدول الكبرى ان تغطى به على مصالحها التي من أهمها تأمين سيطرتها على الموارد الطبيعية للدول الاخرى، وبالأخص النفط الذي تسعى للحصول عليه بأسعار زهيدة جداً باعتبارها كلها دولا صناعية متقدمة. ولعل مما يثبت ذلك بوضوح ان التصاعد الاخير المفاجيء في نفمة الامن التي تواظب الدول الكبرى على ترديدها بل وتضخيمها لم يحدث الا في اعقاب الزبادات الكبيرة في اسعار النفط. فالشكلة اذن ليست امن مهديد كما تزعم القوى الكبرى بقدر ما هي محاولة مقصودة من جانبها لتخويف شعوب منطقة الخليج خاصة في مرحلة ما بعد الثورة الايرانية، واسمعناه بالامس القريب على لسان كارتر وهو يؤكد ان امن الخليج مسئولية امر يكا (مبدأ كارتر) لخير دليل على هذا الاتجاه الذي يحاول ان يضع المنطقة تحت مظلة الاحلاف العسكرية من جديد.

د. اسماعيل:

لهذا السبب بالذات يادكتور شملان ارى أنه لا بد من الاسراع بتصميم الركائز الاساسية لاستراتيجية أمن خليجية تستطيع ان تواجه هذه التطورات

الآخيرة في الواقع الدول، استراتيجية تكون نابعة في الأساس من تقدير هذه الدول الخليجية لمصالحها واحتياجاتها ومن وعيها بظروفها الذاتية، لا أن تكون استراتيجية دخيلة عليها أو استراتيجية منبثقة من تصور القوى الدولية الخارجية لما يخدم أمنها ومصالحها و يؤمن ظروفًا انسب لإدارة صراعاتها كما كان الحال في السابق.

والأمن الذي يتوجب على دول منطقة الخليج أن تبحث عنه وتحققه من الواقع، لابد وأن يتجاوز قضية الأمن العسكري بمفهومه التقليدي الضيق والقاتر الذي المحنا اليه، ليصبح بالإضافة إلى ذلك أمنيًا سياسيًا واقتصاديًا بالدرجة الأولى فذلك بافتراض إمكانية تحقيقه يمكن أن يهيء ضمانًا معقولًا لقدرة هذه المنطقة على التصدي لأطماع القوى الكبرى وأحباط مخططاتها التي لا نشك مطلقًا في أنها تتعارض على المدى البعيد وبكل تأكيد مع الأهداف والمصالح المشروعة لدول المنطقة، ونقصد بذلك تحديدًا الدفاع عن أمنها واستقلالها وحماية مواردها وثرواتها ضد سياسات النهب والتسلط.

وإنا لا أنكر أن مثل هذا التخطيط الخليجي المشترك لقضية الأمن في أبعادها الواسعة يقتضي مسبقًا إزالة الكثير من الحساسيات الإقليمية نتجت عن بعض الممارسات أو الخلافات السياسية في الماضي والتي أسهمت القوى الكبرى نفسها من تحريكها وتعميقها، وبذا يمكن تهئية ظروف إقليمية لتعامل هذه الدول مع بعضها في إطار من التفهم المشترك لمصالحها واحتياجاتها الأمنية موضع التهديد، وهذا ما أميل إلى تسميته بالبعد السيكلوجي في عملية الأمن.

د. وليد:

ولكن الواقعية السياسية علمتنا شيئًا آخر بالنسبة لإيجاد نوع من الرابطة الأمنية تجاه التحديات التي نواجهها واعتقد أن الدكتور اسماعيل يوافقني على ذلك. التناقض في المصالح واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وما يتبعه من اختلافنا حول تحديد مفهوم الأمن عدا عن المشاكل الحدودية فيما بيننا وبين جيراننا والمطالب الإقليمية بالإضافة إلى المنافسة التقليدية بين تلك الدول وخاصة بين الأربعة الكبار أي مصر وسوريا والعراق والسعودية على الزعامة العربية ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي قد خلق مناخًا خصبًا للدول الكبرى للتدخل في شؤوننا.

كل ذلك قد أضعف الروابط فيما بيننا وأضعف التنسيق فيما بيننا لمواجهة إسرائيل والدول التي تحاول استغلالنا، وجاء البترول ليزيد في النزعة المحلية كل دولة تريد الحفاظ على مكاسبها النفطية وما ينتج عن ذلك من عدم التنسيق والانقسام وضعف التعاون بين الدول العربية وخاصة النفطية منها.

كل ذلك له اثر سلبي على مستقبل الخليج الامني.
د. فيصل:

انا واثق الاخوة على ماتفضلوا به، و يجب الانسى ان تشابك المصالح وتشعبها في المنطقة يخلق جوا معقدا للغاية.

فالامن كما اتفقنا، يجب ان يبنى على اسس متينة، اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وعلمية وادارية، الخ. وللأسف الشديد فانه بالرغم من توفر كل هذه العناصر في الشعب العربي الذي تتشابه به لغته ومعتقداته وعاداته وتقاليده، الا أنه مايزال مفككا ومنقسما على نفسه لهذا السبب او ذاك. وفي اعتقادي ان مسئولية راب الصدع وتجميع شمل الشعوب العربية تقع على عاتق الحكام الذي يمكنهم بشيء من الجرأة السياسية ان يحققوا هذه الغاية السامية. واضيف انه عندما ننظر من حولنا الى بعض التجارب الوجدانية العربية المحددة التي حدثت في الفترة الماضية كما هو الحال لدولة الامارات العربية المتحدة، نلاحظ انها ماتزال في مرحلة الوحدة الكونفيدرالية ولم تصل بعد الى مرحلة الوحدة الفيدرالية رغم توافر كل اركانها ومقوماتها الاساسية، وتلك حقيقة نأسف لها بشدة.

د. وليد:

سوف نتعرض بالتفصيل لما ذكره د. فيصل عندما نأتي الى القسم الثالث من موضوع ندوتنا والذي يناقش خصائص الواقع السياسي المحلي في منطقة الخليج. وفي الحقيقة ان مباحث التأكيد عليه عند هذه المرحلة من المناقشة، هو البحث في امكانية تطبيق مفهوم الامن في صورته المتكاملة على اوضاع منطقة الخليج قبل ان تنتقل الى تحليل طبيعة التحديات التي تواجه امن المنطقة والتي تنبثق اساسا من صراعات القوى الدولية الكبرى في الخليج ومن سعيها الى التحكم في اوضاعه وعلاقاته.

د. اسماعيل:

اذا كان مابغيننا الان هو ان نواصل مناقشتنا حول مدى انطباق العناصر الاساسية لمفهوم الامن الاقليمي المتكامل على الاوضاع الراهنة لمنطقة الخليج، فبوسعي ان اقول دون تردد أن هذا المفهوم المتعدد الابعاد يكاد يكون غائبا تماما عن اذهان الاجهزة المسؤولة في المنطقة والمعنبة بقضية الامن الخليجي والتي جذبتة أخيرا الى دائرة الضوء. ومايزال الأمن بأبعاده العسكرية المحدودة والضيقة يمثل المفهوم الأكثر شيوعا وذلك على الرغم من أن هذا المفهوم ثبت عدم فاعليته أو بالأحرى عدم جدواه من واقع التجارة الكثيرة الماضية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في غيرها من مناطق العالم.

د. وليد:

إضافة الى ماسبق أود أن أطرح هذا التساؤل: هل النظر الى قضية الأمن الخليجي يجب أن يكون من منظور تكتيكي ضيق أم من منظور استراتيجي شامل و بعيد المدى؟ بمعنى هل جاءت فكرة الأمن الخليجي كمجرد رد الفعل للتغيرات الثورية في ايران وذلك بهدف ايجاد قاعدة للتعيش السلمي بين الانظمة العربية الخليجية المختلفة للحفاظ على أمنها ضد التدخل الخارجي؟ أم أن هذه الفكرة هي بمثابة تغير استراتيجي في اذهان المسؤولين هدفها التعاون الدائم وتحقيق الوحدة بين الانظمة العربية الخليجية؟

د. اسماعيل:

أنا لا اجادل حول أهمية التساؤلات التي أثارها الزميلان العزيزان د. وليد ود. فيصل، وازيد على ذلك واتساءل بدوري:
هل استطاعت النظم المسؤولة في هذه المنطقة أن تتوصل الى الحد الأدنى والضروري من تنسيق المواقف أو من الإرادة السياسية المشتركة التي تجعلها تتبنى كلها تصوراً متقارباً، ولا أقول متطابقاً حول جذور واساسيات مشكلة الأمن الخليجي وحول طبيعة التهديدات والاطخار التي تواجه هذا الأمن، وذلك على الرغم من كثرة ما نرى ونسمع حول هذا الموضوع؟

في اعتقادي ان هذا الحد الأدنى من الاتفاق السياسي بين النظم المسؤولة لم يتوفر بعد، وبالتالي كيف يمكنك أن تضع اطاراً لاستراتيجية أمنية اقليمية بهذا المفهوم الشامل الذي نتحدث عنه ونؤكد عليه طالما أن الأساس نفسه غير قائم، بمعنى آخر، هل ننصور امكانية التوصل الى مثل هذه الاستراتيجية العملية في غياب تصور اقليمي عام حول طبيعة التهديد الخارجي المشترك الذي يتعين على هذه الاستراتيجية أن تقاومه بكل ماهو متاح لديها من وسائل العمل الاقليمي المشترك في كلفة مجلاته؟ واذا جئنا الى موضوع الأمن الخليجي والتهديد الخارجي المشترك سنلاحظ مظاهر خلاف عميق حول هذه القضية الجوهرية التي هي صلب موضوعنا برمتها. فالبعض يرون أن الخطر الداهم على أمن المنطقة هو الخطر السوفيتي وهم يذهبون في عرض تخوفاتهم حذراً بالغاً من التطرف والتشاؤم. وهناك البعض الآخر ممن يعتقدون أن هذا التهديد يجد تجسيدا كاملاً له في التحالف الغربي الصهيوني الذي لا يكل عن خلق الظروف التي تساعد على ابتلاع مقدرات هذه المنطقة الخليجية من نط و ثروات مادية وتأكيد تبعيتها السياسية له. ثم يضيف الى هذا وذاك الخوف الذي يسيطر على بعض هذه الانظمة ليس من خطر خارجي بقدر ماهو الخوف من تأمر انظمة أخرى مجاورة ضدها للإطاحة بها، الامر الذي يهبط

بالتهديد الدولي الخارجي الى مرتبة ثانوية اذا ما قيس بخطورة التهديدات المباشرة التي تواجهها عن قرب.

وبذا نخلص الى أن فكرة الخطر والتهديد والتحدي، التي تأخذ مضامين مختلفة في اذهان هذه النظم مما يجعل من الصعوبة بمكان الاتفاق حول هدف مشترك والاندفاع منه الى توفير الامكانيات اللازمة لتحقيقه.

د. وليد:

انن نحن قد انتقلنا فعلا الى بحث النقطة الثانية في موضوعنا وهي: التحديات التي تواجه الامن الخليجي في نطاق صراعات القوى الدولية الكبرى، وارجو ان يتفضل الدكتور شمالن ليحدثنا عن ذلك.

د. شمالن:

اعتقد ان فكرة الامن الخليجي طرحت اصلا في عهد الشاه، ولكن كان لكل دولة مفهومها الخاص الذي ينبع من مصالحها و يرتبط بواقعها، ومن هنا تضاربت التصورات والتفسيرات لما اصبح يعرف بقضية الامن في منطقة الخليج.

على انه يمكن القول ان الجانب الذي استحوذ على اهتمام معظم دول المنطقة من قضية الامن الخليجي اكثر من غيره، تركّز حول كيفية حماية النظم الداخلية والدفاع عنها في وجه اي محاولة لتقويضها وترتيباً على ذلك، فان مفهوم التهديد الخارجي الناتج عن تأزم صراعات القوى الكبرى وتصادم اطماعها الدولية في المنطقة، لم يكن قد احتل ما للاعتبار السابق من اهمية. و يوسى ان اذكر العديد من الامثلة الواقعية التي تبرهن بوضوح كيف ان التدخل الذي مارسه بعض دول المنطقة ضد بعضها الاخر، لم يكن بهدف الدفاع عنها ضد اخطار خارجية تتهددها، بقدر ما كان الهدف هو تثبيت النظم الداخلية والابقاء عليها في السلطة.

د. وليد:

نعم. انا اتفق معك تماماً واضيف الى النقطة التي ذكرتها، بأنه كما كان لايران والسعودية مثلاً مفهومها الخاص للامن الخليجي وهو ما دفع بهما الى التنسيق والتعاون المشترك، كذلك كانت هناك فكرة للولايات المتحدة عن الامن الذي يحفظ لها مصالحها وخاصة في مرحلة ما بعد حرب فيتنام وتطبيق مبدأ نيكسون الذي حاول ان ينقل مسؤولية الدفاع عن هذه المصالح الى حلفاء امريكا الاقوياء في الخليج ليوفر بذلك عن الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكري المباشر في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

بايجاز فان ما اردت ان اشير اليه هو التأكيد على الطابع الامني المعقد لهذه المنطقة، حيث يبرز الكثير من نقاط التعارض والالتقاء بين سياسات القوى الاقليمية واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى، وهو ما يثير في ذهن العديد من التساؤلات.

د. اسماعيل:

اود ان اضيف ملاحظة اخرى الى جملة الملاحظات القيمة التى تفضل الاخ د. وليد بابدائها.

فما دمنا بصدد البحث في طبيعة العوائق التى تقف حجر عثرة في طريق تصميم استراتيجية امن خليجية فعالة، فانه قد يكون من الضروري ان نشير الى التيارات السياسية والفكرية القائمة. فعندما نتكلم مثلاً عن التيار الماركسي كما هو موجود في عدن، او تيار الثورة الاسلامية كما هو موجود في ايران، او تيار الثورة الاجتماعية ليس فقط في منطقة الخليج وانما بشكل عام وباعتباره قضية اساسية تشغل بال العالم الثالث كله، فستلاحظ و بوضوح شديد ان كل واحد من تلك التيارات يترك تأثيره كاملاً على تفسير كل دولة من دول منطقة الخليج لمشكلة الامن ولما تنشده من وراء هذا الامن. اعنى اننا سنجد انفسنا امام جملة من المفاهيم المتعارضة تماماً والتى تصل فيما بينها احياناً الى حد التناقض. ومن هنا نتساءل مرة اخرى: هل بالامكان التوصل الى استراتيجية اقليمية مشتركة وبحيث يتوفر لها القدر اللازم من التأييد او من امكانيات التنفيذ الفعال، الخ؟ ان التأثيرات السلبية التى تنتج عن تفاعل هذه التيارات الفكرية والسياسية المتعارضة حقيقة قائمة ولا سبيل الى انكارها او التهور بين منها، ومادام ان هذه التيارات بمثابة احد المتغيرات الاستراتيجية الحاكمة للاوضاع الخليجية الراهنة، فان هذا العائق او التخفيف من حدته بحيث لا يصبح قوة معطلة لهذه الاستراتيجية الخليجية المشتركة، او عبئاً ثقيلاً عليها؟ وهل بالاستطاعة الوصول الى نتيجة ايجابية في هذا الشأن بمقاييس الواقع الخليجي الذى نعيشه ونحسه؟

د. وليد:

طبعاً ان هذه التيارات قد انعكست على تصرفات الانظمة الخليجية نفسها، وان كنت اعتقد ان التغيرات التى حدثت في المنطقة في مرحلة ما بعد قيام الثورة الايرانية اوجدت نوعاً من التقارب بين الدول العربية الخليجية والنموذج البارز لذلك هو التقارب العراقي السعودي. وهذه نقطة تغيير ايجابى في الموقف خاصة وان العراق مرتبط بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي الا ان ذلك لم يقف بينه وبين اتخاذ مواقف مستقلة عنه وظهر ذلك عملياً في معارضته التدخل السوفيتي في افغانستان، وفي موقفه المساند للثورة الارترية التى تقف اثيو بيا بدعم كامل من السوفيت ضدها. وربما نتساءل عن السبب الذى يدعو العراق لان يتبنى موقفاً مستقلاً عن السياسة السوفيتية، وفي راي ان هذا السبب يرجع اساساً الى ثروته العراق البترولية، فقد اصبح العراق دولة غنية وبالتالي يستطيع شراء مايلزمه من اسلحة ومعدات وتكنولوجيا يستفيد منها لاغراض تنميته الاقتصادية، من اى مكان

يشاء، هذا يفسر والى حد كبير مظاهر تعاونه المتزايد في الالونة الاخيرة مع بعد الدول الغربية وفي طليعتها فرنسا.

د - فيصل :

اذا كان لى أن أضيف الى الافكار التى تفضل الزملاء بطرحها، فربوى أن أقول أن أمن السعودية يشكّل بعدا أساسيا في قضية الامن الخليجي برمته. والسعودية اعلنت واكدت على لسان المسئولين فيها أنه اذا هاجم السوفيت منطقة الخليج فانها لن تتردد في الاستعانة بقوة الولايات المتحدة والعرب لمقاومة هذا التهديد السوفيتي والتصدى له.

وعلى ذلك يجب ان نكون صرحاء مع أنفسنا في مواجهتنا للواقع، فدول المنطقة لا تتمتع بالحرية التى تمكنها من معالجة قضاياها الامنية بعيدا عن تدخلات القوى الكبرى وصراعاتها، بل أقول أن هذه الدول واقعة بصورة أو أخرى تحت تأثير القوتين العظميين، وقصد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

د - اسماعيل :

أعتقد أن هذا الرأى يلتقي تماما مع مؤشرات الواقع، فعملية الاستقطاب الدولى نشطت من جديد بل وأصبحت تجري و بصورة مكثفة على قدم وساق بعد أن ضعفت نسبيا لفترة من الوقت، ومنطقة الخليج لا تشكل استثناء، بل انها لقيمتها الاستراتيجية الهائلة و بالأخص من الناحية البترولية، تمثل هدفا رئيسيا مستمرا لمحاولات الاستقطاب الدولى هذه. وقد ينتج عن ذلك انقسام دول منطقة الخليج الى فئتين رئيسيتين ترتبط أولاها بعلاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية وثيقة للغاية بالولايات المتحدة بينما ترتبط المجموعة الأخرى، وان كانت اقل عددا ونفوذا، بالا تحاد السوفيتي الذى يحاول ان يستعملها كرؤوس جسور نحو تثبيت سيطرته والانطلاق منها في مرحلة قائمة الى ممارسة ضغوطه على بعض الدول البترولية الرئيسية المجاورة، أو التحكم في الممرات والمضائق التى يمر منها بترول الخليج الى مناطق استهلاكه الرئيسية في الغرب واليابان.

انن وبالنظر الى هذه الازدواجية الحادة في الارتباطات المصلحية والولاءات السياسية لدول المنطقة بالقوى الكبرى والتي وصلت بالبعض الى حد تدبيجها في مواثيق ومعاهدات تحالف رسميه مع هذه القوة الكبرى أو تلك، كيف يمكن تقرير تلك الفجوة التى ماتزال تباعد بين النظم المسئولة في منطقة الخليج، بحيث يتسنى توفير أساس فعال لاستراتيجية أمن خليجية مشتركة. أو في سؤال آخر: ما السبيل الى مدخل واقعى يمكن أن يضمن هذه النتيجة، ومن الذى يمكن أن

يقوم بهذا الدور، وبأية وسائل، الخ؟ هذه كلها أمور غاية في الأهمية و ينبغي التوقف عندها طويلا لتدبر اجابات مقنعة عنها.

د . شملان :

لا اتصور أنه سيكون من السهل التغلب على كل هذه العقبات خاصة وأن مظاهر الخلاف في منطقة الخليج كثيرة وبعضها شائك للغاية. فهناك مثلاً خلافات على الحدود بين الكويت والعراق، وبين السعودية ودولة الامارات. كما أن هناك خلافات بين قطر والبحرين، وبين الامارات وعمان، الخ، وحتى الآن لم تستطع أطراف هذه الخلافات أن تصل فيها الى حلول نهائية تحسمها.

فإذا أضفنا الى ذلك جانب الخلاف العقائدي بين هذه الدول والنظم والذي يتمثل في وجود أنظمة محافظة وأخرى ثورية وأنظمة اشتراكية وأخرى رأسمالية، الخ، لا تضح لنا على الفور أن هذه الخلافات أبعد وأعمق مما نتصور.

د . وليد :

لا اعتقد أننا مختلفون حول الاسباب التي تدفع الى هذا الخلاف الاقليمي الداخلي، ولكننا ايضا نجد انفسنا امام العديد من مظاهر التحدي الخارجي لآمن منطقة الخليج والذي تخلقه اساسا صراعات القوى الكبرى واطماعها في هذه المنطقة. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحاولان فرض سيطرتهما على الخليج اما بأسلوب التدخل العسكري المباشر، أو عن طريق اقامة القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات الضرورية لأغراض هذا التدخل مستقبلا. ناهيك عن عقد معاهدات الصداقة، وإرسال الخبراء العسكريين وتكريس الأسلحة بكميات هائلة في بعض اجزاء المنطقة.

والسؤال الذي أود أن أطرحه هو: هل تمثل التطورات السياسية السريعة التي تشهدها المنطقة عامل تهديد للدول الخليجية مما يحتم عليها أن تتعاون فيما بينها لإنقاذ استقرارها والدفاع عن انظمتها؟ فإذا كان هذا صحيحاً، فما هو المدى الذي يمكن أن يقطعه التعاون بين هذه المجموعة من الدول؟

ولكن قبل أن نعطي رأينا حول ذلك دعونا نستعرض ولو بإيجاز شديد الخصائص المميزة للواقع السياسي المحلي في منطقة الخليج، وهو موضوع القسم الثالث من هذه الندوة، والآن ادعو الدكتور مفضل لكي يبدأ الحديث في هذا الموضوع.

د. فيصل :

ومن وجهة نظري المواقعة، فإن العقل العربي ما يزال يعاني من المآسي التي تأتي من خلفية قبلية، دينية، طائفية ومن المشكلات التي يسببها الجهل بمفهومه العلم.

كما أن الجسم العربي الخليجي، جسم غريب يضم خليطاً متناقراً من البشر من كل مكان، فضلاً عن الاتكالية المطلقة والمزايدة على مئات الألوف من العمالة الوافدة سواء كانت شرعية أو غير شرعية. وعليه أتساءل: من الذي سيتحمل عبء ومسئولية الدفاع عن الخليج، هل هي الشعوب وهذا حالها، أم الحكام المنشغلين بصراعاتهم ضد بعضهم؟

إن قوة النظام - أي نظام كما نعلم - تأتي من حرية الشعوب والعمل والاختلاص ومن استعدادها لمساندة الوضع القائم. ولكننا لو نظرنا إلى صورة الواقع الذي نعيشه لصدمننا حيث لا تضامن ولا تنسيق في المواقف ولا اتفاق في الرأي بالرغم من توفر كل اسباب الوحدة والتكامل وبالرغم من كل هذه الثروات التي افاء بها الله علينا.

وهذا يدفعني مرة أخرى لأن أؤكد على أن أمن الخليج هو أمن الانظمة، واننا برغم كل ادعاءاتنا، ما نزال نلف وندور في فلك القوتين العظميين.

د. شملان:

إن الرأي الذي طرحه الأخ فيصل يؤكد من جديد أن قضية الأمن في الخليج متشعبة بطبيعتها، وهذا في تصوري أصبح واضحاً ولا اعتقد أن هناك خلافاً على ذلك. وبالنسبة لي فاني أريد أن أثير أمامكم التساؤل الآتي والذي يتصل بصميم القضية المطروحة للمناقشة: إن النفط كما نعلم ثروة أيلة للنضوب، ومالم نحسن استغلال ما هو متاح من هذه الثروة الآن، فإن الأمن الاقتصادي لدول المنطقة سيكون مهدداً وبشكل حاد في المستقبل غير البعيد. اننا لم نضع في اعتبارنا امكانية اختراع بدائل للطاقة البترولية في السنوات القادمة وهو بالتالي ما يمكن أن يهدد هذا المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه دخلنا القومي بصورة شبه مطلقة.

أما الأمر الثاني الذي لا يقل في الأهمية عن الاعتبار السابق، فهو الذي يتعلق بهذه التركيبة السكانية غير المتجانسة، من عربية واجنبية في بعض دول منطقة الخليج والتي تخفي أخطارها ومضاعفاتها على احساسها بالأمن سواء كان اقتصادياً أو سياسياً، الخ. إن الكثير من الدراسات التي أجريت حول هذه المشكلة تثبت بوضوح كيف أن اعتماد هذه الدول الخليجية، وبالأخص دولتي الكويت والامارات المتحدة، سوف يزداد وبشدة على القوى العاملة الاجنبية وذلك بسبب أوضاع الازدهار والنمو والتوسع الاقتصادي عندنا وحيث لا تتفوق علينا منطقة

أخرى من مناطق العالم الثالث. وسؤالى هو :
ما الذي ينبغي علينا ان نفعله ازاء هذا التحدي، هل نقلل من اعتمادنا على العمالة
الاجنبية، وهل هذا ممكن بمقاييس الواقع؟ أم نستمر في اعتمادنا مع محاولتنا
احتواء هذه العناصر الوافدة عن طريق توفير الإقامة الدائمة لهم أو حتى منحهم
الجنسية، وبذا نكون اقدر على مجابهة التحدي الذي يخلقه هذا الوضع الشاذ وغير
الطبيعي؟

د. وليد:

انا متفق تماماً مع د. شملان بالنسبة لقضية السكان، اما بالنسبة لقضية
الحرية التي طرحها د. فيصل باعتبارها عنصر جوهري من عنصر قضية الامن
الخليجي، فأقول انه ومع الاسف فان قضية الحرية والديمقراطية لم تطرح في دول
المنطقة بشكل جدي الا بعد الثورة الايرانية، وذلك فيما اذا استثنينا دولة الكويت
التي تعتبر النموذج الديمقراطي البارز في منطقة الخليج وحيث يتوفر لنظامها
السياسي درجة عالية نسبياً من الاستقرار.

يبقى ان أشير الى النقطة المرتبطة بكيفية استغلال الثروة المتحققة من
البتترول. فنحن نعلم ان معظم دول الخليج، وخاصة الدول الخليجية الصغيرة،
لايوجد لديها مورد الا النفط لذا فانه وبمقاييس المصلحة الامنية البعيدة المدى،
يصبح من المتعين على هذه الدول ان تتنوع مصادر دخلها حتى تستطيع ان تواجه ما
يحمله لها المستقبل من تحديات.

واذا كانت القدرة الاستيعابية المتاحة لهذه الدول الصغيرة محدودة ونلك
فيما يتعلق بفوائضها النفطية، فان المخرج من هذه المشكلة لن يتحقق الا بتنفيذ
مشاريع التعاون أو التكامل مع الدول الخليجية الأخرى الأقدر بحكم ظروفها على
استيعاب جزء مهم من هذه الفوائض. وهذا يجزنا بدورة الى السؤال الآخر الذي
يتردد كثيراً هذه الأيام عن الاسباب التي تضطر السعودية الى انتاج تسعة ملايين
برميل أو أكثر من النفط الخام يومياً رغم عدم حاجتها الى هذا الانتاج. ومن
ناحيته تصور ان السبب يكمن في أن النفط اصبح سلعة دولية، وهناك ضغط
خارجي على السعودية لكي تنتج هذه الكمية الهائلة من النفط، والسعودية كما هو
الحال بالنسبة لغيرها تدرك مدى ارتباط أمنها بأمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها
الغربيين ولذلك فهي لا تملك الا أن تستجيب لهذه الحاجة الغربية المتزايدة الى
النفط.

د. شملان:

د. وليد اسمح لي ان اختلف معك في تصورك، فأنت تربط بين مصلحة

أمر يكا وقضية أمنها، فأمر يكا تملك من النفط ما يبد عن نفط الخليج كله. وإنما مصالحها هي أن تحصل على نفط رخيص من دول الخليج ولذلك فهي تخلق قضية الأمن، وقد أشرت إلى هذا مراراً من قبل، حتى تستمر في استنزاف المنطقة.

د. اسماعيل:

إن الانطباع الذي خرجت به من هذا العرض الذي تفضل الزملاء بتقديمه، وأنا اتفق مع مقالوه جملة وتفصيلاً، إن المشكلة أكبر من أن تكون مجرد سياسات الانتاج ومعدلاته الخ، فهذه كلها مرتبطة بظروف عارضة ومؤقتة، ولكن الأمر الأكثر حيوية هو كيفية توظيف هذه الفوائض النفطية الخليجية بحيث تكفل لدول المنطقة أساساً أقوى من الاستقرار ومن القدرة على التنمية والتطور مستقبلاً، أو بالتحديد في مرحلة ما بعد انخفاض الطلب على النفط أو تدهور قيمته كسلعة أولية استراتيجية، وليس يهم في ذلك أن يبدو لنا هذا الاحتمال بعيداً الآن، فهو وارد ولا بد وأن يحسب حسابه في أي تخطيط خليجي عقل.

النقطة الثانية التي أردت أن أشير إليها تنصرف إلى مفهوم أمر يكا لأمنها ومصلحتها في منطقة الخليج وذلك من موقعها كقوة دولية كبرى، وكذلك مفهوم دول المنطقة لمصلحتها وأمنها، وهل يلتقي هذان المفهومان أم يتعارضان؟ فمفهوم أمر يكا للأمن والمصلح يتسع ليشمل تأمين امدادات النفط والحصول على القواعد والتسهيلات وتأييد الأنظمة، الخ، وعليه، فإذا كان المفهوم الخليجي للأمن والمصلح لا يصطدم ولا يتعارض مع هذا المفهوم الأمر يكي إذن فلن نكون هناك مشكلة، لأن قضية الأمن يمكن أن ترتب وقتئذ من خلال التخطيط الذي تتوصل إليه مثل هذه القوة الدولية الكبرى. أما إذا كان المفهومان يتعارضان، كل لدوافعه وأسبابه ومرامييه، فإن السؤال هو: ماذا يتوجب على دول منطقة الخليج أن تفعله آنئذ لتعزز أمنها في وجه هذا التعارض؟ أي نوع من التدابير والترتيبات، واية امكانيات يمكن رصدها وتخصيصها لهذا الهدف؟

في الحقيقة أنى عندما أشير هذا التساؤل، فأنى أحمل في ذهني صورة النزاع الإيراني الأمر يكي، وحيث قامت الولايات المتحدة بتجميد الودائع الإيرانية في البنوك الأمر يكية واستخدمتها كسلاح ضاغط لارجاعها عن موقفها المعادي لها بعد أزمة احتجاز الرهائن الأمر يكيين المعروفة.

و بالمثل فهل نسمح بأن تبقى امكانياتنا وهي هائلة، مرهونة بيد دولة كبرى تخطط لكيفية محاربتنا بها عندما نخالف معها حول بعض قضايانا المصلحية أو الامنية. انها قضية في منتهى الخطورة وهي أن نملك مثل هذه القوة الضاغطة التي يحسدنا العالم كله عليها ومع ذلك نتحول إلى سلاح مضاد لمصلحتنا وامتنا ومستقبلنا، أي منطق يجيز هذا أو يسمح به في عالم تقوم علاقاته على ممارسات القوة بمختلف

عناصرها ودعائياتها؟

مرة أخرى أقول أننا كدول خليجية يجب أن نخطط بأسلوب مختلف و بعقلية مختلفة لكيفية تعاملنا مع الدول الكبرى، فنحن نستطيع أن نؤثر و بقوة إذا اردنا وصممنا، والمهم هو ان تكون هناك نقطة بداية كمثل هذا التخطيط المستقبلي.

د. وليد:

اود ان اضيف الى ما ذكره د. اسماعيل ملاحظة أخرى عن التناقض الذي كان موجوداً دائماً في السياسة الامر يكية تجاه الشرق الاوسط فمن جهة تقوم هذه السياسة على التأييد غير المشروط لسياسات اسرائيل ومواقفها المتعنتة مهما كان في ذلك من استفزاز للحقوق والمصالح العربية المشروعة، وفي نفس الوقت تصر امر يكا على تأمين احتياجاتها من النفط العربي برغم كل شيء. بكلمة أخرى، انها تريد ان تحصل من العرب على كل شيء في الوقت الذي تضع فيه كل ثقلها ودعمها وتشجيعها وراء عدوتهم الاولى، اسرائيل.

د. اسماعيل:

انا لاناظر الى ما ذكره د. وليد على انه تناقض -رغم ان تحليله صحيح تماماً - بقدر ما اعتبر انفسنا مسئولين عن خلق هذا الوضع بأيدينا، ونحن يجب الانلوم امر يكا - فهي كقوة دولية كبرى تلهث باستمرار وراء مصالحها وأمنها ولها عذرها في ان تنتهج الطريق الذي ترسمه لنفسها وانما اللوم كل اللوم يقع علينا نحن فقد تقاعسنا على استعمال عناصر قوتنا سواء في مواجهة امر يكا او غيرها واكتفينا بتعليق الذنب في رقبة الاخرين.

نحن لم نلوح ولو على سبيل التحذير باستخدام سلاح النفط الذي يمثل مسأله حياة او موت بالنسبة لهم. لكى نجبر امر يكا على اعادة التفكير والحساب بين استمرار انحيازها المطلق الى جانب اسرائيل، او مخاطرتها بفقدان مصالح استراتيجية اساسية يصعب عليها تعويضها في اي منطقة أخرى من العالم. كل الدول وعلى مر التاريخ حاولت ان تجرب اسلحتها وعناصر قوتها، اقتصادية كانت او غير اقتصادية في معاركها وصراعاتها المصيرية، اما نحن فلم نحاول. واذا ناقشنا موقع البترول في اي مخطط للمواجهة ضد خصومنا، فانا نفعل ذلك كرها وعلى استحياء. والنتيجة؟ اصرار امر يكا على مواصلة سياستها المنحازة في الوقت الذي ندرك فيه جيدا انها آمنة ضد رد الفعل العربي.

د. شملان:

لا اعتقد ان العرب جادون فعلا في مثل هذه القضية. والذين يقولون غير ذلك فهم كالذين يكذبون على انفسهم. فبالنسبة لامر يكا ومصالح امر يكا فهي مستمرة كما هي، و بالنسبة لاسرائيل

والامن الاسرائيلي فهو كما هو. وامر يكا تحاول ان تستغل الحركات الدينية في المنطقة لتأليب دولها على الاتحاد السوفيتي واثارة موجة عامة من الكراهية ضد بين شعوبها مثلما حدث بعد التدخل السوفيتي في افغانستان. وهى تحاول افتعال مشكلة امن في منطقة الخليج لكى تشيع جواً من الخوف فيها مما يساعدها على انجاز مصالحها الاساسية المتمثلة بحصولها على النفط بأسعار زهيدة. فالامن الخليجي بالنسبة لامر يكا والدول الغربية هى مصالح، ومصالح بترولية اولاً واخيراً.

د. وليد:

اننا في اعتقادى الشخصى ان الذى يجعل الولايات المتحدة الامر يكية تتبع سياسة مؤيدة تماماً لاسرائيل بالمنطقة، هو عدم وجود جدية من جانب الدول العربية فيما يتعلق بمواجهتها او بصراعها ضد اسرائيل.

د. فيصل:

احب ان اضيف شيئاً ذكرته من قبل وهو ان الحكام العرب وخاصة في الخليج بدوا ينظرون على ان هناك بوادر تحالف مصرى اسرائيلي وأنه بدأ يأخذ شكلاً عملياً وقد يتطور الى رأس حربه موجة ضدهم في المستقبل تحت مبرر الدفاع عن امن منطقة الخليج ضد اخطار الهجوم السوفيتي، الخ، و باختصار فان الحكام العرب يخافون من ان تتقلب موازين القوى في المنطقة رأساً على عقب بعد ماكانوا في الماضي هم اسياذ الموقف.

د. اسماعيل:

لا اتصور ان هذا الاحتمال قائم على نحو ماتحاول بعض المصادر ان تفتعله وتشيره، فشيء كهذا ان حدث سيكون مصيبة قومية بغير حدود. وستكون عواقبها وبالا على الجميع دون استثناء، ولا اعتقد ان هناك من يقبل مجرد فكرة قيام تحالف وهمى اصطناعى من هذا النوع يكون موجهاً ضد اى منطقة في العالم العربى، فهذه ستكون بمثابة النهاية لكل من يقبل ضميره القومى ان يشارك فيها او يسمح بها. وليس لدى اننى شك حول هذا.

اما المفارقة الصارخة التى اريد ان الفت الانتباه اليها، فتتمثل في ماحدث بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وما يحدث الان.

فبعد حرب يونيو ١٩٦٧ ورغم انه لم يكن مطروحا في ذلك الوقت موضوع الصلح او السلام او المفاوضات، فان معظم الانظمة العربية فامت بقطع علاقاتها مع امر يكا وماتزال علاقات العراق الدبلوماسية مع امر يكا مقطوعة رغم مضي ثلاثة عشر عاماً كاملة، وكان هذا بمثابة عقوبة عربية جماعية وقعت على امر يكا بسبب دورها الساند والمحرص لاسرائيل في هذه الحرب المأساوية.

فإذا جئنا الى مرحلة مابعد مبادرة القدس، ودور امريكا فيها، واللؤامرة الضخمة التى قام بها كيسنجر بالدور الاكبر فى تنفيذها ليمهد لقيام سلام امريكى تتحقق فيه للولايات المتحدة الهيمنة الكاملة على منطقة الشرق الاوسط كلها، فسنجد ان احدا لم يتحرك ليقطع علاقاته بامريكا، كما بقيت المصالح الامريكية بمنأى عن اى تهديد، بل ان بعض المسؤولين القيايين العرب بادروا الى استبعاد احتمال التعرض للمصالح الامريكية فى الؤونة الراهنة على الاقل.

وعلى ذلك كيف اتصور ان الرأس المديبر والمخطط والقوة المحرصة على هذا كله والتى تستخدم كل اساليب التأمرو الضغط والضغط المباشر او غير المباشر، كيف اتركها واترك مصالحها، وادع كل فوائضى تذهب اليها وكل التسهيلات التى تطلبها تحصل عليها، وفى النهاية اقول ان مصر وحدها هى التى يجب ان تعاقب فى مثل هذا الموقف. هذا الاتجاه غير متوازن وغير واقعى، فلما ان نتصرف فى الوضع ككل ونضع كل طرف امام مسؤوليته ونحاسبه عليها، ولما ان نكتفى بمعالجة طرف فى حين نترك الاطراف الاخرى تفعل ما تراه، وهو بكل اسف مايحدث على الساحة العربية الآن.

واسف اذا كنت قد تجاوزت حدود الموضوع المطروح للنقاش.

د. وليد:

فى ختام هذه الندوة لايسعنى الا ان اشكر الاخوة الزملاء الذين شاركوا فيها بافكارهم وارائهم وتحليلاتهم التى اعتقد انها ساعدت فى لقاء الضوء على مشكلة الامن المعقدة فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

لقد ابانت المناقشة العديد من الامور الهامة التى تتمثل اساساً فى الاتى:-

(١) عدم وجود مفهوم عام واحد متفق عليه لقضية الامن الخليجي، وانما تتعدد المفاهيم والتفسيرات التى تخلع عليها بحسب التوجيهات السياسية لكل واحدة من دول المنطقة وطبيعة مصالحها وعلاقاتها بالقوى الكبرى الخارجية، وبحسب تصورها كذلك لطبيعة التهديد او التحدى الذى تحس به على أمنها، ومثال ذلك ان ماقد تراه دولة صديقاً ترجى مساعدته قد تراه دولة خليجية اخرى و بنفس الدرجة عدواً لها يجب الحيلولة دون دخوله المنطقة والقيام بدور فيها. وهذا فى حد ذاته من العوائق الرئيسية التى تحول دون وضع استراتيجية امنية خليجية مشتركة رغم الحاجة الملحة اليها.

(٢) ان التخطيط لشبكة الامن الخليجي من قبل دوله، يجب ان يتسع ليشمل الى جانب المسائل العسكرية، التخطيط لقضايا التكامل الاقتصادى الاقليمى، والتنسيق السياسى، والتعاون الثقافى، الخ، فذلك هو الكفيل ببلورة مفهوم واضح ومحدد لعوامل المصلحة المشتركة لهذه الدول الخليجية على المدى البعيد فى مواجهة

التحديات والأطماع الدولية الخارجية. وإى تخطيط يقتصر على الجوانب العسكرية وحدها سيكون غير فعال وغير ملائم لطبيعة الموقف في هذه المنطقة، ولن يقدر له ان يستمر طويلا بسبب طبيعته الهشة والضعيفة.

(٢) ان اطماع الدول الكبرى وصراعاتها في منطقة الخليج قد تكثفت كثيرا في الاونة الاخيرة واتخذت ابعادا جديدة لم تصلها من قبل. وقد دفع الى ذلك سببان رئيسيان: الازمة العالمية للطاقة بعد حرب اكتوبر سنة ٧٢ في الشرق الاوسط وهو مافزع اتوماتيكيا من القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج في الصراع الدولي على تأمين الطاقة البترولية لهذه الدول الصناعية العملاقة، وثورة ايران التي تسبب عنها ضياع واحدة من اقوى مناطق النفوذ الامركي في السابق.

كذلك نلاحظ التحركات النشطة للاستراتيجية السوفيتية في المنطقة كنتيجة مباشرة لهذه الاحداث وغيرها من التطورات العالمية، وكان اخر هذه التحركات الاحتلال العسكري السوفيتي لافغانستان، وتكثيف التواجد العسكري السوفيتي في عدن وفي منطقة المحيط الهندي، الخ.

وذلك كله يقتضى من دول الخليج ان تكون منتهية للاخطار التي تحيق بها من جراء هذه الصراعات، وكذلك لما يدبر لها من مؤامرات في دهاليز سياسات هذه القوى الدولية الكبرى.

واخشى ان اقول ان دول الخليج لن تكون قادرة على التصدى لهذا الوضع، والتحسب لمضاعفاته واحتمالاته على امنها ومصالحها العليا مستقبلا، مالم تبدأ وعلى الفور باتخاذ الخطوة الضرورية في الاتجاه المناسب.

شكرا لكم جميعاً والى اللقاء في ندوة قادمة حول قضية اخرى من قضايا وطننا العربي الكبير



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

مدير التحرير
عبد العزيز السيد

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
نصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠٠٠ قارئ

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأعلام عدد من كبار
الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .

- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المساحي المختلفة
للنطقة .

- ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبليوجرافيا

- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية

بين العدد : ٤٠٠ لسانا كويتيا او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للادراء سنويا مئزاران كويتي في الكويت ٤ ١٥ دولارا امريكا في الخارج ٤ بلبيرد
الجوي ٤ .

للشركات والمؤسسات والادوار الرسمية : ١٢ مئزارا كويتيا في الكويت ٤ ٥٠ دولارا امريكا لسي
الحارج (بلبيرد الجوي) .

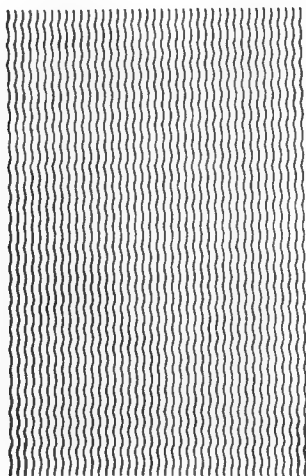
العنوان : جامعة الكويت - كلية الاداب والفرية - الشويخ - دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٣ (الخلدبة)

هاتف : ٨١٦٨٠٧-٨١٦٧٩٩-٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

بیلیو غرافیا



أحمد صدقي، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي
دراسة في الجانب السياسي من الحوار
(مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت، أكتوبر ١٩٧٩)
٢٢٠ صفحة

مراجعة أنيس قاسم *

يقول طلاب العلوم السياسية أن السياسة هي فن الممكن . وهذا قول عفى
عليه الزمن. وما السياسة الا فن استخدام أدوات الضغط
بشكل عقلاني في ادارة الصراع.

أدوات الضغط التي يملكها أى فريق في صراع ما، هي انعكاس للموارد
المتاحة لذلك الفريق . وكلما جندت دولة ما مواردها البشرية والطبيعية بشكل
عقلاني، كلما ازدادت قدرتها على استخدام أدوات الضغط في ادارة صراعاتها مع
الغير . ويمكن تقسيم أدوات الضغط الى أدوات أقل عنفا (مثل استخدام الادارة
الدبلوماسية (السياسية) واداة الدعاية والحرب النفسية) الى اداة أكثر عنفا (مثل
استخدام اداة الضغط الاقتصادي والمالي) الى اداة أشد عنفا وضغطا (مثل استخدام
الألة العسكرية) . والسياسة العقلانية تتجلى في كيفية استخدام هذه الأدوات -
كلها أو بعضها - من قبل صانع القرار حسب معطيات كل وضع وظروف كل صراع.

صانع القرار العربي يتصف غالبا بعجزه عن فن استخدام هذه الأدوات أو
المزاوجة بينها أثناء ادارة الصراع مع الآخرين . والامثلة على ذلك لا حصر لها .
كانت القيادة الفلسطينية أثناء ثورة فلسطين المشهورة عام ١٩٣٦، تركز جهودها
على الحلول السياسية ولفاوضات مع دولة الانتداب. وحين ظهرت قيادة الشيخ عز
الدين القسقم، طالب القيادة السياسية الفلسطينية بالتخلي عن أساليبها
الدبلوماسية واللجوء الى الكفاح المسلح. وحينئذ، تنفجر الصراعات العسكرية بين
الدول العربية فجأة، ثم يلتقي قادة البلدين بعد أيام وتعود «روح الأخوة» بين
«الأشقاء» . وغالبا ما نسمع من صانعي القرارات أيضا، أن النفط أو المال العربي
ليست له علاقة بالسياسة، فالاقتصاد شيء والسياسة شيء آخر.

هذا القفز الشديد بين حدين - الحد الأكثر ليانا، والحد الأشد عنفا - هو احدى
مميزات السلوك البدوى . ومن المعروف أن البدوى يراوح في علاقاته دائما بين
حدين - فهو اما أن يكره أو يغضب حتى النهاية، واما أن يحب ويرضى حتى النهاية
الأخرى. ولا مرحلة متدرجة بين هذين الحدين.

* المستشار بمجموعة الصالح وجرهام وجيمس بالكويت.

وأكد أقول أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل استثناء بارزا - في النطاق العربي - في اعتمادها عن السلوك البدوي، وأظهرت قدرة على استخدام أدوات الضغط المتاحة لها، وفقا لمواردها، في إدارة صراعها، كما أظهرت قدرة أعلى على المزاوجة بين تلك الأدوات . فالتزامها بالكفاح المسلح لم يشغلها عن شن حرب دعائية ونفسية مركزة على الساحة الدولية لخلق رأى عام مؤيد لقيضتها . وكلما ازدادت عملياتها العسكرية حدة أو عنفا، كلما ركزت المنظمة جهودها الدعائية والإعلامية . ومع تمسكها بالعمل المسلح، نشطت المنظمة في استخدام أدواتها السياسية والديبلوماسية . لم تترك المنظمة في أي مؤتمر رسمي أو شعبي إقليمي أو دولي، إلا وحاولت المشاركة فيه بصفة مشارك رئيسي أو مراقب شاركت المنظمة في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية والأفريقية، ودول عدم الانحياز، كما شاركت في المؤتمرات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة - مثل مؤتمر قانون البحار - وتشارك في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدوليين . ولم تترك مناسبات الجارات الرياضية ومؤتمرات الكشافة والمعارض الفنية . ونشطت في فتح مكاتب تقوم مقام السفارات في الدول الأجنبية وتسعى للحصول على مزيد من الاعترافات الدبلوماسية بها.

وانسجاما مع سياستها العليا في المزاوجة بين استخدام أدوات الضغط المختلفة، شاركت المنظمة في إدارة الحوار العربي الأوروبي . وهذا هو مضمون الكتاب موضوع هذه المراجعة . والكتاب من منظور آخر، يكشف عن حقيقتين أساسيتين، أولاهما: الفشل العربي القسفي في فن استخدام أدوات الغطاء والمزاوجة بينهما، وثانيهما: النضج الذي أظهرته منظمة التحرير في معالجة موضوع الحوار العربي الأوروبي.

١ - الحوار العربي الأوروبي ومنظمة التحرير:

أدركت منظمة التحرير حقيقة مؤداها أن الدول الأوروبية ملتزمة بتأييد إسرائيل منذ انشائها، وتناصب العرب العداء منذ بروز قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك فإن القول بعدم الفائدة من الحوار مع أوروبا أو مقاطعة أوروبا هو قول سفنج، كما أدركت أن كسب أوروبا إلى جانب القضية الفلسطينية واقناعها بالتخلي عن إسرائيل هو أمل مخادع فضلا عن أنه سوف لا يحسم القضية لصالح فلسطين . والأسلوب العلمي هو أحداث تراكمات كمية من خلال الحوار مع أوروبا قد تؤدي - مع استخدام أدوات ضغط أخرى - إلى تغيير نوعي في الموقف الأوروبي . ويبدو جليا من قراءة كتاب الدكتور الدجاني أن المنظمة اتبعت هذا المنهج بصبر وحكمة دون أن

تصاب بالدوار أوزيقان البصر.

نشأت فكرة الحوار العربي الأوروبي حين أصدرت دول المجموعة الأوروبية بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ والذي أظهر فيه تلك الدول في تحسين موقفها من قضية الصراع العربي الاسرائيلي . وقد أدركت تلك الدول عن ضرورة اتخاذ مثل هذا الموقف بعد أن اكتوت بقرار الدول العربية المصدرة للنفط بتخفيض انتاج النفط أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ورحبت الدول العربية المجتمعة في قمة الجزائر في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ بالبيان الأوروبي . وتم أول لقاء رسمي حول هذا الموضوع في باريس بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣١ بين وزير خارجية الكويت والأمين العام للجامعة العربية عن الجانب العربي . وزير خارجية فرنسا ورئيس المجموعة الأوروبية عن الجانب الأوروبي . طرح في ذلك الاجتماع تصور لكيفية المباشرة في ادارة الحوار وعمل اللجنة العامة . وتم الاتفاق على عقد أول اجتماع قبل شهر ديسمبر ١٩٧٤ وهو الشهر الذي كان مقررا فيه انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي .

وفي الفترة الواقعة بين الاجتماع الرسمي الأول في يوليو ١٩٧٤ ونيسمبر من نفس العام وقع حادثان مهمان وهما: صدور قرار قمة الرباط المتعلق باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وصدور قرار من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بدعوة منظمة التحرير للاشتراك في مناقشاتها والقاء رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة خطابا أمام تلك الهيئة في نوفمبر ١٩٧٤ .

هكذا قفزت المنظمة الى المسرح الدولي بقوة وتأثير بارزين مما اعتبرته دول المجموعة الأوروبية «اخلاقا بالمعاملة التي كانت تحاول الحفاظ عليها من أجل بلوغ تسوية تتفق مع مصالحها وأرائها» . يضاف الى ذلك الضغط الأميركي المكشوف على دول المجموعة الأوروبية لعدم المضي في موضوع الحوار مما قد يؤدي الى اضعاف تأثير الولايات المتحدة على مجريات الأمور في المنطقة العربية.

تدخلت هذه الأحداث لتحول دون انعقاد المؤتمر الأول . كما أن الدول الأوروبية اعترضت على موضوع التمثيل الفلسطيني في اللجنة العامة . تمسكت الدول العربية بمبدأ تمثيل فلسطين في الوفد العربي باعتبار أن فلسطين عضو في جامعة الدول العربية، وأن موضوع تمثيل الوفد العربي قضية يجب أن لا يتدخل بها الطرف الأوروبي هذا فضلا عن أن القضية الفلسطينية هي «أساس الحوار» .

لجأت الدول الأوروبية الى مخرج مؤده أن يتم الحوار على الصعيد

الفني (أي قصر المناقشات على الجوانب الاقتصادية) و يكون الحوار بين وفدين بحيث يكون الوفد العربي ممثلاً للجامعة العربية و ينضم اليه ممثلون فلسطينيون، و يمثل المجموعة الأوروبية وفد موحد . ووافق مجلس الجامعة العربية في أبريل ٧٥ على صيغة الوفد الموحد وحدد النصف الأول من يونيو ١٩٧٥ موعداً لاجتماع الوفدين . وفي ١١ مايو ١٩٧٥ أعلن في بروكسل عن توقيع اتفاق تجارى بين المجموعة الأوروبية واسرائيل تتمتع بموجبه اسرائيل بالفضلية جمركية . و أحيط ذلك الخبر بحملة دعائية قوية باعتبار ذلك الاتقى هزيمة عربية على الصعيدين الاقتصادى والسياسي .

اجتمع الخبراء العرب في هذا الجو للأعداء للمؤتمر الأول ولبحث نتائج الاتفاق التجارى مع اسرائيل على قضية الحوار . وقيل ذلك برز داخل المنظمة اتجاهان متعارضان حول هذا الموضوع : الاتجاه الأول نادى بوقف الحوار حتى يعود الجانب الأوروبى عن اتفاقيته مع اسرائيل والتصريح بالاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي، واتجاه آخر نادى بأن تتخذ المنظمة موقفاً فاعلاً لا منفعلاً وذلك بإيجاد حقائق ملموسة تفرض في النهاية على الجانب الأوروبى أن يغير من مواقفه السابقة . كما دافع أصحاب هذا الاتجاه عن موقفهم بالقول «أن أسلوب التشدد لا ينسجم مع مفهوم الحوار» . نهب الوفد الفلسطيني لاجتماع الخبراء العرب بعد أن انتصر الاتجاه الثاني في المنظمة ولاقى الموقف الفلسطيني قبولاً واسعاً من الخبراء العرب الهين عهدوا الى وفد المنظمة بصياغة مشروع وثيقة العمل العربية في صورته النهائية .

انعقد اجتماع الخبراء العرب الأول بالقاهرة في حزيران ١٩٧٥ وتلاه اجتماع الخبراء الثاني بروما في أواخر يوليو، والاجتماع الثالث انعقد في أبو ظبي في أوكتوبر من نفس العام . وفي كل هذه الاجتماعات كان للمنظمة دور بارز وكان الموقف العربي موحداً وفاعلاً . وفي الاجتماع الأخير أعلن الوفد العربي أنه من الضروري الانتقال الى اجتماع اللجنة العامة وأن يشتمل الحوار على الجوانب السياسية بعد أن اقتصر في الاجتماعات الأولى على الجوانب الاقتصادية والثقافية والشؤون الاجتماعية . ووافق الجفنب الأوروبى على ذلك الاقتراح .

انتقل الحوار العربي الأوروبى الى مرحلة متقدمة وذلك باجتماع اللجنة العامة بمدينة لوكسمبرج لأول مرة في مايو ١٩٧٦ . وقد حدد الوفد الفلسطيني في اجتماعه التمهيدى مع الوفود العربية أهمية تحديد موضوع المناقشات في اللجنة العامة حيث اعتبر هذه المرحلة «بأنها مباشرة الحوار في

الجانب السياسي». فقد طرح في ذلك الاجتماع موضوع الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. واستمرار اسرائيل في بناء المستوطنات وممارسات الحكم العسكري الاسرائيلي في الأراضي المحتلة. وركز الوفد العربي على الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه في ايجاد تسوية عادلة وامكانيات تلك الدول في اتخاذ مواقف صريحة بمعارضة احتلال الأراضي العربية واتباع سياسة اقتصادية يكون من شأنها حمل اسرائيل على عدم الانسحاق وراء أوهام التوسع والاحتلال، والتوقف عن مد اسرائيل بالأسلحة. وكان الرد الأوروبي قد أشار الى أن «الدول التسع ترى أن المسألة التي تطرح نفسها الآن هي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية» كما أشار الى أن حل القضية الفلسطينية يطرح نفسه بالحاح. وقد سجل المؤتمر الأول تقدما ملموسا من وجهة النظر العربية حيث تم مباشرة الحوار السياسي، وابراز منظمة التحرير كناطق بلسان الدول العربية «ليقف الأوروبيون أمامها وجها لوجه توطئة لاعترافهم بها».

وإذا كان التقدم المشار اليه قد شكل «كما» جديدا في دفع الحوار الى الأمام، فإن المنظمة انتقلت فورا الى اضافة «كم» آخر. تقدمت المنظمة بمذكرة الى الأمانة العامة للجامعة العربية، قيمت فيها اجتماع لوكسمبرج، وطالبت الدول العربية بتوظيف العلاقات الثنائية القائمة بينها وبين الدول الأوروبية للانتقال بالحوار الى مرحلة متقدمة وبينت المذكرة كيف أن دول المجموعة الأوروبية قد استثمرت هذا الحوار برفع درجة التعاون بينها وبين الدول العربية في المجال الاقتصادي.

وعقدت اللجنة العامة اجتماعها الثاني في فبراير ١٩٧٧، وكان الموقف العربي موحدا وكان رئيس الوفد الفلسطيني هو المتحدث باسم الجانب العربي. وتطرق البيان العربي بالتفصيل الى دور علاقات الدول الأوروبية باسرائيل وطالبها بالانتقال من البيانات والتصرّيفات الى اتخاذ مواقف وممارسات عملية. وكان دور وفد منظمة التحرير بارزا في تلك الجلسة مما عزز فرض وجودها كحقيقة من حقائق الحوار العربي الأوروبي.

وقد استثمرت منظمة التحرير هذا التقدم حين عقد اجتماع اللجنة العامة الثالث في أكتوبر ١٩٧٧. ففي خلال هذه الفترة كثفت المنظمة نشاطها في داخل الدول التسع التي تشكل المجموعة الأوروبية، حيث دعي ثمان من رجال المنظمة للحوار مع عدد من أعضاء البرلمان الهولندي، علما بأن هولندا من أكثر الدول الأوروبية عداء للمواقف العربية، وللقضية

الفلسطينية بشكل خاص . وسمحت بعض الدول الأخرى بافتتاح مكاتب اعلامية للمنظمة في بلادها . الا أن الأمل باحراز أى تقدم آخر في الحوار العربي الأوروبي كان قد أصبح ضئيلا وذلك بسبب زيارة الرئيس أنور السادات الى اسرائيل . فمن جهة، نشبت الخلافات العربية التي أثرت على وحدة الموقف في صفوف الوفد العربي، ومن جهة أخرى، تلكؤ الدول الأوروبية، تصيدا لأى تغيير مفاجيء، في دفع الحوار الى الأمام سيما وأن دول المجموعة اتخذت موقفا مؤيدا من الزيارة - من حيث المبدأ - ولكنها تحفظت على احتمالات نجاحها.

أما اجتماع اللجنة العامة الرابع، فقد تم عقده في دمشق في ديسمبر ١٩٧٨ وذلك في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد حين سبقه ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد في بتمبر ١٩٧٨، وكان التقدم الذى أحرزه الوفد العربي ضئيلا للغاية برغم الطرح الصريح والجرئ للعديد من القضايا الرئيسية مثل قضية اعتراف دول المجموعة بمنظمة التحرير، وعكس البيان الختامي عدم رضاء الجانب العربي عن تردد مواقف تلك الدول من العديد من القضايا المهمة . وطالب البيان المشترك بضرورة عقد اجتماع بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجية بعد التحضير الذى يضمن نجاح عقد مثل هذا المؤتمر.

٢ - المزاوجة بين استخدام أدوات الضغط:

حين استخدمت الدول العربية النفط كأحدى أسلحة المعركة في حرب أكتوبر المجيدة، كانت أوروبا من أكثر المتضررين بذلك القرار، ومن هنا جاءت مبادرتها لإدارة حوار بين أوروبا والدول العربية . فمن المنظور الأوروبي، أرادت تلك الدول اتباع أسلوب الحوار للافراج عن النفط العربي مستغلة بذلك وزنها السياسي والمعنوي وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور على المستوى العالمي . كما أرادت تلك الدول زيادة حجم التبادل التجارى بعد تدفق عائدات النفط على الدول العربية النفطية . ومن المنظور العربي، فقد أرادت الدول العربية الاستفادة من تلك الحاجة الأوروبية، ولكنها فشلت في استثمارها . ففي خلال فترة لحوار استوردت الأسواق العربية ١٤٣٪ من مجموع صادرات المجموعة الأوروبية «وأصبحت الدول التسع هي الشريك الأهم للوطن العربي بعد أن تضاعفت قيمة المبادلات التجارية بينهما حوالي أربع مرات في السنوات الأربع الأخيرة (ص ٧٩) بينما لم تستطع الدول العربية التأثير على مواقف تلك الدول بدرجة ملموسة لصالح القضية الفلسطينية. و برغم مناشدة منظمة التحرير للدول العربية باستخدام

علاقاتها الثنائية مع الدول الأوروبية لصالح دفع الحوار الى مرحلة متقدمة، الا أن تلك الجهود لم تثمر . وقد لخص الدكتور الدجاني واقع الحال بقوله : «ومن ثم فإن التقدم الذى نريده له (لذلك الحوار) على الصعيد السياسي لا يمكن أن يتحقق بالصورة المرجوة مالم يتم على أساس اقتصادى متين نوظف فيه العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الأوروبية ...» كما أكد الكاتب مرة أخرى، أن فشل الحوار سببه «قصورنا كعرب في توظيف علاقاتنا الاقتصادية مع أوطاننا الغربية لصالح انجاح الحوار» (ص ٨٤) .

وهكذا نجحت المجموعة الأوروبية نتيجة للمزاوجة الذكية في استخدام اداتها السياسية في انجاح التبادل التجارى وتدوير العائدات النفطية بينما فشلت الدول العربية لعدم استخدامها العقلاني لأدواتها الاقتصادية في سبيل انجاح قضاياها السياسية.

٢ - تقييم تجربة الحوار العربي الأوروبي :

حتى وان وصل المؤتمرين الى «نقطة تستوجب إعادة النظر» بعد أربعة اجتماعات عقدتها اللجنة العامة، الا أننا نلاحظ أن المؤلف يقيم تجربة الحوار بشكل علمي واقعي بعيد عن الشعور بالاحباط حيث يصفها بأنها «تجربة واعدة». والسبب في هذا التقييم الواقعي هو أن الهدف من الحوار أساسا، كان محددا ومعرفيا بشكل واقعي كذلك . كان الهدف خلق حقائق جديدة يمكن البناء عليها والتدرج بها من مرحلة دنيا الى مرحلة أكثر تقدما . كما أدرك المحاور الفلسطيني منذ البدء أن الحوار شيء مختلف عن المفاوضات . فالحوار عملية قابلة للنمو ويتجنب أسلوب المساومة وادائها الرئيسية «الاقناع» (ص ٧٠) . وقد يقال أن النتائج المرجوة من هذه الاجتماعات لم تتحقق، الا أنه من المؤكد أيضا أن تقدما ما كان قد أحرز ولاسيما على نطاق فرض وجود منظمة التحرير كحقيقة أصبحت الدول الأوروبية مهياة للتعامل معها . كما أن تجربة الحوار أشعرت الوفود العربية بأهمية جدوى حضورهم وظهورهم كوفد موحد له موقف منسجم وغرض محدد.

وتبقى ملاحظة أخيرة، وهي أن المؤلف قد أعطى للكتاب أهمية خاصة وذلك من منطلق أن المؤلف نفسه كان مسؤول الحوار في الوفد الفلسطيني فأضفى بذلك عليه من تجربته الشخصية وسجل بشكل دقيق وواضح الجلسات التي عقدتها اللجان الفنية والعامة . وتأكيدا منه على تلك التجربة، فقد جعل ثلثي الكتاب تقريرا وثائق متعلقة بذلك الحوار الأوروبي . وهكذا شمل الكتاب بين دفتيه مرجعا موثقا لذوى الاختصاص .

و يستحق الدكتور الدجاني بذلك شكر جميع المهتمين بالقضية الفلسطينية خاصة، والقضايا العربية عامة. كما يستحق مركز الأبحاث شكرا خاصا على اخراجه هذا الكتاب خاليا من الأخطاء (فيما عدا ملاحظة هامشية واحدة) وبذلك تجاوز تقليدا عربيا في طباعة الكتب .



د. نادية سالم - صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة
الامر يكية معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨. ٣٧١
صفحة

• هيام حاتم

هناك مجموعة من القضايا والتساؤلات تطرح على بساط البحث العلمي، وما
زالت محل جدل حتى الآن، نذكر على سبيل المثال - لا الحصر - بعضها منها .

- الى اى مدى يمكن اعتبار العلوم السياسية علما بالمعنى الدقيق - اى قدرتها على
استخدام الاساليب الرياضية والاحصائية، في بحث الظاهرة محل الدراسة، للوصول
الى اكبر قدر من القدرة على التنبؤ بها، والتحكم فيها؟

- والى اى مدى يمكن الكشف عن الصورة القومية من خلال استخدام الاساليب
الجمعية - الماكرو - تحليل مضمون المجلات والصحف، أو الانتاج الفكرى، أو من
خلال النظم الدولى.

مجموعة تساؤلات تدور حول حتمية وحدة الصورة القومية أو تعددها ناهيك
عما بدأنا نلمسه جميعنا عن الدور الكبير الذى يلعبه الاعلام في حياتنا سواء على
الصعيد المحلى، أو الدولى، وتلك الفجوة الحضارية الرهيبة التي تفصل بين دول
العالم المتقدم، والدول النامية، وسيطرة أجهزة اعلام الاولى على الثانية - بطريقتة
مقصودة او غير مقصودة - وادراكنا للدور الكبير الذي كانت، وما زالت تلعبه
الصهيونية العالمية، والامبريالية الامر يكية في هذا المجال.

وحين نتحدث عن الأخطار التي تهدد الحياة العربية من هذا الجانب أو ذاك
من جوانب وجودها القومي، أو الفكرى، بل اننا حين نتحدث عن الخصائص الكبرى
الرئيسية التي يقوم عليها الوجود العربى في جملته، تبدو قضية الصورة القومية،
وسلامة هذه الصورة والحفاظ عليها، تقديسها والاعتقاد بها، من أولى القضايا التي
لا يسع اى مفكر، أو باحث، ان يسكت عليها او يمارى فيها . لهذه الاعتبارات
جميعها، رأينا ان نعرض لكتاب د. نادية سالم لما فيه من اسهامات جديدة، تهم
القارئ والباحث المتخصص، من خلال ما يليق لنا من اضواء جديدة عن محددات
الصورة القومية، دور الاعلام والصحافة بالذات في التأثير مع هذه الصورة أو نقلها
بطريقه مشوهة.

• مراسلة مجلة المستقبل العربى بالقاهرة.

يتألف الكتاب من مقدمة وسبعة فصول وخاتمة تقع في حوالي (٢٧١) صفحة وتدور فكرته بشكل عام حول ثلاثة محاور.

١ - محور يتناول الصورة القومية العربية، والاسرائيلية، كما تعكسها صحافة الولايات المتحدة، واثار الحروب، او نظام الحكم في دولة ما عليها.

٢ - ومحور يتناول مناهج البحث في دراسة العلاقات الدولية، وبالذات في مجال دراسة الصورة القومية، وذلك من خلال تطوير اداة تحليل المضمون وتطويعها للدراسة التحليلية.

٣ - واخيرا البحث عن المحددات التاريخية، والحضارية، والسياسية، والفكرية في تكوين هذه الصورة مع تناول لها في حركتها «الديناميكية» وليس الاستاتيكية، السكونية.

هذا وقد استندت المؤلفة في دراستها على اطار نفسي، اجتماعي، سياسي يعتمد على المنهج التجريبي، التحليلي، ودراسة الحالة، مع استخدام تحليل المضمون كأداة في تحليل عدد كبير من الصحف الصادرة في الولايات المتحدة وذات التوزيع الكبير والنفوذ العالي، في الفترة ما بين عام ١٩٦٧، ١٩٧٣، والتي تناولت الصورة القومية العربية، والاسرائيلية، دون تحليل للمقالات التي تعرضت للصراع العربي الاسرائيلي او القضية الفلسطينية.

وقد تم هذا التحليل في اطار مستويات ثلاث..الشخصية العربية، المصرية، الفلسطينية وكذلك الاسرائيلية واليهودية.

واعتمدت في هذا التحليل على اربعة سمات للشخصية.

..سمات سياسية : ليبرالي، خاضع، سلطوي الخ..

..سمات حضارية : متخلف، همجي، متقدم.

..سمات اجتماعية : نشط، متدين، علماني

..سمات نفسية : واثق من نفسه، مغرور، مضطهد، شجاع، جبان.

هذا عن الخطوط العاسية عن الكتاب، الاطار النظري، المنهج، الاداة، اما الفصول فنظرا لوفرة المعلومات الواردة فيها، وندرة الصفحات المتاحة لنا لعرضها فاننا سنحاول الاختصار قدر الامكان، مع التركيز على بعض الفصول التي رأينا انها ذات أهمية من وجهة نظرنا.

تعرض الكتاب في الفصل الاول لأهم التعريفات المتعلقة بالصورة القومية، والمفاهيم المرتبطة بها، وادوات دراستها خالصة الى ان

الصورة القومية هي محصلة محددات تاريخية وثقافية وسياسية واجتماعية، وهذه المحددات بدورها غير منفصلة عن العلاقات الواقعية، وانما هي انعكاس للواقع تتأثر به، وتؤثر فيه. وتؤمن بوحدة هذه الصورة وليس تعددها، ومع الاعتقاد بوجود صور فرعية داخلية، كصورة نخبة او جماعة عرقية، الا ان هذه الصور تجمعها سمات عامة، تخلق في النهاية صورة قومية محددة، لأن الصور الفرعية مهما تعددت لا يمكن ان تكون الا نتاجا للوسط المحيط بالأفراد.

هذا وقد اختارت الكاتبة احد الاساليب الجمعية في دراستها «تحليل المضمون» على اساس انه يسمح بالتعرف على الصورة القومية بصورة شاملة، واعتبرتها افضل الادوات لدراسة الصورة القومية، سواء في المجتمعات الغربية، او المجتمعات التي تسيطر فيها الدولة على الصحافة. فمن خلال هذا التحليل يمكن معرفة صورة النخبة الحاكمة صانعة القرار، والتي تؤثر من خلال وسائل الاتصال والتنشئة الاجتماعية والسياسية على الصورة العامة للشعب. في الفصل الثاني، تناولت الكاتبة الخطوات المنهجية لدراسة الصورة القومية الأمر يكية للشخصية العربية والاسرائيلية في الصحافة الأمر يكية، على اعتبار ان الصحافة من اهم وسائل الاتصال الجماهيري، وتكوين وتوجيه الرأي العام الحديث، بالاضافة الى قدرتها على اعطاء صورة غير صادقة لدولة ما، وذلك عن طريق تشكيل الأنباء المنشورة أو تشويهها، ومن خلال تحديد فروض الدراسة، واختيار العينة وتحديد فئات التحليل، ومراعاة الثبات والصدق. والتحليل الاحصائي. واستخدام معاملات الارتباط ومعادلات ت. ك توصلت الكاتبة للنتائج الآتية.

اثبتت نتائج التحليل اثر الحروب على الصورة القومية. فقد كان لحرب مايو ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ دروا كبيرا في تشكيل الصورة القومية الأمر يكية لكل من الشخصية العربية والاسرائيلية. فحرب مايو ابرزت سمات غير طبييعية عن الشخصية العربية «يشعر بالدونية، فاقد الثقة بنفسه، تفكيره غيبي، كاذب، اراهبي» ومجموعة من الصفات الطيبة للشخصية الاسرائيلية «شجاع، واثق من نفسه، متحضر، تفكيره علمي».

كذلك فان حرب اكتوبر ٧٣ حسنت من الصورة الأمر يكية عن الشخصية العربية فظهرت سمات .. واثق من نفسه، متحضر وتفكيره علمي، متدين، قومي، وملاحم تخص الشخصية الاسرائيلية «مضطهد، يشعر بالدونية،

يحبس بالعزلة» .

كما اثبتت نتائج التحليل اثر النظم السياسية في الصورة التي تكونها الشعوب الأخرى، فاثناء حكم الرئيس الراحل عبد الناصر ركزت الصحافة الأمر يكية على سمة «خاضع سلطوي» على عكس الصورة التي عكستها عن الشخصية المصرية اثناء حكم الرئيس السادات .

بعد تغيير نظام الحكم نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية وتدهور العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فظهرت بالتالي سمات مثل «ليبرالي، متقدم، محب للسلام واقعي». كذلك بينت الدراسة ان الصحافة الأمر يكية تنظر للصورة العربية في ضوء تعددها، اي ان هناك صور قومية فرعية «صورة عربية، مصرية، فلسطينية» فالصحافة الأمر يكية خضت المصيرين، وكذلك الفلسطينيين بسمات معينة سواء في حرب ٦٧، أو ٧٢، على عكس الصورة الاسرائيلية التي هي استمرار للصورة اليهودية في الصحافة الأمر يكية، فقد لوحظ ان كلمتي اسرائيلي و يهودي كثيرا ما تستخدم كمترادفين، أو كإشارة الى معنى واحد، و يعكس هذا الخلط المفهوم الصهيوني الخاص بالغاء التفرقة بين اليهودية والصهيونية بحيث تكون اسرائيل هي دولة كل يهود العالم. في الفصل الخامس . والسادس . والسابع وتعتبر - من اهم الفصول من وجهة نظرنا . تعرض الكتابة لمحددات الصورة القومية الأمر يكية للشخصية العربية، والشخصية الاسرائيلية واثر الدعاية الصهيونية على الصورة القومية الأمر يكية للشخصية العربية والاسرائيلية وترى ان الصورة العربية لدى الشعب الأميركي كانت محصلة عدة محدّدات منها محدّدات تاريخية بدأت تتكون بذورها ابان الحرب الصليبية، ومن جراء الخلط بين العرب والأترك مما ادى الى ظهور العربي بصورة ارهابي، بربري، متعصب تحركه الروح الصليبية، والتي تتمثل الآن في شكل الحرب مع اسرائيل ومحاولة القضاء عليها، - من الواضح ان هذه الصورة المتحيزة قد اغفلت العوامل الاجتماعية والعسكرية في الحملات الصليبية، والفوارق بين العرب والأترك خاصة ان حروب الأترك لم تكن عربية أو اسلامية وانما هي حروب من اجل السلطنة العثمانية .

كذلك لعبت المحدّدات الثقافية والحضارية دورا كبيرا في تشكيل الصورة القومية للشخصية العربية، فالترجمات المحرفة للقرآن، والكتابات الغربية عن الدين الاسلامي ومؤلّفات المغامرين والمكتشفين، والأفلام السينمائية

«الف ليلة وليلة...» بالإضافة الى الكثير من المؤلفات العربية التي تناولت الشخصية العربية بعمامة، والمصرية بخاصة» كتاب حامد عمار وسنية حمادي .. والتي استغلها الغرب اشنع استغلال، ادت جميعها في النهاية على انهم متعصبون، يتسمون بالعداوة والمبالغة في تقدير الذات وجميع هذه الآراء...مع الاسف...تميل الى الاطلاق التاريخي دون ادخال عنصر النسبة التاريخي، أو بالأحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في التحليل بالإضافة الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي نعاني منه والذي يعكس في اذهان الغرب اننا شعوب مازلنا نعيش عصر البداوة، متناسين ان هذا التخلف كان من اسبابه حلول الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال الاقطاعي..

كما ان التعارض القائم بين المصالح الأميركية في الشرق الأوسط والطموح المشروع للبلدان العربية من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، انعكس بطريقة أو بأخرى على الصورة الأميركية للشخصية العربية، وبتصورهم انهم عملاء للسوفييت، وبالتالي تشويه دور عبد الناصر القومي، والصورة القومية للشخصية العربية.

اما عن محددات الصورة القومية الأميركية للشخصية الاسرائيلية فقد بينت الدراسة انها تشكلت اساسا بفعل عدة محددات تنبع اساسا من الأوضاع الاقتصادية والأبنية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأقلية اليهودية في امریکا، والذي مكنها من السيطرة السياسية والاعلامية فيها، مع استقلالها للسمات النفسية للشعب الأمر يكي وتناقضة مع فكرة حماية الاقليات، خاصة ان الدعاية الصهيونية نجحت في استغلال كون المجتمع الأمر يكي مجتمع اقليات في طرح قضية النزاع العربي الاسرائيلي على انه مشكلة اقليات، ونزاع بين الأغلبية العربية والأقلية اليهودية.

فالمنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة كانت، وما تزال تمارس تأثيرا كبيرا على تحيز الصحافة الأمر يكية، وساعدها على ذلك الأقلية اليهودية فيها وسيطرتها على أجهزة الاعلام . فالدعاية الصهيونية ليست عشوائية، وانما دعائية علمية، منظمه، تعتمد على الاسس النفسية والأساليب الدعائية، وعلى استخدام وسائل الفن الصحفي لتحقيق جميع اغراضها.

تعليق

لاشك ان كتاب د.نادية سالم يعتبر اسهاما جديدا في مجال العلوم السياسية ودراسة الصورة القومية، وترجع هذه الأهمية لاستخدامها مناهج البحث والاساليب الاحصائية من ناحية، والنتائج التي توصلت اليها من ناحية ثانية، فنتائج التحليل التي توصلت اليها الكاتبة ألقت لنا الكثير من الأضواء على حقائق علينا أن لا نتجاهلها بعد الآن، خاصة في المرحلة الراهنة الحرجة التي يمر بها وطننا العربي، وما يعانيه من تمزق وتشرذم، مما يستدعي منا اعادة النظر في اعلامنا العربي، وضرورة بذل المزيد من الجهود المكثفة للوقوف امام الدعاية الصهيونية وتحدياتها، وضرورة استخدامه في احداث تغيير فعلي في الصورة القومية الأمر يكية عن الشخصية العربية وذلك من خلال الدعاية المنظمة، ولكن بشرط ان تكون هذه الدعاية انعكاس لسياسة جدية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية في الوطن العربي نفسه، فالدعاية الناجحة في حقيقة الأمر ليست سوى انعكاس لسياسة داخلية وخارجية ناجحة، كما يستدعي الأمر اعادة النظر في كتاباتنا تاريخنا القومي، وضرورة اعادة النظر في كل ما كتبه المؤلفون الغربيون، أو المستشرقون عن مجتمعنا لتنقيتها وتخليصها مما علق بها من شوائب وافكار مفسوسة شتى الى صورتنا القومية، وهذا واجب قومي يقع على اكتاف مفكرينا العرب. واخيراً، نأمل ان تكون هذه الدراسة مجالا لجذب انتباه باحثين آخرين لدراسة الجوانب المتعددة لهذا الموضوع الحيوى والهام في مجال علوم السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص.

افرايم تشيامبي تشيبوي، دولارات عربية لافريقيا (لندن، ١٩٧٦). ص ١٤٧

* مجدى حماد

مؤلف هذا الكتاب هو السفير افرايم تشيامبي تشيبوي، سفير زامبيا لدى جمهورية المانيا الاتحادية، ومعنى ذلك انه يقدم وجهة نظر «افريقية» في الموضوع الذى تصدى له، وهو موضوع «العلاقات العربية - الافريقية»، ومن هنا اهمية الاحاطة بمجمل وجهة النظر هذه، خاصة وأن المؤلف لم يقف عند حد طرح «المشكلات» وانما تعدى ذلك وخصص الجانب الاعظم من دراسته لاستعراض «الافاق والحلول».

و يلاحظ بداية أن المؤلف قد تناول موضوع «العلاقات العربية - الافريقية» من زاوية محددة، صدر بها مقبمته للكتاب حين قال: «يتمثل الهدف الرئيسى للكتاب الذى بين يدي القارىء في تحديد السبل العملية التى يمكن من خلالها اعادة استعمار العوائد الفائضة التى حققتها البلدان العربية المنتجة للبترول في الاقتصاد الافريقى». ولقد حصر المؤلف هذه الزاوية المحددة بين ضلعين هامين: اولهما - المشكلات التى تعترض طريق العلاقات العربية - الافريقية، وثانيهما - الحلول المقترحة لتلليل هذه المشكلات. وفي ضوء ذلك التصور كان من الطبيعى أن يعتمد المؤلف في البداية الى تقديم الملامح العامة للاطرار الراهن للعلاقات العربية - الافريقية، مع ابراز مجموعة المتغيرات الجديدة التى برزت منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ بصفة خاصة.

وترتيبها على ما تقدم، يمكن اعادة تقسيم فصول الدراسة التى بلغت أربعة عشر فصلا - بهدف العرض المركز - تحت ثلاثة عناوين فرعية:-

- اولا - عن الاطار الراهن للعلاقات العربية - الافريقية (الفصلين الاول والثانى).
- ثانيا - عن المشكلات التى تعترض طريق العلاقات العربية - الافريقية (الفصلين الثالث والرابع).
- ثالثا - عن الافاق والحلول المقترحة لتنمية العلاقات العربية - الافريقية (الفصول من ٥ - ١٤).

الاطار الراهن للعلاقات العربية - الافريقية

كان من الطبيعى - كما تقدم - أن يبدأ المؤلف تحليله للعلاقات العربية

* الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجمهورية الازهر المصرية.

الافر يقية باستعراض الاطار الراهن الذى تجرى هذه العلاقات فى داخله، و يتحكم بالتالى فى مسارها ومعدل تطورها فضلا عن امكانيات تنميتها . ولقد ركز المؤلف بصفه خاصه على استعراض مجموعه الظروف والملايسات التى تحكمته فى العلاقات العربيه . الافر يقية منذ نهاية حرب اكتوبر . وبهذا المعنى اشار المؤلف الى بروز ثلاث ظواهر اساسية : اولها - تطورات الصراع العربي - الاسرائيلى فى ضوء خبرة حرب اكتوبر، ثانيهما - الظاهرة البترولية التى رافقت حرب اكتوبر بكل ما اشتملت عليه من متغيرات سياسيه واقتصاديه، وثالثها - تصاعد الدعوة العالميه لبناء نظام اقتصادى - اجتماعى على جديد، اكثر عدلا واكثر استقرارا . ومن المهم ان نشير الى ان المؤلف قد انطلق من وحده هذه الظواهر الثلاث، واعتبارها بمثابة معارك جزئيه فى معركة واحده اساسيه متصله بين قوى التحرر والتقدم - فى جانب وقوى الاستعمار والاستغلال - فى الجانب الاخر كما سيتضح حالا :

فمن ناحية اولى، أعلن المؤلف انه يؤثر «النظر الى نزاع الشرق الاوسط بوصفه انتقام القرن العشرين من القرن التاسع عشر، او بعبارة اخرى : بوصفه حربا من جانب العالم الثالث ضد العالم الصناعى وكافه مظاهره» . واساس ذلك لديه ان القرن التاسع عشر قد ارتبط بالتوسع الامبريالى فى اسيا وافر يقيا .

وسمعي وراه المزيد من الوضوح، اشار المؤلف الى تصويره المتكامل للصراع العربى الاسرائيلى بالتحديد، ولذلك قام باستعراض القوى الاساسيه فى هذا الصراع : لليهود والعرب والدولتين العظيمين : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحده .

ومن ناحية ثانيه، يرى المؤلف انه «من خلال مصادفة بين مصادفات التاريخ العظيمة، بزت القومية العربيه» . الى جانب اكتشاف البترول فى الشرق الاوسط . بيد ان قلة من الناس هم الذين ادركوا مغزى هذا الارتباط فمع تصاعد استهلاك البترول فى العالم المتقدم، كانت الحركات القومية للعالم الثالث تستجمع قواها، لتصل الى المرحله التى تستطيع عندها قلب ميزان القوة الصناعيه بحده، وتترفض أن تكون عرضة للاستغلال لمجرد تغذية آلات الدول المتقدمه . ومن هنا اشار الخبراء الى أن التاريخ سوف ينظر الى حرب البترول عام ١٩٧٣ - كما اشار المؤلف - بوصفها «محاولة لتحويل التاريخ الى مساره الصحيح» .

ومن ناحية ثالثه، يشير المؤلف الى أن العالم الثالث قد انتقل الى مرحله يطالب فيها نظام اقتصادى على جديد، و يلفت النظر الى ان دولة عربيه افريقيه - وهى الجزائر - هى التى قادت هذه الدعوة فى الامم المتحده ومنظمة الوحدة

الافريقية ومنظمة الاوبك . ويشير كذلك الى أن هذه الدعوة قد زاد معدل سرعتها عندما اطلق العرب عنان «سلاحهم البترولي» خلال حرب اكتوبر، وأن المبادرة التي اتخذها العرب قد خلقت مجالا جديدا لعلاقات خاصة مع افريقيا لان الطرفين معا ينتميان في الاصل للعالم الثالث والتجمعات غير المنحازة ومعنى ذلك أن هناك تضامنا وطيدا للمصالح فيما بينهم.

وفي اطار هذه الظواهر الثلاث، أشير للمؤلف الى مجموعة الروابط الخاصة المتميزة التي كانت تدعم العلاقات العربية - الافريقية وتعمل على تطورها، وبرز بحكم سعيه الى تقديم رؤية افريقية متميزة، دور الدبلوماسية الافريقية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ حتى المرحلة التالية التي تشمل ايضا على دبلوماسية الدول الافريقية تجاه الظاهرة البترولية العربية وتجاه النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وعلى الرغم من الذروة التي بلغتها العلاقات العربية الافريقية غداة حرب اكتوبر، وكان من أبرز مظاهرها المقاطعة الدبلوماسية الاجماعية من قبل الدول الافريقية لاسرائيل، الا ان المؤلف يشير الى «أن بذور الخلاف كانت تكمن في هذا التضامن الذى لم يسبق له مثيل بين البلدان الافريقية والعربية». ومن هنا انتقل المؤلف الى استعراض تلك البذور الكامنة من الخلاف.

مشكلات العلاقات العربية - الافريقية

في استعراضه للمشكلات التي تعترض طريق العلاقات العربية - الافريقية، يركز المؤلف على الظاهرة البترولية العربية - سواء من ناحية الاثار المترتبة على قرارات حظر الانتاج والتصدير ثم رفع الاسعار التي واكبت حرب اكتوبر، او من ناحية الاثار المترتبة على التوجه العربى في اعادة استثمار الفوائض البترولية الهائلة.

ومع ذلك يشير المؤلف الى أن الظاهرة البترولية وحدها لا تكفى لتفسير بذور الخلاف الكامنة، ولذلك فقد اشار الى مقال افتتاحى ظهر في «مجلة افريقيا» بلور في رايه الكثير مما يقال في ارجاء القارة حيث يشير بصفة خاصة الى «مذكرات تجارة الرقيق التي كانت يقوم بها العرب» باعتبارها من العوامل التي تفصل بين الطرفين.

اما بالنسبة للآثار المترتبة على القرارات التي اتخذها العرب في اثناء حرب اكتوبر وبعد انتهائها بخصوص انتاج البترول وزيادة اسعاره، فان وقعها على

الدول الافريقية كان اقوى واشد من الدول الغربية المتقدمة التى استهدفتها هذه القرارات بالاساس. بل يمكن القول أن الدول الافريقية قد تعرضت لتأثير «مركب» أو «مضاعف» من جراء هذه القرارات حيث وقع عليها - اولاً - العبء العادى لهذه القرارات، ثم وقع عليها - ثانياً - ما استطاعت الدول الغربية المتقدمة من تحويله من عبء هذه القرارات فى شكل ارتفاع فى اسعار صادراتها الصناعية للدول الافريقية . فضلاً عن ذلك فقد تضاعفت ازمة الدول الافريقية بسبب عجزها عن الاقتراض من السوق الدولية وعدم وجود احتياطات كافية من العملات الصعبة.

ومن ناحية الاثار المترتبة على التوجه العربى لاعادة استثمار فوائضهم البترولييه يشير المؤلف الى قول احد الدبلوماسيين ان «أكبر تحويل للثروة فى التاريخ انما يتم الآن من الشرق الاوسط الى اوروبا . أما امم افريقيا البروليتاريا فهى مجرد أمم متفرجة فى الدراما من أولها الى آخرها» . وهكذا يخلص المؤلف الى أن الدول العربية تعيد تحويل رأس المال الى اقل المناطق احتياجاً اليه وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥% بل ان الدول الافريقية تعيد اقتراض نفس رأس المال بفائدة تتراوح معدلاتها ما بين ١٥% الى ٢٠% .

وفضلاً عما تقدم، يشير المؤلف الى عاملين آخرين لهما دورهما فى تعميق الازمة القائمة فى طريق العلاقات العربية - الافريقية :-

اولهما - ان الافريقيين يتفقون مع العرب فى أن دول الاوبك ليست المسئول الوحيد عن الخلل الذى يصيب الان المجموعة الدولية، لان السبب الرئيسى يكمن فى نمط الاستهلاك المفرط وللمسلع الترفهية والى الاستخدام المبذر للموارد النادرة. وعندما يتعلق الامر بنمط الاستهلاك الترفى المبذر، فلا يسهل القول بأن العرب يختلفون من هذه الناحية عن زملائهم الاوروبيين والامر يكين الاغنياء.

ثانيهما - ان العرب كثيراً ما يصرون البيانات، ولكن نادراً ما يجد لها الافارقة اثراً فى الواقع ولقد اشار المؤلف الى ذلك بقوله: «طوال فترة كتابة هذا الكتاب، كنت مشغولاً بمسألة السبب فى حرص العرب على انقاذ الاقتصاد الاوروبى والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية الكاذبة للاقتصاد الافريقى . عن السبب فى استعدادهم لايجاد مشاركة طويلة الأمد مع اوروبا وليس مع افريقيا، وهى مشاركة من شأنها دفع النمو الاقتصادى لاوربا وليس لافريقيا».

الافاق والحلول المقترحة

خصص المؤلف الجانب الأكبر من كتابه - كما تقدم - لاستعراض مجموعة الحلول التي يتصورها لمواجهة المشكلات التي تعترض طريق دفع وتنمية العلاقات العربية - الأفر يقيه طالما انها تنبع من «تضامن وطيد للمصالح» فضلا عن مجموعة الظروف والملابسات التاريخية والجغرافية والسياسية التي تدعم من هذا التضامن، مع الوضع في الاعتبار تلك الدرجة العالية من التكامل بين اقتصاديات الدول العربية واقتصاديات الدول الأفر يقيه التي تجعل من أوروبا الغربية مجرد ميدان لسلب مزايا هذا التكامل حيث تمزج ما بين رأس المال العربي والموارد الأفر يقيه مع ما توفر لديها من تقدم تكنولوجي لتعود الى استغلال الطرفين معا.

ونقطة البدء لدى المؤلف هي تنقية السلوك الأفر يقيه مما شاع عنه في المحيط العربي حيث شاع «أن الاموال التي تقدمها بعض الدول المانحة للمعونة الى بعض الدول الأفر يقيه شقت طريقها الى جيوب كبار الموظفين المدنيين والوزراء . وبذلك لم يتمكن المواطن العادي من الاستفادة من هذه المعونات، وباستثناء بعض المرافق مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، فكثيرا ما انفقت الاموال على السلع عيمة النفع مثل زخافات الجليد، وحمامات السباحة والسيارات المرسيدس والروزل رويس» . ويضيف المؤلف رجا تكون بعض هذه الاتهامات صحيحة، ولكنها تعتبر بوجه عام حوادث فردية لا تشكل السلوك الاجتماعي والاقتصادي للقارة الأفر يقيه كلها وفي اطار دفاع المؤلف عن تفسيره للسلوك الأفر يقيه، اشار الى عدد من النواحي المرتبطة بالافاق والحلول المقترحة اولها - المبادئ التي تسير على هديها تلك الحلول وثانيها - الحوافز الممكنة لتشجيع الاستثمار العربي وثالثهما - الضمانات التي لابد من توافرها ورابعها - المجالات المفتوحة امام الاستثمار العربي وخامسها - النماذج التي يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال خاصة نموذج التعاون الاوربي الأفر يقيه.

فمن ناحية المبادئ : يشير المؤلف الى عدد من المبادئ لابد من مراعاتها لدفع التعاون العربي - الأفر يقيه في مجال الاستثمار المشترك : اولها - وجوب تقديم بعض التنازلات الخاصة من جانب الدول الأفر يقيه الى المستثمر العربي بوجه خاص.

وثانيها - ان المستثمر العربي قد ابدى بالفعل تفضيلا ملحوظا للارتباط بمشروعات في بلدان يتمتع فيها الاسلام بنفوذ قوي بدلا من الارتباط مع مجموعات

من الدول يصعب التعامل معها، و يرى المؤلف تشجيع هذا الاتجاه والمضى به الى ابعد من حدود الانتماءات الدينية وثالثها - ارتفاع درجة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والدول الافريقية ورابعها - اهميته ان تتضمن اتفاقيات التعاون بين دولة واخرى، تشكيل مؤسسات لتنفيذ الاهداف المتفق عليها، وخامسها - انه في الحالات التى لا يكون فيها المستثمر العربى حكومة ما، فإنه ينبغي ان يكون الطرف ممثلا لحكومة ما، وبذلك سيد المستثمر ضمانات اكيدة في امكانية تقرير الاتفاقيات واحترامها. وسادسها - انه يمكن التصريح لطرف ثالث بالاشتراك في المشروعات واسعة النطاق لتقديم الخبرة الفنية.

ومن ناحية الضمانات : يرى المؤلف ان اى استثمار اجنبى يخشى باستمرار من خطرين : من ناحية اولى - خطر التأميم المفاجيء، ومن ناحية ثانية - خطر التحويض غير العادل، وترتبط الحالتين بظاهرة مميزة وهى عدم التزام الدول باحترام تعهداتها التعاقدية.

ولذلك فقد خصص احد فصول مقترحاته وهو الفصل الثانى عشر لاستعراض بعض التوصيات التى قد تكون مفيدة لكل من المستثمر الاجنبى والحكومة المضيفة، سواء من ناحية تحديد مدى زمنى يمتنع خلاله التأمين او من ناحية تطويع شروط التعويض، واساس حساب التعويض هل القيمة الدفترية او القيمة السوقية.

ونظرا للمشكلات التى تحيط بالمناجم بأفريقيا التى تكون في وضع احتكارى غالبا يشير الكاتب الى تجربة زامبيا في كيفية تولى الاشراف على التعدين.

أما من ناحية الحوافز، فإن المؤلف يقر في البداية بأنه «اذا كانت الدول الافريقية تريد جذب رأس المال الاجنبى، فينبغى عليها أن تكون على استعداد لتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الاجانب، لان المستثمر التجارى يريد اولا وقبل كل شيء ان يحصل على عائدا اعلى لاستثماراته . واذا كانت استثماراته في شكل قروض فإنه يريد ضمانا بأن يراعى كلا الطرفين في اتفاقية القرض القواعد والنواحي التى تحكم كل صفقة تشملها الاتفاقية . وعلى الاخص، فإنه يود بصفته دائما ان يحصل في نهاية الامر على القيمة الاساسية للقرض مضافا اليه الفائدة».

و يشير المؤلف في هذا المجال الى اهمية «المنافخ السياسى» للاستثمار، لان المستثمر يفضل العمل في ظل نظام سياسى مستقر حيث أن تغيير نظام الحكم لا يعنى بالضرورة تغييرا في السياسة، وخاصة التغيير «في القوانين المالية التى تؤثر على مجتمع رجال الاعمال».

و يستعرض المؤلف بعد ذلك مجموعة الحوافز التى يمكن تقديمها لاصحاب رأس المال -سواء من ناحية الضرائب او الاسعار او الارباح او التأمين- فى ناحية ومجموعة الحوافز التى يمكن تقديمها للخبرات الفنية لان هذه الاستثمارات الاجنبية كثيرا ما تصاحبها معرفة تكنولوجية، -سواء المرتب او المنح او المعاش او الاقامة والانتقال - فى الناحية الاخرى . كذلك يستعرض المؤلف موضوع الحوافز من ناحية اخرى تتصل بطبيعة القطاع الذى سيتجه اليه الاستثمار، وهكذا يستعرض الحوافز فى الزراعة وفى السياحة وفى التصنيع.

ومن ناحية المجالات : يبنى المؤلف تحليله انطلاقا من ملاحظة السكرتير التنفيذى السابق للجنة الاقتصادية لافريقيا «روبرت جاردنر» . قال فيها : «انه اذا كان لدى الدول الافريقية صناعة تدعم استثمارات اموال البترول العربى فانهم سيحصلون على المال، واذا كانوا يدركون انه ليست لديهم الامكانيات، فإنه يجب عليهم ايجاد تلك الامكانيات» . وفى تحليله لهذه الملاحظة يشير المؤلف الى امكانيات التكامل الاقتصادى بين المشروعات العربية والموارد الافريقية . ومن الامثلة التى يذكرها المجمعات الصناعية الضخمة التى شرعت فيها السعودية فى منطقتى «جبيل» و «ينبع» والتى تتضمن مصانع للصلب ولصهر الحديد . وعلى الجانب الاخر من البحر الاحمر - فى افريقيا يوجد ضعف الحديد الخام فى الولايات المتحدة وثلاث الحديد الخام فى الاتحاد السوفيتى كما اعلنت وزارة الخزانة الامر بكية . ونفس الحقيقة تقوم فى معادن اخرى استراتيجيه بالنسبة للتصنيع وفى مقدمتها البوكسيت، النحاس، الذهب، اليورانيوم، الفوسفات.

وبالاضافة الى مجالات التصنيع يشير المؤلف الى مجال هام من المجالات الحيوية فى عالم يتجه سرعاً نحو توسيع دائرة المجاعة وجغرافية الجوع، وهو المنتجات الزراعية والغذائية ويقول انه «اذا تم التخطيط بطريقه سليمة فإن فى مقدور الانتاج الزراعى لافريقيا امداد العالم بأسره بالمواد الغذائية بسهولة».

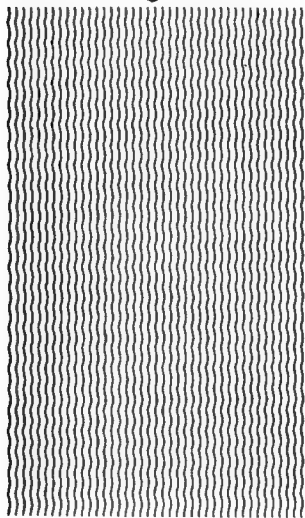
وفضلا عما يتقدم يشير المؤلف الى مجال ثالث لاستخدام الثروة العربية يمكن ان يكون ذو نفع مباشر للطرفين العربى والافريقى، وهو مجال اقامة صناعات فى افريقيا ذاتها للتغلب على مشكلات المساحة المحدودة لغالبية دول البترول وما يرافقها من مشكلات التلوث -من ناحية وللتغلب على مشكلة نقص الايدى العاملة حتى بالنسبة للسعودية - من ناحية اخرى . خاصة مع توفر مصادر الطاقة المائية - الكهربية فى افريقيا ورخصها.

ومن الجدير بالذكر ان المؤلف قد ربط هذا التكامل الاقتصادي بالصراع الاساسى فى عالم اليوم وبمشكلة الاستقلال الحقيقى فى العالم الثالث، حيث ردد كلمة رئيس ساحل العاج «انه عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على بيع الشيكولاته بدلا من الكاكاو، والالومنيوم بدلا من البوكسيت، والصلب بدلا من الحديد الخام، وباختصار عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على أن تصنع على ارضها وبايدى ابنائها مواردها الطبيعية، فإنها تكون قد تحررت بالفعل».

أما من ناحية النماذج، فقد اختتم المؤلف بالإشارة الى نموذج التعاون الاوروبى - الافريقى، باعتباره نموذج يمكن الاسترشاد به فى تطوير العلاقات العربيه - الافريقية . ولذلك فقد خصص المؤلف الفصلين الأخيرين من دراسة لاستعراض اتفاقيه «لومى» التى تم توقيعها بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ودول المجموعة الاقتصادية الاوربية (السوق المشتركة) فى فبراير عام ١٩٧٥ . وقد اشار المؤلف بصفة خاصة الى الاهداف التى توضحها هذه الاتفاقية لخدمة التنمية فى افريقيا، كما استعرض مجموعة الشروط الهامة التى تضمنتها الاتفاقية - سواء فى مجال التعاون التجارى او فى مجالات التعاون المالى والفنى او بالنسبة للمدفوعات الجارية وحركة رأس المال وعائدات تصدير السلع.

ومع تحفظات وملاحظات جزئية يمكن ادراجها بخصوص هذا الجزء او ذاك الا ان النقد الاساسى الذى يمكن توجيهه لهذه الدراسة يتمثل فى «النموذج» الذى قدمه المؤلف للاسترشاد به وهو نموذج العلاقات الاوربية - الافريقية، بينما يعتبرها البعض ليست نموذجا للتعاون المتكافئ وانما هى شكل من اشكال «الاستعمار الجماعى الجديد» وهو ما يخل بالمنظور الاساسى الذى يحكم وجهة نظر المؤلف بالنسبة لاهمية العلاقات العربيه - الافريقية باعتبارها اداة هامة فى مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمى . ومع ذلك تبقى هذه الدراسة وجهة نظر افريقية» ولذلك فقد حصرت نفسها فى هذه الحدود . و يبقى أن تتقدم وجهات النظر العربية لتطرح رؤيتها وتقييمها للعلاقات العربيه - الافريقية .

مؤتمرات



مؤتمر «الشرق الأوسط والأحلاف الغربية»

د. فيصل السالم *

عقد مؤتمر «الشرق الأوسط والأحلاف الغربية» في مركز دراسات الشؤون العالمية والاستراتيجية التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس انجليس في يومي ٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٠.

وقد حضر المؤتمر عدد كبير من البحاثة ودارسي شؤون الشرق الأوسط وندكر من شارك منهم على سبيل المثال وليس الحصر :

- ١ - د . ستيفن شيفغل - رئيس المؤتمر
- ٢ - د . مايكل انترليفيتور - نائب مدير المركز
- ٣ - د . ولیم كوندت - مؤسسة بروكنجز
- ٤ - د . فيصل السالم - جامعة الكويت
- ٥ - د . دومنيك سو يزي - باريس المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية في موزي باريس
- ٦ - د . ماساهيرو ساساجاوا - لساامی شامبون
- ٧ - د . جانيس جروسي ستاين - جامعة ماجيل - منتر يال - كندا
- ٨ - د . روبرت لير - جامعة كاليفورنيا في سان دييغو
- ٩ - د . فرانك فوكو ياما - مؤسسة راند
- ١٠ - د . فؤاد عجمي - جامعة جونز هو بكنز
- ١١ - د . السفير تحسين بشير - جامعة هارفرد
- ١٢ - د . توفيق فرح - مجلة الشؤون العربية
- ١٣ - د . عباس أميري - جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس
- ١٤ - د . سيرو زوبو - جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس

وقد ساد المؤتمر روح التبادل العلمي والبحث المكثف في المشاكل المعاصرة التي تجتاح العالم، بشكل عام والمنطقة بشكل خاص والسعى نحو استنتاجات تؤثر نحو التوازن والأمن المطلوب.

وعند استعراضنا لأهم الأفكار والقضايا التي طرحت نجد أن هناك تباينا واختلافا كبيرا في الآراء خاصة وأن هناك أسئلة كثيرة لم تجد أجوبة

* رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت.

عليها، فمثلاً : ماذا نعني بالأحلاف ؟ ما هو الحلف الغربي ؟ لمصلحة من هذا الحلف ؟ ما هي أغراض وأهداف هذه الأحلاف ؟ هل منطقة الشرق الأوسط بحاجة الى أحلاف ؟ وكيف ستدافع هذه البلدان عن مصالحها؟ الخ الخ .

ومن أهم الاستنتاجات التي طرحت هي كالتالي :-

د . وليم كوندت وعنوان بحثه (١)

«الولايات المتحدة والشرق الأوسط»

الغرب بحاجة متزايدة للنفط وكذلك السوفييت، ومن هنا نجد خطر الصراع المباشر، فعلى الولايات المتحدة أن تدعم وثوق العلاقة ما بينها وبين مصر وإسرائيل . وعلى الولايات المتحدة أن تحمي للمملكة العربية السعودية من التدخل العسكري وتؤكد للأنظمة الحاكمة في الخليج بأنها مستعدة عسكرياً للدفاع عنهم، ولكن عامل القوة العسكرية بوحده ليس بكاف . وعلى الولايات المتحدة أن تؤكد وبوضوح للسوفييت بأنها ستدافع عن مصالحها الحيوية في الخليج وفي إيران مع احترام استقلال وسيادة الدول في المنطقة .

د . دومينيك مويزي : وعنوان بحثه (٢)

«أوروبا وصراع الشرق الأوسط»

«هناك وحدة رأى بين الدول الأوروبية على أنها هامشية عسكرياً وليس لها القدرة على التدخل . علاقة الدول الأوروبية بالشرق الأوسط تختلف عن القوتين العظميتين . وتأخذ طابع التواصل من الحقبة الاستعمارية . وهناك روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية مع شعوب الشرق الأوسط . ولكن ليس لأوروبا دوراً أساسياً في حل الصراع العربي - الإسرائيلي . ومن ثم عزلت أوروبا عن السعى نحو حل سلمي وعن اتخاذ موقف موحد تجاه غزو أفغانستان».

د . ماساهيرو ساساجوا : وعنوان بحثه (٣)

«علاقة اليابان والشرق الأوسط»

«بسبب مشاكلها النفطية بدأت اليابان تهتم بالشرق الأوسط ومشاكله . وقد أهملت اليابان الى حد كبير دورها في المنطقة . ومن أهم أسباب هذا الإهمال هو عدم رغبة الدبلوماسيين اليابانيين في تمثيل بلادهم في العالم النامي . ولكن اليابان مقبلة على تبادل ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي كبير مع شعوب الشرق الأوسط . واليابان تؤيد مطالب الشعب العربي السياسية».

٤ - د. جانيس جروس ستاين : وعنوان بحثها
«حلف شمال الأطلسي وإدارة الصراع العربي الاسرائيلي - المنظار
الكندي»

«الحل السلمي في الشرق الأوسط يبدو بعيد المنال خاصة بسبب الثورة
الايرانية ومشاكل النفط وهذا بدوره يزد من حدة الصراع الفلسطيني -
الاسرائيلي . و يبدو بعيدا بتدهور العلاقة السوفيتية - الأمر يكية التي تؤدي
بدورها الى تدهور العلاقة ما بين أعضاء الحلف الغربي».

٥ - د. روبرت ليبير : وعنوان بحثه

«الطاقة والحلف الغربي»

«مشاكل الطاقة لن تختفي بسلام عربي - اسرائيلي . العلاقة ما بين كمية
النفط واستهلاكه ستعرض لأحداث وكوارث زمنية غير متوقعة خلال
الثمانينيات . على الولايات المتحدة أن تطور وتنظم سياسة تأخذ هذا بعين
الاعتبار لتقلل من الصراع ما بين الدول المتحالفة على الطاقة».

٦ - د. جيس كورث : وعنوان بحثه

«القيادة الامر يكية والحلف الاطلنطي ومشكلة الشرق الأوسط،

«الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط غيرت التوازن القديم للحلف الاطلنطي
واعتماده على نفط الشرق الأوسط بامدادات مؤمنة وبأسعار زهيدة . على
الولايات المتحدة أن تغير من سياستها الخارجية من الدول النفطية وخاصة
تجاه ايران».

وعليها أن تقوى مركزها العسكري الغير مباشر اقتصاديا . على
الولايات المتحدة أن تعلب دورا قياديا بتقليل الاعتماد على النفط من الخليج
والبحث عن مصادر نفطية في اماكن أخرى من العالم . ولكن هذا يبدو صعبا
جدا بسبب سيطرت الشركات النفطية الكبرى».

٧ - د. فرانك فوكو ياما : وعنوان بحثه

«اتجاهات جديدة للسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط في
الثمانيات : الاعتبارات للحلف الاطلنطي»

«اتجاهات السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط حاليا هي رد فعل لموقفه
الضعيف هناك سابقا . السوفييت يعرفون ان عقيدتهم غير مقبولة من قبل
بلدان الشرق الأوسط ومن ثم فهم يحاولون فرضها بالقوة على المنطقة .
وعلاقتهم ببعض الدول العربية مرهونة بعدم السيطرة الداخلية . على
صانعى السياسة في الدول الغربية أن يقنعوا هذه الدول بأن الذى يحاول

ركوب النمر قد ينتهي في داخله . الحلف الغربى يواجه حاليا مشاكل رئيسية بسبب حاجته للنفط وسيزداد الموقف سوءا بتدخل السوفييت اكثر فاكثرا».

(٨) - د . فؤاد عجمى : وعنوان بحثه

«الجبولتكتس كمسرح : العرب والخداع الثلاثى»

«السياسة الغربية تحاول ان تخدع نفسها وشعوب الشرق الأوسط بمواصلة نفس النمط السياسي الذى دعى اليه فوستردلس . بلدان الشرق الأوسط لا تريد أن تتحالف علنا مع الغرب خاصة بسبب الأحداث الوطنية والدينية القاتمة . سياسة مصر الحالية قلبت الموازين رأسا على عقب وأظهرت صراعا تار يخيا واقتصاديا ونفسيا وسياسيا بين مصر وجاراتها العربية . المجموعة الثلاثية (الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان) قد تفرقت والحلف القائم بينهم مرهون بامدادات النفط وتطور الأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط».

(٩) - د . توفيق فرح : وعنوان بحثه

«النخبة الفلسطينية والولايات المتحدة : هل هناك تغير مقبول»

«لقد استطاع الفلسطينيون أن يكونوا فيما بينهم وارادتهم السياسية فى الغربة واستطاعوا أيضا أن يشاركوا فى الحركة السليسة والمقاومة ككل واحد وذلك لأسباب كثيرة وأهمها وعيهم العلمى والعسكرى والنضالى . الفكر التقليدى لازال مهيمنا على نظرة العلماء الغربيين تجاه الشرق الأوسط . منظمة التحرير الفلسطينية هى للمثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى والجلس الوطنى الفلسطينى هو المنفذ للقرارات العليا بواسطة هيئته التنفيذية، والحركة بقطاعاتها وأفرادها ومنظماتها تدعم رئيس الهيئة التنفيذية السيد ياسر عرفات . الولايات المتحدة بدأت تعرف أنه لا مفر من الاعتراف والتعامل مع المنظمة . والمنظمة بدورها وجدت أن الحل العسكرى لوحده غير فعال».

فللولايات المتحدة والشرق الأوسط عدة مصالح مشتركة تتطلب

الاتصال والتخطيط والتنفيذ».

(١٠) - د . عباس أميرى : وعنوان بحثه

«تحليل لصراع القوى ما بعد الثورة فى ايران»

«الثورة فى ايران ككل الثورات التى سبقتها ستظل مستعرة لعدة سنوات . للشوريين فى ايران، خلفيات مختلفة ولقد بدأ الصراع بينهم على السلطة . وأشد أنواع الصراع هـ . بين المتطرفين والمتحررين دينيا ثم بين المتدينين والعلمانيين بقيادة الجبهة الوطنية ثم بين مجاهدى الخلق وفدائىي الخلق الماركسى وحزب توده . بالإضافة الى ذلك هناك المطالبة بالحكم المحلى للأكراد

والعرب والتركمان والبلوش.

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تزداد سوءا يوما بعد يوم . النظام لا يستطيع أن يدير البلد بعد أن هرب حوالى مليون شخص أكثرهم من المتعلمين والتقنيين .
الثورة شىء .. وإدارة البلد بعد الثورة شىء آخر . إذا استمر الوضع في تدهوره الحالى قد يتدخل الجيش ليمسك بزمام الأمور»

(١١) د . سيروزو بو : وعنوان بحثه

«مغزى المشاكل في تركيا للحلف الأطلنطى»

«غزو روسيا لأفغانستان والثورة في إيران جعلت الغرب يركز أكثر على تركيا كمفترق طرق وحامية لمضيق الدردنيل ضد الهيمنة الروسية . المشاكل التركية - القبرصية - اليونانية أضعفت الدور التركي في الحلف وكذلك أيضا المشاكل الاقتصادية في تركيا . العلاقة التركية - الأمر يكية في انحسار متزايد تركيا هي البلد المسلم الوحيد الذى يطبق الديمقراطية البرلمانية بحق وعلى الغرب أن يدعم هذا التطور السياسى . على الغرب أن يعلم أن تركيا مهمة جدا للحلف الأطلنطى ولحياد يوغوسلافيا ومصالح الغرب في الشرق الأوسط».

ساد المؤتمر روح النقاش العلمى الهادئ والبناء وتبادل دراسو شئون الشرق الأوسط الأفكار والمعلومات الهادفة نحو تفاهم ووعى أكثر للمنطقة، وأظهر العلماء الغربيون عامة نوعا من الجهل بمواصلتهم في استعمال نماذج التفكير التقليدى في التحليل وركزوا على المصادر الرسمية والقانونية والتاريخية وأهملوا التحليل الديناميكى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية الداخلية في الشرق الأوسط .
ومن ثم فتواجه بعض المفكرين العرب كان مهما وضرور يا لتعديل بعض المناظير ومواصلة السعى نحو تفاهم أكثر.



**المؤتمر الثاني والاربعين للمعهد الدولي للاحصاء/مانيلا - الفلبين : ٤ -
١٤ ديسمبر ١٩٧٩**

د . محمد عبد الحميد *

بينما بدأت بعض المكاتب التنفيذية للمعهد وتجمعاته العالمية نشاطها في يوم ٧٩/١٢/٣ الا ان الافتتاح الرسمي للمؤتمر تم في صباح الثلاثاء ٧٩/١٢/٤ في احتفال كبير وجه فيه الرئيس ماركوس -رئيس جمهورية الفلبين - حديثا طويلا الى المؤتمرين بعنوان «دور علم الاحصاء في التنمية» ثم دارت عجلة النشاط العلمي للمؤتمر على أشدها بدءا من بعد ظهر نفس اليوم حتى ظهر الجمعة ١٤ ديسمبر ولم تتوقف الا مرتين بعد الظهر لتخلي مكانا (ووقتا) للجمعية العمومية للمعهد بالاضافة الى بعد ظهر السبت ٨ والاحد ٩ ديسمبر لتترك فرصة لنشاط اجتماعي جماعي.

وعلى طول هذه الفترة دار نشاط علمي واداري واجتماعي غالية في الكثافة اشترك فيه ما يقرب من ٥٠٠ عضوا من خارج الفلبين وحوالي ٢٠٠ عضوا من الفلبين نفسها.

النشاط العلمي للمؤتمر: كان النشاط العلمي التابع (ونقص به المؤتمرات الصغيرة التي تعقد في فلك هذا اللقاء الكبير) ضئيلا هذه المرة واقتصر على لقاء واحد في طوكيو قبل المؤتمر مباشرة وكان موضوعه عن الحدية . أما النشاط الرئيسي في مانيلا فقد امتد كما ذكرنا على طول تسعة أيام في ٧٢ جلسة القرى فيه ما يزيد عن ٢٠٠ بحثا ويمكن تقسيم هذا النشاط الى ثلاثة أقسام رئيسية:

(أ) البحوث المدعوة: ينظم المعهد في كل لقاء عددا من جلسات «البحوث المدعوة» لتغطي أهم مجالات البحوث الاحصائية التي تحظى باهتمام علمي، وتهتم هذه البحوث بجانب تقديم اضافات مبتكرة بعرض آخر النتائج في علوم الاحصاء، وقد نظم في هذا اللقاء ٢٩ جلسة قرىء فيها ٨٦ بحثا اشترك في تقديمها ما يزيد عن مائة باحث من جميع انحاء العالم، واشترك في مناقشتها اكثر من مائتي باحث، وتميزت مواضيع البحوث في هذا المؤتمر -ربما اكثر من اى مرة سابقة -بالاهتمام بالنواحي التطبيقية فكان هناك مثلا جلسة خاصة لكل من المواضيع التالية :

*** الاستاذ بقسم التأمين والاحصاء في جامعة الكويت.**

١ - مشاكل قياس الثغرة الاقتصادية بين الدول

٢ - احتمالات الكوارث

٣ - احصائيات البيئة

٤ - الاحصاء في القانون وصنع السياسات

٥ - الاحصاء في علوم الارض

٦ - المسوح الاحصائية في الدول النامية

كما كان الاهتمام واضحا باستخدام الحاسبات الالكترونية فخصص لها أربعة جلسات كانت احداها عن الحاسبات الصغيرة.

وكالعادة خصص جزء من الجلسات للبحوث النظرية البحتة وكما هو متوقع كان الاهتمام بالمواضيع الأكثر حداثة فكانت هناك مثلاً جلسة مخصصة للاحصاءات «الصلبية» ويقصد بها تلك التي تحتفظ بصحتها وقيمتها مهما كان شكل التغير العشوائي في المشاهدات.

ب) البحوث المقدمة: يتيح المعهد لأعضائه واطاعه تجمعاته العالمية الأربعة فرصة تقديم بحوث حرة والغرض من هذا النوع هو اعطاء الفرصة للباحثين لتقديم أحدث ابتكاراتهم الأصلية ومن ناحية أخرى يتولى هذا النشاط «التنوع اهتمامات الباحثين من أعضاء المعهد وتجمعاته» سد أى ثغرة تكون قد تركت في الجلسات السابقة. وفي هذه الجلسات قدم ما يزيد عن ١٢٠ بحثاً كانت غالبيتها بحوث نظرية.

ج) - الجلسات الجانبية وجماعات العمل واللقاءات غير المرتبة:

مرة أخرى تميز هذا المؤتمر بكثرة هذا النوع من النشاط وتنوعه وهو في أغلبه يقوم على مبادرات فردية. قبل المؤتمر وخلال تناقش فيه عادة المواضيع التي تكون دائرة الاهتمام بها صغيرة او موضوعات حديثة جداً ويريد اصحابها مناقشة نتائجها مع من قد يهمهم مثل هذه المواضيع. ويقوم المعهد بتقديم كافة التسهيلات لهذه الاجتماعات فيعلن عنها (وقد يضمنها البرنامج اذا قدمت في وقت مبكر) و يوفر لها المكان والتسهيلات الأخرى.

وبالإضافة الى النشاط التقليدي من هذا النوع فقد كان هناك موضوعان شغلا تفكير كثير من الحاضرين وهما شكل المعهد في المستقبل وتكامل الاحصاء، وفي رأيي ان هذا النوع من النشاط غاية الأهمية بل انه لب نشاط أى مؤتمر، وكما أتمنى لو ينال مثل هذا النشاط في مؤتمراتنا ما يستحقه من اهتمام ورعاية.

النشاط الإداري في المؤتمر : طبعي ان ينتهز اعضاء المعهد وتجمعاته فرصة هذا اللقاء لعقد كثير من الاجتماعات الروتينية الهامة، وهذا النشاط لم يخرج عما يجري في كل مؤتمر. فقد عقدت الجمعية العمومية للمعهد اجتماعين وكذلك عقد كل تجمع من تجمعاته جمعية عمومية واحدة بالإضافة الى اجتماعات عديدة للمكاتب التنفيذية واللجان وقوى العمل المختلفة.

النشاط الاجتماعي: أقامت اللجنة المنظمة حفل استقبال على شرف المؤتمر في مساء يوم ٢ ديسمبر ثم دعت حكومة الفلبين الى حفل عشاء أعقبه عرض للفنون الشعبية مساء الاربعاء ١٢/٥ ثم كان هناك مأدبة ختامية للمؤتمر مساء الاربعاء ١٢ ديسمبر .

ودعت وزارة التجارة الخارجية المؤتمرين الى جولة سياحية في مدينة مانيلا بعد الظهر من يوم السبت ١٢/٨ أعقبها عرض للنشاط الاقتصادي في الفلبين ثم حفل للفنون الشعبية كما دعت الادارة المركزية الى رحلة في المناطق الجبلية استغرقت طوال الاحد ١٢/٩.

الدور العربي في المؤتمر : هذه هي ثالث مرة احضر فيها مؤتمرات المعهد الدولي للاحصاء منها واحدة فقط سنة ٧٢ قبل انتخابي عضوا في المعهد و يسعدني ان اسجل بارتياح كبير نمو الوجود العربي في المعهد ونشاطاته و يتضح هذا اكثر بالمقارنة بما كان عليه هذا الوجود سنة ١٩٧٢، ففي هذا اللقاء في فينا كان :

عدد الحاضرين العرب	٨	وهذا العام	١٦
عدد اعضاء المعهد	٦	أصبح	٤٦
عدد البحوث العربية	١	وفي هذا العام	٦
		بنهاية عام	١٩٧٩

هذا وقد انتخب احد الاعضاء نائبا للرئيس وعضوا في المكتب التنفيذي كما يوجد ٢ اعضاء في اللجان وعضو (صاحب التقرير) في قوة العمل لتعليم الاحصاء في المستوى الثالث (الجامعي وما يعادله) .

كذلك فقد كلفت من قبل تجمع برنولي للاحتمالات والاحصاء بدراسة امكانية تكبير نشاط التجمع في المنطقة .

كما عقد الحاضرون العرب كثيرا من الاجتماعات الجانبية بهدف التنسيق ودراسة

الامور المشتركة ومنها التمهيد لتكوين تجمع احصائي عربي.

ورغم هذا التطور المشجع فإنه ينبغي الانسى عدة حقائق منها:

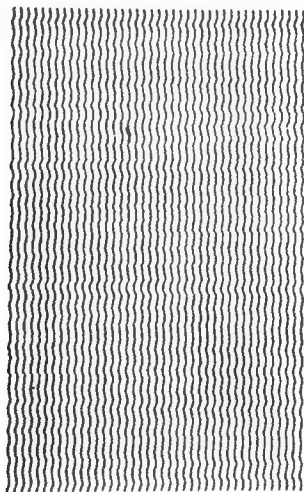
- ١ - ان النسبة العامة للتمثيل العربي لا زالت منخفضة (٤٦ عضوا عربيا من ١١٠٠ عضو أى بنسبة ٤٪ تقريبا).
- ٢ - أن هؤلاء الأعضاء ينتمون الى عشرين دول عربية فقط أى أن أكثر من نصف الدول العربية غير ممثلة في عضوية المعهد.
- ٣ - أن كثيرا من الأجهزة المركزية للاحصاء في الدول العربية لم تشترك بعد في المعهد (تشترك في المعهد فقط ثمان أجهزة مركزية للاحصاء من الدول العربية).

وفي اعتقادي أن هذا الوجود لا يعكس حقيقة النشاط الاحصائي في العالم العربي. ولأهمية المعهد الدولي فاني أتمنى أن تشجع الحكومات والمؤسسات العلمية في العالم العربي (خصوصا الجامعات) الباحثين على الاشتراك في المعهد ونشاطاته. ولا يفوتني هنا أن اسجل بكل تقدير أن جامعة الكويت كانت المؤسسة العربية الوحيدة التي أتاحت لثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بها (اثنان منهم عرب) فرصة حضور المؤتمر، وكان تمثيل باقي الجامعات العربية متواضعا الى حد كبير فقد كان هناك اثنان من جامعة الرياض وواحد من جامعة الملك عبد العزيز وواحد من كل من الامارات وطرابلس والمغرب أما أجهزة الاحصاء المركزية فقد حضر ممثلون من مصر والسعودية والامارات فقط.

ملحوظة :

للتعريف بالمعهد الدولي للاحصاء انظر تقريرى السابق عن المؤتمر الحادى والاربعين للمعهد ديسمبر سنة ١٩٧٨ م
النشور في العدد الرابع - السنة السادسة - كانون الثانى ١٩٧٩.

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكااديمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا بها، متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن الجامعة التكنولوجية بالجمهورية العراقية أملين ان يتحقق التعريف الذي اردناه بالجامعات العربية.

الجامعة التكنولوجية

تأسست كلية الهندسة التكنولوجية عام ١٩٦٩ وكانت تشمل اختصاصات الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية وهندسة البناء وكان هدفها تخرج المهندسين وتحولت الى الجامعة التكنولوجية عام ١٩٧٥ وذلك لتغير الواقع الاقتصادي ضمن التغيرات التي أحدثتها ثورة ١٧ - ٣٠ تموز حيث ظهر في القطر عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج بالمقابل الى كوادر هندسية متخصصة وكوادر وسيطة من الفنيين لتنفيذ هذه المشاريع نتيجة لتشخيص التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الاشتراكي مايلي:

«من المشكلات الاساسية التي تعاني منها صناعات عديدة في بلادنا وغيرها من البلدان النامية مشكلة الكادر. ان الذين خططوا لبناء المشاريع الصناعية قبل الثورة لم يخططوا لتهيئة الكوادر اللازمة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة والادار بين والمحاسبين المختصين، وقد ادى ذلك الى ان مشاريع صناعية كثيرة وجدت نفسها عاجزة عن الانتاج بالشكل المرسوم لها كما ونوعا مما جعلها ولوقت غير قصيرة مشاريع غير اقتصادية لا تسد كلفة انتاجها وتشغيلها وتشكل عالة على ميزانية الدولة» ونتيجة لاعتماد قيادة الحزب والثورة لاسلوب التخطيط المركزي الشامل ظهرت الحاجة لانشاء جهاز متخصص يتولى على عاتقه تحمل العبء الاكبر من مهمة توفير الاختصاصات بالمستويات والاعداد المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية القومية، فالجامعة التكنولوجية وليدة ما مر ذكره اعلاه وتحددت اهدافها بما يلي.

- أ - توفير الكوادر الهندسية التطبيقية باعداد كافية لسد الحاجة الفعلية ووفقا لمتطلبات الاسراع في تحقيق اهداف من التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ب - اعداد الكوادر التعليمية للمعاهد والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني.
- ج - معالجة المشاكل الصناعية عن طريق اجراء البحوث التطبيقية وتقديم الاستشارات العلمية.
- د - الاهتمام بالدراسات العليا وتطويعها بشكل يستجيب لمتطلبات التنمية.
- هـ - احداث مسارات جديدة للتعليم الهندسي والتدريب والتأهيل اثناء الخدمة لواءة التطور التكنولوجي بما ينسجم مع احتياجات القطر من الاختصاصات الهندسية.

تحتوى الجامعة على تسعة اقسام علميه هي:

- ١ - قسم الهندسة المعمارية.
- ٢ - قسم هندسة البناء والانشاءات.
- ٣ - قسم هندسة الانتاج والمعادن.
- ٤ - قسم هندسة للكلتن والمعدات.
- ٥ - قسم الهندسة الكهر بائية.
- ٦ - قسم هندسة السيطرة والنظم.
- ٧ - قسم الهندسة الكيماوية.
- ٨ - قسم العلوم التطبيقية.
- ٩ - قسم المدرسين الصناعيين.

ومن السمات المهمة والهادفة لجامعتنا هي اتباعها نظام المرحلتين حيث تقسم الدراسة الجامعية الى مرحلتين تستغرق كل مرحلة سنتين يمنح في المرحلة الاولى شهادة الدبلوم الفني وبامكان الطالب بعد هذه المرحلة اما التوجه الى حقل العمل والانتاج لممارسة الاختصاص والتدريب العملي لفترة تمتد الى ثلاثة سنوات يخضع الطالب خلالها للإشراف والتقييم المستمر من قبل الجامعة بالتنسيق مع الجهة التي يعمل فيها ويحق له العوده ثانية لاكمال دراسته في المرحلة الثانية، او يستمر الطالب بالدراسة للحصول على البكالوريوس ولهذا النظام اهدافه ومردوداته الايجابيه علميا وتربويا حيث انها تساعد الطالب على استيعاب المعارف الاساسية وتقر يب المعارف التخصصيه عند اكمال دراسته وتساعد على نقل التطورات التكنولوجيه الى حقل العمل، كما ان هذه الممارسه تنمي روح العمل التعاوني لدى الطلبة المتدربين وتقرب طبيعه العلاقات في حقول العمل الاشتراكي وتكون لديهم معرفه بطبيعة الطاقات الخافه لدى مختلف العاملين مما يزيل النظرة الاجتماعيه تجاه الفنيين والعمال بالنسبة لخر يجي الكليات وبالنتيجة تزال الفوارق الطبقيه في الهرم المهني الهندسي اضافة الى كل ذلك تقدم تلك العمليه للمشاريع الوطنيه كادر هندسي وسطي يحل مشكله عدم التوازن في الهرم المهني والهندسي الذي يعاني منه القطر خاصة وهو يمر بمراحل تنميه سريعة.

ولابد من الاشارة الى مركز التعليم المستمر بالجامعة الذي يهدف الى تهيئة الكوادر الهندسية والفنية وتطو يرها باستمرار بشكل يتماشى مر اخر التطورات العلميه والتكنولوجية الجارية في العالم من اجل سد حاجة خطط التنمية في القطر حيث تتبع الجامعة اساليب مختلفة ذات مرونة عاليه لتحقيق اهداف

التعليم المستمر منها فتح دورات داخل الجامعة للاستفادة من ورش الجامعة ومختبراتها للتطبيق العملي خلال الدورات وخارج الجامعة لتطوير كادرها الهندسي والفني كما اقيمت عدة دورات نظرية في جمعية المهندسين العراقيه حيث بلغ عدد المشاركين منذ اول دوره اقامتها الجامعة بقرار يخ ١٤/٢/١٩٧٦ ولغاية الوقت الحاضر اكثر من ٤٠٠٠ مشارك بين فني ومهندس ومن نشاطات التعليم المستمر الاخرى اقامة الندوات والمؤتمرات والمشاركة بالمؤتمرات العالمية باعداد البحوث والدراسات باسم الجامعة مما جعل للجامعة ضمن هذه التظاهرات العلمية العاليه حضورا دائما ودورا بارزا.



صدر حديثاً من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩ :

التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي

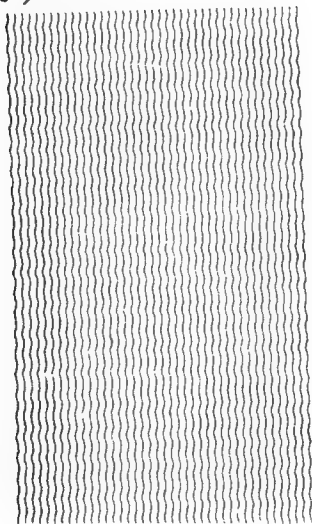
الابحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت ٢٩ ابريل - ٢٠ مايو ١٩٧٨
بدعوة من جامعة الكويت - الجمعية الاقتصادية الكويتية - المعهد
العربي للتخطيط

٥٤٢ صفحة في القطع الكبير / الثمن ثلاثة دنانير
يطلب من : قسم التزويد العربي بإدارة المكتبات بجامعة الكويت
ص . ب ٥٩٦٩ الكويت

المحتويات :

- (١) د . محمد الرميحي : الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل في الخليج العربي.
- (٢) السيد / غفار عباس كاظم : حول التكامل الاقتصادي الإنمائي في أقطار الخليج.
- (٢) د . محمد هشام خواجكية : التكامل الاقتصادي في الخليج العربي : انماطه وسبل تحقيقه.
- (٤) السيد / نزيه البرقاوي : التعاون الاقتصادي الخليج .. نظرة عامة.
- (٥) د . حميد القيسي : نحو سياسة بترولية عربية مشتركة .
- (٦) د . علي لطفى : نحو سياسة خليجية مشتركة .
- (٧) د . عبد الهادي المعوضى ود . عبد الفتاح ناصف : تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي.
- (٨) السيدان جاسم السعدون ومحمد حيدر : آراء حول مبررات وامكانيات قيام اتحاد نقدي في دول الخليج.
- (٩) د . خميس عبد المجيد : تنسيق السياسات النقدية بين دول الخليج.
- (١٠) د . علي الكواري : النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك والاستثمار.
- (١١) د . عرفان شافعي : التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج.
- (١٢) د . محمد سلطان ابو علي : مراكز النمو كاستراتيجية لتصنيع بعض دول الخليج.
- (١٣) د . مقر احمد صقر : سياسات التكنولوجيا ومجالات التعاون في الخليج.
- (١٤) السيد / شحاده حسين : التعاون الخليجي في مجال الصناعات البتروكيماوية.
- (١٥) د . محمود سلامة : الصناعة البتروكيماوية الكويتية وارتباطها في الصناعة البتروكيماوية في دول الخليج.
- (١٦) د . احمد الصفتي : نسق نماذج التنمية الاقليمية.
- (١٧) د . انطونيوس كرم : التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي.
- (١٨) د . فهد الراشد : الشركات المتعددة الجنسية كأداة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج.

مراجعات بالعربية



التنمية الإدارية

* نسيم حسن الداود

الموارد البشرية

احمد حلمي . الاسس العلمية والتطبيقية في ادارة الافراد والعلاقات الصناعية . القاهرة، د. ن. ١٩٧٠ . ٣٤٠ ص.

احمد رشيد . ادارة الأفراد في الحكومه والقطاع العام . القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥ . ١٨٠ ص.

احمد زكي بدوي وآخرون . الادارة الحديثة للقوى العاملة . القاهرة، جمعية ادارة الاعمال الصناعية د . ت . ١٣٦ ص.

احمد فؤاد نجيب . تنمية الموارد البشرية : التخطيط والسياسات والاجهزة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٣١، ١٩٧٢ . ٦٩ ص.

احمد محمد موسى . «المحاسبة عن الموارد البشرية : مشكلة تقويمية» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ١٠٥ - ١١٩.

«تنمية القوى العاملة الوطنية وتحسين انتاجها في منطقة الخليج : ورقة عمل مبدئية من غرفة تجارة وصناعة الكويت - ٢» . التجارة - جده، شعبان ١٣٩٨ : ٤٩ - ٥٤ .

حنفي سليمان . «أساليب تخطيط القوى العاملة على مستوى المشروع» التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ١٢٠ - ١٢٩.

خالد العاني . «تطوير الطاقات البشرية» . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣ . ٦ ص (ادارة البحوث والاستشارات - ٣٨).

دافيز، راسل ج . ترجمة سمير لوليس سعد واحمد محمد التركي . تخطيط تنمية الموارد البشرية : نماذج ومخططات تعليمية . القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥ . ٥٠٠ ص.

زكي محمود هاشم . ادارة الافراد والعلاقات العامة . القاهرة، .

ز ياد محمد بخيت . تدريب الموظفين كأساس لتنمية الكفاءات البشرية . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣ . ٢٦ ص (ادارة البحوث والاستشارات - ٢٣).

❖ اخصائى المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة في الرياض .

زيدان عبد الباقي . «الجوانب الانسانية في ادارة القوى البشرية» الادارة، مج ١٠، ع ٤، ابريل ١٩٧٨ : ٢١-٤٦.

طارق العكيلي . «أفاق التخطيط للقوى العاملة» . التنمية الادارية، س ٣، ع ٢، نيسان ١٩٧٤ : ٩٧-١١٢.

عبد الرحمن محمد السدحان . دراسة خاصة حول القوى الفنية العاملة في وزارة الاعلام . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٩٧١ . ٣٥ ص .

عبد القادر شندرلي . «تكوين الكادرات في التكنولوجيا الحديثة» . النفط والتعاون العربي، مج ٤، ع ٢، ١٩٧٨ : ٥١-٦٢.

عبد النبي اسماعيل الطوخي . «التخطيط القومي للموارد البشرية وعلاقته بالتخطيط علي المستوى القومي» . الادارة، مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨ : ١٥-٢٤.

عمرو غنايم . «تكوين القوى العاملة» . المدير العربي، ع ٣٧، يناير ١٩٧٢ : ٥٧-٦٠.

فخرى قدورى . «الاستغلال الاقتصادى الكفؤ لمورائنا البشرية والمادية» التنمية الادارية، ع ٧، نيسان ١٩٧٧ : ٧-١٣ .

محمد السباعي خطاب . «ترشيد توزيع العمالة» . القادة الاداريون، ع ١٩، ابريل ١٩٧٦ : ٣٧-٣٩.

محمد سعيد احمد . «دراسة تحليلية لنظام الحوافز» . الادارة، مج ٧، ع ١، ١٩٧٥ : ٥١-٦٣.

محمد عبد الفتاح منجي . «مشاكل العمالة في الوطن العربي وأسلوب معالجتها» المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٣، تموز ١٩٧٨ : ٦٥-٧٠.

محمد عبد المنعم خطاب . «استثمار الموارد البشرية والتنمية الشاملة للمجتمع» مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٢، رجب ١٣٩٦ : ١٧١-١٨٠.

محمد كمال مصطفى . «عرض لمشكلة تنمية القوى العاملة كأهم مشكلات التنمية الصناعية في الوطن العربي» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢١، يناير ١٩٧٥ : ٣-٨ .
— «نظام تنمية القوى العاملة على مستوى المنشأة» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ٦٠-٦٩

مختار حمزه . «تخطيط القوى العاملة . اهدافه ووسائله» . مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٥، رجب ١٣٩٧ : ٩٩ - ١١٤.

مدني عبد القادر علاقي، عرض محمد محمد محجوب . تنمية القوى البشرية . جده، دار الشروق، ١٣٩٦ . (في مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٦، محرم ١٣٩٨ : ١٨٦ - ١٨٩).

مصطفى احمد مصطفى . «نظرة شاملة لتنمية الموارد البشرية على ضوء النتائج الاحصائية لعام ١٩٧٦» . الادارة، مج ٩، ع ١، يوليو ١٩٧٧ : ٢٦ - ٣٢.

منصور احمد منصور . تخطيط القوى العاملة في قطاع المصارف . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ٢٠٢، آذار ١٩٧٧ . ٦٤ ص.

——— قراءات في تنمية الموارد البشرية . الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٦ . ٣٩٨ ص.

——— القوى العاملة : تخطيط وظائفها وتقويم ادائها . الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٥ . ٢٣٩ ص.

منصور احمد منصور . «نحو استراتيجية قومية لتنمية الموارد البشرية بدولة الكويت» . المجلة العربية للعلوم الادارية، س ١، ع ٤، اكتوبر ١٩٧٧ : ٥٤ - ٥٩ .

نزيه حسني نصيف . «تخطيط القوى العاملة» . عام الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨ : ٤ - ٣.

نظم المعلومات

احمد حسين عبد المنعم . «المعلومات وعملية اتخاذ القرارات» . المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨ : ١٤ - ٢٢.

احمد الصباب . «البحث ومصادر المعلومات في مجال الاعمال» . التجارة - جده، ربيع الثاني ١٣٩٨ : ٥٤ - ٥٨.

امين فؤاد الضرغامى . «أثر ادخال الحاسب الالىكترونى على التنظيم الادارى» الادارة، مج ٨، ع ٤، ابريل ١٩٧٦ : ٣٧ - ٤٨ .

جلال شمس . ادارة المحفوظات . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٤ . ٦٧ ص .

حسن محمد خير الدين . الاصول العلمية للاعلان . القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٠ . ٣٠٤ ص.

رمضان عبد المعطي . الحاسبات الالكترونية في خدمة الادارة : تجهيز البيانات . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٦٦، ١٩٧٤ . ج ١ .

رياض العرس . «أنظمة للمعلومات الادارية وتطبيقاتها في الصناعات العراقية» التنمية الادارية، ع ٧، نيسان ١٩٧٧ : ٦٦ - ٧٢.

سعيد محمود عرفه . نظام المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٤ . ٥٠ ص.

سيد حسب الله . الملفات كمصدر من مصادر المعلومات لادارة الموظفين . الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ١٦ ص . (ادارة البحوث والاستشارات - ٤٠).

عبد الرحمن شفيق محمد . «مشكلة استخدام البيانات والمعلومات بمصر» الادارة، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٢ : ٦٩ - ٧٦.

عبد الرحمن عبد الباقي عمر . الاتصال في مجال الادارة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٢ . ٤٥ ص .

على السلمي . «الابعاد الادارية والتنظيمية لاستخدام الحاسب الالكتروني» مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٣، رجب ١٣٩٦ : ٥٧ - ٧٦.

فايز الخزوز . «الميكرو فيلم وسيلة لكبح انفجار اوراق العمل» . تجارة الرياض، س ١٧، ع ١٩٢، محرم ١٣٩٨ : ٢٠ - ٢٥.

فؤاد محمد القاضي . «الادارة بالمعلومات واتخاذ القرارات» . المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨ : ٣٤ - ٣٧.

محمد خيرى احمد خيرى . «المشاكل الادارية المتعلقة بادخال النظم الالكترونية» . المدير العربي، ع ٣٦، نوفمبر ١٩٧١ : ٧١ - ٧٩.

محمد عبد المنعم خفاجي . «تقرير عن المؤتمر الدولي للتخطيط القومي والاقليمي لنظم المعلومات العلمية والتقنية وخدماتها في الاقطار العربية» . ثقافته العربية، ع ٥، ١٩٧٧ : ٢٢١ - ٢٢٤.

محمد عبد المنعم خميس . «تطوير وحدات التنظيم لخدمة الثورة الادارية» الادارة،
مج ١٠، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٧ : ٢٤-٢٩.

محمد علي حلاوى . «أنظمة استجماع المعلومات» . التنمية الادارية، ع ٦، تشرين
الثاني ١٩٧٦ : ٢٥-٣٤.

محمد محمد الهادى . عناصر اعداد وتطوير نظم المعلومات . القاهرة، المعهد
القومي للإدارة العليا، ١٩٧٢ . ٥٥ ص (سلسلة الدراسات-٦٣).

— «جمع وتنظيم المعلومات لخدمة التخطيط القومي» . الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٢
: ٨٤-٩٣.

— جمع وتنظيم المعلومات لخدمة التخطيط القومي . القاهرة، المعهد القومي
للادارة العليا، ١٩٧٢ . ٢٤ ص . (سلسلة الدراسات-٥٧).

محمود سلامة، وابراهيم الفمرى . الأتوماتيه والادارة الحديثة . القاهرة، المنظمة
العربية للعلوم الادارية - ١٨٤، ١٩٧٥ . ٧٥ ص.

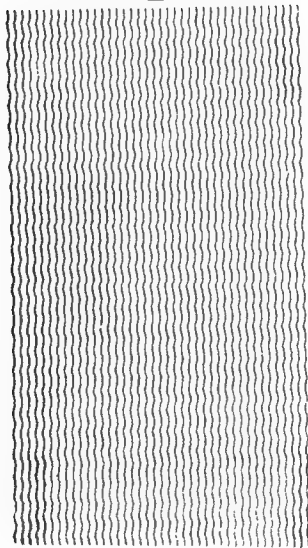
مصطفى رضا . «التقارير الدورية ونظم المعلومات» . للمدير العربي، ع ٦٣، ابريل
١٩٧٨ : ٢٩-٣٣.

مصطفى السيد سعد الله . أساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية: أساليب
دراسة تحليلية مع تطبيق خاص على جمهورية مصر العربية . القاهرة، المنظمة
العربية للعلوم الادارية - ١٢٨، د. ت. ١١١ ص .

«وسائل توصيل المعلومات» . الادارى، مج ٤، ع ١، يناير ١٩٧٨ : ١٠-١٣.

اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترخّب بكل ما يردّها من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية .
انها تفتح صفحاتها للانتقاد الحاد وتقدّمه على الأطراء غير الحاد ، وتدعو قرائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمة .

ملخصات



العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الاطفال د . عبد الرحيم صالح

يهتم هذا البحث بدراسة ناحيتين من نظريه بياجيه في النمو المعرفي :
الناحية الاولى تطبيقية وتعنى بدراسة العلاقة بين مستوى النمو المعرفي للطفل كما
تقيسه الاختبارات المشتقة من نظريه بياجيه وبين التحصيل المدرسي لاطفال
الفصلين الاول والثالث في اللغة العربية والحساب كما تقيسها اختبارات معلم
الفصل .

اما الناحية الثانية من هذا البحث فهي فحص الادعاء بان العمليات
المنطقية لاطفال مرحلة العمليات الحسية (٧ - ١١) تظهر في وقت واحد تقريباً ، وعلى
سبيل التحديد تفترض نظريه بياجيه ان مفهوم
والاحتفاظ بمفهوم العدد ، والاحتفاظ بمفهوم الوزن ،
وتظهر عند الطفل في حوالي نفس العمر الزمني ، بينما وجدت دراسات اخرى
ان ظهور هذه العمليات المنطقية عند الاطفال يخضع لترتيب زمني معين .

ولفحص هاتين الفرصيتين صممت خمس اختبارات مشتقة من نظرية
بياجيه ، وهذه الاختبارات هي :

، الاحتفاظ بمفهوم العدد ، الاحتفاظ بمفهوم المساحة ، الاحتفاظ بمفهوم الوزن ،
والتصنيف المتعدد . وقد اتبع مقياس جاتمان لتصميم هذه
الاختبارات . كما اختيرت عينة عشوائية مؤلفة من ١١٥ طفلة من ١٦ شعبة من
الفصلين الاول والثالث الابتدائية ، وسجلت درجات نصف السنة للطالبات في
تحصيلهن الدراسي في اللغة العربية والحساب حسب ما وضعها معلم الفصل .

دلت نتائج هذه الدراسة على ان هناك علاقة ارتباطية معتدلة الى عالية
وموجبة وذات دلالة احصائية بين مستوى الطفلات المعرفي كما تقيسه اختبارات
بياجيه وبين درجاتهم في اللغة العربية والحساب .

اما بالنسبة للقسم الثاني من هذه الدراسة فان النتائج لم تدعم وجهة نظر
بياجيه بوجود ظهور العمليات المنطقية لمرحلة العمليات الحسية في وقت واحد
تقريباً .

المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية

أنور العايد

يعالج هذا الموضوع مفهوم وسائل الاتصال بصورة عامة، و يبين الفرق بينه وبين مفهوم الاتصال التنموي أو وسائل الاتصال لأغراض التنمية أو ما يطلق عليه البعض اسم الاعلام التنموي . فالأصل التنموي هو : «فن وعلم الاتصالات الانسانية الذي يطبق من أجل أحداث التحول السريع في المجتمع والانتقال به من حالة الفقر والتخلف الى مجتمع متحرك في نموه الاقتصادي و يحقق مزيدا من المساواة أو العدالة الاجتماعية بين أفراد».

فالاتصال التنموي في ضوء هذا المفهوم هو منهج جديد أو نظرية تجمع ثلاثة عناصر أساسية هي : الطريقة، البرنامج، والعملية . كما أن رسالة الاتصال التنموي هي رسالة هادفة دوما وتعمل على تنمية أفضل للإنسان.

ومن أجل تخطيط وتنفيذ برنامج للاتصال التنموي لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار جانبان هامين أولهما أن البرنامج ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة للدولة . وثانيا أن من المهام الأساسية التي تقوم بها وسائل الاتصال تحقيق مفهوم التكامل الوطني.

ثم يحاول الكاتب أن يعرض عناصر منهج نظامي للاتصال التنموي وهذه العناصر تتكون من تحليل الوضع القائم (جمع المعلومات)، تحديد الأهداف والأولويات تحديد المصادر، اعداد خطة التنفيذ، تنفيذ البرنامج، وأخيرا التغذية الراجعة والتقويم.

و يؤكد الكاتب بأن هذه العناصر جميعها تتكامل مع بعضها وتتداخل وتربطها ببعض علاقات متبادلة تعمل جميعها من أجل تحقيق الهدف المنشود لبرنامج الاتصال التنموي.

سوق رأس المال في الكويت

د . نمر عيد

يهدف هذا البحث مناقشة أبرز خصائص واتجاهات سوق رأس المال في الكويت. فقد أصبحت الكويت بفضل الدينار وسوق البورصة النشط وشركات الاستثمار الكويتية أهم سوق لرأس المال في الخليج العربي.

وقد عني البحث في ابراز المعالم التي ينطبع بها أعمال مركز مالي كالكويت، ذلك ان وضوح هذه المعالم يحدد بالتالي طبيعة الخطوات اللازم اتخاذها أو التفكير فيها فيما يتصل بمجالات عمل هذا السوق المهم. وتتناول الدراسة تحليلاً لقوة الدينار الكويتي وحرص الدولة على ثبات قيمته الخارجية.

ثم يقدم الكاتب عرضاً لنشوء وتطور سوق الأوراق المالية الثابتة الدخل مثل السندات وشهادات الإيداع . ان سوق سندات الدين المقومة بالدينار الكويتي هو أهم جزء في سوق رأس المال الكويتي عموماً . ففي الوقت الحاضر يبلغ عدد الإصدارات بهذه السوق ٥٢ إصداراً جاءت لصالح مقترضين دوليين وعرب . وأخيراً يتطرق البحث الى سوق البورصة ونشاطها في الأعوام الثلاثة الماضية . لقد نجحت الكويت في تنمية بورصتها وأصبحت أهم سوق للأوراق المالية في الشرق الأوسط حيث تبلغ أسهمها المتداولة سنوياً حوالي ٢ مليارات دولار وبهذا تحتل المرتبة العاشرة عالمياً.

إضافة الى توافر الأدوات الكافية وتنمية الاسس الهيكلية الضرورية، فإن نجاح سوق رأس المال الكويتي يتوقف كذلك على مدى تقبل المقترض الدولي والعربي له، واعتباره اياه سوقاً تموالياً مناسباً يوفر الأموال بالاحجام المطلوبة والشروط والتكاليف المناسبة و يشكل مجالاً طلياً لتتويع مصادر الاقتراض له بحيث لا ينحصر مستقبلاً في المصادر التقليدية المعروفة لديه .

Life Long Education: Policy, Programs and Approaches

A. Al-Khateeb

This paper tackles the concept of life long education: its policy, programs and approaches.

The philosophy of this novel concept is rooted in the fact that the most essential function of education is to liberate the individual and help him actualize his own potentials, and that life-long educational opportunities should be made available for all. Thus the need for long-life education can be justified by various urgent factors - whether intellectual, economic, sociological and psychological, political, or technological - which press on the contemporary individual toward incessant educational pursuit throughout his life span.

The long life education movement is a natural response to the ever-changing needs of modern society and hence it should cater for three fundamental requirements, namely providing equal opportunities, motivation and educability.

Life long education is not a substitute for school. Rather, it involves the school role and complements it since it is wide open for all individuals of different ages and occupations. In broad terms this movement is characterized by many features such as totality, integration, flexibility, democratization and self-actualization.

The curricula of life long education can be devised in the light of the various needs and levels of learners. The scope of content, too, ought to be so broad and varied as to include such areas of literacy, professional, specialized, political training, as well as social adaptation, civic training, leisure appreciation, etc. Accordingly, the adopted learning approach should be multi-media in nature, type and scope.

The paper also envisages a series of recommendations with regard to the application of life long education principles. It suggests drastic alteration of the existing educational models and strategies accompanied with preliminary change of the attitudes and outlook of both educators and laymen toward the role of school in apprehending and implementing the objectives of life long education.

they are selected.

- c- The determination of the relationships between supervisors and their students during student teaching and the nature of the education level in which they will be appointed after graduation.

These are the factors which should be studied deeply and intensively in order to make the level of student teaching reach the level of aspirations which all the people put in the college of education and its role in raising the standard of education in the State of Kuwait.

ABSTRACTS

Student Teaching: Its Present Position, Suggested Programs and their Impact on Prospective Teachers' Preparation in the College of Education at Kuwait University.

**A. Al-Ahmad
S. Jassim**

Those who are concerned with teacher education for the different educational levels agree on the importance of student teaching within any teacher education program either in two years teachers institutions or in the University level. For this reason, student teaching has been given great care in designing it whether for the experience that the student teachers should acquire or on selecting supervising teachers or cooperating schools and other elements affecting the success and effectiveness of this period of practical preparation of prospective teachers.

The study which Dr. Al Ahmad conducted and that of El-Deeb and Badran about evaluating the existing teacher preparation program in the Dept. of Education at Kuwait University showed the important position of the student teaching as the graduates of the program see it. Also Massanari, Eble, and Clark & Starr see in it the first and real opportunity in which the education students put the educational theories under practical examinations.

The two researchers after studying the existing situation of the student teaching program in the Education dept at Kuwait University, the conceptualization of the planning committee for establishing the college of education in Kuwait University and the contemporary trends in student teaching. Consequently, they suggest a system and programs for student teaching in the college of Education that will operate in 1981-82.

The two researchers believe that in order the student teaching reaches its maximum effectiveness, some variables that affect the degree of success should be considered such as:-

- a- The content of the theoretical courses required from the students to attend before being accepted in student teaching program.
- b- The quality of the supervising teachers and the criteria in which

قواعد وأسس النشر بالمجلة

الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التى يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.

أما الأبحاث التى تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، و بالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التى تقوم المجلة بنشرها.

٢ - وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:

أ - اعتماد الاصول العملية في إعداد وكتابة البحث.

ب - ألا يكون قد سبق نشره.

ج - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.

د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمى اليه . و يرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.

٣ - ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية التجارة - جامعة الكويت، الكويت، ص ب / ٥٤٨٦ .

٤ - وبعد ان تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سرى - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ - وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك سنن الترتيبات التالية :

- ١ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الراىين.
- ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها، فستعد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.
- ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الاسباب، فان رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك.
- د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا.
- ٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها.
- ٧ - يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة لبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، على ان يتبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
- ٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعنية على مجالات علمية اخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.
- ٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التالية:
- أ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعنية.
- ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
- ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.
- ١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.
- ١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٧٥) دينارا كويتي.

ب - مراجعة الكتب :

- وبالإضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:
- ١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .
 - ٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.
 - ٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج.
 - ٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .
 - ٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.
 - ٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) ديناراً كويتياً، علاوة على نستختين مجانييتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.
- ج - ندوة العدد :

وايماننا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحوار وتعارض الآراء والاجتهادات، وادراكا منها للضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٦٠) ديناراً كويتياً.

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتيًّا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية نون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئاً فشيئاً، نحو توحيد هذه المصطلحات.

ع - مناقشات :

وأخيراً، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لبدء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

- b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
- c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. 180 \$ U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
- d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

- 1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.
- 4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5- The renumeration for a book review is 20 KD. (\$ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

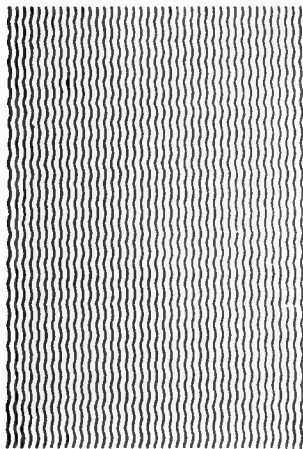
Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for

فهارس المجلة



فهرس المجسلة

اولا : المقالات العربية :

- د. أسكندر النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ، العدد الاول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٢ - ٧٠ .
- د. توفيق مروح ، د. فيصل السالم ، الانقسام التطهيني التقليدي في الكويت ولبنان ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ - ٥٢ .
- د. ربحي محمد الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢-٢٧ .
- د. عدنان النجار ، العنصر الانساني واهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠-٢١ .
- د. منفر عبد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشروعات التعاون العربي في النقل البحري ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١-٩٠ .
- د. حاصم الامرجي ، هول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الفعمية الحكومية ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦-٨٠ .
- د. ميد الله أبو عيسى ، نموذج نظري واخبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥-٦٥ .
- د. عبد الحميد الخزالي ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد المالي ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٢٧-٤٤ .
- د. نهد النائب ، هول حجم وبنية العقالة العربية والكويتية ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١-٩١ .
- د. صديق ملهبي ، نموذج نظري تصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البفرولية ، العدد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠-٥٤ .
- د. مباس أحمد ، الغطل التكنلجي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦-٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٢-٣٩ .
- د. اسماعيل صبري ملقد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العلم ، العدد الرابع / السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧ ، ص ٤-١٢٦ .
- د. حسين هريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢١-٤٠ .

- د. سمير نفاقو ، الدول الخابية وبعض مشاكل التمويل الاتماني ، الممد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٣-٦٩ .
- د. ملطف احمء ، سوسولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، الممد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠٧ .
- د. عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، الممد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ - ص ٦٨-٤١ .
- د. محمد عيسى برهوم ، مكلفة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، الممد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٣٦-٧ .
- د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، الممد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٦٢-٣٧ .
- د. اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية التسلسل ، الممد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٨-٦٣ .
- د. محمد العوش جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع المسلم الثالث ، الممد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٩-٧٠ .
- د. محمود محمد المصيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، الممد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦-٢٧ .
- د. علي السلي ، نموذج نظري لتسلوب تخطيط الكشادات الادارية في الكويت ، الممد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨-٥٢ .
- د. صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الاردني ، الممد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٥٢-٦٨ .
- د. عبد الرسول سليمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الاتماني لتأطير التنمية ، الممد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩-٨٢ .
- د. عبد الله النفيسي ، محال الفكر السياسي الاسلامي ، الممد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦-٢٦ .
- د. ملطف احمء عواد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، الممد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧-٢٤ .
- د. علي عبد الزحم ، تكاليف التسويل : دراسة تحليلية انظرية - الممد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٥-٤٥ .
- د. مصطفى السميد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ، الممد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٤٦-٦٦ .
- د. سليمان مطية ، اسي تقيم المشروعات والبرامج في الدول القابية ، الممد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧-٨٨ .

- د. محي الدين توق ، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي — مدخل نظري ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦٦-٦٧ .
- د. حنا خير الدين ، اختبار قياسي كالمالية كل من قيد الانكشاف وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٥٧ .
- د. اسحق الطوب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ — ص ٩٨-٧١ .
- د. صقر أحمد صقر ، الانكشاف واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢-١٠٤ .
- د. عرمان شامي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدائها ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ — ص ٧-٣٨ .
- د. فرح السطونولي ، الاجهزة التصديرية في المدن الشمال — افريقية ، العدد الاول / السنة السادسة — ابريل ١٩٧٨ ، ص ٢٩-٥٨ .
- د. ناهد رمزي ، المرأة والعمل المنزلي : منظور سيكولوجي ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩١-٧٤ .
- د. محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥-٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني ، نهو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٦ .
- د. اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٤٤ .
- د. زبدان ميد الباني ، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. يحيى حداد ، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٢-٨٣ .
- د. عبد الله النعيمي ، الجماعة في دولة الاسلام ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٤ .
- د. صلوات فرج ، الابداع والقصاص ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٥٠ .
- د. اسماعيل ياغي ، العراق والتنمية الفلسطينية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١-١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقاتون الدولي ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣-١٢٨ .

- د. عبد الله أبو عيش ، **تطور النظرية الجغرافية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩-١٤٤ .
- د. جمال المنوي ، **الفتنة السياسية في الأدب السياسي المعاصر** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٨-٧ .
- د. أحمد عبد البلسط ، **حول العلاقة الوطنية بين الفتنة السياسية والقرية من خلال منظور التنمية الشاملة** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩-٤٢ .
- د. حامد المكي ، د. تيسر ناشر ، **جبل عبده ، تقويم واقعي لآوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٧-٤٥ .
- د. سبيع أبو ليدة ، **محى الأصابع** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩-٨٤ .
- د. محمد اللبسي ، **التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تطبيقية** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥-٩٩ .
- د. حميد الخبيسي ، **نحو سياسة بتروولية عربية مشتركة** ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٣٦-٧ .
- د. عبد الستار إبراهيم ، **التوجيه التربوي للمعلمين** ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧-٦١ .
- د. عاطف أحمد ذؤاد ، **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسولوجيا المعرفة** ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣-٨٢ .
- د. سامي خصاونة ، **التخطيط التربوي والتنمية** ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٨٢-٩٤ .
- د. أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣١-٧ .
- د. سمير نعيم أحمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٢-٤٤ .
- د. بدرية الحوذي ، **اتفاقية إطار العمل المصادران عن « كليب فيفيد » في ضوء القانون الدولي** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. عباد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة المالية** ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٣-٨٠ .
- د. عبد الله الأشعل ، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض الخزاعات الدولية** ، العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٧-٤٤

- د. اسكندر النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد. العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٨٤.
- د. فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة. العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ - ١٢٢
- د. محمد السيد ابو النزيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامر يكيين، العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمذهبية، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٧ - ٣٦.
- د. داود عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٢٧ - ٤٠.
- د. عواطف عبد الرحمن، الخليج وقضاياها في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٤١ - ٥٥.
- د. عبد ضمد الركابي، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ - ٧٦.
- د. عبد الغفار رشاد، تبقرط العملية السياسية، العدد الأول / السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠، ص ٦ - ٣٢.
- د. سلطان ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني، العدد الأول / السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠، ص ٣٥ - ٧٤.
- د. فتحي عبد الرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكلولوجي للمعوقين، العدد الأول / السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠، ص ٧٥ - ١٠٢.
- د. سهير بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة، العدد الأول / السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠، ص ١٠٣ - ١١٩.

تاليا : نءءاء

- نباء او نفع صوءة المءءماء الناءبة في أءباء العلوم الإءءاءبة في العرب ، د. أسءء سبء الرءمن (نءظم وءءرب) ، العدد الأول / السنة الرابعة ، أبرل ١٩٧٦ ، ص ٩١-١٠١ط .
- النءظام الإءءءاءب العالئ المءبب والعالء العربئ ، د. أسءءر النءار (نءظم وءءرب) ، العدد اللائئ / السنة الرابعة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٩٢-١٢٤ .
- مءى ملانءة وسائل وطرق البءء الفربفة في العلوم الإءءاءبة لظروف البئة العربفة ، د. أسءء عبء الرءمن (نءظم وءءرب) ، العدد اللئك / السنة الرابعة ، أءءبر ١٩٧٦ ، ص ٧١-٥٥ .
- ءول النظرفة والممارسة في الإءارة الببروقراطفة ، د. مءبب بوسف علوان (نءظم وءءرب) العدد الرابء / السنة الرابعة ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٨-١٥٢ .
- العالء اللئك والنءظام العءولئ المءبب ، د. نمئ الصءى (نءظم وءءرب) ، العدد الأول / السنة اللابسة ، أبرل ١٩٧٧ ، ص ١٠٢-١٢٢ .
- الصراع ءول البءر الإءمر ، د. عبء الله النقفئ (نءظم وءءرب) العدد اللائئ / السنة اللابسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥-١٠٩ .
- النءضر ومشكلائه في الوطن العربئ ، د. عبء الله أبو عئاشئ (نءظم وءءرب) ، العدد اللئك ، السنة اللابسة ، أءءبر ١٩٧٧ ، ص ٩١-١٠٦ .
- ضروراء النماء الإءارة في البلدان العربفة ، د. مءبب مءنان النءار (نءظم وءءرب) ، العدد الرابء ، السنة اللابسة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٧-١٢٤ .
- أبعاد الهجرة الإءالفة من الرف البانفة الى المءن في الوطن العربئ ، واسءق القطب (نءظم وءءرب) ، العدد الأول / السنة السادسة ، أبرل ١٩٧٨ ، ص ٩٥-١٢٠ .
- مشكلاء اللءلف في الوطن العربئ ، د. عمار بوءوش (نءظم وءءرب) ، العدد اللئئ / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥-٩٨ .
- الفربفة والنماء الإءءءاءبة - الإءءاءبة ، د. مءئ الءفن نوء (نءظم وءءرب) - العدد اللئك / السنة السادسة - أءءبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨-١٦١ .
- الفءامون الإءءءاءب اللابفئ ، د. أسءءر النءار (نءظم وءءرب) العدد الرابء / السنة السادسة - ١٩٧٩ ، ص ١٠٤-١١٧ .
- النقف الإءءاءب في الوطن العربئ ، د. كائز أبو ءابر (نءظم وءءرب) العدد الأول / السنة السابفة - أبرل ١٩٧٩ ، ص ١١٩-١٢٤ .

- دول العالم الثالث ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩

- التذمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ - ١٧٠.

- دور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦.

- التذمية الشاملة ... ماهي ومن اين تبدأ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الأول - السنة الثامنة / ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ - ١٤٩.

A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

- H. Ayesb, *Information is a Form of Law*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.
- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.
 - J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.
 - A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.
 - S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950-1976*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36
 - M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.
 - S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.
 - H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.
 - M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.
 - F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.
 - E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Al-Koubaisi, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

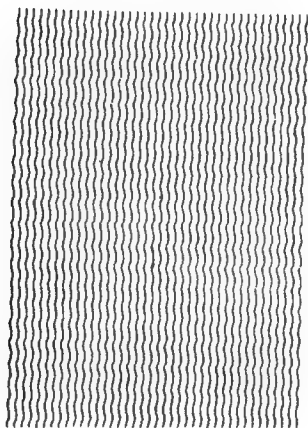
- H. Faris & J. Gallney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.
- S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.
- R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.
- T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.
- S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, NO. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.
- K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.
- Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.
- W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.
- F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.
- W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. E, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.
- J. Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.
- S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.
- A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.
- B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.
- G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*. No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.
- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 235-249.
- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.
- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 177-202.
- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 203-223.
- B. & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 257-276.
- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256.
- E. A. Early, *The Emergence of an Urban Za'im: A Social Network Analysis*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 1-25.
- G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 26-42.

INDEX OF THE JOURNAL



JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

Yusuf H. Jazayirli
Editor

Isma' Abu-Isham
University of Alberta

Fouad Ajami
Princeton University

Jubinta Al-Lah
Qatar University

Rasha Al-Sabah
Kuwait University

Farid Al-Salem
Kuwait University

Samir Amrout
Vanderbilt University

Mohamad Beshir
American University

James Hill
University of Texas, Austin

Abdul Wahab Ibrahim
Texas University

Mohamad Bourd
Mohammed VI University

Nash Chomsky
Massachusetts Institute of Technology

Michael Hudson
Columbia University

Adnan Iskander
American University of Beirut

Amr Kassar
Al-Sabah and Ibrahim

Stavros Kiri
University of California

Los Angeles

Ahmad Khalifa
Center for Communications and Social Research, Cairo

Yasumasa Kurihara
University of Hawaii

Thomas Mervin
Advent International

Michael Saleem
Kanan State University

The Journal of Arab Affairs is an interdisciplinary journal published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG). The first issue is scheduled for October 1981.

MERG was founded in 1975 in Lincoln Nebraska. It has since moved its headquarters to Fresno, California. MERG provides educational consulting, publishing and language training to private clients in the United States and the Middle East.

MERG does not solicit nor does it accept funding from any government or political organization; income is derived from three main sources: publications, educational consultancy fees and tuition.

The editor invites contributions on all aspects of Arab Affairs, especially the results of recent scholarly research. Manuscripts should be approximately 7500 words in length and should conform closely to *A Manual of Style*, 12th edition, by the University of Chicago Press. Address articles to the Editor, Journal of Arab Affairs, 2611 No. Fresno Street, Fresno, California 93703 U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

Subscription Form

NAME _____

ADDRESS _____

Individual \$15.00 per year • Institutions \$25.00 per year

All orders prepaid to: Journal of Arab Affairs
2611 No. Fresno Street/Fresno, California 93703/U.S.A.

New Publications on the Arab World

Israel's "Sacred Terrorism": A Study of Moshe Sharett, A Personal Diary, by Livia Rokach

Moshe Sharett, one of Zionism's chief diplomats before 1948, its first foreign minister, and prime minister from 1953 to 1955, kept a personal diary in which he recorded his opposition to much of the policy of Israel's "security establishment" men such as Ben-Gurion, Dayan, and Sharon. Long kept unpublished, the diary reveals how Israel provoked Arab States, stirred up mass hysteria in Israel and sympathy among world opinion, and began plotting the takeover of the West Bank, Gaza and southern Lebanon in the early 1950s. Rokach has selected from the diaries, and provided a fascinating commentary and explanation. Her study is as potentially devastating to Zionist propaganda as the Pentagon Papers were to the American politico-military establishment in Vietnam. Introduction by Noam Chomsky. \$2.50 paper; April 1980.

Descent into the Water: Palestinian Notes from Arab Exile, by Mu'in Basisu

The renowned Palestinian poet and writer, Mu'in Basisu, recounts his political experiences in the Gaza Strip under Egyptian rule. "My comrades in the Revolution," writes Basisu, "have asked me to record my experiences as a Communist party member in Gaza from 1952 to 1963. They have asked me to do this now, because progressive forces are being attacked both from within and without the Arab world and there is spreading an infectious enmity against the National Front in the West Bank and Gaza." A powerful documentary on a little-known history. 102 pages, \$4.50 paper, March 1980.

Palestinian Dilemma: Nationalist Consciousness and University Education in Israel, by Khalil Nakhleh

A new and timely anthropological study on the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel. The author explores the dynamics of conflicts and change as manifested in Palestinian educational patterns and systems. 134 pages, \$5.00 paper.

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghossein

The Palestinian tragedy in all of its human dimensions is vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein, the noted Palestinian poet. His untimely death in a New York apartment fire is symbolic of the tragedy about which he wrote. The poet's genius and universality are attested to in the recollections of such people as Uri Avnery, Salma Jayousi, I. F. Stone, Mahmoud Darwish, Edward Said, Amos Kenan. 208 pages; \$6.50 paper.

Order from: Association of Arab-American University Graduates
P.O. Box 456, Turnpike Station, Shrewsbury, MA 01545
Members receive 50% off list price
Prepaid orders only
Add \$4.00 for postage and handling per book
Catalogue of publications available upon request

VALUE OF TURNOVER (£M)

		1977	1976
1.	New York	82,828	93,117
2.	Tokyo	53,218	44,158
3.	Germany	13,359	5,472
4.	London	10,084	7,031
5.	Amsterdam	4,345	3,364
6.	American S.E.	3,113	3,642
7.	Toronto	2,893	2,775
8.	Paris	1,958	2,327
9.	Rio	790	767
10.	Kuwait	696	1,848
11.	Johannesburg	463	444
12.	Brussels	344	410
13.	Madrid	290	868
14.	Stockholm	208	297
15.	Hong Kong	177	378
16.	Copenhagen	22	34

Source: London Stock Exchange

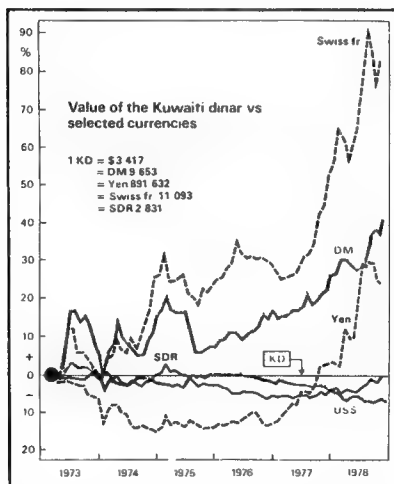
Appendix B
VALUE OF LISTED SHARES (£M)

		1977	1976
1.	New York	414,236	482,190
2.	Tokyo	127,658	98,895
3.	Germany	66,070	27,667
4.	London	60,320	40,997
5.	Toronto	30,336	31,971
6.	Zurich	16,857	11,563
7.	Paris	15,680	15,874
8.	American S.E.	14,161	13,949
9.	Johannesburg	13,330	7,798
10.	Amsterdam	12,403	11,589
11.	Madrid	8,837	13,892
12.	Hong Kong	6,375	6,857
13.	Brussels	5,720	5,829
14.	Stockholm	3,816	6,062
15.	Kuwait	3,656	4,647
16.	Copenhagen	1,100	977

Source: London Stock Exchange.

Kuwaiti economy big enough to support an international dinar? Does Kuwait have an adequate legal framework within which a financial center could grow? How far does Kuwait wish to open its capital market to the outside world? And so on. The pace of change in the money and capital markets has been astonishing and progress will depend on the Government's policy and the skills and persuasiveness of the financial community in Kuwait.

APPENDIX A



Source: *Euromoney*, London, April 1979, p. 64

KD 100 million were Commercial Bank (KD 199 million), KHC (KD 186 million) and National Bank (KD 127 million).

illion) and National Bank (KD 127 million). The biggest advances in price were recorded by Kuwait Cement (up 203%), Al Ahleia Insurance (up 136%), Kuwait Insurance (up 125%) and Al Ahli Bank (up 116%).

It was noticeable in 1978 that despite the good performance of the Market overall, a number of shares actually ended the year lower than at the start. This indicates that Kuwaiti investors were becoming more discriminating than in the heady days of the 1976 boom, and that the market was more receptive to fundamentals than previously.

The Kuwait Stock Exchange has become considerably more sophisticated over the past three years. One of its major characteristics has always been that price movements and turnover have tended to occur on a sectoral basis. In 1976, interest was centered in real estate-related stocks, because of the then speculative real estate boom; interest in 1978 centered particularly on Bank stocks because of their historically high earnings record and large growth potential. It is noticeable that over a three-year period the most active stocks have always been in the financial sector (Banks, Insurance, Investment Companies and Real Estate); there are historical parallels here with the development of the Stock Exchange in London. The first industrial stocks to be listed in London came to the market in the late nineteenth century and early 1900s as the increasing demand for equity capital for expansion outran the internally generated funds of family-controlled business. The early years of the Stock Exchange were dominated by financially-oriented companies whose funds fuelled the industrial revolution. Many of the publicly-owned industrial or commercial companies listed on the Kuwait Stock Exchange have a short history and offer a spotty earnings record. The most successful industrial or commercial companies have remained in private hands, and the most successful publicly-quoted companies have been in the financial sector.

IV. CONCLUSION

Kuwait's financial sector has emerged as the second biggest wheel in the economy after the country's primary resource - oil and gas. Development has been largely empirical, however, and one of the major questions to be resolved is how far the authorities are ready to allow the capital market a truly international role. Allied to this are a number of subsidiary questions that must in due course be answered. Is the

same time the Support Fund, which had now become irrelevant, was closed down. The immediate result was an explosion in prices which was as quickly snuffed out by profit taking and lasted no more than a week.

This was partly because the delays during March in the Government's granting approval to the share split had already taken much of the steam out of the speculation. The rest of April saw the Market settling down and consolidating at the new prices. There was very heavy trading, particularly in Bank shares, which before the split had been so high-priced as to be beyond the reach of many investors.

From May onwards the Market advanced steadily with very high volumes. Banks dominated trading throughout, often accounting for 70% or more of the total value of business.

In August interest centered on the Investment Companies (notably KIIC). This was in marked contrast to the bull market of 1976 when the leaders were real estate and investment companies, whose prospects were boosted by high expectations, not always justified, of continued inflation of property values.

The 1978 bull market was largely based on the expectation of solid increases in the profits of the major Banks, all of which already had a history of continuous profit and asset growth in the past.

Total turnover for the year was just under KD 1,400 million, over 40% higher than the previous record set in 1976. This figure is fully comparable with that recorded by such well known international centers as Johannesburg, Brussels or Milan (see Appendix B).

Of this total over half was accounted for by the Banks, with Investment Companies, Real Estate Companies and Industrials sharing most of the balance.

The average level of all prices improved during the year by 35%, having fallen back a little from a peak gain of 45% reached early in October. Again Banks were outstanding performers with average gains of over 60% on the year, though they were eclipsed by the Insurance Companies who more than doubled their average share price and ended the year at their peak levels.

The most actively traded company was the Real Estate Bank which recorded 4,966 deals for a value of KD 250 million. 29 million shares were traded in this company. Other companies where volume exceeded

There was therefore an immediate sharp drop in Industrial and Commercial companies, many of which had been rarely traded, to a little above the new support levels; buyers saw no reason why they should offer prices much above the Government support levels.

Nevertheless, the Market now had its firm basis. The Government had guaranteed a firm floor which set a limit on losses both on forward deals still outstanding and on new positions entered into. The Government in the process collected a large number of shares in a few companies where the support price looked generous in the light of the results now being published. In many companies, however, the sales of shares to the Support Fund were mostly by small holders of odd lots of less than 100 shares and few substantial amounts were flushed out. The Bank shareholders and those in two of the three Insurance companies firmly resisted all temptation to sell shares to the Fund. In all the Fund is estimated to have disbursed about KD 150 million over three months, about half of this on two companies, Gulf Insurance and United Real Estate, where the Government now held a majority stake.

It is probable that the Market would have found its own base without assistance from the Government, and some observers consider the Government's intervention extremely ill-judged. The total fall in the Market during 1977 was less than that on Wall Street during the same period.

Even at the support levels, Kuwaiti shares were very highly priced in terms of the companies' profits, dividends and assets as compared to those of most other countries.

Nevertheless, the Government did intervene and one will never know what might have happened had they not done so. The removal of KD 150 million worth of shares from the Market tended to make still fewer shares available for trading. In the event this was remedied by the decision of many companies at their General Meetings to split their shares to KD 1 nominal value.

As the companies' intentions became known, speculation in the Market built up throughout March as to how much premium the improved marketability was worth. The Companies' resolutions required the sanction of the Government, and during March the market moved nervously as the timing of this approval was eagerly anticipated.

The decision for the first group, including all the major Banks and Investment Companies, was finally announced on April 8th. At the

expectations that the prices would rise still further over the following year. However, during 1977 there was a prolonged downward switchback from the high points reached in 1976. There were two attempts at a rally, the first in April, when the new market floor was opened, and the second early in August, sparked off by the launching of the new Arab Shipping Company shares on the Market: Neither was sustained and by mid-October the average of all share prices had fallen 25% from the peak levels and turnover was sluggish.

At the time it was easy to find reasons for this weakness in technical factors within the Market itself. These included the drain on Market liquidity of the large rights issues by the Banks and other companies and of the flotations of new companies, many, like Sharjah Group, from outside Kuwait. Later in the year came the self-inflicted wounds of the large forward positions entered into at the top of the Market in late 1976, now falling due for settlement in late 1977, and showing substantial losses for many over-optimistic buyers. At the same time a suspicion was growing that there was a marked slowing down in the economy as a whole and it was possible to view the Stock Market's weakness as no more than the most visible symptom of this. This view was in fact justified when company results were published early in 1978: almost without exception Industrial, Commercial and Real Estate Companies published profits for 1977 that were a long way below those earned in the boom year of 1976.

In October 1977, however, this was not yet clear. All that was certain was that the Market was depressed. Through November and December the downward drift continued. Eventually on December 18th the Government threw a life line. It was announced that for fifteen or so companies KFTCIC would buy any shares on offer at fixed prices.

The prices fixed were the lowest recorded in the previous three months. At once there was a short sharp upward movement headed by Bank shares. This was perhaps a little paradoxical as in fact hardly a single bank share was sold to the Government scheme, but at the same time the Banks were starting to announce their dividends for the year which mostly showed an improvement. They were therefore the obvious place for investors who had cashed in other shares to put their money.

Later in January support prices for the other shares in the list, which had no recent deals to act as a guide line, were also announced. These prices were on average about 10% lower than the latest recorded deals (by now about 6 months old).

5 million for the Al-Ahli Bank of Kuwait. The Kuwait Real Estate Bank also issued in April 1978 the first KD floating rate CDs for an amount of KD 8 million.

The next step in this market was an obvious one. Immediately following the announcement of the Gulf Bank tranche CD offering, the Industrial Bank of Kuwait announced that it would post, on a daily basis, rates at which it would issue tap CDs in maturities ranging from 3 months to 3 years. Gulf Bank followed suit immediately after the closing of its tranche CD offering and subsequently the Commercial Bank of Kuwait also started issuing tap CDs.

The total volume of CDs now in issue is approximately KD 77 million (Tap 45 million, Tranche 42 million).

Secondary market activity in CDs has not been large. ACTS quotes a daily bid and offered rate for tap CDs of maturities of 1 month to 3 years. Spreads are normally of 1 per cent on maturities up to 9 months and of 1 per cent above 9 months. On the tranche CDs, spreads are usually of 1 per cent and the normal dealing unit is KD 100,000.

At times CDs can offer a higher return than other short or medium term investments; unlike time deposits, they do not lock up investors' funds for a definite period and they fill the gap between the demand and time deposit facilities normally offered by the banks and the longer term instruments available in the bond market. They provide a liquid outlet for funds not employed in investments in the Stock Exchange or in the bond market.

(C) Traded Promissory Notes

Until now, in the commercial sector, only Yusuf Ahmed Al-Ghanim & Sons has issued traded promissory notes. It is to be hoped that this sector will attract other first-class local borrowers, as it offers a further investment alternative in the Kuwait capital market.

III. EQUITIES

Wide investor interest in the Kuwait Stock Exchange really began in 1973, although it was not until 1975-76 that the market saw a prolonged bull rise fuelled by massive speculative interest in real estate-related stocks, with activity being almost exclusively confined to the Real Estate, Insurance and Investment Company sectors. During this period, many investors were making considerable forward deals on the

Development Bank of the Philippines	8 $\frac{1}{2}$ %	1985/90	96 $\frac{5}{8}$ %-97 $\frac{1}{2}$ %	8.75	9.30
Turkiye Petrolleri	9%	1981	87-90	10.00	14.40

(B) Negotiable Certificates of Deposit

A Certificate of Deposit (CD) is an instrument issued by a bank certifying that a specified sum has been deposited with the issuing bank on a stated date at a stated rate of interest for repayment on a specified date. A CD is freely negotiable and is usually issued in bearer form although it can be made payable to the order of a named party. The interest rate per annum is stated on the CD. The amount of interest is calculated on the basis of actual days elapsed over 365 days. On CDs with a maturity of one year or less, the interest is payable at maturity. On CDs with a maturity exceeding one year, the interest is paid on the anniversaries of the issue date and at maturity.

In 1977 the banks in Kuwait were looking for ways of lengthening their deposit maturity base, which had been averaging about 4 months. Legally there were no restrictions placed on them with regard to the issuance of medium term CDs, but they were hesitant to proceed in this direction due to the absence of any institution which could maintain a secondary market - a fundamental need for this type of money market instrument. This gap was filled by the creation of ACTS.

In October 1977, the Gulf Bank announced that it would issue KD 6 million of tranche CDs. The issue was divided into 3 tranches; KD 2 million of 1 year CDs at a rate of 7%; KD 2 million of 1 year CDs at a rate of 7 %; and KD 2 million of 2 year CDs at a rate of 7 %. Demand for all three tranches was substantial and the offering was subsequently increased in size to a total of KD 9 million.

Since this initial offering, there have been 4 more issues of fixed rate tranche CDs; KD 7 million for the Kuwait Real Estate Bank; KD 6 million for the Commercial Bank of Kuwait; and KD 7 million and KD

only a very small amount being taken down by individuals. A number of foreign financial institutions, particularly the Bahrain Offshore Banking Units, also came into the market, but their retail placing power has been limited, and until late 1978 they took advantage of the traditionally steep KD yield curve to take bonds onto their own books, funding their positions with short-term borrowed funds at a cost substantially below the return on their bond investments. When short-term KD interest rates soared late last year (and then stayed up), these institutions could only cover their positions at a loss and some heavy selling ensued in the secondary market, which contributed to bond prices coming down across the board.

There is only one active secondary market maker in K.D.-denominated bonds: the Arab Company for Trading Securities ("ACTS"). ACTS became operational in late 1977 and has contributed substantially to the development of a viable secondary market (its turnover in 1978 amounted to KD 142 million), which in turn has affected the primary market, enabling managing underwriters to begin to price issues more in line with market conditions. Since originally all KD bond issues tended to be priced at par or better and then "shelved" until maturity by the Government or local institutions, the active individual investor used to find it hard to obtain a reasonable price if he wished to disinvest. ACTS usually quotes a dealing spread of % and its markets are always good for at least KD 100,000 nominal.

Borrowers in the KD bond market have tended to be Middle Eastern, East European, or LDC credit risks. However, the advantages of the interest rate differential between the KD and the dollar over the past year has attracted a number of credits such as the City of Oslo (rated AAA) and Occidental Petroleum (rated A) who in all probability would otherwise have stayed out of the market. Secondary market prices are also beginning to reflect credit ratings as well as general market conditions, as is witnessed in the following table (showing the credit risks in descending order):

Issue	Coupon	Maturity	Price	Current Yield	Yield to Maturity
City of Oslo Petroleos Mexicanos (PEMEX)	7 $\frac{3}{8}$	1990	98 $\frac{1}{2}$ - 99	7.70	7.91
	8 $\frac{1}{2}$	1982/87	99 $\frac{1}{2}$ - 100	8.48	8.39

Since the Kuwaiti Dinar has historically been more closely tied to the fortunes of the dollar than other currencies (see graph in Appendix A), it can be argued that a foreign investment decision by a Kuwaiti investor is much more a dollar/world currency risk than a KD/dollar risk, i.e., would it be better, for instance, to purchase Swiss Franc bonds yielding 3% or dollar bonds yielding 10%? This would obviously depend upon forward projections of the dollar/Swiss Franc exchange rate (on an historical basis the Kuwaiti Dinar has tended to follow the dollar as it devalued against the Swiss Franc).

II. FIXED INCOME SECURITIES

(A) The Bond Market

The origins of the KD bond market may be found in the period 1968-73, when the World Bank effected six private placements via the Kuwait Investment Company that amounted to KD 130 million. These bonds were placed in large blocks with government institutions and some banks in Kuwait. The first international publicly-quoted issue was launched in June 1974 and since then 48 issues for a total amount of some KD 350 million have been brought to the market. In addition to these international issues, the Industrial Bank of Kuwait has made three domestic bond issues and the Kuwait Real Estate Bank one issue.

Kuwaiti Dinar bonds are listed on a major European stock exchange, either Luxembourg or London. The size of issues has ranged from KD 3 million to KD 12 million, with the majority in the KD 5-6 million bracket. Maturities extend from 5 to 12 years, with the shorter-dated bonds usually containing a clause providing for a further five years' life at the option of the bondholder. Coupon rates are from 6 % to 9 %. Optional redemption clauses are usually more favorable to the borrower than in dollar issues, the borrower being allowed to call the issue after 3 years at declining prices starting at 102. Most Kuwaiti Dinar issues offer the borrower a currency availability clause which permits the borrower to make payment in dollars for interest or principal, should Kuwaiti Dinars be unavailable in the market in sufficient quantity at the time payments are due. Finally, most recent issues have featured a purchase fund, small in size but operating during the initial years if the market price of the bonds is below par, so as to provide a certain amount of support to the secondary market when needed. The percentage of each issue placed in Kuwait has tended to vary between 50 and 70%, and until 1978, substantially all the bonds issued were purchased by the Government or local institutions, with

The implications of movements in the Dinar against both the dollar and other currencies are numerous for an investor whose assets and earnings base is mainly in K.D. If we assume, for the sake of an example, that inflation in Kuwait is currently running at 10% per annum and that an investor requires an annual real return of 3% on assets, then he must seek an annual compound growth rate of 13% on his investment. As Sections II & III will show, among capital market instruments available in Kuwait, only equities are capable of providing such a return; if the investor believes both that the risk return ratio in local equities is too high and also that, over the medium-term, his own business will generate such compound yields, then he is better off reinvesting in his own business. The disadvantage of this is that he is not spreading his overall risk and may be overdependent on fundamentally illiquid assets.

If we again assume that an investor should always keep a proportion of his assets in readily marketable instruments, then within Kuwait he has the alternatives of investing in fixed income securities yielding less than, or the same as, the inflation rate, or of investing in equities promising a considerably higher return, but subject to considerably greater variations in asset value, or of a mixture of both.

A professionally-managed portfolio of KD-denominated marketable securities, which can be liquidated within a short time span, enables both individuals and institutions to spread their medium-term asset risk and to put their short-term liquid assets to the best possible use for the highest possible yield.

The investor would still retain, however, all his assets denominated in Kuwaiti Dinars. In terms of prudent risk management, he should consider placing a proportion of his assets abroad; this would be particularly true if the inflation rate and capital market conditions in Kuwait were such that he could not obtain his required yield under any circumstances. He would then have to consider the exchange yield risks implicit in any foreign currency-denominated investments; although inflation rates do have an effect on currency parities, the inflation rate in the country in which he is investing is per se of no importance to him. What matters is that the net yield he would obtain from such an instrument in Kuwaiti Dinar terms should at least exceed the local inflation rate. He should therefore consider buying assets denominated in currencies which are (or are expected to be) strong or strengthening against the K.D. over the time span of the investment.

opposed to the revaluation of the Dinar is because the oil exports of Kuwait are denominated in dollars. Therefore, whether the Kuwaiti Dinar revalues or not, the same amount of dollars will be received. A revaluation or devaluation of the Dinar would therefore have no impact whatsoever on the value of the country's exports. In a Western economy, any change in the parity of the currency vis-a-vis other currencies would make an important impact on exports and it is the expectation of that impact that leads a country to revalue or devalue. In oil-producing countries like Kuwait, there is only one major export item, and the value of the Kuwaiti currency has no impact on it.

There is another argument which, although true in a Western economy, does not apply in oil-producing countries. This is the view that a country which has had a substantial balance of payments surplus over a number of years should revalue because this surplus indicates that the external value of its currency - given the existing international trade pattern - is out of line with the currencies of other trading partners and therefore a readjustment is necessary. In oil-producing countries, the surplus is of a different kind from that of Germany, for instance, when its exports are higher than its imports. Kuwait has only one resource (oil), and this resource is depleting. Upon extraction, this oil becomes a capital asset, the proceeds from the sale of which are then reinvested in replacement assets. Oil income should be considered as a capital payment, therefore, and only the income from its reinvestment should form part of a traditional balance of payments calculation. This oil asset will one day be exhausted, and then the only major source of income will come from the investments made today with the proceeds of its sale. The fact that Kuwait does not have an "ordinary" balance of payments surplus makes the usual balance of payments argument for currency readjustments inoperative.

The most powerful argument against an official revaluation of the Kuwaiti Dinar probably lies in the fact that, as a result of the very large holdings of foreign assets by government, financial institutions and individuals, any revaluation would mean a substantial book loss which would be detrimental not only to the financial sector, but also to the economy as a whole. Whether or not the strengthening of the dollar against the Dinar over the past four months represents a significant trend for the future or merely a readjustment against an over-devaluation in the last quarter of 1978, it is probable that, in a medium-term perspective, the dollar/Dinar exchange rate will remain relatively stable compared to other currencies.

cannot be used as a hedge currency; this is a basic difference between the Dinar and some strong European currencies which, by being used as a refuge from a weak dollar, have been pushed to revalue.

Arab Oil currencies probably have a reputation for being strong in comparison with the dollar. In fact the Kuwaiti Dinar has been a relatively stable currency, especially compared with such currencies as the Deutsche Mark, the Swiss Franc, and the Japanese Yen.

It has often been assumed that a country that has a large surplus on its balance of payments should revalue its currency to re-establish equilibrium. But this approach, which holds true for Western countries, does not apply to rich Arab economies. Historically Arab currencies in general, and the Kuwaiti Dinar in particular, have in fact been weaker against the dollar than most of the European currencies - in particular the Deutsche Mark and the Swiss Franc. The following figures help illustrate the historic trends of the Kuwaiti Dinar as compared with a number of European currencies:

U.S. DOLLAR PER CURRENCY UNIT

YEAR	DM	£ (St.)	Swiss Franc	KD
Jan 1970	0.271	2.40	0.23	2.79
Jan 1971	0.275	2.40	0.23	2.81
Jan 1972	0.309	2.57	0.25	3.00
Jan 1973	0.312	2.35	0.26	3.00
Jan 1974	0.355	2.22	0.29	3.45
Jan 1975	0.423	2.36	0.39	3.45
Jan 1976	0.384	2.02	0.38	3.40
Jan 1977	0.442	1.80	0.44	3.44
Jan 1978	0.476	1.91	0.50	3.56
Jan 1979	0.551	2.04	0.62	3.68
May 10, 1979	0.527	2.08	0.58	3.59

Source: Central Bank of Kuwait.

It can be seen that the Kuwaiti Dinar has only appreciated 29% against the dollar during the last 9 years, and 11% of that 29% took place in early 1973 as a result of the second official devaluation of the dollar. The comparative figures for both the Deutsche Mark and the Swiss Franc are considerably higher.

The main reason why the Kuwaiti authorities have always been

considerable problems to the local banking system which had a large proportion of its assets in dollars, with the result that the authorities began working towards a more stable policy for their currency. Up until March 1975, the Central Bank maintained the currency against the dollar within 2% of parity.

On March 18, 1975, the Central Bank announced that it would no longer continue maintaining the rate against the dollar within 2 % of parity but, as stated by the Central Bank:

"The Central Bank quotes the exchange rate of the Kuwaiti Dinar in terms of the U.S dollar on the basis of a basket of selected currencies, and in such a way that generally reflects trade and financial relations of Kuwait with the outside world, irrespective of the official margins."

This represented an attempt to guard the national currency against sudden, wide and destabilizing fluctuations of the currency in terms of European currencies and the Japanese Yen, thereby reducing possible upward pressures on domestic price levels resulting from any further downward movements of the U.S. dollar. The effect of this announcement was to bring about an immediate and temporary upward readjustment of the Kuwaiti Dinar against the dollar (of 1.65%).

Today, when the Central Bank opens at 8:00 a.m. Kuwait time, it quotes rates for the U.S. dollar and the Pound Sterling on the basis of New York closing rates, taking into account its policy of maintaining a stable average value for the Dinar. The Central Bank has switched to using the New York closing rate, instead of the earlier London closing rate, in order to reduce opportunities for arbitrage which used to arise whenever the difference between London and New York closing rates was at all significant. The value of the Dinar is thus determined daily by the Central Bank and whatever buying and selling takes place in Kuwait is around those rates; the Dinar, therefore, can not fluctuate freely according to market forces of supply and demand.

The Dinar is not held by a wide spectrum of individuals and institutions outside Kuwait and the Gulf; this is basically because there are no substantial flows of Dinars generated abroad. Although certain contracts are denominated in Dinars, foreign contractors normally sell their Dinars against foreign currencies and repatriate them. Since the number of Dinar accounts outside Kuwait is limited, the Kuwaiti Dinar

THE KUWAIT CAPITAL MARKET

N. Eid *

Kuwait is fast developing as an international capital market. A strong Kuwaiti Dinar, an active stock exchange market, and a host of investment companies syndicating loans and underwriting KD bond issues are considered a prerequisite for the development of such a market. Furthermore, the general political, economic and financial stability of the country has contributed to the emergence of Kuwait as one of the leading financial centers in the Arab Gulf. What follows is a brief survey of the historical development of the instruments and institutions that make up the Kuwait capital market.

1. THE KUWAITI DINAR

Since 1961, when the Kuwaiti dinar was created to take the place of the Indian rupee as domestic currency for the State of Kuwait, the currency has neither been devalued nor revalued. Its parity was fixed at 2.48828 grammes of fine gold and has never been altered.

The Kuwaiti Dinar emerged from both the Smithsonian Agreement and the second dollar devaluation with its gold parity unchanged. Alterations in the relative value of the Dinar which have taken place, have occurred as a result of changes in the official parities of foreign currencies, or of their appreciation or depreciation in the foreign exchange market.

Following the floating of the Pound Sterling in June 1972, the Central Bank of Kuwait discontinued the practice of pegging the Kuwaiti Dinar to the Pound and from July 18, 1972 abolished all Kuwait's foreign exchange controls. Between June 1972 and February 1973, the Dinar was quoted against Sterling and the dollar within 1% either side of the official parities, according to the IMF arrangement whereby all former Sterling area currencies would be held within this narrow band.

Following the second devaluation of the U.S. dollar in February 1973, the Kuwaiti Dinar was among the group of currencies which maintained their previous gold parity, so that the currency was effectively revalued by 11.1% against the U.S. dollar. This caused

* Professor of Economics in the American Univ. in Beirut.

- 5 -Friedrich -ebert-stiftuny, "*Mass Media in the Future*" (second edition) 1976: Federal Republic of Germany.
- 6 -Rogers Everett M. "*Modernization among Peasants: the impact of communication*, New York, 1969.
- 7 -Educational Technology and the developing countries, *A Hand-book Produced by the Academy for Educational Technology* March 1972.
- 8 -P. R. Sinha, *Towards a Definition of Development Communications*" paper presented at Amic Study Seminar - Singapore, 1976.



of the mission was to carry out a preliminary study on the potentialities of space communication in the Arab region. The mission was convinced that in order to attain the objectives stated or implied in their development plan, the Arab countries require the use of advanced method and technology, particularly with regard to the systems of communication, education, information and culture, as an integral part of the development process.

The proposed Arab experiment, is scheduled to begin around 1982. But before using space communication several steps should be made by the Arab countries and the Arab States Broadcasting Union aiming co-ordinated planning for the use of television in all relevant areas of activity as an integrated part of development plans adopted in each Arab country and following the principles accepted on the regional level.

Furthermore consideration should be given to the demands for interconnection of the Arab television networks which can't be achieved through terrestrial means in the near future. Establishing production centers in some Arab countries and coordination in various fields including education, science and culture, are very important steps before using space communication in 1982.

References

- 1 -Lerner, Daniel, *The Passing of Traditional Society*. Glencoe: The Free Press, 1958.
- 2 - Mc Anany, Emile G. *Radio's Role in Development: Five Strategies of Use*, Washington, D. C.: Academy for Educational Development 1973.
- 3 -Schramm, Wilbur, *Big Media, Little Media: A Report to the Agency for International Development*, Washington, D.C.: Department of State 1973.
- 4 -*The Process and Effects of Mass Communication*. Urbana: The University of Illinois, press 1954.

which is directed for community groups or audience - clubs., the officer asked to fill out a questionnaire. Usually the information officer can answer most questions by quickly checking a statement rather than by writing a comment. These responses however, are necessarily subjective, and it is sometimes difficult to discern trends clearly enough to be useful.

Research and evaluation can be either formal or informal. In the informal type, data are collected through meetings with agents and clientele or by simple observation : these data are of course somewhat subjective, but none the less they can be useful. In formal research and evaluation, specialized personnel and instruments are used to collect data through precise sampling schemes and to analyse and interpret the data using rigorous scientific methods. And observations and reactions also can be analyzed by administering attitude scales.

Looking Ahead: Communication Satellites :

With regard to space activities generally, one of the main principles set out in various resolutions adopted by the United Nations General Assembly and included in Article I of the 1967 Outer Space Treaty prescribes that exploration and use of outer space "shall be carried out for benefit and in the interest of all countries irrespective of their degree of economic or scientific development.

Communication by way of satellites has been the subject of specific recommendations by the UN, Unesco and ITU. In this context it is of particular relevance to note the wording of UN resolution 2733 (XXV) of 16 December 1970 in which the General Assembly unanimously recognizes "that the use of satellite television for educational and training purposes, particularly in developing countries, can in many instances contribute towards national programmes of integration and community development and economic, social and cultural development in such areas as formal and adult education, agriculture, health and family planning".

The Unesco General Conference at its sixteenth session in 1970, reaffirmed its conviction "that space communication offers great possibilities for contributing to education and national development through educational television and radio broadcasts via satellite". The Arab countries and Arab States Broadcasting Union recognized the importance of using space communication for education and national development and accordingly, a Unesco mission was sent to visit some Arab countries during the period 2 - 22 December 1970. The mandate

suggesting approaches to meet these problems, choosing clientele and change agents, etc. A programme can conduct its own research, in addition, it can and should where possible, rely on the results of research already available on previous related programmes and on the area in which it intends to operate.

Evaluation aims at determining to what extent the objectives set for a programme have been met and the reasons for its success or failure. Some programmes-pilot efforts, for example-are established mainly to provide evaluation results, to test the feasibility of a given approach.

The line between research and evaluation and between evaluation and feed back is not always clear - a programme can, for example, conduct an evaluation study after a first phase of operations and on the basis of these results modify subsequent operations.

"Feed back" a word borrowed from electronics, is used by communication theorists to denote an essential part of communicating informing the communicator of the effectiveness of his message so that the message can, if necessary, be modified. Feedback is the essence of a continually improving communication system.

Media research, primarily audience research for television has for years been the object of intermittent expert criticism. The enormous initial effort in the field of media research and evaluation usually leaves little time. And the high costs of media production and training leave little money available for costly feedback systems. Thus very few media projects have provided adequately for feedback and evaluation. However, there are many types which can be used by themselves, or in combination with each other, to suit budgetary and other conditions.

1- Pre-testing programmes

Pre-testing is research, and trained researchers should plan and conduct it. Ideally, all new materials, publications and programmes should be tested on a representative sample of the intended audience before dissemination to the entire school system. Otherwise, no preparer of new materials, however expert can be completely confident that his materials will accomplish everything they are expected to.

2- Regular comments from information or utilization officers.

This is a feedback device commonly used in media projects. Once a week or once a month - in a few TV projects, after every programme

Equipment and organization.

The cost of equipment and building is so high that they must be used to capacity. Utilization rate becomes, therefore an important part of resource planning.

The ministries of information or communication seldom if ever use their equipment and space in terms of rate and use.

The result is wasted money, and equipment either not used at all or not used to capacity. It has been estimated that the computers already installed in developing countries by government and industry are not used to more than 10 percent of capacity.

Broadcasting systems already in operation for the purposes of entertainment and news are often not on the air during the daytime. Such unused capacity could be devoted to education and development, with the prospect of significant savings.

Worldwide experience with the use of new media for education and development underscores the need for strong organization from the top down. Clear - cut lines of authority and effective coordination of administrative agencies concerned are essential. In some countries the broadcasting facilities are run by the ministry of culture or information, which will want to retain control and not share it with other ministries. In some cases it is important to ensure the participation of non - government groups, such as industries concerned with vocational or technical training.

There are other problems of organization, equally critical but quite imponderable. One is the effect of shifts in political power, another, closely related and even less predictable, is the influence of personality on the ultimate fate of a given project. This factor cuts both ways, of course. Personality clashes among key ministers can impede the project.

The production of programmes has obvious implications for organization structure. Teamwork of a high order is required among people not normally used to it. Tension can result, and without well-planned organization and good managers the production of materials and programmes can quickly run into trouble.

Research and Evaluation :

In general, we can say that research is a process that helps in setting up and running a development programme - in identifying problems,

Training schemes, both pre - service and in - service, must be given top priority in any manpower decisions. In systems making use of broadcasting, the broadcasting channels might be used to speed up training programmes and distribute training to distant locations.

Many of the skills required in the three areas of management, production, and technical aspects may be unavailable or insufficient inside a developing country. The integration of foreign advisors, experts from outside, often causes difficulties.

Outsiders sometimes do not know the native language (s) and are not sensitive enough to cultural and national differences. Training schemes are important. If from the start a country knows that local people are being trained to replace the foreigners as they return home at the end of contracts, there will be much less chance of conflict.

Nevertheless, training activities should be aimed at the following publics:

- 1) The training of trainers.
- 2) The training of producers / directors (in view of the role they are called to play in producing materials and making programmes).
- 3) The training of administrators and decision - makers to whom there is an urgent need to impart detailed information on new materials, methods, and techniques.
- 4) The training of technicians to Maintain and deal with the new equipment.
- 5) The training of information officers who act as a feedback link between the ministries and the production centers.

However, the quality of training offered is actually of much more consequence in determining the programmes effect. The training system must be flexible : it must be capable of adapting to any requests received apart from and outside the planned programmes of the projects and it must be able to incorporate the materials that may be used in various conditions and make room for locally produced materials.

many applications of development communication systems have failed to do so, with wasteful results. For convenience, resources can perhaps best be studied under four headings which are not mutually exclusive;

- a) money .
- b) manpower
- c) equipment and organization
- d) research and evaluation.

All are constraints on the selection of development objectives in the right amounts of the right quality for the right period of time early enough for the new system to succeed.

Money :

Money is the basic requirement, strongly affecting decisions about manpower, equipment / buildings, and programs.

Some developing countries have enough resources to initiate reforms on their own. But most Arab countries need financial help from external sources, at least for start - up costs.

A development communication budget in some countries comes from external sources, from the United Nations, from private organizations, and from rich countries. One of the features of external financial assistance is that it usually takes the form not of money, but of scholarships, technical specialists, or capital equipment.

A country's communication or information authorities should carefully scrutinize methods of financial allocation and control. Present methods of financial control are primarily fiduciary in nature : their primary purpose, i.e., is to assure the public of proper accounting for each dollar received and proper authorization for each dollar spent.

Traditional budgets divide the spent by line items - heating, TV sets, producers, salaries, and do not show the purpose of the expenditures, reducing adult illiteracy, for instance. A new type of budgeting is required if cost comparisons are to be possible between alternative objectives and between alternative ways of meeting given objectives the heart of system planning.

Manpower :

There are three general types of manpower required by a new system making use of development communication : managers, producers and technicians.

people. Therefore youth presents both an immediate problem to be taken into account in social and economic policies and a future problem, since today's children will constitute the active labour force of 1980 and beyond. And, as has been pointed out, the concern should not only be for youth in 1970 but also for their double in 1990.

- 2) The Arab countries will gain ground in the technological field, and that means also in the field of mass communication.
- 3) The structure of society in the Arab countries is expected to undergo substantial changes.
- 4) The growth of a broad middle class will probably have the greatest effect.
- 5) The level of education will rise, literacy will expand further, whereby it must in turn be considered that with the general growth of the world population, the number of illiterates and the number of those people who come under the term "Literate" will also rise.

Facing these problems, mass media will help to set new motivations, and will shape, differentiate and influence the opinions, attitudes and values.

Many values still stand in the way of the modernization process in the Arab countries, e.g., the widespread fatalism, the view that hard work is demanding, the custom to go into heavy debt for marriages, person instead of achievement - centrism. Here the mass media will promote attitudes more in conformity with modernization, widen the horizons for innovations and innovators and foster approaches to a kind of "scientific attitude" to people's own lives and social processes. Lerner points out, for example, that the mass media are contributing on a broad front to allocating new roles to women in transitional societies. In close connection with this the media will help to set new motivations, offer objectives and lifestyles worth aspiring after and awaken the will to achievement. This is an extremely important function in attaining the development objectives especially in this stage, the 1980's.

Resources:

Any country planning a new development communication system based on the new media must make sure of adequate resources. Yet

Objectives and Problems

Objectives are really the heart of a development communication programme. They determine such other elements of the programme as the clientele, the content, the institutional context, the media, the methods and so on. But above all they are important because they indicate a definition of the problems and needs of the population in question, and what solution to these problems and needs is proposed.

Therefore, in looking at objectives we should ask such questions as:

What development problems are the proposed objectives designed to attack ?

What criteria were used to select the objectives ?

Why these problems and not others ?

Are the objectives precise, clearly stated, realizable ?

What persons and groups participated in establishing objectives ?

Do they all share the same goals ? To what degree are they committed to the same goals ? To what degree are they committed to the implementation of these goals ?

Often the objectives of development communication programmes refer to two sets of goals : one having to do with the effect on the programme's specific clientele, and the other with the effect on an aspects of the development of the society as a whole.

The trend in development communication now is definitely towards the use of communication as a tool for building community self-awareness and determining what action the community itself wants to take. In projects making this use of communication it is difficult to state exactly when precise objectives need to be formulated. Sometimes it is crucial to distinguish between the stated objectives of a programme and the real objectives, those that command the actual behavior of its agents and clientele. These are often quite different.

Major Problems in the Arab Countries :

- 1) The population will continue to grow rapidly, all estimates show that the population will grow fast because of the number of young

other economic sectors. Just as science policies and planning attempt to rationalise the research and development needs of the economy, and educational planning becomes cross-sectoral once the concept of life-long education is introduced, so too communication policies and planning become an essential part of any modern approach to development.

Development Communication as a Sector in National Development

Plan:

Although the importance of a communication infrastructure is recognized by most governments in developing countries, communication is rarely treated as a coherent sector, subject to a common task analysis. Where a ministry or department of communication exists it is usually confined to telecommunications while media industries, broadcasting organizations, information systems, distribution networks and the like are independently programmed.

No society exists without an adequate communication system to hold it together and in many newly developing countries a primary role of the media is to foster national integration. Thus communication itself is virtually a development objective. Communication planning does not necessarily fit into inherited sectoral planning structures, but can be seen as one of those horizontal planning areas which cut across sectoral boundaries, and by so doing assist in the establishment of a more effective development strategy.

To sum up, development communication has to be practised in a planned and systematic manner. A balanced growth and desirable change in the behavior complex of the people could result only from systematic cooperation in development communication. The following stages would constitute the process of effective programs for development and population education.

- a) Analysis of situation - (Data collection).
- b) Definition of objectives and fixing priorities.
- c) Consideration of resources.
- d) Preparing a plan of action.
- e) Action.
- f) Feedback and Evaluation.

Planning and Operating a Development Communication System:

This is an attempt to find out if it might be possible to organize a communication system and what would make education population and development programmes activities more responsive to the nation's needs, and simultaneously, function more efficiently than the present programmes in most of the Arab States. This general problem can only be addressed by answering a large number of corollary questions as

How can a communication system be designed to give maximum support to national objectives of integration and development ?

Is it possible to forecast technological development in the communication field so as to optimise national investments in production and transmission systems ?

How can the mass media and the extension services of agriculture, health and other ministries, work together to promote rural development ?

Is it feasible to develop radio or television to satisfy local needs without jeopardising national integration ?

Can private enterprise media be organized in support of development ?

Is the rural press a viable alternative or complement to radio and / or television ?

Can the information required for technological development be collected and organized into a national information system linked with world systems for exchange of scientific data ?

Satisfactory answers to such questions as these can only be found as countries move towards the formulation of communication policies and the integrated planning of their communication systems. At the present time, in very few places have communication systems and media achieved their potential or contributed fully to social or development objectives. But it is equally true that they have rarely enjoyed that degree of rational planning which has become an accepted practice in

speedy transformation of a country and the mass of its people from poverty to a dynamic state of economic growth that makes possible greater social equality and the larger fulfillment of human potential."

Development communication is basically an approach or a point of view comprising the elements of a method, a program, and a process. In contrast to such terms / concept as advertising, public relations, propaganda, agricultural extension, etc... which owe their geneses to advanced countries, development communication is an "innovation" of the developing countries.

Extending the discussion a little further, mass communication and or communication differ to some extent from development communication. Mass communication refers to communication with masses through media such as print and broadcasting and communication stands for the process of transmitting information, ideas or messages from sender to receiver. They may or may not be purposive, but development communication is always purposive as it seeks to advance development.

Development communication can use any channel or combination of channels to achieve the objectives of development or conversely, each communication channel or medium can play the role of development communicator.

Depending on the situations and socio-economic and cultural setting the channel might be radio, TV, newspapers and other print media or even extension agency and interpersonal sources. For example, research conducted in many developing countries has shown that the mass media, mainly Radio and TV, are the best communication sources for creating awareness and interest among the audience regarding a new idea or a message. When it comes to the adoption process, interpersonal sources such as extension agents, friends, neighbours, local leaders, and others are the most effective communication sources. As all these sources are engaged in accomplishing the goals of development, they fall within the ambit of development communication.

The role of various communication media in furthering the cause of development and desirable change can be seen in the Massagana 99 programs launched in the Philippines in 1971 to boost agricultural production; various campaigns organized in Singapore with respect to socio-economic, cultural and educational aspects, and campaigns on family planning, agricultural production, sanitation, slum clearance crime prevention etc, being mounted from time to time in the developing countries.

Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World.

A. Al-Abed *

Communication and Development Communication:

The term communication applies to all of the processes through which meanings are shared among human beings. Communication is at the root of all human activities. Human beings share knowledge, information and experience, and thus understand, convert or control their fellows through communication. As stressed rightly by Everett Kleinjans, chancellor of the East-West Center - Honolulu, "Communication is such a potential part of living, like breathing, that we are usually unconscious that we are communicating or unaware of what we are in fact communicating.

However, the basic tenets of communication are:

- a) Communication is a process of transmission of ideas, thoughts, feelings, and behavior from one person to another.
- b) Communication is persuasive and seeks to obtain desirable response to what is being transmitted.
- c) Communication is a two - way process both vertically and horizontally in a spirit of "give and take" or "send and receive".

The concept of development communication has gained prominence during the last decade. However, its genesis can be traced to the introduction and application of Agricultural Extension, termed Extension Education during the latter half of 1940's and early 1950's in most of the developing countries. The need for bridging the gap between the rich and the poor, between the haves and the have-nots called for a new philosophy and approach in the efforts aimed at achieving the objectives. This necessitated rational decisions on the part of people, which in other words, implied a desirable change both in their thinking and doing.

Nora Quebral, chairman of Development Communication Department at Los Banos University in the Philippines defined development communication as follows:

"It is the art and science of human communication applied to the

* Expert in the Arab States Educational Center

- 13- Ginsburg, H. The myth of the deprived child. In H. Bee (Ed.), *Social Issues in Developmental Psychology*. New York: Harper & Row, 1974.

- 14- Ginsburg, Herbert. & Oppen, Sylvia. *Piaget's Theory of Intellectual Development* (2nd ed.). Englewood, N.J.: Prentice - Hall, 1978.

- 15- Guttman, L.A. A basis for scaling qualitative data. *American Sociological Review*, 1944, 9, 139-150.

- 16- Hays, W.L. *Statistics for Psychologists*. New York. Holt, Rinehart, & Winston, 1963.

- 17- Piaget, J. Piaget's Theory. In P.H. Mussen (Ed.), *Carmichael's Manual of Child Psychology* (3rd ed., Vol. 1). New York: Wiley Son, 1970.

- 18- Peterson, G.W., Hooper, F.H., Wanska, S.K., and Defrain, J. An Investigation of Instructional Transfer Effects for Conservation, - Transitive Inference, and Class Inclusion Reasoning in Kindergarten and First Grade Children. *Technical Report No. 368*, Wisconsin Research & Development Center for Cognitive Learning, The University of Wisconsin, Madison, Wisconsin. March 1976.

- 19- Saleh A. R. Piaget's Theory of Cognitive development. *Al-Rayed Magazine* (In Arabic), 1977, No. 245, 22-24 (Published by Kuwait Teachers' Association).

- 20- Toussaint, N.A. An analysis of synchrony between concrete-operational tasks in terms of structural and performance demands. *Child Development*, 1974, 45, 922-1001.

References

- 1- Bart, W.M., & Araisian P. W. Determination of the ordering among seven Piagetian task by an ordering theoretic technique *Journal of Educational Psychology*, 1974, 66, 277-284.
- 2- Anastasi, A., *Psychological Testing* (2nd ed.) New York. MacMillan, 1976.
- 3- Bearison, D.J. Induced vs. Spontaneous attainment of concrete operations and their relationship to school achievement. *Journal of Educational Psychology*. 1975, 67, 576-580.
- 4- Brainerd, C.J., Training and transfer of transitivity, conservation, and class inclusion. *Child Development*, 1974, 45, 324-334.
- 5- Brainerd, Charles J. *Piaget's theory of Intelligence*. Englewood, N.J.: Prentice-Hall, 1978
- 6- Dasen, P. Cross - Cultural Piagetian research. A Summary *Journal of Cross - Cultural Psychology*, 1972, 3, 23-40.
- 7- DeVries, R. Relationships among Piagetian, I. Q., and Achievement Assessments. *Child Development*, 1974, 45, 746-756.
- 8- Dimitrovsky, L., & Almy, M. Early conservation as a predictor of arithmetic achievement. *Journal of Psychology*, 1975, 91, 65-70.
- 9- Edwards, A.L. *Techniques of Attitude Scale Construction*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1957.
- 10- Feky, H., & Saleh, A.R. College of Arts & Ed Bulletin, Kuwait U.
- 11- Flavell J.H. *The developmental Psychology of Jean Piaget*. Princeton, N.J.: S. Van Nostrand, 1963.
- 12- Furth, H. G. *Piaget and Knowledge: Theoretical Foundations*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1969.

Table 5

Percentages and total number of first and third graders who passed or failed the conservation of number, area and weight.

Piagetian Tasks Grade Level		Conservation of Number		Conservation of Area		Conservation of Weight	
		Passed	Failed	Passed	Failed	Passed	Failed
First Grade N = 70	Percentage	80%	20%	66%	34%	16%	84%
	Actual Numbers	54	16	44	26	9	61
Third Grade N = 45	Percentage	91%	9%	71%	29%	42%	58%
	Actual Numbers	41	4	30	15	19	26
First&Third Grade Combined N = 115	Percentage	82.61%	17.36%	65.22%	34.78%	24.35%	75.65%
	Actual Number	95	13	74	41	28	107

Table 4

Intercorrelational matrix, means & S.Ds., of the variables studied using data collected from 1st graders — school B/N = 24.

Variable	Age	School Achievement			Piagetian		Tasks	
		Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification	Sum & Piagetian
Age	1.00							
Arabic	.491*	1.00						
Arithmetic	.423	.786***	1.00					
Number	.312	.623***	.706***	1.00				
Area	.227	.484*	.505**	.646***	1.00			
Weight	.128	.282	.224	.290	-.212	1.00		
Classification	.411	.724***	.828***	.795***	.580***	.116	1.00	
Sum+Piagetian	.313	.685***	.707***	.933***	.779***	.352*	.784***	1.00
Means	85.571	13.762	14.238	7.286	5.905	1.619	4.714	
S.Ds.	3.854	2.982	3.590	1.648	2.364	1.564	.902	

* $p < .05$
 ** $p < .02$
 *** $p < .01$

Table 3

Intercorrelational matrix, means S.Ds., and indices of skewedness of the variables studied using data collected from 3rd graders. N = 45.

Variable	Age	School Achievement		Piagetian		Task	
		Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification
Age	1.00						
Arabic	-.092	1.00					
Arithmetic	-.053	.565 ^{xxx}	1.00				
Number	-.042	.136	.268	1.00			
Area	-.058	.142	-.262	-.020	1.00		
Weight	-.131	.300 ^{ab}	.384 ^{***}	.303 ^a	.023	1.00	
Classification	.167	-.206	-.019	.097	-.075	-.131	1.00
Means	112.578	29.022	27.067	7.667	6.378	2.022	4.133
S.Ds.	7.590	8.690	9.910	1.087	2.498	1.815	1.727
Skewedness	.469	-.230	-.004	-.2.958	-1.092	.036	-.556

^a $p < .05$

^{***} $p < .01$

Table 2

Intercorrelational matrix, means, S.Ds., and indices of skewness of the variables studies using data collected from 1st graders N = 70

Variable	School	Examiner	Age	School Achievement		Piagetian		Tasks	
				Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification
School	1.00								
Examiner	.799***	1.00							
Age	.324***	.237*	1.00						
Arabic	-.015	.086	.352***	1.00					
Arithmetic	.095	.209	.190	.721***	1.00				
Number	.179	.364***	.247*	.290**	.352***	1.00			
Area	.025	.125	.182	.361***	.365***	.482***	1.00		
Weight	.200	.114	.101	.123	.165	.250*	.051	1.00	
Classification	.313***	.110	.281**	.262*	.289**	.217	.272***	.146	1.00
Means	1.343	2.771	83.771	13.686	13.714	6.829	6.029	.729	4.486
S.Ds.	.478	1.119	4.440	3.010	3.311	2.395	2.639	1.444	1.391
Skewness	.662	-.354	.186	-.379	-.359	-1.912	-.998	1.618	-.459

* p < .05

** p < .02

*** p < .01

Two-Tailed Test

Table 1

Intercorrelational matrix, means, standard deviations (S.Ds), and indices of skewedness of the variables studied using 1st & 3rd graders.

Variables	School	Grade	Examiner	Age	School Achievement		Piagetian		Tasks	
					Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification
School	1.00									
Grade	-.412 ^{***}	1.00								
Examiner	.417 ^{***}	.088	1.00							
Age	-.314 ^{***}	.092 ^{***}	.092	1.00						
Arabic	-.828 ^{***}	.767 ^{***}	.245 ^{***}	.731 ^{***}	1.00					
Arithmetic	-.266 ^{***}	.700 ^{***}	.238 ^{***}	.648 ^{***}	.812	1.00				
Number	.066	.203 [†]	.233 ^{***}	.235 ^{***}	.251 ^{***}	.290 ^{***}	1.00			
Area	.008	.063	-.071	.077	.168	.266 ^{***}	.372 ^{***}	1.00		
Weight	-.033	.370 ^{***}	.229 ^{***}	.330 ^{***}	.423 ^{***}	.456 ^{***}	.293 ^{***}	.060	1.00	
Classification	.247 ^{***}	.113	-.134	.023	-.125	-.032	-.141	-.119	-.035	1.00
Means	1.209	1.391	2.670	95.043	19.687	18.939	7.157	6.165	1.235	4.348
S.Ds.	.408	.490	1.399	15.282	9.547	9.347	2.024	2.705	1.713	1.534
Skewedness	1.434	.445	.060	.592	.972	1.147	-2.413	-.050	.840	-.840

† $P < .05$

*** $P < .02$

*** $P < .01$

Two-Tailed test

number perform correctly on the conservation of number (95), while those children who have the conservation of area correct are 74 which is less than 95. The least number of children are able to conserve weight (28 children). It is to be noticed that we are using the same sample (N = 115) and hence a child may conserve none, any, or all of these tasks. The numbers just mentioned tell us that the order of difficulty for these three Piagetian tasks (from easiest to most difficult) are: Conservation of number, Conservation of area, Conservation of weight. When the Cochran test is applied to the data collected on both grades, the hypothesis of no difference in difficulty among the three Piagetian tasks is rejected thus giving on additional negative proof against the idea of synchrony.

ACKNOWLEDGEMENTS

I would like to thank the Ministry of Education in Kuwait for giving permission to test the children in two elementary school. I also thank the headmistresses of the school, the four examiner and the children who participated in the study. Thanks are due to Professor Robert Pruzek, a psychometrician at Sunny Albany, N.Y. for helping in the first, second and third analysis and in using his multivariate computer program. I thank Mr. Abdul Karim A. Hussein of the computer center at Kuwait University for using a computer program to do the fourth analysis of the study.

standardized tests. However, there are few qualifications that should be spelled out concerning this study. First, the transitivity of weight task is not a good predictor of academic achievement for either first or third graders because this task turned out to be too easy for both grade levels and hence we have a ceiling effect. The same objection can be raised against using conservation of number, conservation of area, and multiple classification with third graders.

Another limitation in using Piagetian tasks to predict performance in school can be seen from studying the relationship between the conservation of weight and academic achievement. Table 2 shows that the correlation between the conservation of weight and school achievement was not significant for first graders, while the relationship was significant for third graders.

The conservation of weight is a poor predictor of academic achievement because this task is too difficult for first graders. Only 16% of the first graders mastered the task (See Table 5). On the contrary though, the conservation of weight is an excellent predictor of school achievement in arithmetic and Arabic in the third grade.

The problem of deciding on the level of difficulty of the task for certain age or grade level can be facilitated by studying the indices of skewedness (Table 2 & 3). For example, the conservation of number task is easy for first graders because it has a high index of skewedness, 1.912 (See Table 2). This can be noticed clearly from table 5 where the percentage of first graders who mastered the number concept is 80%. The number task is even easier for the third graders where the index of skewedness is -2.958, (very high), and the percentage of third graders' who mastered it is 91%.

In conclusion then, the transitivity of weight is not a good predictor of school achievement for either first or third grade unless it is modified to make it more difficult. The same thing can be said about administering the conservation of area, and multiple classification for third graders. The best predictive results can be obtained if we administer the transitivity of weight to kindergarten children, Administer the conservation of number, conservation of area, and multiple classification to kindergarten and first grade children. Conservation of weight should be used after the first grade.

The data in this study do not support Piaget's theory of synchrony during the concrete operational stage. There are differences in the numbers and percentages of children who master each task. The largest

significant relationship between the child's cognitive level and his academic achievement. It is clear from Table 4 that the conservation of weight task does not correlate significantly with performance on school subjects.

The final step in the analysis was performed to answer the question of synchrony in Piaget's theory. Table 5 shows the frequencies and percentages of the children in the whole sample who mastered (Passed) each of three Piagetian tasks (Conservation of number, conservation of area, and conservation of weight). Transitivity of weight was excluded because the ceiling effect mentioned earlier. A score is considered pass if the child obtains a perfect score on the Piagetian task. Looking at Table 5 again, one notices that the order of difficulty, from the easiest to the most difficult goes as follows: Conservation of number → conservation of area → conservation of weight.

But the question is: Are these differences in the number children mastering each of the three tasks statistically significant? To answer this question a χ^2 test suggested by Cochran (Hays, 1963) is applied. The test is appropriate in studies involving repeated observations (or matched groups) where the dependent variable can take only two values: 1 for pass or success and 0 for fail. When this test is applied, here the χ^2 value turned out to be 87.53 which is significant at the .001 level for two degrees of freedom. The hypothesis of no difference in difficulty among the three Piagetian tasks is rejected. Another comparison was made between the conservation of number and the conservation of area tasks both of which seem to be of approximate difficulty. When these two tasks were compared the χ^2 value is 13.81 which is significant at the .01 level for one degree of freedom. Thus the hypothesis of no difference in difficulty between the conservation of number and the conservation of area is rejected. No further comparisons are needed since the differences between the conservation of weight on the one side and the conservation of number and area on the other side are very large.

DISCUSSION

The findings of the present study support previous findings of a positive moderate and significant correlation between the cognitive level of the child measured by Piagetian ordinal scales and school achievement measured by the child's performance on teacher-made or

indices of the variables studied. The Table also shows that measures obtained on the Transitivity of weight task are not included in the analysis. As a matter of fact they are not included in any of the analysis performed in this study. The reason for not including the results from the Transitivity of weight is due the ceiling effect of the scores obtained on this task—more than 97% of all children tested achieved perfect score on this task.

Looking back at table 1. One can notice that three Piagetian tasks (Conservation of number, conservation of area, and conservation of weight) correlate moderately but significantly with school achievement in Arabic and arithmetic ($P < .05$ to $P < .01$). The hypothesis of a positive moderate and significant correlation between the cognitive level and school achievement is supported for 3 out of 5 Piagetian tasks when the data from the whole sample are analyzed.

The second analysis was carried out on the data collected from first graders in both schools ($N = 70$). Table 2 shows the results of the analysis in terms of an intercorrelational matrix, means, S.Ds., and indices of skewedness for the variable in this subsample. In Table 2, one can notice that the hypothesis of a positive, moderate and significant correlation between conservation of number, conservation of area, and multiple classification on the one hand, and achievement in Arabic and arithmetic on the other hand was supported ($P < .05$ and $P < .01$). However, the correlation between the conservation of weight and school achievement was not significant for first graders.

Table 3 includes the results of the analysis of the data collected from third graders. This table shows that only the conservation of weight task is significantly correlated with achievement in Arabic ($P < .05$) and with arithmetic ($P < .01$).

Thus if we consider the third graders only, then the only hypothesis supported is the part dealing with the relationship between the conservation of weight and achievement in Arabic and arithmetic.

Table 4 shows the results of the analysis of the data collected from first graders in school B, ($N = 24$). Three Piagetian tasks used in this study (Conservation of number, conservation of area, and multiple classification) and the sum of the scores of these three tasks correlate moderately high with measurements of school achievement in Arabic and arithmetic, thus supporting the hypothesis of a positive and

have a perfect coefficient of reproducibility (+ 1.00). However, in order for an ordinal scale to be considered suitable it has to have a minimum of .85 coefficient of reproducibility (For more details about the Guttman scale and how to compute the coefficient of reproducibility, see Edwards, 1957; Guttman, 1944).

The five Piagetian tasks used in this study meet the scalogram analysis criteria. Two of these tasks (The conservation of number, and multiple classification can be found else-where (Feky & Saleh, 1978). However, two modifications were introduced to the two tasks in order to fit the new sample. In the conservation of number task, the number of buttons used is 8 instead of 4 in the earlier study. In the classification task, the number of dimensions tested in the present study is 3 (color, size, and shape) instead of two dimensions used in the earlier study. The other three Piagetian tasks used can be found in Appendix A, Appendix B, and Appendix C. The five tasks are administered to each child individually in one session. The order of presentation of these tasks is randomized in order to avoid order effect. Two examiners are present during the testing of each child. The responses the child give are recorded by one of the examiners on forms similar to those in the Appendixes. The maximum score any child can achieve on each of the Piagetian tasks given is as follows.

Task	Maximum Score
1. Transitivity weight	6
2. Conservation of number	8
3. Conservation of area	8
4. Conservation of weight	4
5. Multiple classification	6

School achievement is measured in terms of the cumulative score the child has obtained up till mid-year in Arabic and arithmetic. These academic achievement scores are estimated by the classes teachers. Maximum achievement scores are 20 in Arabic and 20 in arithmetic for first graders. Maximum scores for third graders are 40 and 40.

Results

Four types of computer analysis were performed on the data collected. The first analysis was performed on the whole sample of 115 children that participated in the study. Table 1 includes the intercorrelational matrix, standard deviations (S.Ds), and skewedness

Method

Sample and Population:

One hundred fifteen (115) female children are drawn randomly from two female elementary schools in Kuwait to participate in the study. The two schools belong to the Ministry of Education in Kuwait. First and third graders participate in the study. There are 70 first graders who are randomly selected from a pool of 16 sections in the two schools. Forty six (46) first graders are randomly picked up from school A and 24 first graders are randomly selected from school B. Forty five (45) children are randomly selected from 10 sections in grade three in school A. The mean age in months for the first graders is 83.771, and the mean age for third graders is 108 months. The mean age for both groups is some what high due partly to the fact that the administration of the tests took place approximately before the end of the school year. All the children in this study are tested in the same week by 4 psychology majors who were trained on this kind of testing. Two examiners tested the children in each school. The children in this study belong to different nationalities. The whole sample includes 68 Palestinians-Jordanians, 32 Kuwaitis, and the rest came from other Arab countries. Most of the children came from middle to lower middle social classes. The average number of children in the family in this study is 6.

Tasks:

Five Piagetian tasks are administered in this study. They are: Transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, conservation of weight, and multiple classification. All of these tasks are similar to the ones used by Piaget and by Piagetian researchers. The way these tests are constructed follows the Guttman scale method or scalogram (Edwards, 1957; Guttman, 1944). These types of tests are called ordinal scales (Anastasi, 1976). The Guttman scale is used to order a group of items or tasks with a common content into a linear hierarchy and to evaluate whether or not this hierarchy is unidimensional and cumulatively hierarchical (Bart & Arisian, 1974). This means that if an individual gets an item or task correct, that same individual should be able to pass all the items or tasks that are ranked as less difficult. The inverse is also true, that is, a hierarchy is judged unidimensional and cumulative if failures on an item or task co-occur with failures on items or tasks ranked as more difficult (Bart & Arisian, 1974). If these conditions are met then the scale constructed is said to

Children's school preformance is their row scores in Arabic and arithmetic in their mid-year grades estimated by their teachers.

The other aspect of Piaget's theory that of great interest to developmental psychologists is his notion of synchrony and sequence in the stages of cognitive development, especially at the concrete operational level (For more details about the characteristics of Piaget's developmental stages see Saleh, 1977). Piaget assumes that cognitive items germane to the concrete operational period develop synchronously, that is, concurrently, because the eight groupment that lie at their base are logically and psychologically interrelated (Peterson, Hooper, Wanska, & Defrain, 1976). A specific example here is Piaget's contention that transitivity of weight, conservation of number, conservation of weight, and class inclusion are mastered by children at about the same time. Moreover, Piaget theorizes that violations of these rules are minor fluctuations he calls horizontal decalage. These are, however, some recent studies with seriously challege the Piagtian claim (Brainerd, 1974; Peterson et al., 1976; Poussaint, 1974). The findings of these studies support a definite sequence of appearance for these Piagetian tasks. The order of appearance is: Transitivity, conservation, second, and class inclusion last.

The present study is an attempt to see if four Piagetian tasks used appear synchronously as Piaget states or there is a sequence in the order of their appearance as Brainerd and others contend. The four Piagetian tasks of interest here are: transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, and conservation of weight.

Hypothesis 1:

The performance of first and third elementary school children on transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, conservation of weight, and multiple classification is positively correlated with the same childrens' school achievement in Arabic and arithmetic. The correlation between the childrens' cognitive level as measured by Piagetian tasks and school achievement is moderate and significant.

Hypothesis 2:

First and third grade children master the Piagetian tasks in the following order: Transitivity of weight (easiest), conservation of number, conservation of area, and conservation of weight. Conservation of weight is the most difficult. The null hypothesis of approximately equal difficulty among these tasks is rejected.

The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement

A. Saleh*

One of the most comprehensive theories in child psychology is piaget's theory of cognitive development. There has been a great interest in this theory on an international scale and there is a huge volume of cross-cultural studies testing the validity of this theory (e.g., Dasen, 1977; Ginsburg, 1972). This introduction does not intend to review or summarize Piaget's theory. The reader can find some excellent sources (e.g., Brainerd, 1978; Flavell, 1963; Furth, 1969; Ginsburg & Oppen, 1978). Few words will suffice here about the philosophy behind this theory.

Piaget's main theme from the early 1920's up till now is to answer the question of how humans acquire knowledge. He has found out that the best way to answer this question is to study how children start to acquire knowledge and how they develop it. In his theory, Piaget borrowed heavily from his rich background in zoology and philosophy. The system he has developed is called genetic epistemology because of the biological presuppositions from which it stems and the epistemological consequences in which it ends (Piaget, 1970).

This paper is interested in two aspects of Piaget's theory both of which have received a great deal of attention from Piagetian Psychologists. The first is that of using tasks derived from Piaget's theory to predict school performance. The question is. If we administer certain Piagetian tasks to school children, will the knowledge of their performance on these tasks help teachers know better about the children's performance in school subjects ?

Research in this area suggests that a moderate but significant correlation does exist between the cognitive level of children as measured by Piagetian tasks, and school achievement as measured by teacher-made tests or standardized achievement tests (Beanson, 1975, DeVries, 1974; Dimitrovsky & Almy, 1975; Goldschmid & Macfarlane, 1968).

The present study measures cognitive level in children by using five Piagetian tasks: Transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, conservation of weight, and multiple classification.

* Lecturer in the Department of Psychology at Kuwait University

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

- 1 -- **A. Dajani**, PLO and the Euro-Arab Dialouge.
Reviewed by: A. Qassim
- 2 **N. Salem**, Image of the Arabs and the Israelis in America.
Reviewed by: A. Hatem
- 3— **E. C. Chibwe**, Arab Dollars for Africa.
Reviewed by: M. Hammad

CONFERENCES:

- 1 -- Middle East and Western Allies **F. Al-Salem**
- 2 The Fouty Second Conference on the International Statistics Institute
M. Taha

GUIDE TO UNIVERSITIES:

Technology University in Iraq

BIBLIOGRAPHY:

Development Administration **H. Dahoud**

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

INDEX

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM
A. ABDUL RAHMAN
H. SHARABI
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
E. ZURIEK
I. ZABRI

Chairman
Chief Editor

A.F. MASRI
Assistant Editor

*** Forward all correspondence and subscriptions to:**

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

CONTENTS

VOL. 8

NO. 2

JULY 1980

EDITORIAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- 1— The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement. **A. Saleh**
- 2— Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World. **A. AL-Abed**
- 3— The Kuwait Capital Market **N. Eid**

ARTICLES IN ARABIC:

- 1— Current Crisis in Development Thought **R. Zaki**
- 2— Student Teaching: Its Present Position, Suggested Programs and Their Impact on Prospective Teachers Preparation in the College of Education at Kuwait University
A. Al-Ahmad
S. Jassem
- 3— Children Rights Between Islamic Education and the Western One
R. Torky
- 4— Education: Its Policies, Programs and Methods **A. Khatib**

SPECIAL SYMPOSIUM:

TOPIC: Gulf Security

PARTICIPANTS: I. Maklad, F. Al-Salem, S. Al-Issa

Moderator and Editor:

W. Mubarak

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published quarterly by Kuwait University

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM — Chairman
A. ABDUL RAHMAN — Chief Editor
H. SHARABI
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
I. ZURIEK
I. ZABRI

A. F. MASRI — Assistant Editor

Subscriptions:

- For individuals—KD 1.000 per year in Kuwait; KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); \$U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail).
- For students—Half the normal subscription rate.
- For public and private institutions—\$U.S. 35 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world KD 0.250 or equivalent.

Journal of The Social Sciences

*Kuwait University P.O. Box 5486—Tel. 510188/373
State of Kuwait*

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8

NO. 2

JULY 1980

